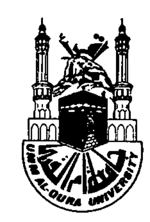
المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
مكة المكرمة



من التراث الإسلامي
الكتاب السادس

شرح التسهيل لابن عقيل

المساعد

على تسهيل الفوائد

شرح منقح مصفى للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل
على كتاب التسهيل لابن مالك

تحقيق وتعليق
د. محمد كامل بركات

الجزء الرابع

٧٦ - باب التصريف

هو فى اللغة مصدر صَرَّف ، أى قلَّب من حال إلى حال ، ومناسبته لما نحن فيه ظاهرة ؛ فإن التصريفىّ يُقلِّب الكلمة تقاليب ، ليعرف بها أصلها وزائدها ومُبدلها من غيره ، إلى غير ذلك ، مما ستراه .

وقيل : تصريف الكلمة : تغييرها ، بحسب مايعرض لها ، من تثنية وجمع ونحو ذلك ، كبناء الفعل من المصدر واسم الفاعل ؛ ولهذا التغيير أحكام ، كالصحة والإعلال ، ومعرفة تلك الأحكام ، يسمى علم التصريف . انتهى . فسمى العلم باسم ذلك التغيير ، لأنه إنما يُعرف به .

(التصريف علمٌ يتعلق ببنية الكلمة ، وماالحروفها من أصالة وزيادة ، وصحة وإعلال ، وشبه ذلك) - فخرج ببِنْية ، عِلْمُ الإعراب والعروض ونحوهما ، مما لاتعلُّق له ببنية الكلمة ، أى صيغتها ، وأُورِدَ أن بعض أحكام الإدغام نحو : اضرب بكراً ، وبعض أحكام التقاء [1] الساكنين ، نحو : لم يضربِ الرجل ، وأحكام الوقف ، كالوقف على زيد

---

(١) سقطت من (غ) .

بالسكون ، والرّوم والإشمام ، من علم التصريف ، ولا ترجع لأبنية الكلم ؛ فالأَوْلى أن يقال : علمٌ بأصولٍ ، تعرف به أحوال أبنية الكلم التى ليست بإعراب .

ويجوز أن يُجاب بأن الوقف ليس من التصريف ، ولذا أفرده المصنف بباب آخر الكتاب ، كما أفرد الإمالة بباب كذلك ؛ وكذا فعل فى الإدغام والتقاء الساكنين ؛ ومَنْ ذكَر هذه فى علم التصريف ، توسَّع باعتبار أن معظم أحوالها يتعلق بالإفراد ، فأشبهت لذلك مايتعلق بالبنية .

وقوله : وما لحروفه .. إلى آخره ، إيضاح لمتعلّق العِلم ، على جهة الإجمال ، وسيأتى التفصيل ؛ وأراد بالشبه : الحذف والنقل والقلب ونحو ذلك .

(ومتعلّقُه من الكلم : الأسماءُ المتمكّنة) – وهى التى لاتشبه الحرف .

(والأفعالُ المتصرّفة) – أخرج ليس ونحوَها من الأفعال الجامدة ؛ وإنما كان موضوعه ذلك ، لأن الحروف وشبهَها ، وما لا يتصرف من الأفعال ، يلزم حالة واحدة ، ولا تنقلب البنية فيه من حال إلى حال .

والمراد بقوله : من الكلم : العربية ، فلا يرد الأعجمىّ ، نحو : إبراهيم ، فيقال : هو من الأسماء المتمكنة ، ولا يدخله

التصريف ، لأنها منقولة من لغة لها حُكْم يخصُّها ، ولا مشاركة بينها وبين لغة العرب فى أحكام هذا الباب ؛ والقول بزيادة بعض حروف الأعجميّ وأصالتها ، ليس معناه إلّا المقايسة ، بمعنى أن العربىّ فى مثله ، حقه كذا ، فيثبت لهذا ماثبت لذلك للتعريب ، كما قال سيبويه فى همزة إبراهيم وإسماعيل : إنها زائدة ، لشبهها بهمزة الوصل ، من جهة أنه لايوجد فى لسان العرب اسم أوله همزة ، بعدها أربعة أصول ، لا أصلية ولا زائدة ، إلّا فى مصادر الأفعال التى أولها همزة وصل ، فجُعِلَ ما أولُه همزة من الأعلام الأعجمية ، بعدها أربعة أصول ، بتلك المنزلة تشبيهاً .

وكما قال المبرد : إن الهمزة المذكورة أصلية ، لأن الهمزة لا تكون زائدة أوّلاً ، وبعدها أربعة أحرف أصول ، فأُجرى هذا على مايشبهه كإصطبل ؛ والوجه ترك مثل هذا ؛ وإنما شاع ، وهو أمر تقديرىّ واعتبارىّ ، غير مبنىّ على محقّق ، لأنه كمسائل التمرين ؛ وماجاء من الحذف والإبدال فى بعض الحروف نحو : سَفْ وسَوْ وسَىْ ، فيوقَف عنده ولا يقاس عليه ، بلا خلاف ؛ بخلاف مثل ذلك فى الأسماء المتمكنة ، والأفعال المتصرّفة ، واقعاً على الوجه الذى سيأتى بيانه .

وكون التصريف لايدخل الحرف وشبهه من الأسماء المتوغّلة فى البناء ، نصَّ عليه ابن جنى وغيره ، ومنازعة [١] الخضراوى ابن عصفور فى ذلك ، ليس لها حجة .

---

(١) فى (ز) : ومنازعُه الخضراوىّ وابن عصفور .

(ولها الأصالة فى ذلك [١]) لكثرة وجود التصريف فيها نحو : ضرب يضرب اضرب ؛ ولكون التصريف فى الفعل أكثر منه فى الاسم ، لم يحتمل من عدة الحروف الأصول مايحتمله الاسم ، فلم يجاوز المجردُ منه أربعة ، ولا المزيد فيه ستة ، كما سيأتى ، ولمَّا ثبت لها ، بسبب هذه الكثرة ، مع وضوح الاشتقاق فيها ، هذه الأصالة ، احتملت من الزيادة ، مالا تحتمله الأسماء ، كما سيأتى أيضا .

(وماليس بعضُه زائداً ، سُمِّى مجرَّداً) — لخلوّه من الزيادة ، وسيأتى ذكر حروف الزيادة ، وما يتعلق بها .

(ولا يتجاوز خمسة أحرف ، إن كان اسماً ، ولا أربعة إن كان فعلاً) — فيكونان ثُلاثيَّين ، كزيد وضَرب ، ورُباعِيَّين ، كجعفر ودحرجَ ؛ ويختصّ الاسم بكونه خماسيا كسفرجل ؛ ودليل هذا استقراء النحويين ، من البصريين وغيرهم .

(ولا ينقصان عن ثلاثة) — فلا يكون المجرد من الاسم المتمكن والفعل ، ناقصاً عن ذلك ، بحسب الوضع ، بدليل الاستقراء ، وهى : فاء الكلمة وعينها ولامها ؛ وقد يُحذَف من الاسم ، فيبقى على حرفين ، كيد و دم ، وعلى حرف واحد ،

---

(١) فى النسخة المحققة من التسهيل : ولها الأصالة فيه .

كقولهم : شربت ماً يافتى ، حكاه ثعلب ؛ ويُحذف من الفعل كذلك ، نحو : قُل ، وقِ زيداً ؛ وكون أقل الأصول ثلاثة ، هو قول البصريين ؛ وزاد أبو الفتح نصر بن أبى الفنون البغدادىّ ، تلميذ أبى البركات بن الأنبارىّ ، أن مذهب الكوفيين ، أن أقلّ مايكون عليه الاسمُ حرفان ، حرف يبتدأ به ، وحرف يوقَف عليه .

(والمزيد فيه ، إن كان اسماً ، لم يتجاوز سبعة) — فأكثر ماينتهى إليه الاسم بالزيادة سبعة أحرف ، نحو : اشْهيباب ، مصدر : اشْهابَّ ، وأصوله : ثلاثة ، يقال : شَهِبَ الشىء ، بالكسر ، شَهباً واشْهَبَّ اشهيبابا ، من الشهبة ، وهى البياض الذى غلب عليه السواد ؛ وجاء نادراً انتهاؤه إلى ثمانية ، قالوا : كُذُّبْذُبان [١] ، وأصله من الكذب ، وزوائده خمس ؛ والمعروف أن الخماسىّ الأصول ، إنما يزاد فى بنيته زيادة واحدة ، يصير بها سُداسياً ، وهى حرف مَدٍّ قبل الآخر كعندليب ، أو بعد آخره كَقَبَعْثَرى [٢] ؛ وذكر

---

(١) فى الصحاح : كذَب كِذْباً وكَذِباً ، فهو كاذب وكذَّاب وكذوب ، وكَيْذُبان ومَكْذُبان ومكذُبانة ، وكُذَبة مثال هُمَزة ، وكُذُبْذُب مخفَّف ، وقد يشدَّد ، وأنشد أبو زيد — من الكامل :

(١) وإذا أتاك بأننى قد بِعتُها بوصال غانية ، فقل : كُذُّبْذُب

ورواية اللسان : فإذا سمعت بأننى قد بعتكم ... ، والبيت لجُرَيْبة بن الأشْيم .

(٢) وهو البعير الذى كثر شعره ، وعظم خلقه .

أبو القاسم السعدىّ فى مزيدالخماسىّ : فَعْلاليل ، نحو : مغناطيس ، لغة فى مَغْنَطيس ، وهذا خماسىّ اشتمل على زيادتين ، والعندليب طائر يقال له : الهَزَار .

(إلَّا بهاء التأنيث) – نحو : قَرَعْبلَانة ، وهى دُويبة عريضة عظيمة البطن ، وأصله : قَرَعْبَل .

(أو زيادتى التثنية) – نحو : عندليبين .

(أو التصحيح) – كأن تسمى بعندليب مذكَّراً ، ثم يجمع بالواو والنون ، فتقول : عندليبُون ، أو مؤنثا ، ثم تجمع بالألف والتاء ، فتقول : عندليبات .

(أو النسب) – كأن تقول : عندليبىّ ؛ ولا حاجة إلى ماذكر من الاستثناء ، لأن الزيادات التى ذكرها ليست من بنية الكلمة ، والكلام إنما هو فيما يكون من البنية .

(وإن كان فعلا لم يتجاوز ستة) – نحو : استخرج واحرنجم [١] .

(إلَّا بحرف التنفيس) – نحو : سأستخرج .

(أو تاء التأنيث) – نحو : استخرجَتْ .

(أو نون التوكيد) – نحو : استخرِجَنَّ ؛ والكلام فى هذا الاستثناء [٢] ، كما سبق .

---

(١) احرنجم القوم : ازدحموا ، وفى الصحاح : قال الفرّاء : المحرنجم : العدد الكثير .. وحَرْجمت الإبل فاحرنجمت ، إذا رددتها ، فارتد بعضها على بعض ، واجتمعت .

(٢) وسابقيه .

(**فصــل**) (الاسم الثلاثىّ المجرَّد ، مفتوح الأول ، ساكن الثانى) – كفَلْس وضَخْم .

(أو مفتوحه) – كفَرس وبطَل .

(أو مكسوره) – نحو : كَبِد ووجِع .

(أو مضمومه) – كعضُد ونَدُس ، يقال : رجل نَدُس وندِس ، أى فَهِم .

(ومكسورُ الأول ، ساكنُ الثانى) – نحو : جِذْع .

(أو مفتوحُه) – نحو : ضِلَع ، ونحو : قوم عِدًى ، أى غُرباء ، وقوم عِدًى أيضا ، أى أعداء ؛ وقال سيبويه فى فِعَل : ولا نعلمه جاء صفة ، إلَّا فى حرف معتل ، يوصف به الجمع ، وهو : قومٌ عِدًى ؛ وكذا قال ابن السكيت : لم يأت فِعَل فى النعوت إلَّا حرف واحد ، وهو : قوم عِدًى ؛ واعتُرِض عليهما بألفاظ منها : « مكانا سِوًى » (١) ، و « ديناً قِيَما » (٢) ، وهذا ماءٌ رِوًى ، ومنزلٌ زِيَم ، أى متفرق النبات ؛ وسعَى المنتصرون لسيبويه فى التأويل .

(أو مكسورُه) – نحو : إبِل ، ولم يحفظ سيبويه غيرَه ؛ وزيدت ألفاظ منها : وِتِد لغة فى وَتِد ، ومِشِط فى مُشْط ، ولا أفعل ذلك أبدَ الإبِد ، وإطِل للخَصْر .

---

(١) طه / ٥٨ .

(٢) الأنعام / ١٦١ : « قل إننى هدانى ربى إلى صراط مستقيم ، ديناً قِيَماً ».

(ومضمومُ الأوّل ، ساكنُ الثانى) – نحو : بُرْد وحُلْو .

(أو مفتوحُه) – نحو : صُرَد ولُبَد .

(أو مضمومُه) – نحو : عُنُق .

(وندر مكسورُه) – نحو : دُئِل [١] ؛ قال الأخفش : هى دُويبة ، وبها سميت قبيلة أبى الأسود الدُّئلىّ [٢] ؛ وهذا البناء نفاه سيبويه ، وأثبته الأخفش ، وجاء أيضا : وُعِل ، لغة فى وَعِل ؛ وعُلم من كلام المصنف ، أنه ليس من كلامهم : فِعُل بكسر الفاء وضم العين ، وأما قراءة : « ذات الحِبُك » [٣] بكسر الحاء وضم الباء ، فخرَّجها ابن جنى على أنها من تركيب اللغات ، إذ يقال : حِبُك ، بكسر الحاء والباء وبضمهما ، فركَّب منهما مَنْ ضمَّ الباء وكسر الحاء ؛ وخُرِّج أيضا على أن كسرَ الحاء ، لإتباع كسرة التاء فى ذاتِ ، ولم يُعتَدَّ بالساكن فاصلاً ؛ وفى المحتسب ٢ / ٢٨٦ – أنها قراءة الحسن .

(والرّباعىّ المجرَّد ، مفتوح الأوّل والثالث) – نحو : جَعْفَر [٤] ، وجعل منه فى الصفة : سَلْهَب للطويل ،

---

(١) فى (ز) : دُؤَل .

(٢) فى (ز) : الدؤلىّ .

(٣) الذاريات / ٧ : « والسماء ذات الحبك » .

(٤) وهو النهر الصغير ، وزاد هنا فى (د) : وعطهب ، ولم أجده فى الصحاح ، وفى شرح ناظر الجيش : جعفر وقَرْهَب ، وهو الثور المسِنّ .

وشَجَعْمَ (١) ، وقيل : الباء والميم زائدتان .

(ومكسورهما) – نحو : زِبْرِج للذهب والسحاب (٢) ، وامرأة خِرْمِل أى حمقاء ؛ وذكر سيبويه هنا فى الصفات : دِلْقِماً ، فجعل الميم أصلاً ، وقال فى زيادة الميم فى الثلاثىّ : إن دِلْقِماً فِعْلِمٌ ، والميم زائدة ، والدِّلْقِم : الناقة التى أكلت أسنانها من الكبر .

(أو مضمومهما) – نحو : بُرْثُن ، لواحد براثن السباع ، ونحو : جُرْشُع ، للعظيم من الجمال ؛ وقال السيرافىّ : وهو الجمل العظيم البطن (٣) .

(ومكسور الأول ، مفتوح الثانى) – نحو : فِطَحْل ، وهو دهرٌ لم يخلق الناسُ فيه بعدُ (٤) ؛ وقال أبو عبيدة : زمان كانت الحجارةُ فيه رطبة ، وقيل : اسم لزمن خروج نوح عليه السلام من السفينة ؛ وأنشد ابن القطاع (٥) :

---

(١) للجرىء .

(٢) قال الأشمونى : وهو السحاب الرقيق ، وقيل : السحاب الأحمر .

(٣) وفى الصحاح : الجرشع من الإبل : العظيم ، ويقال : العظيم الصدر ، المنتفخ الجنبين .

(٤) وهى عبارة الجوهرى فى الصحاح ، وقال الأشمونى : وهو الزمان الذى كان قبل خلق الناس .

(٥) نسبه الجوهرى فى الصحاح – فطحل ، والأشمونى ٤ / ٢٤٦ – للعجاج ؛ وفى الحاشية – ش . ش . العينى – قال : قاله رؤبة ، ونسبه ابن أم قاسم – من شراح التسهيل – للعجاج ، وهو غير صحيح ؛ ونسبه فى معجم شواهد العربية لرؤبة أو العجاج ، وذكر أنه فى ديوان رؤبة ١٢٨ – ١٣١ .

(٢) إنك لو عُمِّرتَ عُمْرَ الحِسْلِ (١)
أو عُمْرَ نوح زمنَ الفِطحْل
والصخرُ مُبْتَلٌّ كطين الوَحْل
أو كنت أوتيتَ كلامَ الحُكْل (٢)
علمَ سليمان كلام النَّمل (٣)
كنتَ رهينَ هَرَمٍ أو قتل

ونحو : سِبَطْر ، وهو الطويل .

(أو الثالث) – نحو : دِرْهَم ، وهِجْرَع ، للطويل المضطرب ؛ وقال الخضراوىّ : الأشهر أنه الأحمق ، والكلب السلوقىّ الخفيف .

---

(١) بدأ الجوهرى الرجز بقوله : وأنشد للعجاج :
وقد أتانا زمن الفطحل
والصخر مبتّل كطين الوحل
وفى الحاشية قال : وفى نسخة : إنك لو عُمرّت ... الخ ، والحِسْلُ : فى الصحاح : قال أبو زيد : يقال لفرخ الضب ، حين يخرج من بيضته : حِسْل ، والجمع : حُسُول ، ويُكنَى الضب : أبا الحِسْل ، وقولهم فى المثل : لاآتيك سِنَّ الحِسل ، أى أبداً ، لأن سِنَّها لاتسقط أبدا ، حتى تموت .
(٢) فى الصحاح – حكل : الحُكْلُ : مالا يُسمَع له صوت ، وقال .
لو كنتُ قد أوتيتُ عِلْمَ الحُكْل ...
وفى الحاشية : قال ابن برّى : صوابه : أو كنت ... وقبله :
فقلتُ : لو عُمِّرتُ عمر الحِسْل
وقد أتاه زمن الفطحل ...الخ
(٣) جاء هذا الشطر فى رواية الجوهرى – حكل ...

(وتفريع فُعْلَل على فُعْلُل ، أظهر من أصالته) – فذهب البصريون ، إلَّا الأخفش ، إلى عدم فُعْلَل ، بضم الأول ، وفتح الثالث ، بطريق الأصالة ، وأثبته الأخفش والكوفيون ، وجعلوا منه : جُخْدَباً ، وهو من الجراد ، الأخضر الطويل الرجلين ، والجمل الضخم أيضاً ؛ وجُرْشَعاً ؛ وقال الأولون : هو مخفَّف من المضموم الثالث ، فجميع ماقيل فيه : فُعْلَل ، بفتح الثالث ، قيل بضمِّه .

(وفرِّع فَعَلُل على فَعَنْلُل) – قالوا : عَرَتُن ، بفتح الأول والثانى وضم الثالث ، وهو نبتٌ يُدْبَغ به ؛ قال الخليل : أصله : عَرَنْتُن مثل : قَرَنْفُل [1] ، وقد قالوه فيه ، فحذفت النون ، وترك على أصله ، وهذا حتى لا يُجعَل ماتوالى فيه المتحركات بناءً أصليًّا ، لعدم النظير ؛ وأثبت بعضهم هذا البناء ، وهو ضعيف ؛ وقولهم : أَديمٌ مُعَرْتَنٌ ، أى مدبوغ بالعَرَتُن ، دليل أصالة التَّاء ، فيكون عَرَتُنٌ فَعَلُلاً ، كما تقدَّم ؛ وأما النون الأولى فى عَرَنْتُن ، فزائدة ، فإنه يلزم زيادتها ثالثة ساكنة ؛ وقالوا : سقاء مُعَرْون ، إذا دبغ بالعرتُن ، وهذا يشهد بزيادة التاء أيضا ، فلا يكون على هذا عَرَتُن فَعَلُلاً ، بل فعنلا .

(وفُعَلِل على فُعالِل) – نحو : عُلَبِط ، وهو العظيم من الرجال الضخم ، وأصله : عُلابط ، لما تقدَّم ، وقد قالوه ؛

---

(١) وقال الجوهرىّ : ويقال : عَرْتَن مثل عَرْفَج ، وهو شجر ينبت فى السهل – صحاح .

وليس شيءٌ من هذا ، إلّا يجوز فيه فُعالل ؛ ومنه : عُكَمِس وعُكامِس ، يقال : ليل عُكامس ، أى شديد الظلمة ، وإبل عُكامس أى كثيرة .

(وفَعَلِل على فَعَليل [١] ، وفاقاً للفرّاء وأبى علىّ) – نحو : جَنَدِل ، وأصله : جَنَديل ، لوقوعه على مفرد ، وهو المكان الكثير الحجارة ، وفَعَليل فى الآحاد بخلاف فَعالِل ؛ واحتجَّ من قال : أصله : فَعالِل ، بوقوع بعضها على جمع ، كزَلَزِل للأثاث والمتاع ، وبسماع فَعالِل فى بعضها ، قالوا فى دَلَدِل ، وهو أسفل القميص : دَلادِل ، وهو ضعيف ، لجواز قصده معنى الجمع ، ثم يختصر ، بحذف [٢] الألف ؛ والكلام فيما لا يقع إلّا على المفرد ؛ ومنه : خَنَثِر [٣] ، للشيء الخسيس من [٤] متاع القوم .

---

(١) فى النسخة المحققة من التسهيل ، كما فى بعض نسخ التسهيل ، زاد هنا : « لاعلى فعالل ، خلافاً للبصريين » ؛ وستأتى الإشارة إليه ضمن الشرح .

(٢) سقطتا من (ز ، غ) .

(٣) بالخاء المعجمة ، كما فى الصحاح ، وفى (ز) : حسر بدون إعجام ، وفى شرح الكافية – النسخة المحققة للدكتور هريدى – ٤ / ٢٠٢٧ – بالحاء المهملة ، واعتمد المحقق لفظ « ينفى » بدل « يبقى » التى جاءت فى عبارة الصحاح : « والخَنَثِرُ ، بفتح الخاء والنون وكسر الثاء : الشيء الخسيس ، يبقى من متاع القوم إذا تحملوا ، وقال فى الحاشية : وفيه لغات أخرى أربع : يقال أيضا كجعفَر وزبرِج وقنفُذ وبفتحات .

(٤) سقطتا من (ز ، غ) .

وفى نسخة عليها خطه ، بدل قوله : (وفاقاً للفراء وأبى على) : (خلافاً للبصريين) .

(والخماسىّ المجرد ، مفتوح الأول والثانى والرابع) – نحو : سفرجل ، وشمردل ، للسريع من الإبل وغيرها .

(أو مفتوح الأول والثالث ، مكسور الرابع) – نحو : صَهْصَلِق ، للصوت ، وجَحْمَرِش ، للأفعى العظيمة ، وقال السيرافىّ : هى العجوز المسِنَّة (١) .

(أو مكسور الأول ، مفتوح الثالث) – نحو : جِرْدَحْل ، قال ثعلب : دابَّة ؛ والمازِنى : الوادى ؛ والزبيدى : الناقة الغليظة ؛ وغيره : الجمل الغليظ (٢) ؛ وقِرْطَعْب ، بمعنى شىء ، يقال : ماعنده قِرْطَعبَة ، أى شىء .

(أو مضموم الأول ، مفتوح الثانى ، مكسور الرابع) – نحو : خُزَعْبِل للباطل ، وللحديث المستظرف (٣) ؛ وقُذَعْمِل للضخم من الإبل ، وكذا قُذَعْمِلة ، وقال المازنىّ : القُذَعْمِلة : الفقير الذى لا يملك شيئا ، وقالوا : مافى بطنه قُذَعْمِلَة ، أى شىء ، فجعلوه اسماً (٤) .

---

(١) فى الصحاح : الجَحْمَرِش : العجوز الكبيرة ، والجمع : جحامر ، والتصغير : جُحَيْمِر ...وأفعى جحمرش ، أى خَشْناء .

(٢) فى الصحاح : الجِرْدَحْل من الإبل : الضخم .

(٣) وفى الصحاح : قال الجرمىّ : الخُزَعْبِلُ : الأباطيل . والخُزَعْبيلة : ما أضحكتَ به القوم .

(٤) فى الصحاح : والقُذَعْمِلة : المرأة القصيرة الخسيسة ، وتصغيرها : قُذَيع .

(وما خرج عن هذه المثل ، فشاذٌّ) – وهى عشرة للثلاثى المجرد ، وخمسة للرباعى المجرد ، وأربعة للخماسى المجرد .

ومثال الشاذ ، ماسبق من دُئل ووُعِل (١) ، على مذهب سيبويه ؛ وقالوا : طَحْرَبَة ، فأثبت بعضهم بذلك فِعْلِلاً ؛ وخُرِّج على أن ذلك من فتح المكسور تخفيفاً ، فإنهم قالوا : طِحْرِبَة ، بالكسر ، والمشهور : طَحْرَبَة ، بفتح الطاء والرَّاء وضمِّهما وكسرِهما ، وهو الملبوس الحقير ؛ ويقال : مافى السماء طحربة ، أى شىء من غيم .

وقالوا : سَبَعْطَر (٢) ، للضخمِ ، ويقال : سبعطرى أيضا ، للشديد البطش .

(أو مزيدٌ فيه) – نحو : أَفْكَل للرعدة ، وأسود ، ونحو : فَدَوْكَس للأسد ، وسَرَوْسَط للذى يبتلع كل شىء (٣) ، وقيل : الجمل الطويل ، وقال الزبيدى : وعاء يكون زق الخمر ونحوه ؛ ونحو : خُزَعْبِيل ، وقُذَعْميل .

---

(١) فى الصحاح : الوعل : الأَرْوَى ، والجمع : الوعول والأوعال ... وفى الحاشية : الوعل ، بالفتح ، وككتف ، ودُئل ، وهو نادر : تيس الجبل ، والجمع : أوعال ووعول ووُعُل ، بضمتين .

(٢) والذى فى الصحاح : والسَّبَيْطَر ، بالياء ، مثال : العَمَيْثَل : طائر طويل العنق جدا ، تراه أبداً فى الماء الضحضاح ، يكنى أبا العَيْزار ؛ ولم يأت بسبعطر هذه .

(٣) فى الصحاح : سَرِطتُ الشىء بالكسر أسْرَطه سَرَطاً : بلعْتُه ، واسترطه : ابتلعه .

(أو محذوف منه) – نحو : شِيَة وسه ويد .

(أو شبه الحرف) – نحو : مَنْ وكم .

(أو مركب) [١] – نحو : معد يكرب ؛ قال الزبيدى : ليس فى الكلام فَعَيْلَل ، فأما دَحَيْدَح ، فحمل على أنه صوتان مركبان ، والأصل : دح دح .

(أو أعجمىّ) – نحو : سرخس [٢] .

(**فصــل**) : (استثقل تماثل أصلين فى كلمة) – لأن مخرج المتماثلين واحد ، فينحبس اللسان عند النطق بهما [٣] ، ولذا أدغموا فى بعض ذلك ، وذلك نحو : دَدَن [٤] وسَلِس [٥] .

(وسَهَّلَه كونُهمَا عيناً ولاماً) – لكون اللام مُعرَّضاً لنقل حركة الإعراب ، ولسكون الوقف ، فلا تماثل حركة العين فى أكثر الأحوال ، وذلك نحو : طلل ودُرر وزَلَل .

(وقلَّ ذلك فيهما ، حرفَىْ لين) – أى فى العين واللام ، نحو : قُوَّة وعِىّ وحَىّ .

---

(١) فى (ز) : أو مركبة .

(٢) فى (ز) : نرخس .

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) الدَّدَن : اللهو واللعب .

(٥) فى الصحاح : شىء سَلِس ، أى سهل ، ورجل سَلِس : أى لين منقاد ، وفلان سلِس البول ، إذا كان لايستمسكه .

(أو حلقيتين) – نحو : لحِحَتْ [١] عينُه ، وصحَّ وشعاع ومَهَه [٢]

(وأُهمل كونُهما همزتين) – فلا يوجد فى كلامهم كون العين واللام همزتين مثل : جَأَأَ وشَأَأَ ؛ وثبت بعد هذا فى بعض النسخ : « وفى كونهما هاءَين » وفى النسخة المحققة .

(وعَزَّ كونُهما هاءَين) – نحو : مَهَهٍ ، ومن كلامهم : « كلُّ شيءٍ مَهَه ، ما النساء وذكرهن » ، أى يسير ؛ والمعنى أن الرجل يحتمل كلَّ شىء ، حتى يأتى ذكر حُرَمِهِ ، فيمتعض حينئذ ، والمَهَه والمهاه أيضا : الطراوة والحسن ، قال :

(٣) كفَى حَزَناً أن لامَهاهَ لعيشنا ولا عملٌ يَرضَى به اللهُ صالحُ [٣]

(وقلَّ [٤] كونُ الفاء واللام حَلْقِيَّين) – نحو :أَجَأ ،

---

(١) لَحِحَتْ عينُه ، إذا لصقَتْ بالرَّمَص .

(٢) فى الصحاح : وقولهم : مَهَهٌ ، أى يسيرٌ ؛ الأحمر والفرّاء : يقال فى المثل : « كلُّ شىء مَهَهٌ ، ما النساءَ وذكرَهن » ، أى إن الرجل يحتمل كل شىء ، حتى يأتى ذكرُ حُرَمه ، فيمتعض حينئذ فلا يحتمله ؛ ونصب النساء على الاستثناء ، أى ماخلا النساء ؛ وإنما أظهروا التضعيف فى مَهِهٍ ، فَرْقاً بين فَعَلٍ وفَعْلٍ .

(٣) ذكره فى الصحاح ولم ينسبه ، وذكر قبله لِعمران بن حِطَّان :

(٤) وليس لعيشنا هذا مَهاهٌ وليست دارنا الدنيا بدار

قال : وهذه الهاء ، إذا اتصلت بالكلام لم تَصِرْ تاءً ، وإنما تصير تاء إذا أردت بالمهاة البقرة ؛ والشاهد فى قوله : أن لامهاهَ لعيشنا ، بمعنى الطراوة والحسن ، وجاء بها فى الوصل ، كما هى فى الوقف ، بالهاء لابالتّاء .

(٤) زاد قبل هذا فى النسخة المحققة من التسهيل : ونحو : قلق ، قليل ؛ ونبهت فى الحاشية على أن هذه العبارة سقطت من بعض نسخ التسهيل ، ومن شرح ابن عقيل : المساعد ؛ وستأتى الإشارة إلى حكمه .

وهو فَعَل ، بالتحريك ، أحد جَبلَى طيّىء ، والآخر سَلْمَى ، وينسب إليهما [١] : الأَجَئِيُّون ؛ ونحو : آء [٢] ، وهو شجر ، والواحدة : آءة [٣] ، وآءٍ أيضا حكاية أصوات ، قال :

(٥) إنْ تَلْقَ عمراً فقد لاقيتَ مُدَّرِعاً

وليس من همِّه إبْلٌ ولا شاء

فى جحفل لجِب ، جَمٍّ صواهِلُه

بالليل يُسمَع فى حافاته آءُ [٤]

وأما تماثل الفاء واللام ، من غير ذلك ، نحو : قَلَق وسَلَس ، فليس كذلك ، بل هو كثير ، وهو أكثر من باب قوة .

(وأقلّ منه نحو : كوكب) – وهو مماثلة لفظ الفاء للعين فقط ، فيما عدده أربعة ، ومنه أيضا : قوقل وقرقف ، فهذا أقلُّ من أَجَأ ؛ وكان يقال فى الجاهلية للرجل ، إذا استجار بيثرب : قَوْقِلْ ثَمَّ ، قد أمنت ؛ والقواقلُ من الخزرج ، والقَرْقَفُ : الخمر .

---

(١) هذه عبارة الصحاح ، وعلق عليها فى الحاشية بأن الصواب : إليها ، أى إلى أجأ ؛ وأقول : إن ماجاء بالأصل صواب أيضا ، قاصداً : أجأ وسلمى ، غير أنه اكتفى فى التمثيل بالأجَئيِّين فقط .

(٢) ، (٣) : فى النسخ : أ ا أ ، و أ ا أ ة ، والأصح ما جاء بالتحقيق ، عن الصحاح .

(٤) جاء به فى الصحاح ، ولم ينسبه ، والشاهد فى قوله : فى حافاته آء : حكاية أصوات .

(وأقلُّ منه : بَبْر) – مما تماثل فاؤه وعينه ، كَبَبْر ، وهو واحدُ البَبُور ، وهو الفُرانق [١] الذى يعادى [٢] الأسد ، ونحو : ددن ، وهو اللهو واللعب ، والدَّدانُ الرجل الذى لا غَناء عنده [٣] ، ونحو : دَيْدَن ودَيْدان للعادة ، أقل من باب كوكب ؛ ولم يوجد تماثل الفاء والعين مع تحركهما ، بلا فاصل ، إلَّا فى دَدَن ودَدَان .

(وأقلُّ منه : بَبَّه) – فما فاؤه وعينه ولامه من جنس واحد ، أقلُّ مما تماثَل فاؤه وعينه فقط [٤] ، ومن ذلك قولهم : غلامٌ بَبَّه ، أى سمين ، وهو أيضا لقب لعبد الله ابن الحارث بن نوفل ، لقبته به أمه ، كانت ترقّصه بقولها [٥] :

(٦)
لأُنكحنَّ بَبَّه جاريةً خِدَبَّه
مُكْرَمةً مُحَبّه تَجبُّ أَهلَ الكعبه[٦]

وكان والى البصرة ؛ وقالوا : زَزْتُه زَزًّا : صفَعْتُه .

---

(١) هذه عبارة الصحاح ، وقال فى الحاشية : قوله : الفُرانق ، بالضم ، ويقال له : البريد ، لأنه يصبح قدام الأسد ، ينذر به ، ولا يكون إلَّا بأرض الحبشة .

(٢) أى يعدو معه ، ويجاريه فى العدو ، وليس من العداوة .

(٣) وفى الصحاح : والدَّدان : السيف الكهام ، لايمضى .

(٤) سقطت من (ز) .

(٥) هى هند بنت أبى سفيان .

(٦) أى تغلبهم بحسنها – صحاح .

(والأظهر كون الواو والياء نظيرتيه فى التأليف من ثلاثة أمثال) – فَياء أصله : يَيَيَ ، بثلاث ياءات ، تحركت العين ، وانفتح ماقبلها ، فقلبت أَلِفاً ، ثم قلبت اللام همزة لتطرفها ، تشبيها للألف المنقلبة عن الأصل بالزائدة نحو : رداء ؛ وأصل واو : وَوَوَ ، تحركت العين وانفتح ماقبلها ، فقلبت ألفاً ، وصحَّت الواو ، فلم تبدل همزة ؛ قالوا : ولم توجد كلمة اعتلَّت حروفها إلَّا هذه .

وقول المصنّف : « الأظهر » – يدلّ على ثبوت الخلاف فى الكلمتين ، وحكى فيما كتبه على تصريف ابن الحاجب ، الاتفاق على أن الياء مما تماثل فيه الفاء والعين واللام ، وخصَّ الخلاف بالواو .

ومذهب الأخفش فى الواو ، أن الألف منقلبة عن الواو ، لأن أكثر مايكون انقلاب الألف عنها ، فتكون حينئذ من باب ببَّه .

وذهب الفارسىّ إلى أنها منقلبة عن ياء ، حتى لا تكون الكلمة حروفها كلها من جنس واحد ، لقلة باب ببَّ ، وكثرة باب سَلِس ؛ ورُدَّ بقولهم فى التصغير : أُوَيَّة ، بقلب الفاء همزة ، لكونها أول واوين مصدرين ، ولو كانت العين ياء لقيل فى التصغير : وُيَيَّة ؛ وما ذكر من الاتفاق فى ياء ، يشهد له قولهم : يَيَّيْتُ الياءَ ؛ ويجوز إن ثبت الاتفاق ، أن يُرَدَّ قول المصنف :

الأظهر ... إلى مايشمل الخلاف والاحتمال ، فيجوز أن يقال : إن الألف فيها منقلبة عن واو ، بِعَين ماقال الفارسىّ فى واو ، إلَّا أن سماع يَيَّيْتُ ، يردُّه ، كما ردَّ أُوَّبَة قول الفارسىّ ، ويردُّه أيضاً تقدُّم الياء على الواو ، كما ترى تقرير ذلك .

(وإن تضمنت كلمةٌ ياءً وواواً أصليَّين ، لم تتقدم الياءُ ، إلَّا فى يُوح ويوم وتصاريفه) - ولا يُعرف غيرُهما ؛ ويأتى الخلاف فى حيوان ؛ وقال ابن السِّيد : المشهور فى يُوح ، وهو من أسماء الشمس ، أنه بياء واحدة ، كذلك حكاه أبو علىّ البغدادىّ فى البارع . انتهى .

وحكى المبرد والفارسىّ وغيرُهما عن العرب كونه بالياء ، باثنتين من تحت ، وتصاريف يوم : الجمعُ قالوا : أيَّام ، أصله : أيوام ، وبناء أفعل منه ، قالوا : يومٌ أيْوَم ، وبناء فاعَل ، قالوا : ياوَمَه يُياوِمُه مُياوَمة ويَوَاماً ؛ وأمَّا غيرُ هذين ، فتقدَّمت فيه الواوُ الياءَ ، نحو : وَيح [1] وَوَيل ووَيْس [2] .

(وواو حيوان ونحوه ، بدلٌ من ياء ، على رأى الأكثرين) - ومنهم سيبويه ، فلا يكون مما تقدَّمت فيه الياءُ الواوَ ؛

---

(١) فى الصحاح : ويح : كلمة رحمة ؛ وويل : كلمة عذاب ؛ وقال اليزيدىّ : هما بمعنًى .

(٢) وفى لسان العرب : وَيْسٌ : كلمة فى موضع رأفة واستملاح ... والويح والويس بمنزلة الويل فى المعنى .. وقيل : وَيْسٌ تصغير وتحقير .. قال أبو تراب : سمعت أبا السَّميدَع يقول فى هذه الثلاثة : إنها بمعنى واحد .

وقال المازنى : هو منه ، فزعم أَنَّ حَيًّا أصله : حَيْوٌ ، بدليل قولهم : حيوان وحَيْوَة ، وكذلك [١] حياة ؛ رُدَّ بأنه لم يثبت من كلامهم ما عينُه ياءٌ ، ولامُه واوٌ ، وقال بعض هؤلاء : أصل حَىّ : حَيِّى ، على وزن فَيْعِل كميِّت ؛ ثم [٢] حذفت الياء تخفيفاً ، كما قالوا : مَيْت [-٢] ، ثم أدغمت الياء فى الياء ، وفى حيوة لم تدغم ، ويدلّ لذلك ظاهر حىّ ؛ ويجوز [٣] أن لا يكون حىّ ولا حيوة من المخفف ، بل وزنهما كلفظهما [-٣] ؛ وأما واو حيوان وحيوة ، فبدل من الياء شذوذاً ، وقد ثبت إبدال الياء واواً ، على جهة الشذوذ .

(وقلَّ باب ويح) — وهو مافاؤه واو ، وعينه ياء ؛ والذى حفظ منه وَيْح ووَيْل ووَيْس ووَيْب [٤] .

(وكثر باب طوَيْت) — وهو ماعينه واو ، ولامه ياء ، ومنه : شَويت وكَويت ولوَيْت ؛ وفى نسخة الرِّقِّى :

---

(١) سقطتا من (د) .

من (٢ — ٢) ، ومن (٣ — ٣) سقط من (ز) ، وقد اضطربت هذه العبارة كلها فى النسخ ، والتحقيق على وجه الاجتهاد والتلفيق بين النسختين (د ، غ) .

(٤) فى الصحاح : وَيْبٌ : كلمة مثل ويل ؛ تقول : وَيْبَك ووَيْبَ زيد ، كما تقول : ويلك ، معناه : ألزمك الله ويلًا ، نُصبَ نَصْبَ المصادر ، فإن جئت باللام ، قلت : وَيْبٌ لزيد ؛ فالرفع مع اللام على الابتداء ، أجود من النصب ، والنصب مع الإضافة ، أجود من الرفع .

(وكثر باب طويت وأَبَيْت ، فالحمل عليهما أولى من باب قوة وأجأ)(١) – والمراد بأبيت ، كون فاء الكلمة همزة ، ولامها ياءً . وقوله : قوة راجع إلى طويت ، وأَجَأ راجع إلى أبيت ، أى كون العين واواً ، واللام ياء ، أولى من كونهما (٢) واوين أو ياءين ، وكون فاء الكلمة همزة ، ولامها ياء ، أولى من كونهما همزتين .

(واستغنوا فى باب قَوٍّ (٣) بفَعِل (٤) عن فَعَل وفَعُل) – فإذا كانت العين واللام واوين كباب قُوّة وحُوَّة ، لم يبن العرب من ذلك فِعْلاً إلَّا على فَعِلَ ، نحو : قَوِىَ ، والأصل : قَوِوَ ، قلبت الواو ياءً ، لكسر ما قبلها ، والمضارِع يَقْوَى ، قلبت الواو فيه ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها ؛ وإنما تركوا فَعَل وفَعُل ،

---

(١) فى هذه العبارة أيضا اضطراب فى نسخ التسهيل ؛ والذى فى المحقَّقة : (وكثر باب طويت ، فائقاً بابَ قَوٍّ ، فالحمل عليه عند خفاء الأصل أولى ، وأنيت – هكذا بالنون – فالحمل عليهما أولى من بابى : قَوٍّ وأجأ) ، والذى فى نسخة ناظر الجيش : (وقد ثبت فى بعض النسخ ، قال الشيخ : فى البهاء الرق ، زيادة بعد قوله : وكثر باب طويت ، وهى قوله : وأبيت ، فالحمل عليهما أولى من باب قَوٍّ وأجأ ؛ فباب قوة راجع إلى طويت ، يعنى أن تكون العين واواً ، واللام ياء ، أولى من كونهما واوين ؛ وقوله : وأجأ ، راجع إلى أبيت ، يعنى أن تكون فاء الكلمة همزة ، ولامها ياء ، أولى من كونهما همزتين .

(٢) فى (ز) : أولى من كونهما ياءين ، وفى (غ) : أولى من كونهما واوين ، وفى (د) جمع بينهما ، فقال : أولى من كونهما واوين أو ياءين ؛ وعليه التحقيق .

(٣) فى (ز ، غ) : فى باب قوة .

(٤) فى القاموس : وَحَبْلٌ قَوٍ : مختلف القُوَى ؛ وقَوٌّ : اسم موضع بين فَيد والنباج . .

لئِلا يجىء المضارع على يفعُل ، بضم العين [١] ، فكما يقال فى قام : يقُوم ، يقال فى ذلك : يَقْوُوُ ، فيثقل ، فرفض ذلك ؛ وكذلك يثقل لو قلت : فعَلْت ، إذ يكون : قَوَوْت .

(فإن اقتضى ذلك قياسٌ رُفض) - فلو قيل : ابْنِ من قوة مثل سَبُعان ، وهو اسم مكان ، ولم يأت على فَعُلان غيره ، لقلت [٢] : قَوُيان ، والأصل : قَوُوان ، لكن رفض هذا الأصل ، ورُدَّ إلى فَعِل ، بكسر العين ، فانقلبت الواو الأخيرة ياءً لكسر ماقبلها ؛ وسيأتى ذكرُ مافى هذه المسألة من الخلاف .

(ويماثل كثيراً ، ثالثُ الرباعىّ أوَّلَه ، ورابعُه ثانيَه) - نحو : سمسم وربرب وصلصل وقلقل .

(وأهمل ذلك مع الهمزة فاءً) - فلم يُسمع من كلامهم مثل : أجْأج ؛ واحترز بفاء ، من أن تكون الهمزة عيناً ، فإنه موجود ، نحو : بأبأ الرجل ، إذا أسرع .

(وقلَّ مع [٣] الياء مطلقاً) - أى فاءً كانت نحو : يُؤْيُؤ ، أو عَيْناً نحو : صِيصِية ؛ واليُؤْيُؤ : طائر من الجوارح

---

(١) سقطت من (ز) .

(٢) سقطتا من (د) .

(٣) سقطت من (ز) .

يشبه الباشق ، والجمع : اليَآبِيءُ (١) ؛ والصِّيصِيَة : شوكة الحائك التي يسوّى بها السُّدَى واللُّحمة .

(ومع الواو عَيْناً) – نحو : ضَوْضَى ، ودليل أصالة الواو ، أن زيادتها تجعل الكلمة من باب ددن ، وهو قليل ، وأصالتها تجعلها من مضاعف الرباعى وهو كثير ؛ والضَّوْضَى والضَّوْضاة : أصوات الناس وجلبتهم .

(فإن كانت فى فعل ، لم تقلب ألفاً) – نحو : قَوْقَى وضَوْضَى ، يقال : الدجاجة تُقَوْقِى ، أى تصيح ، والمصدر : قَوْقاة وقِيْقاء ، على فعللة وفِعْلال ؛ وياء قِيْقاء بدل من الواو ، لأنه مما كرر فيه الفاء والعين .

(وما أوهم ذلك ، فأصله : الياء ، كحاحَيت) – أى ما أوهم كون العين واواً قُلبتْ فى الفعل ألفاً ، فأصل الألف فيه الياء ، لا الواو .

وقال الأخفش وغيره : ولم يأت فى الياءات غير ثلاثة : حاحيت وعاعيت وهاهيت . انتهى .

---

(١) قال فى الصحاح : اليؤيُؤ : طائر من الجوارح ، يشبه الباشِق ، والجمع : اليآبِيءُ ، وجاء فى الشعر اليآبِى ، وقال :

* ما فى اليآبِى يُؤْيُؤٌ شَرْواه *

وفى الحاشية : الرجز للحسن بن هانيء ، فى طردياته ، وقبله :

قد أغتدى ، والليل فى دُجاه كطُرَّة البُرْدِ ، على متناه
بِيُؤْيُؤ يعجب من رآه مافى اليآبِى يُؤْيُؤٌ شَرْواه

وشروى الشيء : مثلهُ .

قال السيرافىّ : وهى متقاربة المعنى ، وهى أصوات البهائم ؛ ومذهب سيبويه والأخفش وغيرهما أن الألف بدل من ياء ، لقرب الألف من الياء ، وأبدلوا كراهة اجتماع المثلين ، كما فعلوا فى دَهْدَيت ، حيث قلبوا الهاء ياءً لذلك ؛ وليست الألف فى حاحيت ونحوه بزائدة ، لقولهم فى المصدر : حاحاه وعاعاه ، وهو فَعْلَلَة كدحرجة ، وفاعَلَ لا يأتى مصدره على فَعْلَلة .

(خلافاً للمازنىّ) — فى زعمه أن الألف فى حاحَيت ونحوه بدل من واو ، حملاً على مانُطق فيه بالواو ، نحو : قوقيت ؛ وماذهب إليه سيبويه وغيره أولى ، لما سبق ، ولأنها لو كانت بدلا من الواو ، لجاء الأصل ، ولو مرة ، كما فى قوقيت ، فلما لم يجئ قط ، دلَّ مع ماسبق ، على أن الأصل ياء ، وكأنهم أرادوا التفرقة بين ذوات الياء وذوات الواو ، وجعلوا القلب فى اليائىّ للقرب ، ولنفى الاجتماع ، كما عرفت .

(ويسمى أول الأصول فاءً ، وثانيها عيناً ، وثالثها ورابعها وخامسها لامات ، لمقابلتها فى الوزن بهذه الأحرف) — والقصد بالوزن على هذا الوجه : تعريف الأصلىّ من الزائد ، فى الأكثر ، باختصار ، وبيان محلّ الأصل ؛ فإذا قيل : وزن مستخرج : مستفعل ، كان أخصر من أن يقال : الميم والسين والتاء زوائد ؛ وإذا قيل : وزن آدَر : أَعْفَل ، علم أن العين متقدمة فيه على الفاء ، كما يعلم فى وزن : أَدْوُر على [1] أفْعُل ،

---

(١) سقطتا من (د) .

أن الأمر ليس كذلك . وقولى : فى الأكثر ، للاحتراز عن وزن : قَرْدَد على فَعْلَل ، فإن أحد الدالين زائد ، ولم يُبيَّن ذلك فى الأصل (١) ، اتكالاً على معرفته من الموزون ، لأن كل مضاعف زائد على ثلاثة ، يحكم بزيادته ، إلَّا إن قام دليل على زيادة غيره ، نحو : مِكَرّ وألَنْدَد ، وإنما كان الوزن بهذا اللفظ ؛ لأن لفظ الفعل ، يعبَّر به عن كل فعل ، وحمل الاسم على الفعل ، لأن للفعل الأصالة فى التصريف ، فتقول : وزنُ ضَرَبَ وحَجَرٍ : فَعَل ، ووزن دحرج وجعفر : فعلل ، ووزن سفرجل : فعَلَّل ، بثلاث لامات ؛ وهذا قول البصريين ؛ أعنى إذا لم تَبِنْ الأصول ، تكرر اللام ، لأنهم يرون انتهاء بناء الكلمة إلى خمسة أصول ؛ وأما الكوفيون فيرون نهاية الكلمة ثلاثة ، ومازاد حكموا بزيادته ، فما كان ثلاثيا ، وزنوه كما سبق ، ومازاد قيل : لا يوزن ، فإذا قيل : ماوزن سفرجل ؟ قيل : لا أدرى ، وقيل ينطق بلفظ مازاد على الثلاثة ، فيقال : وزنُ جعفر : فَعْلَر ، ووزن سفرجل : فَعَلْجَل ؛ وقيل : تكرر اللام ، مع اعتقاد زيادة مازاد على الثلاثة .

(مُسَوًّى بينها فى الحال والمحلّ) — فتساوى الفاء والعين واللام أصول الكلمة فى حالها من حركة وسكون ، وفى محلّها فى التقديم والتأخير ، فلو قيل : ما وزن عُصْر ؟ من قوله :

---

(١) فى (د) : فى الوزن .

(٨) * لو عُصْرَ منه البانُ والمسكُ انْعَصَرْ (١) *

لقلت : وزنه : فُعْل ، بسكون العين ؛ ولو قيل : ما وزنُ آرام ؟ لقلت : أَعْفال .

(ومصاحبة زائد ، سابق أو لاحق) – فتقول : وزن أَحْمَر : أَفْعَل ، ووزن دُرَيهم : فُعَيْلل ، ووزن يرفَع : يفعَل ، ووزن سيضرِب : سَيَفْعِل .

(وما لم تَبِنْ زيادَتُه بدليل ، فهو أصل) – وسيأتى ذِكْر دليل الزيادة .

(والزائد بعض سألتمونيها) – وهذا من ألطف ما جُمِعَتْ فيه حروف الزيادة ؛ يقال : إن بعض النحاة سأله أصحابه عنها ، فقال لهم : سألتمونيها ؛ فقالوا : نعَم ، فقال : قد أجبتكم ؛ وجُمعت أيضا فى : أهوى تِلمْسانَ ؛ وجمعها المصنف أربع مرات فى بيت واحد ، وهو :

(٩) هَناءٌ وتسليمٌ ، تلا أُنْسَ يومِه   نهايةُ مَسئولٍ : أمانٌ وتسهيلُ

ومعنى كونِ هذه الحروفِ حروفَ الزيادة ، أن الزيادة تكون منها (٢) ، لا أنها لا تكون إلَّا زائدة ؛ وقولهم فى النسب إلى الهند :

---

(١) فى الصحاح : وقد اعتصرت عصيراً ، أى اتخذته ، وقول أبى النجم :

خَوْدٌ يغطى الفرعُ منها المؤتزَر   لوعُصْرَ منه البانُ والمسك انْعصرْ

يريد : عُصِر ، فخفَّف .

(٢) فى (ز) : الا أنها .

هندكى ، ليست الكاف فيه زائدة ، بل هو من باب : سبط وسبطر ، لأن الكاف لم تثبت زيادتها فى موضع ، فيُحمل هذا عليه ؛ والمراد بهذا الزائد ، ماجُعل فى الكلمة كالجزء ، فلا تجعل كاف ذلك من هذا [(١)] .

(أو تكرير عين) — كسلَّم [(٢)] وقطَّع .

(أو لام) — كمَهْدَد [(٣)] وجَلْبَبَ .

(أو عين ولام ، مع مباينة الفاء) — نحو : دَمَكْمَك وصَمَحْمَح للشديد ، ووزنهما عند البصريين : فعلعل ، بتكرير العين واللام ، وهما من المضاعف المختلف التضعيف ، بدليل قولهم : دَمَامِك وصَمَامِح ؛ ولو كانا كسفرجل ، وليس فيهما زائد ، لقيل : صماحم ودماكم ، كما يقال : سفارج ؛ وإنما لم يقولوا : صماحم [(٤)] لفقد فَعالم ، ولا صماحح للاستثقال ؛ وقال الكوفيون : وزن صمحمح : فعَلَّل ، والأصل : صمَحَّح ، أبدلوا الوسطى ميماً نحو : « فكبكبوا [(٥)] » وتغلغل ، والأصل : كُبِّبُوا وتَغلَّل ؛ قالوا : وليس فعْلَعلاً ، للزوم كون صرصر : فعفعاً ، وهو باطل ، فكذا هذا ؛ ورُدَّ بأن

---

(١) أى من هذا الباب .

(٢) على وزن : فعَّل .

(٣) على وزن : فعلل .

(٤) فى (ز) : صماصم .

(٥) الشعراء / ٩٤ : « فكبكبوا فيها هم والغاوون » .

ماذكروه من الأصل دعوى ، وأما كبكبوا ، ففى معنى كبّبوا ، وليس من لفظه ، وأما صرصر فلا يرد ، لأن الزائد مازاد على فاء الكلمة وعينها ولامها .

(أو فاء وعين ، مع مباينة اللام) – نحو : مَرْمَريت للقفر ، ومَرْمَريس للداهية ، ووزنهما : فَعْفَعِيل ؛ ولا يُحفظ غيرُهما ، ودليل الزيادة فيهما الاشتقاق ، فالمَرْتُ: المفازة التى لا نبات فيها ، يقال : مكانٌ مَرْتٌ : بيِّن المُروتة ، قال :

(١٠) * ومَهْمَهَيْن قَذَفَيْن مَرْتَيْن [1] *

والمِراسُ : الممارسة والمعالجة ، ورجلٌ مَرِسٌ : شديد العلاج .

(وإذا كان الزائدُ [2]من سألتمونيها ، قُوبِلَ فى الوزن بمثله) – فتقول : وزن أحمر : أفعل ، ووزن مَطْعَن : مَفْعَلَ ؛ وذكر هذا بعد ما سبق من قوله : « ومصاحبة زائد .. وهو يُفهم المذكور هنا ، توطئة لما يذكره بعد .

(وإلَّا ، فبما يقابل الأصل ، من فاء وعين ولام) – فتقول : وزن جلبب : فعلل ، مع أن الباء زائدة ، لكن يَرِدُ على إطلاقه أن يقال : وزن مرمريت : فَعْفَعِيل ، فالميم الثانية

---

(١) فى الصحاح : المَرْتُ : مفازة لانبات فيها ، ومكان مَرْتٌ بيّن المروتة ، قال الراجز : خطام المجاشعى :

ومَهْمَهَيْن قَذَفين مَرْتَيْن ظهراهما مثل ظهور التُّرسَيْن

(٢) فى (ز ، غ) : زيادتى .

زائدة ، وقد قابلتها بالفاء ، مع أنها من حروف سألتمونيها .

(خلافاً لمن يقابل بالمثل مُطْلَقاً) – فيعبر بعض النحويين عن الزائد بلفظه مطلقاً ، فيقول فى وزن جلبب : فعلب ، إن اعتقدت أن الزائد الثانى ، وفَعْبَل إن اعتقدته الأول ؛ والجمهور على الفرق بين زيادة التضعيف ، وزيادة سألتمونيها ، ووجهه أن زيادة التضعيف عامة لجميع الحروف ، فجعلوا لها حكم المضاعف ، لأنه أقرب معتبر ، إذ لم يرد المضعف [١] مفرداً ، فيحكم له بحكم ما ورد كذلك ، وهو حروف سألتمونيها ؛ وقد فُهم من هذا التقرير ماينبغى من التعبير ، خلاف ماسبق من إطلاق المصنف .

(**فصـــل**) : (لأصالة الفعل فى التصريف ، زيد قبل فاء ثُلاثيِّه إلى ثلاثة) – نحو : استخْرج يستخرج استخْرِجْ ، والاثنان نحو : انطلق ينطلقُ انْطَلِقْ ، والواحد [٢]نحو : أَكرَمَ يُكْرِمُ أَكْرِمْ .

(وقبل فاء رباعيِّه إلى اثنين) – نحو : يتدحرج ، والواحد : تدحرج .

(ومنع الاسم من ذلك) – أى من أن يُزادَ قبل فاء ثلاثيِّه إلى ثلاثة ، وقبل فاء رُباعيِّه إلى اثنين .

(مالم يشاركه لمناسبة) – نحو : مستخرج ومنطلق

---

(١) فى (د) : المضاعف منفرداً ، وفى (غ) : المضعف منفرداً .

(٢) فى بعض نسخ التسهيل : (والمزيد واحداً) على تقدير : ويكن ...

ومتدحرج ؛ والمناسبة هى كونهما يرجعان فى الاشتقاق إلى أصل واحد .

(أو يكن ثلاثيا ، والمزيد واحد) – نحو : يَرْمَع (١) وأَفْكل .

(وشذَّ إِنْقَحْل (٢) وإِنْزَهْو (٣) وينجلب (٤) وإِسْتَبرق (٥)) – فزيد فى الاسم زيادتان قبل فاء الكلمة ، فى الثلاثة الأول ، وثلاث زيادات فى الرابع ، ويوضح الزيادة الاشتقاق من القحل والزهو والجلب والبريق ؛ وهذا بقتضى بأن

---

(١) فى الصحاح : رمع أنفُه من الغضب ، يَرْمَعُ رمَعاناً ، أى تحرَّك ، والْيَرْمَعُ : حجارة بيض رقاق تلمع ، والأفكل : الرّعدة ، ولا يبنى منه فعل .

(٢) فى الصحاح : وشيخ قحْلٌ بالتسكين ، وإِنْقَحْلٌ أيضا بكسر الهمزة ، أى مُسِنٌّ جدا .

(٣) ، (٤) قال ناظر الجيش : أما إِنْقَحْل وإِنْزَهْو ، فمن القحل والزّهو ، فالهمزة والنون فيهما زائدتان ، وليس إنقحل وإنزهو مشاركين للفعل لمناسبة ، فكانا شاذّين ، وأما ينجلب فإنه قد زيد قبل فائه زيادتان ، وهما الياء والنون ، فشذّوا فيه شذوذهم فى إنقحل وإنزهو ، وما قاله المصنف غير ظاهر ، فإن ينجلب منقول من الفعل ، وقد غرَّه فيه كونه من أسماء الأجناس ، لا الأعلام ، فاعتقد أنه ليس بمنقول من الفعل ؛ وقد ذكر النحويون أن النقل يكون فى أسماء الأجناس وفى الأعلام ، ونَصُّوا على أن ينجلباً منقول من الفعل ، وإن كان اسم جنس ، وأما دخول تاء التأنيث على ينجلب ، وقولهم : الينْجَلِبَة ، فإنما ساغ لنقله من الفعلية إلى الاسمية ؛ وأما إستبرق ، فهو مأخوذ من البريق ، وقد زيد قبل فائه ثلاثة أحرف ، وليس من الأسماء المستثناة فيكون شاذاً .

(٥) فى الصحاح : والإستبرق : الديباج الغليظ ، فارسىّ معرَّب ، وتصغيره : أُبَيْرِق .

إستبرقاً عربىّ ، فلا يشتق الأعجمىّ من العربىّ ؛ وقيل : إنقحْل فِعْلَلّ كجِرْدَحل ، والهمزة والنون أصلان ، ويردّه الاشتقاق ، فالإنقحل : الشيخ الهرم ، من قحل التمر إذا يبس ؛ واعترض عليه بأن ينجلب لاينبغى عدُّه ، فإنه منقول من فعل ، وإن كان اسم جنس ، وقد نصوا على أن النقل من الفعل يكون فى أسماء الأجناس ، كما يكون فى الأعلام ، وعدُّوا من ذلك اليَنْجلِب ؛ وتَنَوّط لطائر [١] ، وأما دخول التَّاء فى قولهم : اليَنْجلِبَة ، فجرْياً به على ما يجوز فيما نقل إليه من الاسمية .

(ومنتهى الزيادة فى الثلاثىّ من الأفعال ثلاثة) — نحو : استخرج ، لأن أقصى مايكون عليه الفعل بالزيادة ستة .

(ومن الأسماء أربعة) — نحو : اشْهيباب واحميرار ، لأن منتهى الاسم بالزيادة سبعة ؛ وقد سبق أنهم قالوا : كُذُبْذُبان [٢] ، فزادوا خمسة ، ووزنه : فُعُلْعُلان ، وقالوا أيضا بِرْبيطياء [٣] ، لضرب من النبات ، وقِرْنِيسياء ، اسم بلد ، ووزنهما : فِعْنِيلْياء .

---

(١) فى (د ، ز) : وتنوط الطائر ؛ قال فى الصحاح : والتَّنَوُّطُ : طائر ، ويقال أيضا : التُّنَوِّطُ ، قال الأصمعىّ : إنما سمى تنَوّطاً ، لأنه يُدَلِّى خيوطاً من شجرة ، ثم يُفَرِّخ فيها ، الواحدة تَنَوُّطة .

(٢) والذى فى الصحاح : كذَبَ كِذْباً وكَذِباً ، فهو كاذب وكذَّابٌ وكَذُوب ، وكَيْذُبان ومكذبان ومكذبانة وكُذَبة كَهُمَزة ، وكُذُبْذُب مخفف ، وقد يُشَدَّد : كُذُّبْذُب .

(٣) فى اللسان — بربط : والبربيطياء : ثياب ، والبِرْبيطياء : موضع ينسب إليه الوشى .

(وفى الرباعىّ من الأفعال اثنان) – نحو : يتدحرج ، وذلك لما تقدَّم .

(ومن الأسماء ثلاثة) – نحو : عَبَوْثَران (١) ، لنبت طيب الرائحة ، وذلك لما سبق ذكره .

(وقد يجتمع فى آخر الاسم الثلاثى ثلاثة) – إمَّا وحدها نحو : عُنْفُوان (٢) ، أو مع سبق زائد آخر نحو : أَرْبُعاوَى (٣) .

(وأربعة) – نحو : سلمانين ، اسم موضع .

(وفى آخر الرباعىّ ثلاثة) – نحو : قُرْدُمانىّ ، لدواء معروف .

(ولم يزد فى الخماسىّ غير حرف مدّ قبل الآخر) – نحو : عَضْرَفوط (٤) ومغنطيس ومغناطيس .

(أو بعده) – نحو : قَبَعْثَرَى (٥) .

---

(١) فى الصحاح : العَبَوْثُران : نبت طيب الريح ، وفيه أربع لغات : عَبَوْثُران وعَبَوْثَران وعَبَيْثُران وعَبَيْثَران ، بفتح المثلَّثة وضمها فيهما .

(٢) عُنفُوان الشيء أوَّله ، يقال : هو فى عنفوان شبابه .

(٣) حكى ثعلب : بنى بيته على الأربُعاء ، وعلى الأربُعاوَى : إذا بناه على أربعة أعمدة ؛ والأربُعاء والأربُعاوَى : عمود من أعمدة البناء ؛ كراع : جلس الأرْبُعاوى ، أى متربِّعاً ، ولا نظير له – لسان .

(٤) وفى الصحاح : العَضْرَفُوط : العَظاءَةُ الذكر ، وتصغيره : عُضَيْرِف وعُضَيْرِيف ؛ والعَظاء جمع عَظَاءة ، وهى دويبة أكبر من الوزغة ، ويقال فيها : عَظاءة وعَظاية أيضا .

(٥) القَبَعْثَر : العظيم الخلق ؛ قال المبرد : القبَعْثَرَى : العظيم الشديد ، والألف ليست للتأنيث ، وإنما زيدت لتلحق بنات الخمسة ببنات الستة ؛ لأنه=

(وندر : قَرَعْبَلانَة (١) وإصْطَفْلِينة (٢) ، وإصْفَعنْد (٣)) — ووجه ندورها زيادة النون ، لما تقرَّر أن الخماسيّ إنما يزاد فيه حرف المدّ ؛ وقيَّد بعضهم زيادة الخماسيّ بكونها واحدة ؛ وعلى هذا يكون شذوذ الأوَلَيْن من جهة تعدد الزوائد أيضا ؛ وإذا حمل كلام المصنف على هذا ، كان مغناطيس شاذاً من هذه الجهة .

(**فصـــل**) : (أهمل من المزيد فيه فِعْويل) — على أن بعضهم ذكر أنه ثابت ، قالوا : سِرْويل .

(وفَعَوْلَى ، إلَّا عَدَوْلَى (٤) و قَهَوْباة (٥)) — ولم يثبت هذا الوزن سيبويه ؛ وعَدَوْلى على هذا فَعَوْلَل كفَدَوْكَسْ ؛ وأما قَهَوْباة ، فلم يثبته بعضهم من جهة النقل ، لكنه ثابت ، فأبو عبيدة حكاه ، وهو ثقة ، وأنشد ثعلب :

= يقال : قَبَعْثَراة ، فلو كانت للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر .

(١) القَرَعْبَلانة : دويبة عريضة محبنطئة عظيمة البطن ، وأصله : قَرَعْبَل ، فزيدت فيه ثلاثة أحرف ، لأن الاسم لايكون على أكثر من خمسة أحرف ، وتصغيره : قُرَيْعِبة — صحاح .

(٢) فى حديث معاوية : كتب إلى ملك الروم : ولأنزِعنَّك من الملك نَزْعَ الإِصْطَفْلِينَة ، أى الجزرَة — لسان .

(٣) لسان العرب المحيط : الإِصْفَعْد من أسماء الخمر ، قال أبو المنيع الثعلبيّ :

لها مَبْسم سُخْتٌ كأن رُضابه بُعَيدَ كراها ، إصْفَعِنْدٌ ، مُعَتَّقُ

(١١)

(٤) عَدَوْلَى : قرية بالبحرين .

(٥) فى اللسان : والقهَوْبة والقَهَوْباة : من نصال السهام ؛ قال ناظر الجيش فى شرحه : وذكر الشيخ كلمة ثالثة ، وهى حَبَوْنا ، على ما يأتى فى البيت الذى أنشده ثعلب .

(١٢) ولا تيأساً من رحمة الله واسألاً بوادى حَبَوْنَا أن تهبَّ شمالُ [١]

وخرجه بعضهم على أن المكان سمى بجملة .

(وفَعْلال ، غيرَ مُضعَّف ، إلَّا الخَزْعال [٢]) – وأما المضعَّف فكثير ، نحو : صَلْصَال وقَلْقال ووسواس ، ولم يثبت الأكثر فَعْلالاً فى غيره ، ولكن حكى الفراء : ناقة بها خَزْعال ، أى ظَلْع ؛ وقال بعضهم : الفتح غلط ، وأصله الكسر ، كما قالوا : شىء لِيَاح [٣] ولَيَاح ، وفيه نظر ؛ وقالوا : قَشْعام للعنكبوت .

(وفِيعال ، غير مصدر ، إلَّا ناقةً مِيلاعاً) – أى سريعة ، من الملع ، وهو السير الخفيف .

(وفِعْلال ، مضعَّف الأول والثانى ، غير مصدر ، إلَّا الدّيداء) – وأما المضعَّفُ [٤] كذلك ، مصدراً ، فكثير ، كزلزال ؛ والدّيداء : آخر الشهر ؛ قال أبو عمرو : الدَّاداء والدّيداء : آخر الشهر ؛ وقولهم : الدّاداء ، يبين أن الهمزة الأخيرة فى الدَّيداء ، ليست بدلاً من حرف علة ، للزوم ثبوت فعفال .

---

(١) لم أجده فى مراجعى ، وفى (د ، غ) : واسكنن بدل : واسألا ؛ والشاهد فى مجىء حَبْونا على وزن فَعَوْلَى لفظاً ثالثاً ، على ما ذكر ناظر الجيش فى شرحه .

(٢) فى الصحاح : خَزْعَلَ فى مِشْيَتِه ، أى عرج ... وناقة بها خَزْعال ، أى ظَلْع ... وزاد أبو مالك : قَسْطال ، وهو الغبار ، وزاد فى القاموس : خَزْطال – حاشية .

(٣) فى الصحاح : وشىء لِيَاح ، أى أبيض ، قال الفراء : إنما صارت الواو ياءً لانكسار ماقبلها – أصله : لِوَاح – وفى الحاشية : مقتضى كلامه أن يضبط بكسر اللام ، ويقال أيضا : بفتحها .

(٤) فى (ز) : المضاعف .

(وفَوْعال وإفْعلَة وفِعْلَى ، أوصافاً) – فهذه الثلاثة جاءت أسماء كتَوْرَاب [١] وإنْفَحة [٢] ، فى لغة من لا يشدّد الحاء ، وإصْبَعَة وذكرى ، ولم ترد أوصافاً ، وسيأتى ما استثناه منها ؛ وزعم بعضهم أن فَوْعالاً جاء وصفاً ، قالوا : رجل هوهاءة [٣] ، أى أحمق ؛ ويحتمل كونه من المضاعف كصلصال ، والهمزة بدل الواو ، كغوغاء ؛ وذكر بعضهم مجىء إفْعَلة وصفاً ، قالوا : إمَّعَة [٤] .

(إلاَّ ما ندر كضِئْزَى وعِزْهَى) – قرأ ابن كثير : « قسمةٌ [٥] ضِئْزَى » بالهمز ، فهى فِعْلَى من الصفة ، وأثبت ذلك الأخفش ، ونفاه

---

(١) فى الصحاح : التُّراب فيه لغات : تُرابٌ وتَوْرابٌ وتَوْرَبٌ وتَيْرَبٌ وتُرْبٌ وتُرْبةٌ وتَرْباء وتَيْرَاب وتِرْيَب وتَرِيب ..

(٢) فى الصحاح : والإنفحة – مشدَّدة ومخففة – بكسر الهمزة وفتح الفاء مخففة : كرش الحمَل أو الجدى ، مالم يأكل ، فإذا أكل ، فهو كرش ، ؛ عن أبى زيد : وكذلك المِنْفَحة ، بكسر الميم ، والجمع أنافح ؛ وفى حاشية شرح الكافية ٤ / ٢٠٦٣ : والإنفحة : شجرة كالباذنجان .

(٣) فى الصحاح : رجل هُوَهَة ، بالضم أى جبان ، وفى شرح ناظر الجيش : قالوا : رجل هُوَهاءَة للأحمق – نقله ابن القطاع .

(٤) فى شرح الكافية ٤ / ٢٠٦٢ : الإمَّعَة من الرجال : الذى لايستقل بأمر ، بل دأبه أن يقول : من يفعل فأفعل معه ، ووزنه : فِعَّلَة ، لأنه صفة ، وفِعَّلَة فى الصفات موجود كدِنَّبَة ، وهو الرجل القصير ، وليس وزنه : إفعلة ، لأنه وزن مخصوص بالأسماء كإنْفَحة .

(٥) النجم ٢١ / ٢٢ : « ألكم الذكر وله الأنثى ؟ تلك إذن قسمةٌ ضِيزَى » قال فى الصحاح : أى جائرة ، وهى فُعْلَى ، مثل طُوبَى وحُبْلَى ؛ وإنما كسروا الضاد ، لتسلم الياء ، لأنه ليس فى الكلام فِعْلَى صفةً ، وإنما هو من بنات الأسماء ، كالشِّعْرَى والدِّفْلَى ؛ قال الفراء : وبعض العرب يقول : ضِئْزَى وضُؤْزَى ، بالهمز .

سيبويه وغيره ، ومن قرأه بالياء ، احتمل التخفيف من الهمز ، واحتمل خلافه ؛ وعلى هذا قال سيبويه : هو فُعْلَى بالضم فى الأصل ، وقال الأخفش : فِعْلَى بالكسر كلفظه ؛ ويقال : ضازَه حقَّه يَضيزُه ضَيْزاً ، أى بخسه ونقصه ، ومنهم من يهمز فيقول : ضَأَزَه يضأزه ضَأْزاً ، قال :

(١٣) * فَحقُّكَ مَضْؤُوزٌ ، وأَنفُك راغمُ (١) *

وحكى أبو حاتم ، عن أبى زيد ، أنه سمع العرب تهمز ضِيزَى ؛ وقالوا : رجلٌ عِزْهَى ؛ ومذهب سيبويه ، والفرّاء أن فِعْلَى ، لا يكون صفةً ، كانت الألف للتأنيث أو للإلحاق ؛ فإن لحقت الهاء ، جاز عنده ، نحو : رجل عِزْهاةٌ ؛ فعِزْهَى على هذا شاذ عندهما ؛ وأثبت ذلك الأخفش ، مع ألف الإلحاق أيضا ، وحكى ثعلب : رجلٌ كِيصىً ، بالتنوين ، وهو الذى ينزل وحده ، وحكى أنهم يقولون : كاصَ طعامه:أكله وحدَه ؛ وحكى عن أبى حاتم : كِصْنا عند فلان : أكلنا ؛ ويقال أيضا : كاص عن الشىء : رجع ، كيصاً وكيُوصاً ؛ ويقال : رجلٌ عِزْهًى بالتنوين ، أى لا يطرب للهو ، ويبعُد عنه ، وكذلك عِزْهاة (٢) .

(وفَيْعَل فى المعتل ، دون ألف ونون) – أى معتل العين ، بواو

---

(١) فى الصحاح : ضازَ فى الحكم ، أى جار ، يقال : ضازَه حقَّه يَضيزُه ضَيْزًا ، وقد يهمز فيقال : ضَأَزه ضَأزاً ، وينشد :

فإن تَنْأَ عَنَّا نَنْتَقِصْك ، وإن تُقِم فحقُّك مَضْؤُوزٌ وأنفكَ راغم

(٢) فى الصحاح : رجل عِزْهاةٌ وعِزْهاءةٌ وعِزْهًى منوّن : لايطرب للهو ، ويبعد عنه ، والجمع : عَزاهٍ ، مثل سِعْلاة وسَعَالٍ ، وعِزْهُونَ ، بالضم .

أو ياء ، فلو قيل : ابن من القول أو البيع مثل : ضَيْغَم ، لتركته ورجعت إلى فَيْعِل فقلت : قيِّل ، كسَيِّد ، وبَيِّع ، كلَيِّن ؛ ولو قيل : ابن مثلَه من صحيح العين ، لم تتركه ، بل تقول فيه من وَعَد أو يسر : وَيْعَد وَيَيْسَر ؛ ومن غَزْو ورَمْى : غَيْزَى ورَمْيَى ، وتقلب اللام ألفاً ، لتحركها وانفتاح ماقبلها .

ويخرج بالمعتل ، الصحيح العين ، فإنه كثير ، كضَيغم وصَيرف ؛ وبقوله : دون كذا ، ما اشتمل على ذلك ، فإنهم لم يتنكّبوه ، نحو : تَيّحان (١) ، للكثير الكلام العجول ، وهيّبان (٢) ، للجبان .

(وفَيْعِل ، فى الصحيح) – بخلاف المعتلّ ، فهو كثير فيه ، كسيّد وميّت ، ووزنهما عند البصريين : فَيْعِل ، وكذا ما أشبههما ؛ وقال البغداديون : الأصل فَيْعَل ، بفتح العين ؛ وقال الفراء : فَعِيل ، كطويل .

(مطلقاً) – أى كان بألف ونون ، أو بدونهما (٣) ، فلا يوجد مثل ضيغم ولا ضيغمان ، بكسر العين .

(إلّا ماندر ، كعَيِّن وبَيْئس وطَيْلِسان ، فى لغة (٤)) – فعَيِّن

---

(١) فى الصحاح : ورجلٌ مِتْيح ، أى يعرض فيما لايعنيه ، والتَّيَّحان مثله ، يروى بكسر الياء وفتحها ، وفرس مِتْيح وتيَّاح وتيّحان ، إذا اعترض فى مشيه .

(٢) فى الصحاح : ورجل هَيُوبة وهَيَّابة وهَيَّاب وهَيّبان ـــ بكسر الياء وفتحها – : جبان مُتهيّب .

(٣) فى (ز) : أو دونهما .

(٤) سقطتا من النسخ ، ونبه عليهما ناظر الجيش فى شرحه .

يرجع إلى قوله : فَيْعِل فى المعتل ، دون (١) كذا ، ولا يحفظ غيره ، وبَيْئس (٢) يرجع إلى فَيعل فى الصحيح ، بدون ألف ونون ، وهذه إحدى القراءات فى « بعذاب بَئيس » (٣) ، وفيها اثنتان وعشرون قراءة ، ونحو : صَيْقِل ، علم امرأة ، وطيلسان يرجع إليه ، بألف ونون ؛ وقال بعضهم : إن كسر اللام رواية ضعيفة ، وأنكرها الأصمعىّ ، لكن عمل الأخفش والمازنى عليها المسائل .

(وندر فَعْيَل) (٤) – نحو : ضَهْيَد ، اسم موضع .

(وفُعْيَل) – قالوا : عُلْيَب ، لوادٍ باليمن .

(وكثُر فِعْيَل) – نحو : عِثْيَر وحِمْيَر ؛ وفى نسخة عليها (٥) خطه ، بدل قوله : (وندر فَعْيَل وفُعْيَل ، وكثر فِعْيَل) قوله :

(وأهمل فَعْيَل دون فِعْيَل وفُعْيَل) – وما ذكر من إهمال فَعْيَل موافق لقول ابن جنى ، قال : أما ضَهْيَد فمصنوع (٦) ؛ وقول

---

(١) سقطتا من (د) .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) الأعراف / ١٦٥ : « فأخذنا الذين ظلموا بعذاب بئيس » .

(٤) فى (د) : فيعل .

(٥) فى شرح ناظر الجيش : وثبت فى بعض النسخ المقروءة على المصنف ، وعليها خطه ، عوض قوله : وندر ... الخ « وأهمل فَعْيَل ... الخ .

(٦) ولم أجده بالصحاح ، إلا على أنه مصنوع ، وسيأتى ؛ وعبارة ناظر الجيش : قوله : وأهمل فَعْيَل ، دون فِعْيَل وفُعْيَل ؛ فقوله : أهمل ، يدل على أنه لم يوجد فى كلامهم ؛ قال ابن جنى : أما ضَهْيَد وعَثْيَر فمصنوعان ، فلا يُجعَلان دليلًا على إثبات فِعْيَل وفُعْيَل ؛ يعنى أن هذين الوزنين ليسا مهملين ، بل هما موجودان ، وإن اختلفا بالكثرة والقِلّة ؛ ففِعْيَل كثير ، وفُعْيَل قليل جدا . انتهى .

المصنف : دون كذا ، لا يقتضى تساويهما ، والأمر على غير التساوى ، ففُعْيَل قليل جدا ، وفِعْيل كثير كما سبق ، لكن قال ابن جنى : إن عِثْيَراً (١) مصنوع .

(**فصــل**) : (يُحكم بزيادة ماصحب أكثر من أصلين) — فإن صحب أصلين فقط ، لم يكن زائداً ؛ لأن أقلَّ ماتكون عليه الكلمة العربية ثلاثة .

(من ألف) — نحو : كتاب .

(أو ياء) — نحو : كثيب .

(أو واو) — نحو : عجوز ؛ وحروف العلة أكثر الحروف زيادة ، فلذلك بدأ بذكرها .

(غير مصدَّرة) — راجع إلى الواو فقط ، فلا يتصور تصدير الألف لسكونها ، والياء تكون زائدة صدراً مع يرفع ؛ وذلك نحو : وَرَنْتل (٢) ، والجمهور على أصالة واوه ؛ وذهب بعضهم إلى زيادتها ، ولامه أصلية ، كلام جَحَنْفَل (٣) ؛ وقال الفارسىّ : زائدة .

(أو همزة مصدَّرة) — نحو : أحمر وأصفر ، مما صحب ثلاثة

---

(١) فى الصحاح : والعِثْيَرُ ، بتسكين الثاء — بوزن مِنْبَر — : الغبار ، ولاتقل : عَثْيَر . لأنه ليس فى الكلام فَعْيَل ، بفتح الفاء ، إلَّاضَهْيَد ، وهو مصنوع ، معناه : الصلب الشديد .

(٢) بمعنى الشرّ .

(٣) وهو الغليظ الشفة ، بزيادة النون — صحاح .

أصول قطعاً ، وأما (١) أفكل ، فكلام سيبويه وغيره على زيادة همزته ، حملاً على الأكثر ، وهو باب أفعل ، كأحمر ؛ وقيل : همزته محتملة الوجهين ، والأَوْلَى الزيادة ، لما سبق .

وقد جرى الخلاف فى همزة أرنب ، للتَرَدّد فى أن الثلاثة التى بعدها أصول كلها ، أو منها زائد ؛ فقيل : همزته أصل ، لقولهم : كساءٌ مُؤَرْنَب (٢) ، وقيل : زائدة ، لقولهم : كساءٌ مُرَنَّب (٣) ، فسقوطها دليل زيادتها ، وهو الأولى حملا على الأكثر ، وأما مؤرنب ، فإنما جاز فى الشعر ، فهو من باب : « لأنْ يُؤَكْرَما (٤) ، وقضاؤه بزيادة الهمزة مصدَّرة ، سيأتى تقييده . (١٤)

---

(١) سقطت من (ز ، غ) .

(٢) فى الصحاح – رنب : الأرنب واحدة الأرانب ، وكساء مُؤَرْنَب : خلط غزله بوبر الأرانب ، وقالت ليلى الأخيلية ، تصف القطاة وفراخها :

تَدلَّتْ على حُصٍّ الرؤوس كأنها كُراتُ غلامٍ من كساء مُؤَرْنَبِ (١٥)

قال : وهو أحد ماجاء على أصله ؛ وفى المقتضب – ٢ / ٩٨ – جاء الصدر برواية :

* تدَلَّتْ على حُصٍّ ظِماءٍ كأنها * وقال فى الحاشية : استشهد به سيبويه على بقاء همزة أفعل فى اسم المفعول : مُؤَرْنَب ، للضرورة ؛ قال : وحُصّ : جمع أحص وحصاء ، أى لاريش عليها ، وكساء مؤرنب : تتخذ من جلود الأرانب . من الطويل ، وفى الديوان / ٥٦ برواية : مُرَنَّب .

(٣) فى (د) : مرنبانى ، وفى (ز) : مرنباتى .

(٤) قال البغدادى فى ش . ش . الشافية صـ ٥٨ : وقد بالغت فى مراجعة المواد والمظان ، فلم أجد قائله ولا تتمته ؛ وفى معجم شواهد العربية ، جاء به فى الأرجاز ، لأبى حيان الفقعسى ، وذكر من مراجعه المقتضب ٢ / ٩٨ ، والمنصف والخصائص والمخصص والإنصاف والخزانة والتصريح والهمع ... الخ وفى لسان العر – كرم؛ وأضيف : الصحاح – كرم – ٥ / ٢٠٢٠ – قال فى حاشية المقتضب : الشاهد=

(أو مؤخَّرة ، هى ، أو نون ، بعد ألف زائدة) – هذا ، وفى نسخة الرّقِّى ؛ وفى غيرها :

(أو مؤخَّرة ، أو نون بعد ألف زائدة) – فعلى النسخة الأولى ، يكون الوقوع بعد ألف زائدة ، متعلِّقاً بالهمزة والنون ، فإذا صحبت الهمزة أو النون أكثر من أصلين ووقعتا آخراً ، بعد ألف زائدة ، حكم بزيادتهما نحو : حمراء وعلباء وقرفصاء ، ونحو : قطران وأفعوان وزعفران ؛ فإن صحبتا أصلين ، فغير زائدتين ، نحو : أجأ وحسن وداء وكساء ، وهذه النسخة توافق كلامه فى غير هذا الكتاب ؛ والمعنى أنهما متى وقعتا كذلك ، قُضى بزيادتهما ؛ وأما النسخة الأخرى ، فتقتضى اعتبار ذلك فى النون فقط ، وعلى ماذكر فى الهمزة أولا وآخراً ، أنها لاتُزاد وسطاً ، وهو كذلك ، فالهمزة الواقعة فى غير هذين [1] ، محكوم بعدم زيادتها ، كحُطائط [2] للقصير ، إلَّا إن دَلَّ دليل على الزيادة نحو : شأمل وشمأل ، الهمزة فيهما زائدة ، لقولهم : شملت الرِّيح ، إذا هبَّت شمالاً .

(أو ميم مصدَّرة) – فمتى صحبت الميم المصدَّرة أكثر من

= فيه كسابقه ، وهو نفس الشاهد السابق هنا ، والنص الموجود فى المراجع :
* فإنه أهل لأن يُؤَكْرَمَا *

(١) الأول والآخر .

(٢) فى الصحاح : ورجل حُطائط بالضم ، أى صغير .

أصلين ، حكم بزيادتها نحو : مُخْدَع [١] ومفتح وملهى ومسرى ؛ فإن كان بعدها حرفان ، قضى بالأصالة ، نحو : مَعْن ومَكْر .

(إن لم يعارض دليل الأصالة ، لملازمة ميم معدّ فى الاشتقاق)

– معَدّ أبو العرب ، وهو معد بن عدنان ؛ ومذهب سيبويه أن ميمه أصلية ، لقولهم : تمعدد الرجل ، إذا انتسب إلى مَعدّ ، أو تصبَّر على عيشهم ، وذلك لقلَّة تمفعل ، وقيل : هى زائدة ، والأول أصحّ ، لملازمة الميم فى الاشتقاق ؛ ومَعدّ العلَم منقول من المعَدّ ، وهو موضع رحل الفارس من الفرس أو غيره إذا ركب ، وهو خشن [٢] شديد ، وعن عمر بن [٣] الخطاب ، رضى الله عنه ، اخشوشنوا وتمعددوا ؛ قال أبو عبيدة : فيه قولان ، يقال : هو من الغلظ ، ومنه قيل للغلام إذا غلظ وشَبَّ : قد تمعدد ، قال :

(١٦) * ربَّيْتُه حتى إذا تمعددا [٤] *

---

(١) المخدع ، بتثليث الميم : الحجرة فى البيت ، والخزانة .

(٢) فى (ز) : خشب

(٣) وفى حاشية ابن يعيش ٩ / ١٥١ : الصواب : قال رسول الله ﷺ : « تمعددوا واخشوشنوا » رواه ابن حدرد ، وتمعدد الغلام : شبَّ وغلظ . اهـ ...قال : وقد وقع الشارح فيما وقع فيه الجوهرى ، من رواية الحديث عن عمر ، وقال بن الأثير فى هذا الحديث : هكذا يروى من كلام عمر ، وقد رفعه الطبرانى فى المعجم ، عن أبى حدرد الأسلمى ، عن النبى ﷺ .

(٤) مَن الرجز ، للعجاج – ملحقات ديوانه ٧٦ – وتمامه :

ربيتـه حتى إذا تمعـددا وآض نهداً كالحصان أجردا

كان جزائى بالعصا أن أُجلدا

ويكون معنى : تمعدد ، فى البيت : شب وكبر ، وفى الحَديث : تشبهوا بمعدّ فى تقشفهم ، أو نحو ذلك .

ويقال : تمعددوا ، أى تشبهوا بعيش معد ، وكانوا أهل قشف وغلظ فى المعاش ، يقول : كونوا مثلهم ، ودعوا التنعم وزىّ الأعاجم ، وهكذا هو فى حديث آخر : « عليكم باللبسة المعدّيَّة » .

(وكالتقدم على أربعة أصول) – كيَسْتَعُور [١] وإصطبل ، فالياء والهمزة فى هذين وشبههما أصلان ، لأن بنات الأربعة لا يزاد من أولها ، ووزن يَسْتَعُور : فَعْلَلُول ، كعَضْرَفُوط [٢] ، قال عروة :

(١٧) أطعتُ الآمرين بصرم سلمى   فطاروا فى بلاد اليَسْتَعُور [٣]

قيل : هو موضع ، وقيل : شجر ؛ ووزن إصطبل : فِعْلَلّ كجِرْدَحْل [٤] .

(فى غير فِعْل) – وأما فى الفعل فتقع الزيادة أَوَّلًا نحو : يُدَحْرِج .

(أو اسمٍ يُشبِهه) – وكذا تقع أولًا مع أربعة أصول فى اسم يشبه الفعل نحو : مدحرج .

(فإن لم تثبت زيادة الألف ، فهى بدلٌ [٥] لا أصل) –

---

(١) فى شرح الكافية ٤ / ٢٠٣٨ : وهو شجر يُسْتاك بعيدانه .

(٢) وهو ذكر العضاية ، وهى دويبة من الزواحف ذوات الأربع ، تعرف فى مصر بالسحلية ، وفى سواحل الشام بالسَّقَّاية ، ومن أنواعها : الضباب ، سوام أبرص – شرح الكافية وحاشيته .

(٣) من الوافر ، لعروة بن الورد – ديوانه ٩٠ – والشاهد فى قوله : فى بلاد اليَسْتَعُور ، على وزن فَعْلَلُول ، دليلًا على أصالة الياء فى يَسْتَعُور .

(٤) والجِرْدَحْل من الإبل : الضخم – صحاح .

(٥) فى (ز) : فهى أصل .

فلاتكون الألف فى غير ما سيذكر إلَّا زائدة ، أو بدلاً من أصل ، ولا تكون أصْلاً ، نحو : عصا ورحى وأَرْطَى ، فى من قال : مَرْطِيّ ، هى فيه بدل من أصل ، لا أصل [١] .

(إلَّا فى حرف) — نحو : ما ولا وبلى .

(أو شبهه) — نحو : متى والأُلَى ، فالألف فى هذا وما قبله أصل ، وليست بدلاً من شيء ؛ فلا تكون الألف أصلاً فى فعل ، ولا فى اسم متمكن ، بل زائدة أو منقلبة عن واو أو ياء .

(وزيدت النون أيضا باطراد فى الانفعال) — نحو : الانطلاق .

(والافعنلال [٢] — نحو : الاحرنجام .

(وفروعهما) — وهى [٣] : الماضى والأمر والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول .

(وفى التثنية والجمع) — نحو : الزيدان والزيدون .

(وغيرهما مما سبق ذكره) — كنون التوكيد .

(وساكنة مفكوكة ، بين حرفين قبلها ، وحرفين بعدها) —

---

(١) وعبارته فى شرح الكافية : الَأرْطَى : شجر يُدْبَغ به ، ويقال للمدبوغ به : مَأْروط ومَرْطِيّ ، فمن قال : مأروط ، جعل الهمزة أصلية ، والألف زائدة ، ومن قال : مَرْطِيّ ، جعل الهمزة زائدة ، والألف بدلا من ياء أصلية .

(٢) فى (ز) : والافتعلال .

(٣) فى (ز) : وهو .

نحو : غضنفر ، وهو الأسد ؛ ودليل زيادتها ، وقوعها موقع ما علمت زيادته ، كياء سَمَيْدع ، وواو فَدَوْكَس ، ومعاقبتها حرف اللين غالباً ، كقولهم للغليظ الكف : شرَنْبَث وشُرَابِث ، ولضرب من النبت : عَرَنْقُصان وعَرَيْقُصان .

واحترز بمفكوكة ، أى غير مدغمة ، من المدغمة — نحو : سفَنَّج ، للظَّلِيم الخفيف ، فليس وزنه فَعَنْلَلا ، لأنه لم تكثر زيادة النون فيما عُرف له اشتقاق أو تصريف ، إلّا إذا كانت غير مدغمة ، فهو فَعَنْلَل كخَبَرْنَج [١] للجسم الناعم ، ويجوز كونه فَعلَّلا ، فيكون مثل [٢] المضاعف كعدَبَّس ، وهو من الإبل وغيرها : الموثّق الخلق ؛ وسيأتى بيان الراجح .

(والتاء فى التفعُّل والتفاعل والتفعلُل والافتعال) — نحو : التكبُّر والتغافُل والتدحرج والاكتساب .

(وفروعهنّ) — وهو الماضى والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول .

(وفى التفعيل والتّفْعال) — نحو : التقطيع والتّرْداد ؛ ولا تكون هذه التاء فى الماضى وماذكر معه من الفروع ، فلذلك لم يتعرض هنا للفرع ، إذ تقول : قطَّع يُقطِّع ... إلى آخرها ، بلا تاء .

(ومع السِّين فى الاستفعال) — نحو : الاستخراج .

---

(١) فى الصحاح : وجسم خَبَرْنَج ، أى ناعم ، قال العجاج :
* غَرَّاءُ سوَّى خَلْقَها الخَبَرْنَجا * .

(٢) فى (د) : من قبيل .

(وكذا فروعه [١]) – نحو : استخرج ... إلى آخرها .

(والهاء وقفاً ، فى مواضع يأتى ذكرها) – وأنكر المبرد زيادتها ، وقال : إنما تلحق لبيان الحركة ، فهى كالشين اللاحقة لبيان ضمير المؤنث ، نحو : أكرمتكِش [٢] ، فكما لا تعد الشين زائدة ، كذلك هذه ، والصحيح عندهم خلافُ قوله ؛ ولم تطرد زيادة الهاء إلَّا فى الوقف ، وجاءت زيادتها فى غيره قليلا ، قالوا فى أم : أُمَّهة ، فالهاء زائدة ، لقولهم فى معناه : أم وأمَّات ، وقالوا : أم بيِّنة الأمومة ؛ وأجاز ابن السَّراج كون الهاء فيها أصلاً ، فتكون كتُرَّهة ؛ وحكى صاحب العين : تأَمَّهْت [٣] ، لكن فى كتاب العين اضطراب كثير .

(واللام فى الإشارة ، كما سبق) – وهذا موضع اطراد [٤] زيادتها ؛ وسمعت فى عبد قالوا : عَبْدَل ، وفى زيد ، قالوا : زَيْدَل .

---

(١) فى النسخة المحققة من التسهيل : وفروعه .

(٢) فى الأشمونى مع الصبان ٤ / ٢٧١ : قيل : وبعد كاف المؤنثة وقفاً ، نحو : أكرمتكِس ، وهى الكسكسة ، ويلزم هذا القائل أن يعد شين الكشكشة نحو : أكرمتكِش . والغرض من الإتيان بهما بيان كسرة الكاف ، فحكمهما حكم هاء السكت فى الاستقلال .

(٣) فى الأشمونى مع الصبان ٤ / ٢٦٩ : والصحيح أنها من حروف الزيادة ، وإن كانت زيادتها قليلة ، والدليل على ذلك قولهم فى أمَّات : أمَّهات ، ووزنه : فُعْلَهات ، لأنه جمع أم ، وقد قالوا : أُمَّات ، والهاء فى الغالب فى من يعقل ، وإسقاطها فى ما لا يعقل ؛ وأجاز ابن السراج أن تكون أصلية ، وتكون فُعَّلَة مثل قُبَّرَة وأُبَّهة ، ويقوى قوله ما حكاه صاحب العين ، فإن ثبت هذا ، فأم وأمَّهة أصلان مختلفان .

(٤) فى (ز) : اضطراد .

([١] وتَقِلُّ زيادةُ ما قُيِّد ، إن خلا من القيد) – كما سبق فى أمَّهة وعبدل –[١] .

(ولا تُقبل زيادة إلَّا بدليل جلىّ) – فلا يجعل الحرف زائداً إلَّا بدليل يوضح ذلك ؛ وجملة الأدلة تسعة ، وسيأتى الكلام عليها ، عند ذكر المصنف لها .

(كلزوم كون الثانى من نحو : كِنْتأْوٍ ، أحد حروف [٢] سألتمونيها) – فلما لزم فى هذا الوزن ، كون الثانى نوناً ، وهو أحد حروف الزيادة ، قُضى بزيادته .

والكِنْتَأْو ، بالتاء والثاء : العظيم اللحية ؛ ومثله : قِنْدَأو للخفيف ، وكِنْدَأْو للجمل الغليظ ، ووزنها : فِنْعَلْو ، وكذا شِنْدَأو عند الجمهور ، وهو الجرىء المقدَّم ، وقيل : وزنه : فِنْعَأْل من الشَّدْو ، وهو مَدُّ اليد نحو الشىء .

(وكسقوط همزة شمأل وشأمل واحبنطأ ، فى الشَّمول والحبَط) – يقال للريح إذا هبَّت من ناحية القطب : شَمْل ، بسكون الميم ، وشَمَل ، بتحريكها ، وشمال وشمأل ، بالهمز ، وشأمل ، بالقلب ، والهمزة زائدة ، لقولهم فيها : شَمول ، قال :

من (١ – ١) سقط من (د) .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(١٩) * فإنَّ الريح طيبةٌ شَمُولُ[١] *

وقولهم : شَمْل وشَمَل ؛ واستدلَّ ابن عصفور للزيادة بقولهم : شَملت الريح تشمل شُمولاً ، أى تموَّلت شمالا .

ويقال : حَبِطت الشاة بالكسر ، حَبَطاً ، قال ابن السكيت : هو أن تنتفخ بطونها من أكل الذُّرَق ، وهو الحندقوق ؛ وفى الحديث : « وإنَّ مما ينبت الربيع ، ما يقتل حَبطاً ، أو يُلِمّ » [٢] ، فالهمزة فى احبنطأ زائدة للإلحاق [٣] .

(وميم دُلامِص ورُزْقُم ، فى الدّلاصة والزُّرقَة) – يقال : درع دُلامص و دُلَمِص ودُمالص ، ودُمَلِص ، أى براق ، والميم زائدة ، لقولهم : دَلَصت الدرعُ بالفتح ، تَدْلُص دُلوصة : بَرَقَتْ ، وهى زائدة للإلحاق بُعذافر [٤] ؛ وزعم الأخفش والمازنى أنها أصلية .

---

(١) لم أجده فى مراجعى ، وفى هامش النسخة (ز) : أوله :

* فإن تبخل سدوس بدرهميها *

وفى الصحاح : والشّمال : الريح التى تهب من ناحية القطب ، وفيها خمس لغات : شَمْلٌ بالتسكين ، وشَمَلٌ بالتحريك ، وشَمال ، وشَمْأَلٌ مهموز ، وشَأْمل مقلوب منه ، وربما جاء بتشديد اللام ، وفى الحاشية : أى شمْألٌّ ، ويقال أيضاً : شِمال بالكسر ، وشَوْمَل كجوهر ، وكصَبُور – شَمُول – وكأمير – شَمِيل ، قال : والشَّمُول : الخمر ؛ وفى القاموس : وكصَبُور : الخمر ، أو الباردة منها ؛ وفى المعجم الوسيط : الشَّمُول : ريح الشَّمال ، والخمر .

والشاهد فى البيت قوله : طيبة شَمُول ، دليلا على زيادة الهمزة فى شأمل وشمأل .

(٢) بخارى – جهاد / ٣٧ ، مسلم – زكاة / ١٢١ ، ابن ماجه – فتن » ١٨ ، أحمد – ٣ ، ٧ ، ٢١ ، ٩١ .

(٣)أى باحرنجم .

(٤) فى الصحاح : جمل عُذافِر ، وهو العظيم الشديد ، وناقة عُذافِرة ، وعُذافِر اسم رجل ، ويسمى الأسد عُذافِراً .

ويقال للشديد الزرقة : زُرْقُم ، وكذا يقال للمرأة أيضا : زُرْقُم ، والميم زائدة للإلحاق بِبُرْثُن ، لقولهم (١) : زَرِقَتْ عينُه ، بالكسر زَرَقاً ، والاسم الزُّرْقة ، قال :

(٢٠) لقد زَرِقَتْ عيناك يابن مكعْبَرٍ كما كُلُّ ضَبِّى من اللؤم أزرق (٢)

(ونون رَعْشَن وبَلَغْن (٣) فى الرَّعَش والبُلوغ) — فيقال : رجل رَعْشَنٌ ، أى مُرْتَعش ؛ وجمل رعشن ، لاهتزازه فى السير ؛ والنون زائدة للإلحاق بجعفر ، لقولهم : رَعِش بالكسر ، رَعَشاً : ارتعد ؛ والنون فى بِلَغْن زائدة للإلحاق بقِمَطْر .

(وهاء أمَّهات وهِبْلَع وأَهْراق ، فى الأمومة والبلع والإراقة) — ووزن أُمَّهَة ، على القول بزيادة الهاء : فُعْلَهَة ، وزيدت لتكثير الكلمة ، كالألف فى قبَعْثَرى ؛ والهاء فى هِبْلَع زائدة للإلحاق بدِرْهم ؛ وفى أَهْراق زائدة عِوضاً من ذهاب حركة العين منها .

(ولام فَحْجَل وهذْمِل ، فى الفحْج والهَدْم) — وهى فى فَحْجَل زائدة للإلحاق بجعْفَر ، يقال : فَحِجَ يفْحَجُ فَحْجاً ، وهو أفْحَج ، للذى تتدانى صدور قدميه ، ويتباعد قدماه (٤) ، وفى هِدْمِل للإلحاق بزبْرِج (٥) .

---

(١) فى (ز) : كقولهم .

(٢) فى النسخ : مكعّب بدل مكعبر ، والتحقيق من الصحاح ؛ والشاهد فى قوله : زَرِقت ، دليلًا على زيادة الميم .

(٣) فى اللسان : والبلَغْنُ : البلاغة ، والبِلَغْنُ أيضا : التمام .. والبُلَغْنُ ، بضم الباء وكسرها : الداهية .

(٤) فى (ز) : ويتباعد صدور قدماه .

(٥) فى الصحاح : زِبْرِج بالكسر : الزينة من وشْى أو جوهر أو نحو ذلك ، ويقال : الزّبرج : الذهب ؛ والزبرج أيضا : السحابُ الرقيق ، فيه حمرة .

(وسين قُدْموس ، وأَسْطاع ، فى القِدَم والطاعة) – وقُدْموس بمعنى قديم ، والسين فيه زائدة للإلحاق بعصفور ؛ والسين فى أَسْطاع بفتح الهمزة ، زائدة ، وأصله عند سيبويه : أطاع ، وهمزته للقطع ، وأصله : أطوَع ، فنُقلت فتحة العين إلى الفاء [١] ، فصار : أَطْوَع ، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها فى الأصل ، وانفتاح ماقبلها فى اللفظ ، ثم زيدت السِّين ، عوضاً [٢] من ذهاب حركة العين ، أى ذهابها منها ، بما ذكر من النقل ، ودَلَّ على ذلك كون الهمزة مقطوعة مفتوحة ، والمضارع مضموم أوله ؛ وزيادة السين فى هذا مسموعة ، وليست جارية على القياس .

وقول الكوفيين : إن أصل أَسطاع يُسطيع : استطاع يستطيع ، مردود بفتح الهمزة ، وضم الياء ، وزعمهم أنه بحذف التاء ، شُبِّه بأفعل ، ففُتحت وضُمَّت ، رجوع عما قدَّروا ، ومُخالف للاستعمال ، فلما قالوا : اسطاع ، بهمزة الوصل ، وأصله استطاع ، فحذفت التاء لمجانسة الطاء ، كما يحذف أحد المثلين فى ظَلْتُ ، قالوا فى المضارع : يسطيع ، بفتح الياء ، كما يقولون : يستطيع ، والسين فى اسطاع ، بهمزة الوصل ، زائدة ، على القياس ، لأنها سين الاستفعال .

(وكلزوم عدم النظير ، بتقدير أصالة نون نَرجس ، وعُرُنْد

---

(١) فى (ز ، غ) : إلى الطاء ، والتعبير بالفاء أصح ، لمناسبة التعبير بفتحة العين .

(٢) سقطت من (ز) .

وكَنَهْبُل وإصْفَعنْد وخُبَعْثِنَة وخُنَبْتِنَة (١) وهُنْدَلِع) – فلو كانت نون نرجس بالفتح أصلا ، لكان وزنه : فَعْلِلا ، وهو بناء مفقود ، ونَفْعِل ، وإن كان مفقوداً فى الأسماء ، موجود فى الأفعال ، نحو : نضرب ، مع أن فى الزيادة ، الدخول فى أوسع البابين ، وهو الزيادة ، وهذا الدخول من دلائل الزيادة ؛ وحكى سيبويه : وَتَرٌ عُرُنْد أى غليظ (٢) ، وهو نظير ماحكى أبو زيد من تُرُنْجة وتُرُنْج بمعنى أُتْرُجَّة وأُتْرُجّ ، والنون زائدة لأن فُعُلًّا مفقود ؛ مع (٣) دلالة قولهم : شيءٌ عَرْدٌ ، أى صلب ، على زيادتها .

وكَنَهْبُل : ضربٌ من الشجر ، وفيه ضم الباء وفتحها ، فعلى الضم ، لو قُدِّر أصالة النون ، لكان : فَعَلُّلاً ، وهو مفقود ، فالنون زائدة ، ولو كان بتقدير زيادتها أيضاً لا نظير له ، إلا أنه دخول فى الباب الواسع ؛ وأما على الفتح فله نظير ، وهو سفرجل ، لكن قام الدليل على زيادة النون ، فى لغة الضم ، فتكون زائدة فى هذا أيضا ، لأن بعض الأوزان يحمل عليها غيرها ، ولا يخرج عنه إلَّا بدليل صحيح ؛ وعلم من هذا ، ما يقال فى نون نَرْجِس بالكسر .

ونون إصْفَعنْد زائدة ، لعدم إفْعَلل ، وللدخول فى أوسع البابين . والخبعثنة : الأسد ، ونونه زائدة لما سبق ، ولقولهم فى معناه : خُبَعْث ؛ وفى نسخة الرَّقى ، مكان هذا : خُنَبْتِنَة ، وشرحه بأنه المرأة السوداء .

---

(١) سقط من بعض نسخ التسهيل ، وثبت فى المحققة ، وفى نسخة الرِّقِّى .

(٢) صحاح ، قال : ونظيره من الكلام تُرُنْج ، والعَرَنْدَد : الصلب ، وهو ملحق بسفرجل .

(٣) سقطتا من (ز ، غ) .

وأما هُنْدَلِع ، فبناء لم يثبته سيبويه ، وحكاه ابن السّراج وغيره ، ثم قيل : إن نونه أصلية ، ووزنه : فُعْلَلِل [١] ، وقيل : زائدة ، ووزنه : فُنْعَلِل ، وهو أولى ، دخولاً فى الأوسع ، وهو باب الزيادة .

(ولام وَرَنْتَل وعِقِرْطِل) – والوَرَنْتَل : الشرّ ، والعِقِرْطِل : أنثى الفيل ؛ وما ذهب إليه من زيادة اللام فيهما ، هو قول الفارسىّ ؛ والواو فى وَرَنْتَل أصل ، وذهب بعض النحويين إلى أنها زائدة .

(وتاء تَنْضُب وتُدْرَأ وتُجيب وعِزْويت) – التَّنْضُب : شجر تُتخذ منه السهام ، الواحدة تَنْضبة ، والتاء زائدة ، لأنه ليس فى كلامهم فَعْلُل ، وفيه تَفْعُل ، مثل تَخْرُج ؛ ويقال : السلطان ذو تُدْرَإٍ ، بضم التاء ، أى ذو عُدَّة وقوة على دفع أعدائه عن نفسه ، وهو اسم موضوع للدفع ، والتاء زائدة ، كما فى تَنْضُب ، لما سبق ذكره . وتُجيب : بطن [٢] من كندة بن ثور ، والكلام فى تائه كما تقدَّم . وتاء عِزْوِيت زائدة ، لما سبق ، ومثله عِفْريت ؛ وعِزْويت قيل : موضع ، وقيل : الرجل القصير .

(وماثبتت زيادته بعدم النظير ، فهو زائد ، وإن وجد النظير على لغة) – وذلك نحو : تتفُل [٣] ، فيه فتح التَّاءِ وضمُّها ؛ فعلى الفتح ، لو كانت التاء أصلاً ، لكان فَعْلُلاً ، وهو بناء مفقود ، وأما على الضم ،

---

(١) فى (ز) : فعلل .

(٢) قال فى الصحاح : هو تُجِيب بن كندة بن ثور .

(٣) وفى الصحاح : قال اليزيدىّ : التَّتْفُل والتُّتْفُل : ولد الثعلب ، والتاء زائدة .

فهو كبُرْثُن ، ومع هذا يحكم بزيادة التاء ، لأن المادة واحدة ، وقد قام دليل الزيادة ، فيُوقَف عنده ، حتى يأتى ثبتٌ يدفعه ؛ وكذلك نرجس ، بفتح النون وكسرها ، وهو مع الكسر كزِبْرِج ، وكذا كَنَهْبُل ، بضم الباء وفتحها ، وقد سبق تقريره .

(والزيادة أولى إن عدم النظير ، مع تقديرها وتقدير الأصالة) – نحو : كنَهْبُل ، بضم الباء ، فهو ، كما سبق ، عادم النظير ، قدرت أصالة النون أو زيادتها ، ومع هذا يحكم بالزيادة ، دخولاً فى الباب الأوسع ، وهو كما ذكروا من دلائل الزيادة ، لأن أبنية المزيد أوسع وأكثر من الأصول .

(**فصـــل**) : (إن تضمنت كلمةٌ متباينَين ومتماثلَين ، ولم تثبت زيادةُ أحد المتباينين ، فأحد المتماثلين زائد) – نحو : جلبب وقردد ، والباء والدال زائدتين ؛ وخرج بقوله : ولم تثبت ... نحو : مفَرّ ومَحْبَب ، فالميم قد ثبتت زيادتها ، فأحد المتماثلين أصل حينئذ ، لئلا ينقص البناء عن ثلاثة .

(إن لم يماثل الفاء ولا العين المفصولة بأصل كحَدْرَد) – فإن ماثل أحد المثلين ماذكر ، على حسب ما شرط ، فهو أصل ؛ وذلك فى الفاء نحو : كَوكب وكُرْكمُ (١) ، فالكاف الثانية أصل ، وكذلك القاف فى قَوْقَل (٢) وقَرْقَر (٣) ، وفى العين نحو : حَدْرَد ، وهو

---

(١) فى الصحاح : هو الزعفران .
(٢) وكان يقال فى الجاهلية للرجل إذا استجار بيثرب : قَوْقِلْ ثَمَّ ، قد أمنت .
(٣) والقَرْقَر : القاع الأملس .

القصير ، وقال الجوهرىّ : هو اسم رجل ، ولم يجىء على فعلع ، بتكرير العين ، غيره ، ولو كان فَعْلَلا ، لكان من المضاعف ، لأن العين واللام من جنس واحد ، وليس هو منه ؛ وأخرج قوله : بأصل ، ما فَصل فيه زائدٌ ، فإن أحد المتماثلَين يكون حينئذ زائداً ، نحو : عقَنْقل ، فأحد المتماثلين زائد ، وهو من العقل ؛ والعَقَنْقَل : الكثيب العظيم المتداخل الرمل ، والجمع عقاقل ، وربما سمَّوا مصارين الضب عَقَنْقَلاً ؛ وخرج أيضا مالم يُفْصَل نحو : اشْمَخَرَّ (١) ، فأحد المتماثلين زائد ، بدليل قولهم : شَمْخَر (٢) ؛ ويحمل مالم يُعرف اشتقاقه على هذا ؛ هكذا قيل ، وفيه نظر ؛ فيقتضى ماذكر فى الفاء ، الحكم بأصالة مماثلها ، فصل بزائد ككوكب ، أو أصلىّ نحو : كُرْكُم ، أو لم يفصل نحو : هِرَّكْلَة ، وهى الحسنة الخلْق والجسم والمشية ، عند من يجعل الهاء زائدة ، فالفاءان المدغم إحداهما فى الأخرى ، متماثلان ، بلا فصل ، وكل منهما أصل ؛ وذكر غيره أن الفاء إذا ضعفت ، لزم الفصل ، كمرمريس (٣) ونحوه ، هكذا قيل فى تقرير هذا الموضع ، وفيه بحث ونظر ، فليتأمل .

(فإن تماثلت أربعة ، ولا أصل للكلمة غيرها ، عمَّتْها الأصالةُ

---

(١) ، (٢) — العبارة بين الرقمين معكوسة فى النسخ ، والمعنى يعضد التحقيق ؛ وفى الصحاح : شمخر : المشْمَخِرّ : الجبل العالى ؛ وقد جاءت فى (ز) بالسين المهملة والنون : سمخن واسمخنَّ ، ولم أجدهما فى الصحاح .

(٣) فى شرح الكافية — ٤ / ٢٠٣٤ — : ومثال ما كررت فيه الفاء والعين : مرمريس ومرمريت ، للداهية ، ووزنه : فَعْفَعِيل ، وهو وزن غريب .

مطلقاً) – نحو : سمسم وزلزل ، وهو كثير جدا ؛ ومعنى كون الأربعة متماثلة ، حصول التماثل فى هذه العدة ، وذلك إنما يكون بمجىء كل اثنين بلفظ ؛ وخرج بقوله : ولا أصل : صَمَحْمَح ونحوه ، وسيأتى تقرير ذلك ، وقوله : مطلقاً ، ومعناه أنه يحكم بأصالة الأربعة ، فُهم المعنى بسقوط الثالث ، أم لا ؛ وهذا قول جمهور البصريين ، ووجهه أن الزيادة إنما تُعتقد بدليل ، ولا دليل ، بل الدليل قائم بخلاف الزيادة ؛ ويأتى تمام تقرير هذا .

(خلافاً للكوفيين [١] والزجاج ، فى نحو : كبكبة ، مما يفهم المعنى بسقوط ثالثه) – ظاهر هذه النسخة – أن مذهب الزجاج والكوفيين واحد ، ويجوز أن يُرَدَّ إلى الاتفاق على أن هذا النوع ثلاثى ، وإن اختلف قوله وقولهم فى الوزن ، فتنزل هذه النسخة على ماثبت فى نسخة أخرى من قوله بدل هذا :

(خلافاً للزجاج فى كبكبة ، مما يفهم المعنى بسقوط ثالثه ، وليس الثالث بدلا من مثل الثانى ، خلافا للكوفيين) – فهذه النسخة على أن الزجاج يخالف غيره من البصريين ، فى أن هذا من الرباعىّ ، وكذا الكوفيون ، إلّا أن الكوفيين يقولون : الثالث بدل من مثل الثانى ، والزجاج لا يقول ذلك ، فيكون فى المسألة ثلاثة أقوال :

أحدها : وهو قول جمهور [٢] البصريين : أن الأربعة أصول مطلقاً ، فُهم المعنى بسقوط الثالث ، نحو : كبكب ، أو لا ، نحو : سمسم .

---

(١) فى بعض نسخ التسهيل ، كما فى المحققة : خلافا للزجاج فى نحو : كبكبة ... الخ .

(٢) سقطت من (ز) .

والثانى : أن الأصول ثلاثة فى كبكب ونحوه ، وهو قول الزجاج والكوفيين ، واختصَّ الكوفيون ، بأن جعلوا الثالث بدلاً من مثل الثانى ، والأصل : كبب ، وكذا حَثْحَثَ وزلزل ، أصلهما : حثث [1] وزلل ، فاستثقل التضعيف ، فأبدل من إحدى العينين حرف من لفظ الفاء .

والثالث : أنه ثلاثى ، كما تقدم ، والفاء مكررة ، ووزنه : فَعْفَل ، وهو قول الزجاج وقطرب ، ونسب إلى الخليل ، وقد نسب ماسبق عن الكوفيين إلى سيبويه وأصحابه ، وبه قال أيضا جماعة من أهل اللغة من البصريين ، كأبى عبيد وابن قتيبة ، وسامح فيه المبرد ، وقال : إنه ممكن ؛ والذى يظهر ، أنه رباعىّ ، لأن مثل هذا الإبدال لم يثبت ، بل إذا استثقلوا التضعيف ، أتوا بحرف العلة بدل المضاعف ، كقولهم فى تظنَّنْت : تَظنَّيْت ، دون تظنظنت ؛ وأما أن وزن الكلمة ، فعفل ، فضعيف ، لأنه بناء مفقود .

(فإن كان للكلمة أصل غير الأربعة ، حكم بزيادة ثانى المتماثلات ، وثالثها فى نحو : صَمَحْمَح) – وهو الشديد ، وكذا دَمَكْمَك ، بمعنى شديد ، وبَرَهْرَهَة [2] للمرأة التى كأنها ترعد رطوبة ، ونحوها من الاسم : حَبَرْبَر وَتَبَرْبَر وحَوَرْوَر ؛ حكى سيبويه : ما أصاب منه حَبَرْبَراً ولا تَبَرْبَرًا ولا حَوَرْوَراً ، أى ما أصاب منه شيئا ؛ ويقال : مافى [3] الذى تحدثنا به حَبَرْبَرٌ ، أى : شىء .

---

(١) فى (ز) : حيث .

(٢) قال فى الصحاح : وهى فَعَلْعَلَة ، كُرِّر فيها العين واللام .

(٣) سقطت من (ز) ، والنص بتمامه فى الصحاح : حبر .

ووزن هذه ونحوها عند البصريين : فَعَلْعَل ، وعند الكوفيين : فعَلَّل ، والأصل عندهم صمحمح ، وقد سبق ذكر هذا الخلاف ، وبيان الرَّاجح ، عند قوله : أو عين ولام ، مع مباينة الفاء ، فى فصل : استثقل تماثل أصلين فى كلمة . واتفق الفريقان على أن وزن جلَعْلَع ، وهو الجُعل (١) ، ودرحرج ، وهو دويبة : فعَلْعَل ؛ وفرق الكوفيون بين هذا وبين صمحمح (٢) ، بأن فعلعلا ، بضم أوله مفقود فى الأسماء ، بخلاف المفتوح أوله ، وخروج اللفظ عن أبنية كلامهم دليل زيادة الحرف فيه .

(وثالثها ورابعها فى نحو : مَرْمَرِيس) – فالميم التى هى ثالث المتماثلات،والرّاء التى هى رابعها ، زائدتان ، ووزنها : فَعْفَعِيل ، وكذا مَرْمَرِيت ، وقد سبق أنه ليس غيرهما .

(وثانى المثلين أولى بالزيادة فى نحو : اقعنسس ، لوقوعه موقع ألف احْرَنْبَى) – واحْرَنْبَى ملحق باحرنجم ، فالزائد للإلحاق ، وقع فيه آخراً ، فيحمل عليه اقعنْسس ونحوه ، من الملحق (٣) من الثلاثى ، فالسِّين الأخيرة فى مقابلة الألف فى احرنبى ، فهى الزائدة كالألف .

(وأوَّلهما أولى فى نحو : علَّم ، لوقوعه موقع ألف فاعل ، وياء فيعل ، وواو فوعل) – وهذا مذهب الخليل فى كل مضاعف نحو :

---

(١) وفى الصحاح : والجَعْلُ ، بفتح الجيم : النخل القصار ، الواحدة : جَعْلَة ، والجُعْل ، بالضم : ماجُعِل للإنسان من شىء على الشىء يفعله ، والجُعَل : دُويبة .

(٢) قال فى الصحاح : وهو فعَلْعَل ، كُرِّر فيه العين واللام .

(٣) سقطت من (د) .

علَّم وبلَّز (١) وفرَّد ، فالأول فى هذه ونحوها ، هو الزائد عنده ، لوقوعه موقع أمهات الزوائد ، وهى الألف والواو والياء ، نحو : كاهل وجوهر وبيطر ، فقدَّموا الزائد من هذه فى الإلحاق وفى غيره ، نحو : قابل وضارب ، فظهر بذلك كون المقدم من المضاعفَين هو الزائد ، لوقوعه موقع ماتكثر زيادته كذلك .

وذهب يونس إلى أن الزائد الثانى ، قياساً على اقعنسس ، فلما ثبت فيه ذلك ، لما تقدَّم ، حملت سائر المضاعفات عليه .

واختلف فى الصحيح من القولين ؛ فقال الفارسىّ : الصحيح قول يونس ، وقال ابن عصفور : الصحيح قول الخليل ؛ وحكم سيبويه بأن الثانى هو الزائد ، ثم قال : وكلا الوجهين صواب ومذهب ، والمذهبان جاريان فى اقعنسس ونحوه ؛ وما اختاره المصنف من التفصيل مذهب ثالث له .

(وإن أمكن جعل الزائد تكريراً ، أو من سألتمونيها ، رجح ماعضد بكثرة النظير) — فإذا اشتملت الكلمة على زائد متردد بين كونه من قبيل المضاعف ، فيعبّر عنه فى الزنة بما يعبّر به عن أصله ، وكونه من قبيل غيره ، فيعبّر عنه بلفظه ، سلك سبيل الترجيح بكثرة النظير ، فيرجح كون مهدَد ، علم امرأة ، من المضاعف ، والزائد أحد الدَّالَين ، دون الميم ، فهو فَعْلَل من المهد ، لا مَفْعَل من الهدّ ، لأن فعللاً بابه الفك ، كقردد ، ومفعل لا يُفك إلَّا شذوذاً كمحبب ،

---

(١) فى الصحاح : امرأة بِلِزّ ، على فِعِل ، بكسر الفاء والعين ، أى ضخمة .

وكذا يرجح كون شملل من المضاعف كقردد ، على كون اللام من حروف سألتمونيها ، لأن مثل عبدل قليل ، بخلاف الآخر ؛ ويرجح كون نون سفَنَّج من غير المضاعف ، لقلة فَعنْلل المضاعف ، كعَدبَّس [١] ؛ ووزن سفَنَّج [٢] : فعَلْنَل ، إن قدرنا الزائد النون الثانية ، فيكون كخَبَرْنَج [٣] وإن قدرناه الأول ، فوزنه : فَعَنْلَل كغضَنْفَر ، وكلاهما ليس بالقليل ؛ وكلام المصنف عند الكلام فى مسألة غضنفر ، على الأول ، وقد تقدَّم .

(إن لم يمنع اشتقاق) – فإذا ظهر اشتقاق ، عُمل بمقتضاه ، وإن لزم عدم النظير ، ومخالفة الأصل ، وذلك كمَعدّ ، فميمه أصلية ، كما سبق ، لقولهم : تمعدد ، وإن كان نظيره بابه الفك ، كمهدد وقردد ، وكمحبب ، فميمه زائدة ، لظهور الاشتقاق ، وإن كان نظيره حقُّه الإدغام ، كمقرّ ومفرّ .

(أو مايجرى مجراه) – كما فى إِمَّعَة ، فوزنه : فعَّلَة ، لا إِفْعَلَة ، لفقدان إِفْعَلَة فى الصفات ، ووجدان فِعَّلَة فيها ، كدِنَّبة [٤] ؛ يقال : رجل إمَّع وإمَّعَة للذى يكون ، لضعف رأيه ، مع كل أحد ؛ وقول من

---

(١) العَدَبَّسُ من الإبل وغيرها : الشديد الموثّق الخلق ، ومنه سمى العدبَّس الكنانىّ .

(٢) السَّفَنَّج : الظليم الخفيف ، وهو ملحق بالخماسىّ بتشديد الحرف الثالث منه – صحاح .

(٣) الخَبَرْنَجة : حسن الغذاء ، وجسم خَبَرْنَج ، أى ناعم .

(٤) فى الصحاح : الفَرَّاء : الدِّنَّابة ، بتشديد النون : القصير ، وكذلك الدِّنَّبة ، مقصور منه .

قال : امرأة إمعة،غلط ، لأنه لا (١) يقال ذلك للنساء ، وقد حكى عن أبى عبيد (٢) : والدَّنَامةُ والدَّنابَةُ ، بالباء موضع الميم : الرجل القصير ، وكذلك الدِّنَّمَة والدِّنَّبة (٣) ؛ ومثل إمَّعَ وإمَّعَة قولهم : رجل إمَّر وإمَّرَة ، أى ضعيف الرأى ، يأتمر لكل أحد .

(**فصــل**) : (ما آخره همزة أو نون ، بعد ألف ، بينها وبين الفاء حرف مشدَّد أو حرفان ، أحدُهما لين ، فمحتمل لأصالة الآخر ، وزيادة أحد المثلين ، أو اللّين (٤) ، وللعكس) — وذلك نحو : قِثَّاء وحَنَّان ، ونحو : قُوباء وعِقْيَان (٥) ، فيحتمل زيادة الآخر وأصالته ، وزيادة ماقبله مما ذكر وأصالته ، فعلى زيادة الآخر ، وزن قِثَّاء فِعْلاء ، ووزن حَنَّان : فَعْلان ، ووزن قُوباء : فُعلاء ، وعِقْيان : فِعْلان ؛ وعلى أصالته (٦) ، وزنها : فِعْلال وفعَّال وفُعَّال ، وفعلال ؛ وماذكره من احتمال النون الزيادة والأصالة فيما ذكر ، هو قول بعض المتقدّمين .

والذى ذهب إليه الجمهور ، هو زيادتها ، إذا لم يكن قبل الألف حرفان ، ولم يكن من باب جَيْحان (٧) ، إلَّا إن دلَّ دليلٌ على الأصالة فتعتبر (٨) .

---

(١) سقطت من (ز) .
(٢) فى (د) : عن أبى عبيدة .
(٣) فى الصحاح : الدِّنَّامة : القصير ، وكذلك الدِّنَّمة مثل الدِّنَّابة والدِّنَّبة .
(٤) سقطت من (ز) .
(٥) فى الصحاح : والعِقْيانُ من الذهب : الخالص .
(٦) فى (ز) : أصالتها .
(٧) بالجيم المعجمة ، ثم الحاء المهملة بعد الياء : نهر بالشام ــ صحاح .
(٨) فى (د) : فتتعين .

(مالم يُهْمَل أحد البناءَيْن) – وفى نسخة الرقّى : (التأليفَين) – ومعنى البناءَين والتأليفَين واحد ؛ وذلك نحو : مُزَّاء ، اسم [١] للخمر ، فالهمزة زائدة ، لأن مادة مزأ [٢] مهملة ، بخلاف مزز [٣] ؛ ونحو : سقاء ، فالهمزة أصلية ، أى بدل من أصل [٤] ، لوجود مادته ، وفقد مادة س ق ق ؛ ونون لَوْذان زائدة ، لفقد لذن ، ووجود لوذ [٥] ، ولَوْذان ، بالفتح اسم رجل قَيل ؛ ونون فَيْنان أصل ، لوجود فنن وفقد فين [٦] . انتهى . وليس بجيد ، ففيَن موجود ، والفينات : الساعات ، يقال : لقيته الفَيْنة بعد الفَيْنة ، وفَيْنة بعد فينة ، ويقال : رجل فَيْنان ، أى حسن الشعر طويله ، وهو فَيْعال من فين ، فيما حكى سيبويه عن الخليل ، وقيل : هو فَعْلان من فين ، وعليه جرى الجوهرى .

ويجوز أن يمثل للمضاعف قبل النون بُرَّان ؛ يقال : افْعَلْ ذلك الأمر بُرُبَّانه ، بضم رائه [٧] ، أى بِحِدْثانه وجِدَّته ، وأخذت الشىء

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) فى (ز) : مزز .

(٣) فى الصحاح : مَزَّه يمزُّه مَزًّا ومَزَازَةً ، أى مصَّه .

(٤) فى (ز) : أصله .

(٥) فى الصحاح : لاذ به لِواذاً ولياذاً ، أى لجأ إليه ، وعاذ به ، واللَّوذُ أيضا : جانب الجبل ، ومايُطيف به ، والجمع ألواذ ... ولَوْذَان بالفتح : اسم رجل .

(٦) المادتان موجودتان ، على ما يأتى فى الاعتراض .

(٧) فى (د) بضم أوله .

بُربَّانه ، أى كُلّه ، ولم تترك منه شيئا ، وهو من ربّ ، لوجوده ، وفقد ربن ، فالنون زائدة ، لا أحد المثلَيْن .

هذا مقتضى كلام الجوهرى ، فإنه ذكره فى رُبَّ ، ولم يذكر مادة ربن ؛ وذكر ابن فارس فى المجمل ربن (١ ، وذكره فيه ، ولم يذكر غيره -١) ؛ يقال : أخذ الشيء بُربَّانه ، أى بجميعه ، ويقال : بجدَّته وطراءته ؛ والأول من التفسيرين (٢) ، عن الأصمعى ، والثانى عن ابن السكيت (٣) ؛ وذَكره فى رُبَّ أيضاً الصَّاغانى ، وذكر أنه يقال : رِبّانُ الشباب ، بالكسر ، لغة فى رُبَّانه ، بالضم .

(أو الوزنين) – نحو : حَوَّاء ، للذى يعانى الحيَّات ، فأحد المثلين زائد ، والهمزة أصل ، فوزنه : فعَّال ، وليس الأمر بالعكس ، لأنه يكون فَعْلاء مصروفاً ، وهو مهمل ؛ ونحو : خَزْيان ، فنونه زائدة ، والياء أصل ، فوزنه : فَعْلان ، ولا يكون العكس ، لأن فَعْيالاً مهمل .

(أو يقلّ نظير أحد المثالَين) – فإذا قلَّ النظير ، لم يُلحق به ، بل يُلحق بما كثر نظيره ، كدُكَّان ، فهو فُعْلان ، لكثرته ، وقلَّة فُعَّال ؛ والدَّكَّة ، والدُّكان : الذى يقعد عليه ، وناس يجعلون النون أصلية ، من مصدر دكنْته ، أى نضدت بعضه فوق بعض ، وكونه من مصدر قولهم : أكَمَةٌ دَكَّاءٌ ، أى منبسطة ، أولى ، لما سبق .

من (١ – ١) سقط من (د) .

(٢) فى (ز) : من التفسير .

(٣) الذى فى الصحاح بهذا المعنى : ابن السكيت : يقال : افْعَلْ ذلك الأمر بِرُبَّانه ، مضمومة الراء ، أى بحِدْثانه وجِدَّته وطراءته ...

وأخذت الشيء بِرُبَّانه ، أى أخذته كلَّه ، ولم أترك منه شيئا ، عن الأصمعى .

(ويتعيَّن (١) اغتفار قلَّة النظير ، إن سلم به (٢) من ترتيب حكم على غير سبب) – وذلك نحو : غَوْغاء ، ممنوعَ الصّرف ، فهو فَعْلاء ؛ نصَّ عليه سيبويه وغيره ، وإن أدّى إلى أنه من باب ما ماثل فيه اللام الفاء ، كسلس ، وهو قليل ، وليس هو بفعلال ، وإن كان كثيراً كزلزال وصلصال ، للزوم منع صرفه بلا سبب ، وكذلك أيضا ، لا يكون فَوْعالاً ، لذلك ، ولكونه يصير من باب دَدَن ، ولهذا قال سيبويه وغيره : إن مَن صرفه جعله كقَمقام (٣) .

والغَوْغاء ، قال الأصمعيّ (٤) : الجراد إذا صارت لها أجنحة ، وكادت تطير ، قبل أن تستقلّ فتطير ، وبه سمى الناس ؛ وقال أبو عبيدة : الغوغاء شبيه بالبعوض ، إلَّا أنه لا يعض ولا يؤذى .

---

(١) فى (ز ، غ) : ويغتفر ، والتحقيق من (د) ومن النسخة المحققة من التسهيل ، ومن نسخة ناظر الجيش .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) فى (د) : كتمتام ، والتَّمتام : الذى فيه تمتمة ، وهو الذى يتردد فى التاء ؛ والقمقام : السَّيد ، والقَمقام : العدد الكثير ، والقَمْقام أيضاً : صغار القِرْدان ، وضربٌ من القمل ، شديد التشبّث بأصول الشعر ، الواحدة : قَمْقامة – صحاح .

(٤) فى (غ) : قال الجوهرى ؛ والذى فى الصحاح ــ غَوى : والغَوْغاء : الجراد بعد الدَّبَى ، وبه سمى الغَوْغاء والغاغة من الناس ، وهم الكثير المختلطون ...

قال الأصمعيّ : الجراد إذا صارت له أجنحة ، وكاد يطير ، قبل أن يستقلَّ فيطير : غوغاء ، وبه شُبِّه الناس .

وقال أبو عبيدة : الغوغاء : شىء شبيه بالبعوض ، إلَّا أنه لايعض ولايؤذى ، وهو ضعيف ، فمن صَرفه وذكَّره ، جعله بمنزلة قَمقام ، والهمزة مبدلة من واو ، ومن لم يصرفه ، جعله بمنزلة عوراء .

(وتترجح زيادة ماصدر من ياء أو همزة أو ميم ، على زيادة مابعده من حرف لين) – وذلك نحو : يحيى ، عليه وعلى سائر الأنبياء الصلاة والسلام ، فهو يَفْعَل عند سيبويه ، لأن الياء يقضى عليها بالزيادة ؛ أولاً للكثرة ، قال أبو جعفر بن الباذش : وما نسب إلى الكسائى أو غيره ، من أنه فَعْلَى ، لا يصح . انتهى .

ويحيى أعجمىّ ، إلاَّ أن النحويين يتكلمون فى التصريف على أحكام كل أعجمىّ استعملته العرب ، على حدّ كلامهم فى العربى ، قاله أبو الحسن بن الباذش ، وهو والد أبى جعفر ؛ ونحو : أَفْعَى وأَيْدَع وأَبْيَن ، فالهمزة زائدة ، والألف منقلبة عن أصل ، والياء أصل ؛ والأَيْدَع : الزعفران ، وأَبْيَن : اسم رجل ، نسب إليه عَدَن ، يقال : عَدَن أَبْيَن ؛ ونحو : مُوسَى ، نصَّ سيبويه على أن وزنه : مُفْعَل ؛ ونحو : مِرْوَد [١] ، وهو مِفْعَل ، كمكسر ، من راد يَرُود ، وليس بفعول ، من مَرَدَ يَمْرُدُ ، وذلك لما سبق من الكثرة ، فكلٌّ من الثلاث كثرت زيادته أولا ، كثرةً فاق بها زيادة مابعده من حروف اللين .

والمِرْوَد : المِيلُ ، وحديدة تدور فى اللجام ، ومحور البكرة ، إذا كان من حديد ، ويقال : راد وسادُه : إذا لم يستقرّ ؛ وغلام أمرد ، بيِّن المرد ، وغصن أمرد : لا ورق عليه ، فيحتمل كون مِرْوَد من هذا ؛ ولكن الأول أظهر ، لما سبق ، والمعنى أنه لا يستقرّ .

(أو تضعيف) – نحو : بلنجج وإجَّاص ، ومِجَنّ ، فالثلاثة

---

(١) فى الصحاح : رَوَدَ : والمِرْوَدُ : المِيلُ ، وحديدة تدور فى اللجام ، ومِحْوَرُ البكرة ، إذا كان من حديد .

زائدة للكثرة ، وبلنجج عودٌ يتبخّر به ، وكذا ألنجج وبلَنجوج .

(فإن أدَّى ذلك إلى شذوذ فكّ أو إعلال أو عدم نظير ، حكم بأصالة ماصدر) – نحو : مَهْدَد ، فميمه أصلية ، لأنها لو كانت زائدة ، لكان الوجه الإدغام ، كمفرّ وبابه ، فإنما هو ملحق بجعفر ، ففكُّه واجب ، كقَرْدَد ؛ ونحو : مَدْين ، فهو فَعْيل كضَهْيَأ ، وليس بمفعل ، لعدم الإعلال ، وهو وجهه كمقام وبابه ؛ ونحو إِمَّعَة ، فهو فِعَّلَة ، لا إفْعَلَة ، لفقدانها فى الصفات .

(مالم يُؤَدِّ ذلك إلى استعمال ما أهمل ، من تأليف أو وزن كمحبب ويأجج) – فوزن محبب : مَفْعَل ، والميم زائدة ، وفكُّه شاذ ، إذ قياسه ، مَحَبّ كمفَرّ ، وليست الميم أصلاً ، وأحدُ المضاعفَين زائداً ، كمهدد ، لإهمالهم مادة : م ح ب ، واستعمالهم مادة : ح ب ب ، فاحتمال شذوذ الفك ، أيسر من احتمال مادة مفقودة . ووزن يأجج ، المكسور العين : يَفْعِل ، لأنه بناء موجود ؛ وليس وزنُه فَعْلِلاً ، لأنه وزن مهمل ، إلَّا فى لفظة ، وهى : طحْرِبة ، ولا فَأْعِلًا ، لأنه وزن مفقود ، فالياء زائدة ، والهمزة والجيمان أصول ؛ هذا فى المكسور العين ، وحكاه الفراء ؛ وأما سيبويه فحكاه بالفتح ، وقال : الياء فيه من نفس الحرف ؛ ووجهه إظهار التضعيف ، فهو فَعْلَل كجعفر ، وأحد المضاعفَين للإلحاق ، كمهدَد ؛ ولو كانت الياء زائدة ، لقيل : ياجّ ، بالإدغام ، كردّ ومَرَدّ .

ويأجج ، المكسورُ العين ، والمفتوحُها : اسم مكان من مكة ، على ثمانية أميال ، وكان منزل عبد الله بن الزبير ، فلما قتله الحجاج أنزله المجدمين ، قال العجاج :

(٢١) فإن تصِرْ ليلى بسلمى أو أجا أو باللِّوى أو ذِى حُسًى أو يأجَجا[١]

(**فصــل**) (الزائد إما للإلحاق ، وإما لغيره) — والفصل معقود لزيادة الإلحاق ؛ والزيادة لغيره ، إن كانت لغير التكرير ، فهى من الحروف العشرة ، وتجىء [٢] لدلالة الزائد على معنى ، وهو أقوى مايُزاد ، كحروف المضارعة ، والمدّ نحو : كتاب وعجوز وقضيب ، والإسكان كهمزة الوصل ، ولتكثير الكلمة كقبعثرى ، وكونها لغير التكثير ، أولى منها له [٣] ، وأما الزيادة للتكرير ، فقد سبق ذكر أقسامها .

(فالذى للإلحاق ، ماقُصد به جعل ثلاثى ، أو رباعىّ ، موازناً لما فوقه) — فما فوق الثلاثى : الرباعىّ ، والخماسىّ ؛ [٤ وما فوق الرباعى : الخماسى -٤] وذلك نحو : رعشن ، من الارتعاش ، فالنون فيه زائدة للإلحاق بجعفر ، ونحو : إِنْقَحْل [٥] ، من القحل ، فالهمزة والنون فيه زائدتان ، للإلحاق بجِرْدَحل ، ونحو : فِرْدَوس ، الواو فيه للإلحاق بجِرْدَحل .

---

(١) ديوان العجاج ٢ / ٢٩ ، وقد سقط البيت من (د) ، وجاء فى (ز ، غ) برواية :

وإن تصر ليلى بسلمى أو أجا أو بالكرى أو ذى حصص أو يأججا — هكذا ؟

وفى حاشية الديوان : فى المقصور والممدود : فإن تكن ليلى ... ، وفى جمهرة اللغة : فإن تصل .. وليلى امرأة ، واللوى : منقطع الرمل ، وذو حُسًى موضع بالعالية ، ويأجج موضع قريب من مكة ، مما يلى التنعيم .

(٢) زاد هنا فى (ز ، غ) : لأشياء .

(٣) سقطت من (ز) .

من (٤ — ٤) سقط من (ز) .

(٥) وشيخ قحل بالتسكين ، وإِنْقَحْل أيضا بكسر الهمزة ، أى مسن جدا .

وفى قوله قصد تجوُّز ، فالعربىّ لم يقصد ذلك ، وإنما هذا اعتبارٌ نحوىّ ، والوجه أن يقال : هو ما وازن به ثلاثى أو رباعى مافوقه ؛ والمراد بالموازنة الموافقة فى الصيغة ، وإن كان وزن جعفر : فَعْلَلاً ، ووزن رَعْشَن : فَعْلَناً .

(محكوماً له بحكم مقابله غالباً) — ثبت هذا فى نسخة عليها خطه ، ويغنى عنه ما سيأتى من قوله : فى حكمه ، لكن فى هذه زيادة قوله : غالباً ، ويأتى الكلام على ذلك .

(ومساوياً له مطلقاً) — أى اسماً كان أو فعلاً .

(فى تجرُّدِه من غير مايحصل به الإلحاق) — كمساواة رَعْشَن لجعفر ، ومساواة بَيْطَر لدَحْرج ؛ وقوله : فى غير كذا ، قيدٌ لا بُدَّ منه ، ليتحقَّق الإلحاق ، إذ لو لم يُفارق الملحق به بزيادة الإلحاق ، لم يوجد الإلحاق .

(وفى تضمن زيادته ، إن كان مزيداً فيه) — فلابد من وجود مافى الملحق به من زيادة فى الملحق ، فيقال (١ فى بناء مثل احرنجم من سحك —١) : اسحنكك ، فالهمزة والنون زائدتان فى احرنجم ، وثبتتا فى اسحنكك ، والإلحاق حصل بإحدى الكافين .

(وفى حكمه) — فما ثبت للملحق به من حكم ، ثبت مثله للملحق ؛ والمراد الصحة والإعلال وغيرهما من الأحكام ؛ فلو قيل : ابن من الضرب مثل جَعْفَر أو بُرْثُن أو زِبْرِج ، قلت : ضَرْبَب أو

من (١ — ١) سقط من (د) .

ضُرْبُب أو ضِرِبب ؛ أو من البيع مثل ضيوَن ، قلت : بيوَع ، فيصح ؛ أو من القول مثل طيال ، قلت : قيال ، فيعلّ ؛ وما سبق من قوله : غالباً ، استظهر به على مخالفته له فى بعض الصور ، لأمر اقتضاها (١) ، كما لو قيل : ابن من قرأ مثل درهم ، فتقول : قِرْأى ، والأصل : قِرْأأ بهمزتين ، فأبدلت الآخرة ألفاً ، لأنه ليس فى كلامهم ذلك .

(ووزن مصدره الشائع ، إن كان فعلا) – نحو : بَيْطَرَ بَيْطَرةً كدحرج دحرجةً ؛ وخرج بالشائع غيره ، فقد جاء فى مصدر فَعْلَل (٢) : فِعْلال ، نحو : سَرْهَفَ سِرْهافاً ، ولكن الشائع فى فَعْلَل : فَعْلَلة ، فمتى وافق فى المصدر الشائع ، حكم بالإلحاق ، وإن لم يشاركه فى غير الشائع ، فبيطر ملحق بدحرج ، لثبوت بيطرة ، ولم يقولوا : بيطاراً .

(ولا تلحق الألف إلّا أخيرة (٣)) – ولذلك قال ابن عصفور مرة : إن الألف لا تكون للإلحاق حشواً ، وقال مرة أخرى : إن تغافَل ملحق بتدحرج ، لمجىء مصدره على تغافُل كتدحْرُج ، وهو فى هذا متبع للزمخشرىّ ، والصحيح الأول ، لقولهم : تضامَّ زيدٌ ، وتضامَّ القومُ ، بالإدغام ، ولو كان ملحقاً ، لم يجُز الإدغام ، لئلا يخالف ما ألحق به فى تسكين المدغم ، ولذا لم تدغم جلبب .

---

(١) أى اقتضى هذه الصور .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) فى المحققة من التسهيل : إلّا آخرة .

(مبدلة من ياء) – كعلقى فى لغة من نوَّن ، فإنه ملحق بجعفر ، وحبنطى ملحق بسفرجل ؛ وكون ألف الإلحاق منقلبة ، قاله ابن عصفور أيضا ؛ وردَّ عليه الخضراوى ، وذكر أنه لم يقل أحد من النحويين إنها منقلبة ، قال : ولو انقلبت كان الإلحاق بالمنقلب عنه ، كما لا يقال فى عِلْباء : بهمزة [1] ، إلحاق . انتهى .

وإنما جعلها عن ياء ، لا عن واو ، لأنها لا تكون للإلحاق إلَّا فى الرباعىّ فما زاد ، والواو إذا وقعت رابعة فصاعداً ، أبدلت ياءً ، وانقلبت عن الياء الألف ، فلو بنيت من الغزو : أفعلت [2] لقلت: أغزيت ، أو استفعل ، لقلت : استغزيت ، فإذا رفعت به غير التّاء ، قلت : أغْزَى واستغزَى ، فتقلب تلك الياء ألفاً ، لتحركها ، وانفتاح ماقبلها .

(ولا الهمزة أوَّلاً ، إلَّا مع مساعد ، كنون أَلَنْدد [3] ، وواو إدْرَون) [4] – فلا تكون الهمزة أوَّلاً للإلحاق ؛ وأَلَنْدد ملحق بسفرجل ، لأنه من اللَّدد ، فالهمزة والنون فيه للإلحاق ، ودليل الإلحاق ، إظهار التضعيف ؛ وإدْرَوْن ملحق بجردَحْل ، وهو بمعنى الدرن ، فالهمزة والواو فيه للإلحاق .

---

(١) فى (د) : همزة إلحاق ، وفى (ز) : بهمزة الإلحاق .

(٢) فى النسخ الثلاث أفعل ، والتمثيل يناسبه : أفعلت .

(٣) فى ش . الكافية ٤ / ٢٠٦٨ : والألندد : الكثير الخصومة ، والهمزة والنون فيه زائدتان ، للإلحاق بسفرجل .

(٤) وفيها : الإدْرَون : الأصل ، وهو أيضا : مربط الدابة ، ووزنه : إفْعَوْل ، فالهمزة فيه والواو زائدتان ، للإلحاق بجِرْدَحْل .

وفهم منه (١) أن الهمزة تلحق إذا لم تكن أوّلاً ، بل حشواً أو طرَفاً ، بلا مساعد ، أى بلا لزوم مساعد ، وأنها إن وقعت أولاً بلا مساعد ، لم تكن للإلحاق ؛ فلا يقال فى أفكل : إنه ملحق بجعفر ، ويقال فى شأمل : إنه ملحق بجعفر ، لوقوع الهمزة حشواً ، وفى غِرْقِئ : إنه ملحق بزِبْرِج ، لوقوعها طرَفاً ؛ وكذلك حُطِائط ، ملحق بعُذافر ؛ وعلباء ملحق بقرطاس . والغِرْقِئ قشر البيض الذى تحت القيض (٢) .

ومثل الغِرْقِئ الكِرْفِئ ، وهو السحاب المرتفع الذى بعضه فوق بعض ، والقطعة منه كِرْفِئَة ، والكِرْفِئ أيضا : قشر البيض الأعلى . حكاه أبو عبيدة ؛ ويقال : رجل حُطائط ، أى صغير ، وحُطائط بن يَعْفُر أخو الأسود بن يعفُر .

(ولا إلحاق فى غير تدرُّب وامتحان ، إلَّا بسماع) — فما سُمع من لسان العرب ملحقاً ببناء غيره ، فمعدود من كلامهم ، وهو ظاهر ؛ ومالم يسمع ، إنما يفعل على جهة التمرين وامتحان المشتغل بالفن ، ليعلم ضبطه لقواعده ، فلا يعد ذلك من كلام العرب ؛ وهذا الكلام لا يختص بالإلحاق ، بل هو فيه ، وفى بناء مثال من مثال ؛

---

(١) فى (د) : من كلامه .

(٢) فى الصحاح : والقَيْضُ : ماتفلّق من قشور البيض الأعلى ؛ وفيه : والغِرْقِئ ، قال الفراء : همزته زائدة ، لأنه من الغرق ، وكذلك الهمزة فى الكِرْفئة والطِّهْلِئة زائدتان ، والكرفئ : السحاب المرتفع بعضه فوق بعض ، القطعة منه كِرْفِئة ، وقشر البيض الأعلى ؛ والطِّهْلِئة ، فى الصحاح : ما على السماء طِهْلئة ، أى شىءمن غيم ، وهو فِعْلِئة ، وهمزته زائدة .

والمذاهب ثلاثة ؛ أحدها هذا ، وهو ظاهر قول الخليل ، وهو المختار ، وعليه كلام المصنف .

والثانى : أنه يصير من كلام العرب ، وهو قول الفارسىّ .

والثالث : أن مافعلته العرب كثيرا ، اطرد فعله لنا ، وماقلَّ فلا يطرد .

وقال المازنى : الإلحاق المطرد فى اللام نحو : معدد وشملل ، وفى غير اللام شاذ ، لا يقاس عليه لقلَّته ، كجوهر وبيطر . وعلى مقتضى هذا القول يجوز القياس على كل ماكثر إلحاق العرب فيه ، فلعل ماذكر المازنى تمثيل ، والقول منسوب إليه .

فإذا قيل : ابن من الضرب مثل جعفر ، قلت : ضَرْبَب ، ونعدُّه من كلام العرب ، لأن الرباعىّ قد ألحق به كثير من الثلاثى بالتضعيف كمهدد ، وبغيره كشأمل ، ويجوز البناء على فعنلل من كل رباعى وثلاثى ، وعلى افعنلل ، لكثرة إلحاق العرب بهما ؛ واختلفوا فى المعتل والصحيح ، فقيل : هما باب واحد ، فما سمع فى أحدهما قيس عليه الآخر ؛ وقيل : بابان ، يجرى فى أحدهما مالا يجرى فى الآخر ، وهو قول الجرمى والمبرد ، والأول قول سيبويه وجماعة ، فتبنى من المعتل كمثل إِبِل ، كقِوِل من القول ، ومن الصحيح مثل فَيْعَل ، كضَيْرَب من الضرب ؛ وهذا الخلاف مذكور على القول بالقياس ؛ ويلزم منه أن سيبويه من القائلين بالقياس ، ويحتمل خلاف ذلك .

(ويُقاربُ الاطرادَ ، الإلحاقُ بتضعيف ماضَعَّفَت العربُ مثلَه)

– فلو بَنَيْنا من الضرب مثل : قردد ، فقلنا : ضَرْبباً ، لكان ذلك

متجهاً قريباً من المطرد ؛ وهذا قريب من القول الثانى ، بالنسبة إلى المذكور ، وليس به ، فإن قُربه لا يجعله مقيساً ، بل يكسبه قوةً ما .

(فلا يلحق بتضعيف الهمزة) — فإذا قيل : ابن من قرأ مثل جعفر ؛ لم تقل : قَرْأأَ ، لثقل اجتماع الهمزتين ، بل تخفف بإبدال الأخيرة ياء [١] ، وتقلب الياء ألفاً ، لتحركها وانفتاح ماقبلها ، فتقول : قَرْأَى .

(ولا بتضعيف متصلين) — فلو قيل : ابن من كَم مثل : جِرْدَحل ، لم يَجُز ، لأنه يكون اللفظ : كِمَّمّ ، بتضعيفين لا فاصل بينهما ، وليس ذلك فى كلامهم ، وأما المفصول فموجود ، نحو : دمكمك .

(لإهمال العرب لذلك) — أى لتضعيف الهمزة ، ولتضعيفين متصلَين .

(فإن قُصد التدرُّب ، أو إجابة [٢] ممتحن ، فلا بأس به) — والغرض [٣ علم ما تقتضى لغة -٣] العرب فيه ، لو تكلمت به ؛ ولهذا فعلنا فى قرأأ ما سبق .

(ولو كان إلحاقاً بأعجمىّ ، أو بناء مثل منقوص ، وفاقاً لأبى الحسن) — فيجوز عند المصنف ، تبعاً للأخفش ، الإلحاق للتدرّب

---

(١) سقطت من (ز) .
(٢) سقطت هذه العبارة ، بين الفاصلتَين من (د ، ز) .
من (٣ — ٣) بياض بالأصل فى (د) .

بهذين ؛ فيقال فى بناء مثل صِحْقَن [(١)] ، وهو القار[(٢)] بلغة الترك : ضِرْبَب ، وهو تأليف موجود فى لغة العرب ، وبناء موجود أيضا كدرهم ؛ ويقال فى بناء مثل يد من ابن : بَنٌ ، ومثل فُل : بُن ؛ وغير الأخفش ، لا يحسن عنده أن يلحق بأعجمىّ ، ولا ببناء منقوص ، ولو قُصد التدرّب ؛ لأن الأعجمىّ من غير لغة العرب ، فلا يحسن أن نلحق نحن به ، والمنقوص ليس بقياس ؛ فلهم أن يتصرفوا فى لغتهم ، بحسب ماطبعوا عليه ، وليس يحسن لنا تقدير ذلك ، لأنه تقدير إدخال ما لا يقتضيه قياسهم .

(بشرط اجتناب ما اجتنب العرب ، من تأليف أو هيئة) — فلا يجوز عندهما [(٣)] الإلحاق بأعجمىّ ، ولا ببناء منقوص ، ولو قصد التدرّب ، إلّا بالشرط المذكور ، فلا يُبنَى من الجلوس مثل : جنْلِق ، وهى الشَّخْتُورة [(٤)] ، بلغة الترك ، لأنه لا يوجد فى لغة العرب كلمة ، تقَع النون فيها متلُوَّة باللام ؛ ومراده بالتأليف المادة ؛ ولا يبنى من ضرب اسم على وزن : دَبْكُج [(٥)] ، وهو المهماز بلغة الترك ، لأن هذا

---

(١) اختلفت هذه اللفظة فى النسخ ، بين الصاد والضاد ، وبين الجيم والحاء والخاء ، وأخيراً بين الفاء والقاف ، والتحقيق عن (ز) ونسخة ناظر الجيش .

(٢) واختلفت هذه اللفظة أيضا بين الغين والفاء والقاف .

(٣) أبو الحسن الأخفش ، وابن مالك ، تبعاً له .

(٤) فى بعض النسخ : وهو الشختور .

(٥) فى (د) : دنكج ، وفى (غ) : ديكه ، وفى نسخة ناظر الجيش : نكح — هكذا بدون إعجام .

الوزن مفقود فى لغة العرب ؛ وكذا لا يبنى من الرمى اسمٌ على مَفْعِل ، لأن مفعلاً فى المنقوص مجتنب ، إلَّا شذوذاً ، نحو : مأوى الإبل .

(وسلوك سبيل صمحمح) – وهو ماكان الإلحاق فيه ، بعد تمام الأصول ، بتكرير العين واللام ، فإن وزن صمحمح : فعلعل ، على الصحيح .

(وحَبَنْطَى) – وهو ما كان الإلحاق فيه بحرفين ، مفصول بينهما ، وليس أحدهما من جنس أصل الكلمة ، وليسا من جنس واحد ، كنون حَبَنطَى وألفه .

([1] فى إلحاق ثلاثى بخماسىّ) – كإلحاق ضرب بسفرجل ، فتقول : ضَرَبْرَب ، بتكرير العين واللام كصمحمح ، أو ضَرَنْبَى ، بزيادتين ليستا من جنس واحد [2] ، ولا إحداهما من الأصل .

(أولى من سلوك سبيل غَدَوْدَن) – وهو الإلحاق بحرفين قبل تمام الكلمة ، أحدهما نظير العين ، والآخر ليس من الجنس ؛ ويقال : اغدَوْدَن الشَّعر ، إذا طال وتمَّ ، واغدودن النبت : اخضرَّ حتى يضرب إلى سواد ، من شدة ريِّه .

(وعفَنجج) – وهو الإلحاق بما أحد حرفيه نظير اللام ، والآخر ليس من الجنس ؛ والعفنجج [3] : الضخم الأحمق [-3] .

---

(١) فى (ز) : وفى إلحاق .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

من (٣ – ٣) سقط من (د)

(وعَقَنْقَل (١) – وهو ما كان أحد حرفيه نظير العين ، والآخر ليس من الجنس -١) ، ولم يفصل بين حرفى الإلحاق ؛ والفرق بين غدودن وعفنجج ، اطراد زيادة النون فى مثله ، وأن فى غدودن توالى حرفى الإلحاق ، وأما عفنجج فيحتمل عدم التوالى والتوالى ، بناء على الخلاف فى أن الزائد الواحد (٢) أول المثلين أو ثانيهما .

(وخَفَيْدَد) – وهو مثل عفنجج ، إلَّا أنَّ أحد الزائدين ليس النون .

(وخفَيْفَد) – وهو مثل عقنقل ، إلَّا (٣ أن عقنقل -٣) بالنون .

(واعثوجج) – وهو مثل خفيدد (٤) ، لكن فيه الإلحاق ببناء غريب ، وقد نفاه بعضهم ، وزعم أنه لا يوجد فعل على افعولل (٥) .

(وهَبَّيخ) – وهو ماوقع الإلحاق فيه بحرفين ليسا من الأصل ، وهما متصلان بلفظ واحد .

(وقَتَّور) – وهو مثل هَبَّيخ ، إلَّا أن الواو أثقل من الياء .

(وضَرَبَّب) – وهو مثل اللذَين قبله ، فى اشتماله على ثقل التضعيف ؛ ونريد بثقل ، اجتماع الأمثال .

من (١ – ١) سقط من (د) .

(٢) سقطت من (د) .

من (٣ – ٣) سقط من (غ) .

(٤) فى (غ) : وهو مثل خفيد .

(٥) فى (ز) : افعوعل .

والحاصل أن سلوك أحد الطريقَين الأوَّلين ، أخفُّ من سلوك ماذُكر بعدُ ، وأكثر فى الاستعمال ، فكان لذلك أولى .

(ويُختار إبدالُ ياءٍ من آخِر نحو : ضَرَبَّب ، من الرَّدِّ ونحوه) – فإذا بُنى من الثلاثىّ الذى عينه ولامه من جنس واحد ، وهما صحيحان ، نحو : ردَّ ، على مثال : سفرجل ، قيل : رَدَدَّد (١) ، بأربع دالات ، وذلك مستثقل .

والعرب قد أبدلوا فيما آخره ثلاثة أحرف من جنس واحد ، من الحرف الأخير ياءً ، فهذا أحرى ، فتبدل من الدال الأخيرة ياء ، كما قالوا فى تصددة : تصدية (٢) ، فيصير : رَدَدَّىٌ (٣) ، فتتحرك الياء ، وينفتح ما قبلها ، فتنقلب ألفاً ، فيصير : رَدَدَّى ، وكذا يقال فى مثل : خُبَعْثِنَة من الرد : رُدَدِّية ؛ قال أبو الحسن : ومن قال : أُمَيِّىّ ، (٤) فجمع بين أربع ياءات ، قال : رُدَدِّدَة (٥) . انتهى .

---

(١) فى (ز) : رَدَدَّ ، وفى (د ، غ) : رددده ، والتحقيق يعضده التحديد بأربع دالات .

(٢) فى الصحاح – صدى : والمصاداة أيضا : المعارضة ، وتَصدَّى له ، أى تعرَّض ... قال فى الحاشية : فى المختار : وقيل : أصله : تصدَّد من الصَّدَد ، وهو القُرب ، فقلبت إحدى الدَّالات ياءً ، كما قالوا : تقضَّى وتظنَّى من تقضَّض وتظنَّن ؛ وفى شرح ابن يعيش ١٠ / ٢٥ : فأما التصدية من قوله تعالى : « وماكان صلاتهم عند البيت إلَّا مُكاءً وتصْدية » – الأنفال / ٣٥ – فالياء بدل من الدال ، لأنه من صدَّ يصدُّ ، وهو التصفيق والصوت ، ومنه قوله تعالى . « إذا قومُكَ منه يصدُّون » – الزخرف / ٥٧ – أى يضجّون ويعجّون ، فحوَّل إحدى الدالين ياءً ، وهو قول أبى عبيدة .

(٣) على وزن سفرجل .

(٤) فى النسبة إلى أميَّة .

(٥) فى (ز) : رددية . وفى (غ) : ردددة .

(١ وقياس هذا أن يجوز فى المثال الأول : رددد ـ١) .

والخُبَعْثِنَة مثل القُذَعْمِلَة : الضخم الشديد ؛ وأنشد أبو عمرو :

(٢٢) * خُبَعْثِنُ الخلْق ، فى أخلاقة زَعَر (٢) *

(وجملة ما يتميَّز بَه الزائد تسعة أشياء) — وزاد (٣) بعضُهم آخر ، وهو الدخول فى أوسع البابين ، نحو : كنهبُل ، فعلى الأصالة وزنه : فعلّل ، وعلى الزيادة : فنعلل ، وكلاهما مفقود ، فيحمل على الزيادة ، لأن باب المزيد أوسع ، لكثرة أبنية المزيد ، وقلة أبنية المجرد .

(دلالته على معنى) — كحروف المضارعة ، وألف ضارب ، وتاء افتعل ؛ ويمكن الاستغناء عن هذا بالاشتقاق أو التصريف ، وسيأتى بيان هذا .

(وسقوطه لغير علة) — وهذا هو الذى يعبر عنه التصريفيون بالاشتقاق ، والذى أثبته الجمهور ، هو الاشتقاق الأصغر ، وهو إنشاء كلمة من كلمة ، مع التوافق فى أصل المعنى والحروف وترتيبها ، كضارب وضرب من ضرب .

من (١ — ١) سقط من (ز) .

(٢) رواية النسخ : فى أحداقه زجر ، والتحقيق من الصحاح ؛ وفيه : الزَّعارَّة ، بتشديد الرّاء : شراسة الخلق ، لايُصرَّف منه فعل ، والزُّعرور : السيّئ الخلق ، والعامة تقول : رجل زَعِر ، وفيه زَعَارَة .

(٣) سقطتا من (غ) .

وأما الاشتقاق الأكبر ، فأثبته أبو الفتح ، وكان الفارسيّ يأنس به فى بعض المواضع ، وهو عقد تراكيب الكلمة ، كيفما ركبتها ، على معنى واحد ، نحو دوران الكَلْم والكَمْل واللّكْم ، وبقية تقاليبها ، على معنى الشدَّة والقوة ، والصحيح عدم اعتباره ، لعدم اطراده ، والمقصود فيما نحن فيه الأول ، وقول الجماعة [١] ، من أهل النحو واللغة ، من البصريين والكوفيين ، أن بعض الكلم مشتق ، وبعضه غير مشتق ؛ وذهبت طائفة [٢] من متأخرى اللغويين [٣] ، إلى أن الكلم [٤] كلّه مشتق ، ونسب للزجاج ، وقيل : إن سيبويه كان يراه ؛ وزعم قوم أن الكلم كلّه أصل ، وليس شيء مشتقاً [٥] من شيء . وأخرج بقوله : لغير علّة ، سقوط واو عِدَة ، فليست الواو زائدة ، لسقوطها لعلة ستأتى فى فصل الحذف ، إن شاء الله تعالى .

(من أصْل) – كسقوط همزة أحمر من حُمرة ، والمعنىّ بسقوطها من الأصل ، عدم وجودها فيه .

(أو فرع) – كسقوط ألف قذال فى قُذُل ، وواو عجوز ، وياء كثيب ، فى عُجُز وكُثُب ؛ وكون الإفراد أصلاً ، والجمع فرعاً ، مجاز مشهور فى لسان أهل العربية ، ونحوه قولهم : إن الإفراد أصل ،

---

(١) فى (د) : الجماهير .

(٢) فى (ز) : جماعة .

(٣) فى (ز) : الكوفيين .

(٤) فى (ز) : الكلام .

(٥) فى (ز ، غ) : بمشتق .

والتركيب فرع ، وإنما يقع الفرع والأصل حقيقة ، على المشتق والمشتق منه .

ومعنى كلامه أن السقوط من الفرع يكون لغير علَّة ، كما سبق ذلك فى الأصل ؛ وخرج بهذا يَعِدُ وأخواته ، فهو فرع عن عدة ، وسقوط الواو فيه لعلة ، فلا تكون زائدة ؛ ويعبر عن هذا الدليل بالتصريف ؛ والمراد تغيير صيغة إلى صيغة ، فيسقط من الفرع زائد هو فى الأصل ؛ والفرق بينه وبين الاشتقاق ، أنه يُستَدَلُّ فى الاشتقاق ، بثبوت الزيادة فى الفرع ، وسقوطها من الأصل ، والتصريف بالعكس .

(أو نظير) – نحو : إصار وأَيْصَر ، هما بمعنى واحد ، فسقوط الياء من إصار ، وهو بمعنى أيْصَر ، دليل زيادتها فى أَيْصَر [1] ، وكذا إِطْل وأَيْطَلَ [2] ، والمعنى أيضا لغير عِلَّة ؛ ويخرج نحو : عدة ووعد ، فهما بمعنى ، وسقوط الواو فى عدة لعلة ، فلا يدل على الزيادة .

(وكونه [3] مع عدم الاشتقاق ، فى موضع تلزم فيه زيادته) – كالنون تقع ساكنة ثالثة ، وبعدها حرفان ، وهى غير مدغمة ، نحو : عقنقس ، فلا يُعرف له اشتقاق ، ولا تصريف ، ومع هذا يحكم بزيادة النون ، لأن ما عُرِف اشتقاقُه من مثله ، نونُه زائدة لزوماً ، نحو :

---

(١) فى الصحاح : والإِصَارُ والأَيْصَرُ : حبلٌ قصير ، يُشَدُّ به فى أسفل الخباء إلى وتد ... والإصار والأيْصَر أيضا : الحشيش .

(٢) الأَيْطَل : الخاصرة ، وكذا الإِطِل والإِطْل ، مثال إِبِل وإِبْل – صحاح .

(٣) فى (ز) : وكونها .

جحنفل ؛ وأما المدغمة نحو : عجنَّس ، فقيل : زائدتان ، وهو فعَنَّل ، وقيل : أصل ، وهو فعَلَّل ، من مزيد المضعَّف ، وقيل : هو فَعَنْلَل ، من مزيد الرباعىّ ؛ والعقَنْقَس : العسر الأخلاق ، يقال أيضاً : خلُق عَقَنْقس .

(أو تكثر مع وجود الاشتقاق) — فما كثرت زيادته ، فيما عُرف له اشتقاق أو تصريف ، حُمل على الزيادة ، فيما لم يعرف له اشتقاق أو تصريف ، نظراً إلى الكثرة ، كالهمزة ، تقع أولاً ، بعدها ثلاثة أحرف ، نحو : أَفْكل ، ولذلك حكم سيبويه بمنعه علماً ، للعلمية ووزن الفعل ، لكثرة زيادة الهمزة فى نحو : أصفر وأحمر .

(واختصاصه ببنية ، لا يقع موقعه منها مالا يصلح للزيادة) — أى لا يقع موقعه فيها حرف أصلىّ ، وذلك نحو : حِنْظَأْو وكِنْتأو [1] ، وزنهما : فِنْعَلْو ، فالنون زائدة ، لأنه لم يجىء مكانها فى نحو هذا البناء حرف أصلىّ نحو : سِرْدَأْو ، ولذا لم يحكم على الهمزة فيه بالزيادة ، وإن لزمت هذا البناء ، لأنه قد وقع مكانها أصل ، نحو : عِنْزَهو [2] .

(ولزوم عدم النظير ، بتقدير أصالته فيما هو منه) — فَنَرْجس ؛ بفتح النون ، وزنه : نَفْعِل كنضرب ، ونونه زائدة ، وليست أصلًا ، إذ ليس فى الكلام فَعْلِل ، فلو سمى به ، منع الصرف للعلمية ووزن الفعل .

---

(١) الحِنْظَأْو ، هو الوافر اللحية ، ويقال : عظيم البطن ، والكِنْتأْو مثله .

(٢) فى الصحاح — عزَه : الكسائى : رجل فيه عِنْزَهْوَة ، أى : كِبر .

(أو فى نظير ماهو منه) – نحو : نِرْجس ، بكسر النون ، فهو بوزن : زِبْرِج ، لو قدَّرت أصالة النون ، لكن [١] قام دليل زيادتها فى حالة الفتح ، وهى تلك ، فلا تكون فى هذا أصلاً ، للزوم عدم النظير ، فى نظير ماهى منه ، وهو نَرْجِس المفتوح النون ، وكذلك تَتْفُل ، سُمع فيه فتح الأول ، وضم الثالث [٢] ، فتاؤه الأولى حينئذ زائدة ، كتاء تَنْضُب ، لعدم فَعْلُل ، وسُمع بضم الأول والثالث [٣] ، وهو حينئذ بوزن : بُرْثُن ، لكن تلزم زيادة التاء فيه أيضاً ، للزوم عدم النظير فى نظيره ، وهو المفتوح التاء . هذا ما ظهر لى فى شرح هذا الموضع ، والله أعلم .

(**فصـــل**) : (يجمع حروف البدل الشائع فى غير إدغام ، قولك : لجدٍّ صَرْفُ شَكِسٍ آمِن طَىّ ثوب عزَّته) – أخرج بالشائع إبدال الذال من الدال ، قرأ الأعمش : « فشَرِّذْ بِهِمْ مَنْ خلفَهم » [٣] ، قال ابن جنى : لم يمرّ بنا فى اللغة تركيب ش ر ذ ، فالذال فى شَرَذ بدل من الدال ، لأنهما مجهورتان ومتقاربتان ، وهذا كقولهم : لحم خرادل وخراذل ؛ يقال : خردلت اللحم بالدال والذال ، أى قطعته صغارا ؛ وخرَّج الزمخشرىّ القراءة على القلب ، والأصل : شذر ، من شذر مذر ، أى : فرِّق بِهم مَنْ خلفهم ؛ وإنما قال فى غير إدغام ، لأن البدل للإدغام يكون فى حروف المعجم كلها ، إلَّا الألف ، كما سيأتى ؛ والحروف التى اشتمل عليها ماذكر المصنف ، اثنان وعشرون .

---

(١) سقطت من (ز) .

(٢) فى (د ، ز) : الثانى .

(٣) الأنفال / ٥٧ : « فشَرِّدْ بهم مَن خلفَهم ، لعلهم يذَّكَّرون » .

اللام والجيم والدال والصاد والرّاء والفاء والسين والكاف والشين والهمزة والألف والميم والنون والطاء والياء والثاء والواو والباء والعين والزاى والتّاء والهاء ؛ ومابقى من الحروف لا يبدل ، وهى :

الحاء والخاء والذال والظاء والضاد والغين والقاف ؛ ومايذكر اللغويون من الإبدال فى هذه الأحرف ، هو إمَّا لُغَتان ، أو شاذ .

(والضرورىّ فى التصريف ، هجاء : طويت دائماً) – وهى اثنا عشر حرفاً فى ماذكر غيره ، ويجمعها : طال جهدى وأَمِنْت ؛ والذى ذكر هو ثمانية ، فأسقط أربعة ، وعدَّ فى غير هذا الكتاب تسعة فزاد الهاء ، فسقط له على هذا ، مما ذكر غيره : اللام والنون والجيم .

(وعلامة صحة البدلية ، الرجوع فى بعض التصاريف ، إلى المبدل منه لزوماً) – كقولهم فى جَدثَ : جَدفَ ، بإبدال الفاء من الثاء ، بدليل قولهم فى الجمع : أجداث بالثاء ، على جهة اللزوم .

(أو غلبةً) – كقولهم فى أفلَت : أفلطَ ، جعل الطاء بدلا من التّاء ، والغالب فى الاستعمال التاء .

(فإن لم يثبت ذلك فى ذى استعمالين ، فهو من أصلَين) – أى إن لم يثبت الرجوع لزوماً أو غلبةً ، فى لفظ ذى استعمالين ، فذلك اللفظ من أصلين ، نحو : وَكَد وأَكَد ، ووَرخ وأَرخ ، فليست الهمزة بدلاً من الواو ، لأن التصاريف كلها جاءت بهما ، نحو : أَرَّخ يُؤَرِّخ تأريخاً ، فهو مؤرِّخ ومؤرَّخ ، وكذا مع [1] الواو ، وكذلك

---

(١) فى الصحاح – أرخ : التأريخ : تعريف الوقت ، والتَّوْريخ مثله ، وأَرَّختُ الكتاب بيوم كذا ، ووَرَّخْتُه ، بمعنى .

أُكد ، فالهمزة أصل ، كالواو (١) .

(**فصـــل**) : (تبدل الهمزة وجوباً ، من كل حرف لين ، يلى ألفاً زائداً (٢) **متطرفاً**) – نحو : كساء ورداء ، والأصل : كساو ، من الكسوة ، ورداى ، من التردية . وظاهر كلامه على أن الهمزة بدل من ذلك الحرف اللين (٣) ؛ وغيره يقول : إن الحرف اللين تحرَّك وانفتح ماقبله ، لأن الألف حاجز غير حصين ، فانقلب ألفاً ، ثم قلبت الألف همزة .

ومراد المصنف ، حرف اللين الذى هو لام ، أو فى حكمها ، وهو الملحق ، فتقول : اسلنْقَى اسلنقاء ، بالهمزة ، فلو كان عيناً ، لم يُقلب ، كأن تسمى بـ غاوىّ ، منسوباً ، ثم ترخِّم ، على لغة من لا ينتظر ، فتقول : ياغاوُ ، فحرف اللين وقع طرفاً ، بعد ألف زائدة ، ولا يُبدَل ، لشبهه ، حينئذ ، بما وضع أولاً ، وآخره واو ، نحو : واو ، فكما صحَّتْ واوُ واوٍ ، صحَّتْ واوُ غاوٍ ؛ فلو كانت الألفُ غيرَ زائدة ، لم يُبدَل الحرف ، نحو : آية وراية ، لئلا يتوالى إعلالان ، وكذا لو لم يتطرف الحرف ، كتعاوُن وتبايُن ؛ والرِّدْيهُ كالرِّكْبَةِ من الركوب ، نحو : هو حسن الرِّدْية (٤) .

---

(١) فى الصحاح – أكد : التأكيد لغة فى التوكيد ، وقد أكَّدتُ الشيءَ ، ووكَّدتُه .

(٢) فى (د) وفى المحققة من التسهيل : زائدة .

(٣) سقطت من (د ، غ) .

(٤) قَبْلَها فى الصحاح : ردى : ... وتردَّى وارتدى بمعنى ، أى لبس الرّداء ؛ والرِّدْيةُ كالرِّكبة ، من الركوب ، والجِلْسة من الجلوس ، تقول : هو حسن الرِّدْية ، وردَّيتُه أنا تَرْدِيةً .

(أو متصلاً بهاء تأنيث عارضة) – كسناة وعظاة ؛ وخرج اللازمة ، وهى التى بنيت عليها الكلمة ، فلا يبدل حرف العلة معها همزة ، بل يبقى نحو : هِراوة وإداوة وهداية .

(وربما صحح مع العارضة) – كشَقاوة وعَظاية .

(وأبدل مع اللازمة) – قالوا فى مثَل : اسْقِ رقاشِ ، فإنها سَقَّايةٌ ، بالياء وبالهمزة ؛ ووجه ترك البدل ، أنه لما استعمل مثلا ، والأمثال لا تغيَّر ، صارت الهاء فيه كالهاء فى هراوة ، ووجه الهمز النظر إلى ماقبل المثل ، ومعنى المثل : أحسنوا إليه لإحسانه ؛ عن أبى عبيد .

(وتبدل الهمزة أيضا وجوباً ، من كل ياءٍ أو واوٍ ، وقعت عيناً لما يُوازن فاعلاً أو فاعلة ، من اسمٍ مُعْتَزٍ إلى فعل معتل العين) – نحو : قائم وقائمة وبائع وبائعة ، فأبدلت الهمزة لزوماً من الواو والياء ، وقيل : تحركتا وانفتح ماقبلهما ، لأن الألف حاجز غير حصين ، فقلبتا ألفاً ، فالتقى ألفان ، فأبدلت الثانية همزة .

وخرج بقوله : عيناً ، الواقعة فاءً أو لاماً ، فلها حكم غير هذا ؛ وبقوله : لما يوازن ، نحو: مُطِيل من أطال ، ومُنيل من أنال ؛ وبمعتزٍ إلى كذا ، أى إلى معتل العين ، بقلبها ألفاً ، نحو : قام وباع ، عَوِرَ وصَيِدَ ونحوهما ، فاسم الفاعل منهما : عاور وصايد ، بالواو والياء ، ولا يبدلان همزةً ، لأن الفعل لم يعتلّ على الحدّ المذكور .

(أو اسم لا فعلَ له) – نحو : جائزة ، هى اسم لا فعل له ، والجائزة : خشبة تجعل فى وسط السقف ، وكذا الجائز ، ومثل أيضا بحائر ، وجعل اسماً لا فعلَ له ، وفسّر بالبستان ، واستشهد بقوله :

(٢٣) صَعْدَةٌ نابِتةٌ فى حائر أينما الرّيحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ (١)

وفسَّره بعضُهم بمجتمع الماء ، وقال ابن فارس : الحائر الذى يتحير فيه الماء ، وعلى هذا لا يحسن التمثيل به ؛ وفيه بحث .

(ومن أوّل واوين صُدِّرتا ، وليست الثانية مَدَّة غير أصلية) — كقولك فى تصغير واصل : أُوَيْصِل ، والأصل : وُوَيْصِل ، وفى جمع واصلة : أواصل ، والأصل : وَوَاصل .

وخرج بقوله : وليست .. إلى آخره ، قولك : وُورِىَ فى وارَى ، فالواو الثانية بدل ألف فاعل ، وهى مدَّة غير أصلية ، فلا يجب قلب الأولى فى وُورِىَ همزة ، كما يجب فى أُوَيْصِل وفى أواصل ونحوهما .

---

(١) هذا البيت من الرمل ، نسبه فى معجم شواهد العربية لكعب بن جعيل ، ثم قال فى الحاشية : وعند الشنتمرى : حسام بن ضرار ، وفى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ١٠ : قاله الحسام بن ضرار الكلبىّ — فيما زعم الجوهرى — ويقال : هو لكعب بن جعيل ؛ والذى فى الصحاح — صعد : والصَّعْدَةُ : القناة المستوية ، تنبت كذلك ، لاتحتاج إلى تثقيف ، قال الشاعر :

صعدة نابتة ..الخ ، وفى الحاشية قال : هو كعب بن جعيل ، قال : وقبله :

فإذا قامت إلى جاراتها لاحت الساقُ بخلخال زَجِلْ

وفى الإنصاف صـ ٦١٨ : هذا البيت من كلام كعب بن جُعيل بن قُمير بن عجرة ، أحد بنى تغلب بن وائل ، وهو شاعر إسلامىّ ، كان فى عهد معاوية بن أبى سفيان ؛ وهو من شواهد سيبويه وابن يعيش وخزانة البغدادى ، وشواهد الرضىّ وابن عقيل والأشمونى وابن الناظم ...

شبه الشاعر امرأة بقناة مستوية لدنة ، قد نبتت فى مكان مطمئن الوسط ، مرتفع الجوانب ، والريح تعبث بها ، وهى تميل مع الريح ؛ والشاهد هنا مجىء حائر اسماً لافعل له وإبدال همزته وجوباً من الياء ، حيث جاء فى الصحاح — حير : وتحيَّر الماء : اجتمع ودار ، والحائر : مجتمع الماء ، وجمعه : حِيران ، وحُوران .

(ولا مبدلة من همزة) – نحو : الأولى تأنيث الأَأْوَل ، أى الألجأ من وَأَلْتُ ، أى لَجأْتُ ، الأصل : وُؤْلَى ، فأبدلت الهمزة واواً ، لضَمِّ ما قبلها ، كبُوس فى بُؤْس ، فصار وُولى ، فلا يجب قلب الأولى همزة ، نظراً إلى أن الثانية كانت همزة ، بل يجوز ، نظراً إلى الحال ؛ وهذا هو مقتضى قول المازنى ؛ ومقتضى قول الخليل وسيبويه ، وجوب الإبدال ، فلو لم تقلب الثانية ، وجب أن لا تهمز الأولى ، لاستثقال الهمزتين .

(فإن عرض اتصالها ، بحذف همزة فاصلة ، فوجهان) – فإذا بنيت من وَأَيْت على وزن افعوعل ، قلت : إِوْأَوْأَىَ ، فتتحرَّك الياء ، وينفتح ما قبلها ، فتقلب ألفاً ، فيصير : إِوْأَوْأَى ، وتقلب الواو الأولى ياءً لسكونها وانكسار ماقبلها ، فيصير : إيأَوْأَى ، فإذا سهلت الهمزة التى بعد هذه الياء ، نقلت حركتها إلى الياء ، فتحُذف همزةُ الوصل ، لزوال مقتضيها وهو السكون ، فتعود الياء إلى أصلها ، لزوال موجب قلبها ، وهو الكسر ، فيصير : وَوْأَى ، فيجوز حينئذ أن يقرّ الواو الأولى بحالها ، نظراً إلى الفاصل المقدَّر بين الواوين ، ولا يعتد بالعارض ، كما فُعل فى جَيَل ، حيث لم تقلب الياء ألفاً ، وإن تحرَّكت وانفتح ماقبلها ، نظراً إلى الأصل ، وهو جَيْأَل ، ولم يعتد بالعارض ؛ ويجوز قلب الواو الأولى همزة ، نظراً إلى الحال . وجواز الوجهين قول الفارسىّ ؛ وغيره من النحويين يوجب إبدال الواو الأولى همزة .

(وكذا كل واو مضمومة ضمة لازمة) – نحو : وُجُوه ووُقِّتَتْ، فتقلب همزة ، فتقول : أُجُوه وأُقِّتَتْ ، قال أبو حاتم : وقد التزموا

الهمزة فى شىء من هذا ، يقولون : أجِنَّة ، ولم يقولوا : وَجِنَّة ، ومنه فى القراءة : « الأنثى » [١] ، ولم يقولوا : وُنْثَى ؛ والقياس ما سبق ؛ وقد حكى الفراء ، أنهم يقولون لوجنة الإنسان : أُجْنَة [٢] ووُجْنَة .

وخرج بلازمة ، نحو : اخْشَوُا الله [٣] ، و« ولتبلوُنّ » [٤] ، وهذا غَزْوٌ ، ولا تبدل الواو فى شىء من هذا همزة .

(غير مشدَّدة) – احترز من تعوُّذ ونحوه ، فلا يجوز الهمز ؛ وقال الخِدَبّ : يجوز التَّقَوْءُل ، بإبدال الثانية . انتهى . واستبعدوه .

(ولا موصوفة بموجب الإبدال السابق) – يشير إلى مسألة أول واوين صُدّرتا ، ولا فرق ، حيث يجوز الهمز فى المسألة التى نحن فيها ، بين الواو المضمومة ، وهى أوَّل ، كما مثل ، أو غير أول ، كدار وأدْوُر ، وثوب وأثوُب ، وفوج وأفْوُج ؛ فكل هذا يجوز فيه الهمز ؛ وظاهر كلام سيبويه ، أن همز أَدْؤُر أكثر ، وإليه ذهب المازنى ؛ وقال المبرد : ترك الهمز أحسن ؛ قيل : واتفقوا على أن همز واو وُجوه أكثر وأحسن . انتهى . ولغة القرآن فى وجوه ترك الهمز ، فلعل هذا الاتفاق فى الباب فى الجملة ، وإنما تهمز الواو المضمومة إذا لم يمكن تخفيفها

---

(١) البقرة / ١٧٨ ، آل عمران / ٣٦ ، ١٩٥، النساء / ١٢٤، وفى الرعد والنحل وسور أخرى كثيرة .

(٢) فى الصحاح – أجن : والأُجْنَةُ بالضم ، لغة فى الوُجْنَة ، وهى واحدة الوُجنات ؛ وفى وجن : والوَجْنَةُ : ما ارتفع من الخدَّين ، وفيها أربع لغات : وَجْنَة ووُجْنَة وأُجْنَة ووِجنة .

(٣) الذى فى القرآن : « فلا تَخْشَوُا الناس » – مائدة / ٤٤ .

(٤) آل عمران / ١٨٦ : « لتُبلَوُنَّ فى أموالكم وأنفسكم » .

بالإسكان ، فإن أمكن ، لم يَجُز الهمز ، كسوار وسُوُر ، يمكن تخفيفها بالإسكان ، فلا تهمز ، ولم يرد السماع بالهمز إلَّا فى الواو الأصلية . وقد شرط ابن جنى فى جواز الهمز ، أن لا تكون الواو زائدة ، فلا يجوز عنده فى التَّرَهْوُك ، مصدر تَرَهْوَكَ ، همز الواو ؛ يقال : مَرَّ الرجلُ يَتَرَهْوَكُ ، كأنه يموج فى مشيته (١) .

(وكذا كلُّ ياءٍ مكسورة ، بين ألِف وياءٍ مشدَّدة) — فتقول فى النسب إلى راية : رائىّ ، بالهمزة ، ويجوز تركه ، فتقول : رَايِىّ ، بالياء ، وحكوا قلب الياء واواً نحو : راوىّ .

(وهمز الواو المكسورة المصدَّرة (٢) ، مطرد على لغة) — قال سيبويه : وليس هذا بمطرد فى المفتوحة ، يعنى قلبها أوَّلاً همزة ، قال : ولكن ناساً كثيراً يجرون الواو إذا كانت مكسورة ، مجرى الضمة ، فيهمزون الواو المكسورة . انتهى . وذلك نحو : وعاء ووِسادة ووِجْهة ووِفادة ، فيجوز همز الواو فى هذا ونحوه ، والجمهور على أنه مطرد منقاس ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ ونقل عن المازنى والجرمىّ فى اقتياسه المنع والجواز ؛ وبعدم القياس قال المبرد ، ولم يقيد الكسرة باللزوم ، والأمر على عدم التقييد ؛ فمن قال فى رَيّا ، الذى أصله : رُؤْيا بالهمز ، فأبدل رِيّا ، بكسر الراء ، قال فى وأى ، الذى أصله وُئِىَ ، فأبدل وأدغم : وِئِىّ ، بكسر الواو ، فيجوز حينئذ همز الواو ،

---

(١) صحاح — رهك .

(٢) زيادة فى المحققة من التسهيل ، ولم تثبت فى نسخ التحقيق الثلاث ، وقد جاءت فى نسخة ناظر الجيش ، وفى شرح الكافية .

فيقال : إئِىّ ، كإسادة ؛ هذا مذهب سيبويه ، وقيل : لا يجوز همز هذه الواو (١) .

(وربما همزت الواو ، لضمة عارضة) – كما قرىء فى الشاذ : « لَفَريقاً يَلْئُون » (٢) ، بالهمز ، وكذا قُرِىء : « ولا يَلّئُون على أحد » (٣) .

(**فصـــل**) : (إذا اكتنف طرفا اسم ، حرفَى لين ، بينهما ألف ، وجب فى غير ندور ، إبدالُ الهمزة من ثانيهما) – نحو : أوَّل وأوائل ، وعيِّل – وهو الفقير – وعيائل ، وسيد وسيائد ، بالهمز فى الجميع ، والأصل : أواول وعيايل وسياود ، وإنما أبدل لثقل البناء ، مع ثقل اجتماع حروف العلة ، متصلة بالطرف ، وهى الألف والحرفان .

وتناول قوله : ألف ، ماكانت الألف فيه للجمع ، كما مثل ، وما كانت فى مفرد ، كأن تبنى من القول مثل : عُوارض ، وهو بضم الفاء : اسم جبل عليه قبر حاتم ، فتقول : قُوائل ، بالهمز عند سيبويه

---

(١) وفى الصحاح – وأى : قال سيبويه : سألته – يعنى الخليل – عن فُعِل من وَأَيْتُ ، فقال : وُئِىَ ، فقلت : فمن خَفَّف ؟ فقال : أُوِى ، فأبدل من الواو همزة ، وقال : لا يلتقى واوان فى أول الحرف ؛ قال المازنى : والذى قاله خطأ ، لأن كل واو مضمومة فى أول الكلمة ، فأنت بالخيار ، إن شئت تركتها على حالها ، وإن شئت قلبتها همزة ، فقلت : وُعِدَ وأُعِدَ ، ووجوه وأُجوه ، ووُورِىَ وأُورِىَ ، ووُئِىَ وأُوِىَ ، لا لاجتماع الواوين ، ولكن لضمَّة الأولى .

(٢) آل عمران / ٧٨ : « وإنَّ منهم لفريقاً يَلْوُون ألسنتهم بالكتاب » .

(٣) آل عمران / ١٥٣ : « إذْ تُصْعِدُون ولاتَلْوُونَ على أحد » .

والجمهور ؛ والأصل : قُواوِل ، وقال الأخفشُ والزجاج : لا يهمز ، لفوات ثقل الجمع ، والراجح الأول ، لقوة [١] الشبه .

واحترز بغير ندور ، من قولهم : ضياون ، بلا همز ، والقياس الهمز ؛ وذهب ناسٌ إلى أنَّ ماصحَّ فى المفرد صحَّ فى الجمع ، كضَيْوَن وضَياوِن ، وعليه كلام الجوهرى [٢] ، والصحيح غيره ؛ فلو بنيت مثل ضَيْغَم من القول ، وصحَّحت فقلت : قيْوَل ، لقلت فى الجمع : قيائل بالهمز ، وقد قال سيبويه : لو جمعت أَلْبُب ، لقلت : ألابّ ، أى بالإدغام ، وإن كان قد شذَّ فى مكبره [٣] بالفك . والضَّيْوَن : السِّنَّورُ الذكر .

(إن لم يكن بدلاً من همزة) — فإن كان الثانى بدل [٤] همزة ، لم يهم ، لأنهم فرُّوا من الهمزة ، فكيف يعودون إليها ؟ وذلك نحو : زَوَايا ، الأصل : زوائى ، بإبدال الواو همزة ، لكونها ثانى ليِّنين [٥] ، بينهما ألف ، فاستثقل كسر الهمزة ، فخفف إلى زواءا ، ثم إلى زوايا ، على حدّ تخفيف نحو : قضايا ، كما سيأتى تقريره .

(ولا مفصولاً من الطرف لفظاً) — نحو : طوَاويس ، وعوَاوِير فى عُوَّار ، وهو بالضم والتشديد : الخطاف ، والقذَى فى العين ،

---

(١) فى (ز) : لقلَّة الشبه .

(٢) فى الصحاح : الضَّيْوَن : السِّنَّور الذكر ، والجمع : الضَّياون ، صحَّت الواو فى جمعها ، لصحتها فى الواحد ؛ وفى لسان العرب : السِّنَّوْر : الهِرّ .

(٣) فى (غ) : فى مفرده الفك .

(٤) فى (ز) : بدل من همزة .

(٥) فى (د) : اثنين .

يقال : بعينه عُوَّار ، أى قذَى ، والعاير مثله ، والعاير : الرمد ، والعُوَّار أيضا : الجبان .

(أو تقديراً) – قالوا فى جمع عُوَّار : عواوير وعواور أيضا ، فلم يعوضوا ، وذلك فى الشعر ، وإنما صحَّتْ فيه الواو [1] ، مع قربها من الطرف ، لأن الياء المحذوفة للضرورة مُرادَة ، فهى فى حكم الموجودة ، وكما لم يعتدّوا بالحذف هنا لعروضه ، لم يعتدّوا بالبُعْد من الطرف ، حين اضطر الشاعر ، فزاد ياءً فى قوله :

(٢٤) * فيها عيائيلُ أُسُودٍ ونُمُرْ [2] *

لأن هذا المدَّ عارضٌ للضرورة .

(ولا يختص هذا الإعلال بواوَين فى جمع ، خلافاً للأخفش) – فلو كانا ياءَين ، أو ياءً وواواً ، كعيايل وسياود وصوايد ، لم يبدل ثانى اللينين همزة ، بل تقرّ الياء والواو ، وكذا لا يبدل عنده ثانى الواوين ، إذا كانت الألف فى مفرد ، كبناء مثل عوارض من القول ،

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) من الرجز ، لحكيم بن معية الرّبعىّ ؛ جاء فى الصحاح — نمر ، برواية :
* فيها تماثيلُ أُسُودٌ ، ونُمُرْ *
وقبلـــه : * حُفَّت بأطـوادِ جبـالٍ وسَمُـرْ *
فى أَشَبِ الغيطانِ مُلْتفِّ الحُظُرْ * ولا يكون فيه شاهد .

وفى ش . ش . العينى ، على الأشمونى والصبان ٤ / ٢٩٠ : والشاهد فى عيائيل حيث أبدلت الهمزة من الياء ؛ وقال الصاغانى : واحد العِيال : عَيِّل ؛ والجمع عيايل ، مثل جيّد وجِياد وجيايد ، وقد جاء عياييل ، وأنشد البيت ، وهو مضاف إلى أسود ، إضافة الصفة إلى موصوفها ؛ وفى الرواية الأخرى ، برفع أسود ، على البدلية من عيائيل .

كما سبق ، وهو قول الزجاج أيضا ، وقد سبق توجيه همز هذا ؛ وأما اشتراط الأخفش الواوين فى الجمع ، فيردّه السماع ؛ حكى أبو عثمان ، عن الأصمعىّ ، جمع عيِّل على عيائل ، بالهمز ، وحكى أهل اللغة جيِّد وجيائد ، بالهمز ؛ يقال : عال الرجل ، يعيل عَيْلَةً وعُيُولاً : افتقر .

(**فصــل**) : (يجب أيضا [١] ، إبدال الهمزة ، مما يلى ألف جمع يشاكل مفاعل ، من مَدَّةٍ زيدت فى الواحد) – أى يشاكله فى الحركات والسكنات وعدد الحروف ؛ ودخل فى المدَّة الواو كحلوبة ، والألف كرسالة ، والياء كصحيفة ، فتقول : حلائب ورسائل وصحائف ، بالهمز ؛ قال خطاب : وقد يجوز تخفيف الهمزة فى هذا كله ، قال : وهو قياس ماضٍ ؛ وأجاز الزجاج قلبها ياءً ؛ وخرج مازيدت فيه الياء والواو من المفرد ، لا للمدّ ، نحو : جدول وطِرْيَم ، وهو السحاب الكثيف ، فلا يبدل فى الجمع ، بل تقول : جداول وطرايم ، بإقرار الواو والياء .

وخرج بقوله : زيدت ، المدَّةُ المنقلبة عن أصل فى الواحد ، كألف مفاوز ، والتى هى أصلٌ فيه ، نحو واو معونة ، وياء معيشة ، فلا تهمز ، بل يقال : مفاوز ومعاون ومعايش .

(فإن كانت المدَّة عيناً ، لم تُبدل إلَّا سماعاً) – كقراءة خارجة عن نافع « معائش » [٢] بالهمز ، شبَّه الأصلىّ بالزائد ، وهو شاذ ؛

---

(١) سقطت من (ز) .

(٢) الأعراف / ١٠ : « ولقد مكناكم فى الأرض ، وجعلنا لكم فيها معايش » ، والحجر / ٢٠ : « وجعلنا لكم فيها معايش ، ومن لستم له برازقين » .

وقالوا : منارة ومنأئر ، بالهمز ، وهو شاذ ، والقياس والأصل : مناور ، وقالوه أيضا ؛ وقالوا : مسائل ، بالهمز ، فقيل : هو جمع مسيل ، مَفْعِل ، من سال يسيل [١] ، فجمعوه كرغيف ، للشبه اللفظىّ ، وهمزه [٢] شاذ ، وعلى هذا كلام سيبويه وغيره ؛ قال الأعلم : المسايل ، حيث يسيل الماء إلى الرياض ، والقياس أن لا يهمز ، لأن ياءه أصلية ، وقيل : هو جمع مسيل ، وهو ماء المطر ، ويجمع أيضا على أمْسِلة ومُسُل ، نحو : كثيب وأكثبة وكُثُب ؛ وعلى هذا ذكره الزبيدى ، فى مختصر العين ، وحينئذ لا يكون همزه شاذاً ؛ وقالوا : مصائب ، بالهمز ، فقالوا : شبهت ياء مصيبة بياء فَعِيلة ، فهمزت ، وهو قول سيبويه ، والقياس مصاوب ، وقالوه أيضا على القياس ، وهو قول أكثر العرب .

وأصل مصيبة : مُصْوِبة ، فنقلت حركة الواو إلى الصاد ، فصارت الواو ياءً لسكونها بعد كسرة ، فإذا جمعوا ، فالقياس الرجوع إلى الأصل ، فيؤتى بالواو ، ولا يهمز ، لأنها عين ؛ وقال الزجاج فى رواية : قلبت الواو المكسورة وسطاً ، همزة ، تشبيها بالواو المضمومة ، تبدل همزة جوازاً كأدْؤر ، بجامع اشتراكهما فى النقل ؛ وقال ابن عصفور : إن هذا أقوى من قول سيبويه ، لأن له نظيراً ، وهو قائم .

(وتفتح فى غير شذوذ ، الهمزة العارضة فى الجمع المشاكل مفاعل ، مجعولةً واواً فيما لامُه واو ، سلمت فى الواحد بعد ألف) —

---

(١) فى (ز) : من سل يسل .
(٢) فى (ز) : وهو شاذ .

كقولهم فى هِرَاوَة : هراوى ؛ وذلك أن حق هِراوة ، أن يجمع كرسالة ، فيقال : هَرائى ، كرسائل ، لكن استثقلت الكسرة ففتحوا الهمزة ، فصار هَرَاءَوٌ ، فتحركت الواو ، وانفتح ماقبلها ، فقلبت ألفاً ، فصار هَرَاءَى ، فكرهوا اجتماع ألفين ، بينهما همزة مفتوحة ، فكأنه اجتمع ثلاث ألفات ، فأبدلوا من الهمزة واواً ، فصار هَرَاوَى ؛ وكذا يفعل فى جمع إداوة وعلاوة ونحوهما .

وخرج بقوله : سلمت .. مطية ، فإن لامها واو ، ولم تسلم فى الواحد ، فلها ولما أشبهها حكم [١] يأتى ؛ والمطْوُ : المدّ ، يقال : مَطَوْتُ القوم مَطْوًا ، إذا مددت بهم فى السير ، قال الأصمعىّ : المطية التى تمطو فى السير ، قال : وهو مأخوذ من المطو ، أى المدّ . انتهى . والمطية تذكر وتؤنث ، أنشد أبو زيد لربيعة بن مقروم الضّبّىّ [٢] :

(٢٥) ومطيَّةٍ ، مَلَثَ الظلامِ ، بَعثْتُه يشكو الكَلالَ إلَيَّ ، دامى الأظْلَلِ [٣]

(ومجعولةً ياءً فى غير ذلك) – أى فى غير ما [٤] لامُه واو ، سلمت فى الواحد .

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) فى (ز) : الظبىّ ، وقد سقطت من (غ) .

(٣) فى الصحاح : وتقول : أتيته مَلَثَ الظلام ، أى حين اختلط الظلام ، ولم يشتد السواد جدا ؛ والكلال : الإعياء من السير ؛ والأظْلَل : ما تحت منسم البعير ؛ والشاهد فى مجىءمطية مذكراً فى قوله : بعثته يشكو الكلال .

(٤) سقطت من (ز) .

(مما لامه حرف علة) – أى حرف اعتلّ فى الواحد وهو واو كمطية ، أو ياء كهديَّة .

(أو همزة) – كخطيئة ، فتبدل فى هذه كلِّها وفى نحوها ياءً ، فتقول : مطايا وهدايا وخطايا . وشذَّ إقرار الهمزة فى جمع مالامه همزة نحو : خطيئة ، قالوا : خطائئ ، وروى : اللهم اغفرلى خطائئه [1] ، بإبدال الهمزة من ياء خطيئة ، وبإقرار الهمزة التى هى لام الكلمة [2] ؛ وشذَّ أيضا إقرار الهمزة فيما لامه ياء ، قالوا : منيَّة ومَناءٍ ، قال :

(٢٦) فما برحت أقدامُنا فى مقامنا [3] ثلاثتنا، حتى [4] أُزيروا المنائيا [5]

---

(١) فى شرح الأشمونى : خطائئى ، بهمزتين فياء .

(٢) فى الصحاح : وجمع الخطيئة : خطايا ، وكان الأصل : خَطائئ ، على فعائل ، فلما اجتمعت الهمزتان قلبت الثانية ياء ، لأن قبلها كسرة ، ثم استثقلت ، والجمع ثقيل ، وهو معتل مع ذلك ، فقلبت الياء ألفاً ، ثم قلبت الهمزة الأولى ياء ، لخفائها بين الألفين ؛ وفى شرح الكافية قال : وإنما قيل : خطايا دون خطاوا ، لأن الأصل : خطائئ ، فلما كان المحل محل كسر ، واحتيج إلى الإبدال ، كان مجانس الكسرة أولى .

(٣) فى رواية : فى مكاننا .

(٤) سقطت من (ز) .

(٥) من الطويل ، لعبيدة بن الحارث بن عبد المطلب – ابن عم النبى ﷺ ، وكان أمير المسلمين يوم بدر ، فقطعت رجله ، ومات بالصفراء ، من قصيدة قالها يوم بدر ، فى مبارزته هو وحمزة وعلىّ – رضى الله عنهم – وهم المرادون من قوله : ثلاثتنا ؛ وأُزيروا ، أى حُملوا على الزيارة ، والضمير للكفار ، والمنائيا : جمع منية ، على غير قياس ، وفيه الشاهد ، لأن قياسه المنايا ، وأصله : المنايى ، بياءين ، وشذَّ فيه إقرار الهمزة .

وشذَّ أيضا فى مطية : مطاوى ، وفى هدية : هداوى ، فقلبوا الهمزة واواً فيما لامه واو ، وفيما لامه ياء ؛ وكل هذا يدخل فى قوله : فى غير شذوذ .

(وربما عوملت الهمزة الأصلية ، معاملة العارضة للجمع) — وذلك قولهم فى مرآة : مَرايا ، ومرآة مِفْعَلَة من الرؤية ، وهى التى كَمِطْرَقة ، والهمزة فيها أصلية ، ليست عارضة للجمع ، والأصل : مِرْأَيَة ، تحركت الياء وانفتح ماقبلها ، فَقلبت ألفاً ، فصارت مِرْآة ، وقالوا فى جمعها : مَرائى ، على وزن مفاعل ، وهو القياس ، ومرايا ، عاملوا الهمزة الأصلية ، التى هى عين الكلمة ، معاملة الهمزة العارضة للجمع ، فأبدلوها ياءً .

(ونحو : هديَّة وهَداوى ، شاذ) — وقياسه هدايا ، كما تقدَّم . وقد كان مستغنياً عن ذكر هذا ، لدخوله فى قوله : فى غير شذوذ ، كما سبق شرحه ، لكنه أراد التنبيه على خلاف الأخفش فيه .

(ولا يقاس عليه ، خلافاً للأخفش) — فقوله ضعيف ، إذ لم ينقل فيما لامه ياء ، غير هذه اللفظة ، ولم يقولوا فى غيرها إلَّا بالياء ، نحو مَنِيَّة ومنايا ، وحنية وحنايا .

واعلم أن وزن خطايا وبابِه ، عند البصريين : فعايل ، وعند الكوفيين فعَالَى ، ونسب إلى الخليل .

(وتبدل الهمزة قليلاً من الهاء) — قالوا فى هَلْ : آلْ ، نحو : آلْ فعلت ؟ أى : هل فعلت ؟ وفى ماه : ماء ؛ وفى الجمع : أمواه وأمواء ، والهاء الأصل ، لأن الأكثر استعمالها ، نحو : هل فعلت ؟

وأكثر التصاريف بها ، نحو : ماهت الرَّكِيَّة تموه وتميه وتماه : كثر ماؤها.

(والعين) – قالوا : أُباب وعُباب ؛ فذهب قوم إلى أن الهمزة بدل من العين ، لأن عُباباً أكثر من أُباب ؛ وقال ابن جنى : الهمزة أصل ، وليست بدلاً من شيء ، وهو من أَبَّ بمعنى تهيَّأ ، يقال : أَبَّ يَؤُبُّ أبًّا وأَباباً وأَبابة : تهيَّأ للذهاب وتجهَّز ؛ قال الأعشى :

(٢٧) صَرمتُ ، ولم أصْرمكمُ ، وكصارمٍ أخ ، قد طوى كَشْحاً ، وأَبَّ ليذهبا (١)

لأن (٢) البحر يتهيأ لما يزخر به ؛ قال ابن جنى : والبدل وجه (٣) ليس بالقوىّ . انتهى .

---

(١) من الطويل ، للأعشى – ديوانه ٨٩ – والشاهد فى قوله ؛ وأَبَّ ليذهبا ، بمعنى تهيَّأ .

(٢)هكذا جاء فى النسخ الثلاث ؛ وعبارة الأشمونى فى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ٢٩٧ : ومن إبدالها من العين :

(٢٨) وماج ساعات ملَا الوديق أُبابُ بحر ضاحك هَزوقِ

قال : فأصل : أُباب : عُباب ؛ وقال بعضهم : ليست الهمزة فيه بدلًا من العين، وإنما هو فُعال من أبَّ إذا تهيَّأ ، لأن البحر يتهيَّأ للارتجاج ، فالهمز على هذا أصل .

قال الصبان : قال فى القاموس : الملاة كقناة : فلاة ذات حرّ وسراب ، والجمع ملَا ، وقال أيضا : الوديقة شدة الحر ، وذكر من معانى العباب : الموج ، وقال أيضا : ضحك السحاب : برق ، والقردُ : صوَّت . وفى الصحاح – هزق : أهزق الرجل فى الضحك ، أى أكثر منه والمِهْزاق : المرأة الكثيرة الضحك ، والهَزِق مثل كَتِف الرعد الشديد . وفى لسان العرب : وأُبابُ الماء : عُبابه ، قال : * أُبابُ بحر ضاحك هَزُوقِ * قال ابن جنى : ليست الهمزة فيه بدلا من عين عُباب ، وإن كنا قد سمعناه ، وإنما هو فُعال من أبَّ ، إذا تهيَّأ .

(٣) سقطت من (ز ، غ) .

وسُمع من كلامهم : لا أصحبُه ما أن السماءُ سماءً ، برفع السماء ، ونصب سماء ، فأثبت بعض أهل اللغة أَنَّ أَنَّ ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ؛ وخرجه بعض المحققين على أن الهمزة بدل من العين ، والأصل : ماعَنَّ السماء [١] ، وسماءً حال .

(وهما كثيراً منها) - أى كثر إبدال الهاء والعين من الهمزة ، فالهاء كقولهم فى إيَّاك : هِيَّاك ، وفى أزيدٌ منطلق ؟ : هزيدٌ منطلقٌ ؟ وأنشد الفراء :

(٢٩) وأتى صواحبها فَقُلْنَ هَذَا الذى منح المودَّة غيرنا وجفانا [٢] ؟

أى أَذَا الذى ؟ وطىّ يقولون فى إنْ الشرطية : عِنْ ؛ والعين كقولهم : يعجبنى عَنَّ عبدَ الله قائمٌ ، يريدون : أَنَّ ، وفى مُؤَثَّل : مُعَثَّل ؛ قال الخليل : تميم تبدل الهمزة من العين ، والعين منها ، يقولون : نَزَأ بمعنى نزعَ ، وعَنِّى بمعنى أَنِّى .

---

(١) فى (ز ، غ) : سماء ، والمقصود هنا الأولى : السماء .

(٢) من الكامل ، نسبه فى معجم شواهد العربية لجميل بن معمر ، قال : وقال البغدادىّ : إنه يشبه شعر عمر بن أبى ربيعة ، وليس فى ديوانه . وفى شرح ابن يعيش ١٠ / ٤٣ : وأنشد أبو الحسن :

وأتى صواحبها ... الخ ، وهذا الإبدال ، وإن كثر عنهم ، على ماذكر ، فإنه نزر يسير ، بالنسبة إلى مالم يبدل ، فلا يجوز القياس عليه .... وفى الحاشية : أنشد اللحيانى هذا البيت عن الكسائى ، لجميل بن معمر العذرىّ ، وقال : أراد : أذا الذى ... ؟ فأبدل الهاء من الهمزة .

وفى التهذيب بخط الأزهرى :

وأتت صواحِبَها ، فقلن : هذا الذى رام القطيعة بعدنا وجفانا ؟

وقال البدر القرافىّ : زعم بعضهم أن الأصل : هذا الذى ، فحذفت الألف للوزن ...

وقال أبو الطيِّب عبد الواحد بن على اللغوى ، فى كتاب الأَبْدال ، وهو بفتح الهمزة : إن انقلاب الهمزة المبتدأة عيناً ، لغة تميم وقبائل من قيس ، وهى العنعنة . انتهى . والعنعنة مشهورة لتميم .

(**فصـــل**) : (تبدل الهمزة الساكنة [1] ، بعد همزة متحركة ، متصلة بمدة تجانس الحركة) — أى حركة الهمزة التى اتصلت الهمزة الساكنة بها ، وذلك نحو : آدم وآمن وأومن وإيمان ؛ والأصل : أأْدَم وأأْمَن ، وأُؤْمِن وإأْمان ، بهمزتين ، فاستثقل اجتماعهما ، فأبدل من الثانية حرفٌ مناسبٌ لحركة ماقبلها ليزول الثقل .

وخرج بالساكنة ، المتحركة ، وسيأتى حكمها ؛ وبقوله : بعد همزة ، الواقعة بعد غيرها ، وسيأتى حكمها أيضا ؛ وقوله : متحركة ، لغير الاحتراز ، فإن الهمزة الساكنة لا تقع بعد ساكنة ، وإنما ذكر ذلك لما ألحقه من الإبدال على حسب الحركة .

وخرج بمتصلة من همزة ساكنة ، قبلها أخرى متحركة ، ولكن بينهما فصل ، كأن تبنى مثل قمطر من الهمز نحو : إيَأْى ، وسيأتى الكلام عليه .

وفى نسخة :

(تبدل الهمزة الساكنة ، دون ندور) — واحترز به من قول

---

(١) بعده فى النسخة المحققة من التسهيل ، وفى بعض نسخ التسهيل : دون ندور ، وسيشير الشارح إلى هذا بعد قليل .

بعضهم : إئْتمن ، بإقرار الهمزة الثانية بحالها ، وهو نادر لا يقاس عليه .

(فإن [١] تحركتا) – يعنى الهمزتين المتصلتين .

(والأولى لغير المضارعة) – تحرز من أُكْرِم ونحوه ،فإن حكمه حذف الثانية ، كما سيأتى .

(أبدلت الثانية ياءً ، إن كسرت) – فإذا بنيت مثل إثْمِد [٢] من أَمَّ ، قلت : إِيَمّ ، أصله : إِأْمِمٌ ، نقلت [٣] حركة الميم إلى الهمزة ، لأجل الإدغام ، فانكسرت [٤] ، فأبدلت حرفاً يناسب حركتها ، وهو الياء .

(مطلقاً) [٥] – أى متى كُسرت الثانية ، أبدلت ياءً ، سواء أكسرت الأولى [٦] ، كما مُثّل [٧] ، أم فتحت كأَئِمَّة ، أم ضُمَّت ،

---

(١) فى (ز ، غ) : وإن تحركتا .

(٢) وهو حجر يُكْتَحَل به – صحاح .

(٣) فى (ز) : فقلبت .

(٤) أى الهمزة الثانية .

(٥) هذه اللفظة سبقها فى النسخة المحققة من التسهيل : أو وليت كسرة ولم تضم ، وقد سقطت هذه العبارة من نسخ التحقيق الثلاث ، وجاء بها فى الشرح .

(٦) فى (ز) : الثانية .

(٧) قال الشارح فى شرحه للألفية فى هذا الموضع : وإن كانت حركة ماقبلها كسرة ، قُلبت ياءً ، نحو : إِيَمّ ، وهو مثال إصبع من أَمَّ ، وأصله : إِئْمَمٌ ، فنقلت حركة الميم الأولَى إلى الهمزة التى قبلها ، وأدغمت الميم فى الميم ، فصارت : إِئَمّ ، ثم قلبت الهمزة الثانية ياءً ، فصارت : إِيَمٌّ .

نحو : أُيِمٌّ ، مثال : أُصبُع (١) من أَمَّ ، وأصل أَئِمَّة : أَأْمِمَة ، على وزن أَفْعِلَة ، وأصل أُيِمّ : أُأْيِم ، ففعل فيهما ما تقدم .

وثبت بعد هذا ، فى نسخة الرّقّى ، وفى نسخة أخرى ، عليها خط المصنف :

(أو فُتحت بعد مكسور) – وذلك نحو أن تبنى من أَمَّ مثل إصْبَع ، فتقول : إيَمٌّ ، والأصل : إئْمَمٌ (٢) ، نقلت حركة الميم إلى الهمزة (٣) ، فصار إئَمٌّ ، فقلبت الهمزة المفتوحة ياءً ، لأجل الكسرة التى قبلها (٤) .

(أو كانت موضعَ اللام) – كما إذا بنيت من القراءة اسماً على مثال جعفر ، فتقول : قَرْأَىٌ ، متحرك الياء ، وينفتح ماقبلها ، فتقلب ألفاً ، فيصير : قَرْأَى .

(مطلقاً) – أى سواء أكانت فى اسم أم فعل ، وسواء أكانت الهمزة التى قبلها مفتوحة أم مضمومة أم مكسورة .

فالمفتوحة فى الاسم كمثال جعفر من قرأ ، والمكسورة والمضمومة فيه ، كأن تبنى منه مثال زِبْرِج أو بُرْثُن ، ولا يخفى

---

(١) وفى شرحه للألفية ، مثّل بـ أَئِنُّ مضارع أَنَّ ، قال فى هذا المثال : والثالث نحو : أُيِنٌّ ، أصله : أُئِنٌّ ، والأصل : أُؤْنِنُ ، لأنه مضارع أَأْنَنْتُه ، أى جعلته يَئِنُّ ، فدخله النقل والإدغام ، ثم خُفِّفَ بإبدال ثانى همزتيه من جنس حركتها ، فصار : أُيِنٌّ .

(٢) فى النسخ : إأْمَم ، والتحقيق أصح إملائيا .

(٣) أى التى قبلها ، وزاد فى شرح الألفية ، وهو أحسن : وأدغمت الميم فى الميم .

(٤) أى فصار : إيَمٌّ .

مايقتضيه التصريف فى ذلك ؛ ومثال الفعل أن تبنى مثل دحرج من قرأ ، والعمل فيه لا يخفى .

(وواواً إن فتحت بعد مفتوحة) – نحو : أَوَادِم ، جمع آدم ، والأصل : أَأَادِم .

(أو مضمومة) – نحو : أُوَيدم ، تصغير آدم ، والأصل : أُأَيْدِم . وقال المازنى : هو من قلب الألف واواً ، لا من قلب الهمزة .

(أو ضُمَّتْ) – وذلك كأن تبنى مثل أَصْبُع ، بفتح الهمزة وضم الباء ، من أَمَّ ، فتقول : أَأْمُم ، ثم تنقل حركة الميم لأجل الإدغام ، إلى الهمزة الساكنة ، فتقلبها واواً ، فتقول : أَوُمّ .

(مطلقاً) – أى سواء أكان قبلها فتحة ، كما مثل ، أو كسرة كمثال إصبع من أمَّ ، أو ضمة ، كمثال [1] أُصبع منه ؛ والعمل كما تقدَّم ، فردَّت الهمزة فى الأحوال الثلاثة إلى مايجانس حركتها ، وهو الواو .

(خلافاً للأخفش ، فى إبدال الواو من المكسورة بعد المضمومة) – فعنده تبدل الهمزة المكسورة ، بعد همزة مضمومة ، واواً ، لمناسبة حركة ماقبلها ، فتقول فى مثال أُصبع من أمَّ : أُوِمّ ، وعندنا تبدل ياءً ، لمناسبة حركتها ، فتقول : ايمّ ، وقد تقدَّم .

(والياء ، من المضمومة بعد المكسورة) – فيبدل الأخفش فى مثل إصبع من أَمَّ ، الهمزة ياء ، لمناسبتها حركة ماقبلها ، ونحن نبدلها واواً ، لأجل حركتها .

---

(١) سقطت من (ز) .

(وللمازنىّ ، فى استصحاب الياء المبدلة منها ، لكسرة أزالها التصغير) – فيقول المازنى فى تصغير أئمة : أُيَيِّمة ، بالياء ، والمختار : أُوَيِّمة ، وهو مذهب الأخفش والجماعة .

(أو التكسير) – فتقول على مذهب المازنى ، إذا بنيت من الأدمة مثل إصبع فقلت : إيدَم ، ثم كسَّرت ، فقلت : أيادم ، وعلى قول الأخفش والجماعة تقول : أَوادم ؛ ووجهه فى الصورتين ، أن الواو أحق بالهمزة ، وإنما صِيرَ إلى الياء للكسرة ، فلما ذهبت ، لم يبق موجب الإبدال ياءً ، والواو أحق بالهمزة ، فيقال هذا بالواو ، كما قالوا فى آدم : أوادم وأُوَيدِم .

(وفى إبدال الياء منها فاءً لأفعل) – فإذا بنيت من الأَمِّ [١] ، أفعل ، قلت على مذهب المازنى : هذا أَيَمُّ من هذا ، بالياء ؛ وتقول على مذهب الأخفش والجماعة : أَوَم [٢] ، كما قالوا فى آدم ، فى الجمع : أوادم .

وماذهب إليه المازنى ، وجهه الحمل على أئمة ، لأن الفتحة

(١) وهو العلَم فى مقدمة الجيش .

(٢) قال ناظر الجيش فى توضيح ذلك : وأشار بقوله : وفى إبدال الياء منها فاءً لأفعل ، إلى أن المازنىّ خالف الجماعة أيضا فى مسألة أخرى ، وهى أنه تبدل الهمزة الثانية المتحركة ، إذا وقعت فاءً لأفعل ، ياءً ، فتقول فى مثال أفعل من أمّ : أَيَمّ ، أصله : أَأْمَم ، فنقلت الفتحة التى على الميم إلى الهمزة ، فبقى أَأَمَّ ، ثم أبدلت الثانية ياءً ، فقيل : أَيَمّ ، وأما غير المازنى ، فإنه يقول فيه : أَوَمّ ، وهو القياس ، لأنها مفتوحة بعد مفتوحة .

أخت الكسرة ، فالأقيس أن يكون حكم الهمزة المفتوحة ، كحكم المكسورة فى الإبدال ، وهو ضعيف ، وقولهم : أوادم ، يردّ عليه .

(فإن سكنت الأولى ، أُبدلت الثانية ياءً ، إن كانت موضع اللام) – وذلك كأن تبنى مثل : قمطر ، من قرأ ، فتقول : قِرَأٌّ (١) ، بزيادة همزة للإلحاق ، فتجتمع همزتان ، الأولى ساكنة ، والثانية (٢) لام (٣) ، فيجب إبدال الثانية ياءً فتقول : قِرَأْى ، لأنك إن أقررتها غير مدغمة ، ثقل اللفظ ، وخولف به القياس ؛ لأن المِثْلَين إذا التقيا ، والأول ساكن ، فى كلمة ، وجب الإدغام ، نحو : خِدَبّ ، ملحقا بقمطر ، وقِرْشَبّ (٤) ، ملحقاً بجِرْدَحْل ، فإن أدغمت خالفت ما أجمعت العرب عليه ، من ترك الإدغام فى الهمزتين ، إلّا إذا كانتا عينين ، نحو : سَآل ، وما وقع رابعا فى المتحركَيْن ، أبدل ياءً ، فكذا فى الساكنة والمتحركة .

(وإلّا ، صَحَّت (٥)) – أى وإن لا تكن موضع اللام ، وقد سكنت الهمزة التى قبلها ، لم تبدل ، بل تبقى همزة ، ويجب الإدغام ، نحو : سَآل ولآل (٦) .

---

(١) فى النسخ : قِرَأٌّ ، وقواعد الإملاء تعضد التحقيق .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) أى لام الكلمة .

(٤) المسنّ – عن الأصمعىّ – صحاح .

(٥) فى المحققة من التسهيل : صححت .

(٦) بالتضعيف فيهما ؛ وفى الصحاح : قال الفراء : سمعت العرب تقول لصاحب اللؤلؤ : لآل ، مثل لعَّال ، والقياس : لآء ، مثل لعّاع .

(ولا تأثير لاجتماع همزتين بفصل) — فتصح الهمزتان الواقعتان فى كلمة بفصل ، نحو : آء [١] ، وهو شجر ، والواحدة : آءة [٢] ؛ فلو بنيت من آء مثل فلفل ، قلت : أُوأُو ، الأصل : أُوأُأٌ ، فأبدلت الأخيرة ياءً ، ودخل فى باب أدْلٍ .

(ولا يقاس على ذوايب ، إلّا مثله جمعاً وإفراداً) — هذا كالاستثناء من قوله : ولا تأثير .. إلى آخره ، فذوايب أصله : ذَآئب [٣] ، لأنه جمع ذؤابة ، فاجتمع فيه همزتان بفصل ، ومع ذلك قد قلبوا الأولى واواً لزوماً ، فكأنه قال : لا تأثير لاجتماع همزتين بفصل ، إلّا فى ذوايب ونحوه ، فإن الهمزة الأولى تبدل فيه باطرادٍ ، واواً ، وجوباً ، وهو ماكان ألف الجمع المتناهى واقعاً فيه بين همزتين ؛ وإنما فعلوا ذلك ، لأن الألف قريب [٤] من الهمزة ، لكونهما من الحلق ، فكأنه اجتمع فى كلمة [٥] ثلاث همزات ، مع ثقل البناء ، فأبدلوا الهمزة الأولى واوا ؛ ومعنى قوله : وإفراداً ، أن يكون على وزن مفرده .

(خلافاً للأخفش) — فى كونه يقيس على ذوايب ، مالم يكن مثله فى الجمعية ولا فى الإفراد ؛ فإذا بنيت من السؤال اسماً على وزن

---

(١) ، (٢) فى النسخ : أ ا أ .. والواحدة : أ ا أ ة ، والتحقيق من الصحاح ، وهو يتمشى مع قواعد الإملاء .

(٣) فى النسخ : ذأآئب .

(٤) فى (ز) : قريبا .

(٥) فى (ز ، غ) : كلمات .

فُعاعيل (١) ، نحو : سُخاخين (٢) ، قلت عنده : سوايل ، بقلب الهمزة الأولى واواً ، كما فُعل فى ذوايب ؛ وغير الأخفش يقرّ الهمزة ، لأنه اسم مفرد ؛ فإن قلبت الهمزة واواً ، لأجل الضم الذى قبلها ، جاز على المذهبين . يقال : ماءٌ سُخاخِينٌ ، بالضم ، على فُعاعيل ، وليس فى الكلام غيره (٣) .

ولو سميت بسآمة ، ثم جمعته على فعايل ، على حدِّ سحابة وسحايب ، لقلت عنده ، سوايم ، بالواو ، وغيره يُقرّ الهمزة ، لأن مفرده لا يوافق مفرد ذوايب فى الوزن (٤) .

(وتحقيق غير الساكنة مع الاتصال ، لغة) - أى مع الاتصال بهمزة أخرى ، نحو : أئمة (٥) و أأمُّ من فلان ، بإقرار الهمزة ، فتجتمع

---

(١) هكذا فى النسخ الثلاث ، وعند ناظر الجيش : فعالل .

(٢) فى (ز) : سجاجين ، بالجيم ، وفى (د ، غ) : سحاحين ، بالحاء المهملة ، ولم أجدهما فى الصحاح ؛ قال فى : سخن : وماء سُخاخينٌ ، على فُعاعيل ، بالضم ، وليس فى كلام العرب غيره .

(٣) فى الصحاح : قال ابن الأعرابى : ماءٌ مُسْخَن وسخِين ... وماءٌ سُخاخين ، على فُعاعيل ، بالضم .

(٤) قال ناظر الجيش فى هذا الموضع : ومثال ماهو جمع ، وهو مخالف فى الإفراد : سآيم ، جمع سآمة ، مسمى بها ، على حدّ سحابة وسحايب ، فيقول فيه الأخفش : سوائم ، قياساً على ذوائب ، وإن كان مفرده مخالفاً لمفرده فى الوزن .

(٥) فى النسخ الثلاث : أأمة ، ويظهر أنه من فعل الناسخ فى مثل هذه اللفظة ، والتحقيق من شرح الكافية - ٤ / ٢١٠٠ - حيث قال : أشار بقوله :

وما أتى على خلاف ما مضى فاحفظ وكن عن القياس معرضا

إلى أئمة ، بالتحقيق ، وهى قراءة ابن عامر والكوفيين ، وإلى قول بعض العرب : اللَّهم اغفر لى خطائئى ، بهمزتين محققتين ، ونحو ذلك .

(٣٠)

همزتان ، وذكر فى غير هذا الكتاب ، أن ذلك شاذ ، وعليه كلام كثير من أهل العربية ، وقالوا : تحقيق الهمزتين فى أأمة ، وتسهيل الثانية مخالف للقياس ؛ وفى الإفصاح ، حكى ابن جنى : جائىء [1] ؛ وسمع أبو زيد : اللهم اغفرلى خطائئى ؛ قال : همز ذلك أبو السمح ورداد ابن عمه ، وفى القراءة الكوفية : أئمة ، بهمزتين ، وهذا كله شاذ يحفظ . انتهى . وقد قُرِىء فى السبعة به ، فالوجه أنه ليس كما قالوا .

(ولو توالى أكثر من همزتين ، حققت الأولى والثالثة والخامسة ، وأبدلت الثانية والرابعة) – فإذا بنيت من الهمزة مثل أُتْرُجَّة ، قلت : أأأأأة ، فتجتمع خمس همزات ، فتُخَفَّف الثانية بقلبها واواً ؛ لضم ماقبلها ، مع سكونها ، وكذا الرابعة ، وتُحقَّق الأولى والثانية والخامسة ، فتقول : أُوأُوأَّة ؛ ويجوز نقل حركة الهمزة المتوسطة فيما آل إليه العمل إلى الواو الساكنة قبلها ، فتحذف ، فيصير اللفظ أُوُوأَّة ، ونقل [2] حركة الهمزة الأخيرة فيه إلى الواو التى قبلها [-2] ، فيصير : أُوُوَّة ؛ ولا يجوز قلب الهمزتين واوين ، وإدغامهما فى الواوين قبلهما ، كما جاز فى همزة مقروءة ، لأن الواوين هنا بدلان من حرفين أصليّين ، فيقبلان الحركة المنقولة ، وواو مقروءة ، زائدة للمدّ ، فلا تقبل الحركة ، لئلا تخرج بذلك عن المدّ الذى جىء بها لأجله .

---

(١) فى (ز ، غ) : جاء ، على عادة الناسخ فى إهمال الهمزة المتطرفة ، والتحقيق يعضده الحكم بتحقيق الهمزتين ، على ما جاء واضحاً فى الدعاء : اللهم اغفر لى خطائئى ، بالمحققتين .

من (٢ – ٢) تكرر فى (ز) .

(**فصـــل**) : (إذا كان فى الكلمة همزة غير متصلة بأخرى من كلمتها ، جاز أن تخفف متحركة ، [١] متحركاً ماقبلها ، بإبدالها مفتوحة ، بواو بعد ضمة) — خرج بقوله : غير متصلة بأخرى ، ماهى كذلك ، وقد سبق الكلام عليها ؛ وقوله : جاز ، إشارة إلى أن ذلك ليس بلازم ، وذلك نحو : رجل سُؤَلة [٢] ، فيجوز : سُوَلة ، بقلب الهمزة واواً ؛ وكذلك جُوَن ، جمع جُونة ، جاء فى جُونة الهمزُ وتركُه ، والأكثر ترك الهمز ؛ وهى سُلَيْلَة [٣] مغشاة بأدم .

(وبياء بعد كسرة) — نحو : مِئَر فى مِيَر ، جمع مِئْرة ، ونحو : أريد أن أُقْرِئَك ، وحكى [٤] أبو زيد : مَأَرْتُ بين القوم مَأْراً ، بالهمز : عاديت بينهم وأفسدت [٥] ؛ والاسم : المِئْرة ، والجمع : مِئَر .

(وأن تُخفَّف مفتوحة بعد فتحة ، ومكسورة أو مضمومة ، بعد فتحة أو كسرة أو ضمة ، بجعلها كمجانس حركتها) — نحو : سأَل وسئِمَ ومِئين وسُئِل ولَؤُم ، ويستهزِىء ومُؤُون : جمع مَأْنة [٦] ،

---

(١) فى (د) : بتحرك .

(٢) فى (ز) عكسَ التمثيل ، فجاء بالمخففة أولًا ، ثم بالمحققة ؛ وفى الصحاح : رجل سُؤَلَة : كثير السؤال .

(٣) وفى الصحاح : والجُونة أيضا : جُونة العطار ، وربما هُمز ، والجمع : جُوَن ، بفتح الواو .

(٤) سقطت من (د ، ز) .

(٥) فى الصحاح بعد هذا : وماءَرْتُ بينهم مماءرة ، أى عاديت بينهم وأفسدت ، قال : والاسم : المِئْرة ، والجمع : مِئَر .

(٦) فى الصحاح : والمَأْنُ والمَأْنَةُ : الطِّفْطِفَةُ ، والجمع : مَأَنات ومُؤُون أيضا ، على فُعول ، مثل بَدْرَة وبُدور ، على غير قياس .

والمَأْنةُ : الطِّفْطِفَة (١) ، وجمعوها (٢) على مُؤُون ، كبَدْرة ، وبُدور .

وقوله : كمجانس ... إشارة إلى يُجعلَ بين الهمزة والحرف الذى منه الحركة ، وهذه هى المقول فيها : تُسهَّل بين بين ؛ ويقال أيضا : همزة بين بين ، ففى هذه الأمثلة السبعة ، تُسهَّل الهمزة كذلك ؛ وأما المذكورتان قبل هذه ، فلا تُجعل الهمزة فيهما بين الهمزة والألف ، لقربها حينئذ من الألف ، والألف لا يكون ماقبلها مضموماً ولا مكسوراً ، فكذا ما قَرُبَ منها ، فلما تعذَّر التسهيل ، تعيَّن الإبدال واواً بعد الضمة ، وياءً بعد الكسرة ، كما يُفعَل بالألف واقعة كذينك .

(خلافاً للأخفش ، فى إبدال المضمومة بعد كسرة ياءً ، والمكسورة بعد ضمة واواً) – فيقول : يستهزيون ، وسُوِلَ ، بالياء فى الأول ، والواو فى الثانى ؛ واحتج بأن المضمومة إذا سُهِّلت ، قربت من الواو الساكنة ، وكذا المكسورة تقرب به من الياء الساكنة ؛ والواو الساكنة لا تقع بعد كسرة ، والياء الساكنة لا تقع بعد ضمة ، فكذا ماقرب منهما ؛ وإنما يجعلون الواو الساكنة بعد الكسرة ياءً ، كميزان ، وبعد الضمة واواً ، كموقن ، فكذا يفعل هنا للقرب .

ورُدَّ بأنه لم يسمع الإبدال فى سُئل ويستهزئون ، فليلتحق هذان بما اتفق عليه من بقية أخواتهما ؛ وعن الأخفش فى المضمومة

---

(١) فى الصحاح : والطِّفْطِفَة – بالفتح والكسر : الخاصرة ؛ وفى الحاشية : الطَّفْطَفَة والطِّفْطِفَة : الخاصرة ، وكل لحم مضطرب مسترخ ، وجمعه : طفاطف .

(٢) فى (ز) : وجمعوا .

بعد كسرة ، وهى منفصلة ، أنها تخلص ياءً كالمتصلة [١] ، نحو [٢] : من عند يُخْتِه ، أى من عند أُخته ، وعنه فى المكسورة ، المضموم ماقبلها ، وهى متصلة ، التسهيل بين بين ، نحو : عَبدُ إبلك ، ويحتاج إلى الفرق .

(وأن تخفف ساكنةً بعد حركة ، بإبدالها مدةً تجانسها) — فإن كانت بعد فتحة ، أبدلت ألفاً ، نحو : كاس ؛ والإبدال لغةُ الحجاز ، والهمز لغة تميم ؛ والفاء واللام كالعين فى نحو : يامَنُ ، وبداتُ ؛ أو بعد ضمة أبدلت واواً ، نحو : بُوس ويُومِن ، ووضُوتُ فى وضُؤْتُ ؛ أو بعد كسرة أبدلت ياءً ، نحو : ذِيب ، ونحو : يِيتى مضارع أتى ، فى لغة من يكسر حروف المضارعة فيه ، ونحو : بَرِيتُ.

(وإن تحركت بعد ساكن ، فبحذفها ، ونقل حركتها إليه) — نحو : هذا خَبُك ، ورأيت خَبَك ، ومررت بخَبِك .

(مالم يكن ألفاً ، أو واواً مزيدةً للمدّ ، أو ياءً مثلَها ، أو للتصغير ، أو نون الانفعال ، عند الأكثر) — فإن كان الساكنُ شيئاً من ذلك ، لم يجُز نقلُ حركة الهمزة إليه وحذفُها ؛ وسيأتى حكمه .

(وتُسَهَّلُ بعد الألف ، إن أوثر التخفيف) — فتُجعَل الهمزة حينئذ بين بين ؛ ولا يصح النقلُ ولا الإبدالُ فى نحو : الهباءة [٣] ،

---

(١) فى (ز) : كالمنفصلة .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٣) جاءت مرة بالباء ، ومرة بالنون ، ومرة بدون إعجام ، والتحقيق من الصحاح ، ولسان العرب — هبا .

وإنما جاز ذلك ، والألف ساكنة ، والهمزة بين بين ، بمنزلة الساكن ، لأن الألف فيها فضلُ مَدٍّ ، والهمزة اللينة فيها فضلُ حركة ، فيسهل لذلك اجتماعهما .

والهباءة : أرض ببلاد غطفان ، ومنه يوم الهباءة ، لقيس بن زهير العبسيّ ، على حذيفة بن بدر الفزاريّ ، قتله فى جَفْر الهَباءة ، وهو مستنقع بها .

(وتُجعَل مثلَ ماقبلها ، من الواو والياء المذكورتين ، ويتعين الإدغام) – فتقلب الهمزة مع الواو واواً ، ومع الياء ياءً ، وتدغم بعد القلب ، فتقول فى مقروءة : مقرُوَّة ، وفى خطيئة : خطيَّة ، ومن قال : خَطِيَة ، بياء واحدة ، فأصله : خَطِئة [١] ، على فَعِلَة ، كنَبِقَة ، ثم قلبت الهمزة ياءً ، كما قيل فى مِيَر ، وتقول فى أَقْؤُس ، إذا صغَّرتَه : أُقَيِّس ، لأن ياء التصغير تَجرى مجرى المدّ واللين ، لشبهها بألف التكسير ، لأنها إنما تقع ثالثةً ، وبعدها كسرة ، كألف التكسير .

وخرج بقوله فيما تقدَّم : واواً مزيدة للمدّ – إلى آخره ، ماليس بزائد ، نحو : ضَوْء وشَىء ، فحكم الواو والياء حينئذ حكم الحرف الصحيح ، فتنقل حركة الهمزة إليهما ، إذا خففا ، فيقال : ضوّ وشىّ ؛ ومازيد لغير المدّ ، بل للإلحاق ، نحو : حَوْأَب [٢] وجَيْأَل [٣] ،

---

(١) فى (د ، ز) : خطاة .

(٢) والحوأب ، مهموز : ماء من مياه العرب ، على طريق البصرة – صحاح .

(٣) وفى الصحاح : جَيْأَل : اسم للضبع على فَيْعَل ... وقال أبو على النحوىّ : وربما قالوا : جَيَل ، للتخفيف ، ويتركون الياء مصححة ، لأن الهمزة ، وإن كانت ملقاة من اللفظ ، فهى مبقاة فى النية .

فيعاملان معاملة الأصلىّ فى [١] النقل ، فتقول : حوَبَ وجَيَل .

وعُلم مما ذكر مع الألف ، ومع الواو والياء المذكورتين ، أن مابقى مما ذكره معها ، وهو نون الانفعال ، لا يجرى فيه شيء من ذلك ، بل تبقى الهمزة محققة ، نحو : انْآدَ وانأْطَرَ ، فلا يجوز عند الأكثرين فيه النقل للإلباس ، إذ يصيران بعد النقل : نأد ونطر ، فلا يدرى أهما ثلاثيان مجردان ، أم مزيدان ؛ ومن لم يُبالِ بالعارض ، أجاز ذلك ، قيل : وينبغى أن يقر همزة الوصل حينئذ ، لتدلّ على الأصل ، فيزول اللبس ؛ وإذا أقرُّوها فى : اِسْأل ، حين نقلوا ، ولا لبس ، فإقرارها مع الإلباس أولى .

وانآد من الانئياد ، وهو الانحناء ، قال العجاج :

(٣١) * لم يك ينآدُ ، فأمسى انْآدا [٢] *

ويقال : أطَرْتُ القوسَ ، آطِرُها أَطْراً : حَنَيْتُها [٣] .

(وربما حُمل فى ذلك ، الأصلىُّ على الزائد) — قال ابن جنى : قال بعضهم : سوَّة [٤] وشىّ وضَوّ . انتهى . فقلبت الهمزة مع الواو واواً ، ومع الياء ياءً ، ثم وقع الإدغام ؛ وهذا قليل جدا ، لم يثبته سيبويه ولا غيره ممن تقدم .

---

(١) سقطتا من (د) .

(٢) فى الصحاح ، قبله : * مِنْ أَنْ تبدلت بآدى آدا *

وفى الحاشية : وقبل هذا : * إمَّا تَرَيْنى أصِلُ القُعَّـادَا *

* وأتقى أن أنهضَ الإرْعادا *

وقال فى الصحاح بعد : فأمسى انآدا :

أى قدانآد ، فجعل الماضى حالًا ، بإضمار قد .

(٣) أبو زيد — صحاح .

(٤) أصله سَوْأَة ، والسَّوْأَة ، العورة — صحاح .

(والمنفصل على المتصل) – نحو : أَبُو أَيُّوب ، فتبدل الهمزة واواً ، وتدغمها (١) ، ونحو : مررت بأبى إبراهيم ، فتبدل الهمزة ياءً وتدغم (٢) ؛ وقال ابن جنى : إنهم لا يشدِّدون ، إذا قالوا : أبو أمك ، كراهة الضمَّات والواوات (٣) ؛ وحكى الجرمىّ فى الفرخ إدغامه .

(ونحو قولهم فى كمأة : كَماة ، شاذ (٤) ، لا يقاس عليه ، خلافاً للكوفيين) – وقياس تخفيف مثل هذا ، أن تنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ، وتحذف ؛ فإقرار الهمزة خارج عن القياس ؛ قال سيبويه : وقد قالوا : المراة (٥) والكماة ، ومثله قليل ؛ وقال السيرافىّ : هذا لا يطرد عند البصريين ، وطرده الكسائى والفرّاء ، وحكى غيره اقتياسه عن الكوفيين .

واختلف فى الفتحة الموجودة قبل الألف ، فقيل : هى حركة الهمزة ، نقلت إلى الساكن الذى قبلها ، ثم أبدل منها ألف ؛ وقيل : أبدلوا الهمزة ألفاً ، فلزم تحريك ماقبلها بالفتح ؛ وروى أبو زيد والكوفيون أن من العرب من يبدل الهمزة على حسب إبدالها فى الفعل ، فيقول فى رِفْء ، مصدر رفأ : رَفْو ، لقوله : رفوت (٦) ،

---

(١) فتصير : أَبُوَّ يُّوب .

(٢) فتصير : بأبىّ بْراهيم .

(٣) سقطت من (ز ، غ) .

(٤) سقطت من النسخ الثلاث ، والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل .

(٥) أى فى المرْأة والكمْأة ، والكمأة واحدها : كَمْءٌ ، على غير قياس ، هى نوع من النباتات الفطرية ، تطبخ وتؤكل .

(٦) فى الصحاح – رفأ : رفأت الثوب أرْفَؤه رَفْأً ، إذا أصلحتَ ما وهَى منه ، وربما لم يهمز ، وفى مادة : رَفَا : رَفَوْتُ الثوبَ أرفُوه ، يُهمز ولا يُهمز .

وفى خَبْء ، مصْدر خَبأ : خَبِى (١) ، لقوله : خبيت ؛ قال السيرافىّ : وهذا عند سيبويه وسائر البصريين ردىء ، لا ينقاس .

(وإن كان المنقولُ إليه حرفَ التعريف ، رُتِّب الحكمُ على سكونه الأصلىّ ، كمِنَ الآن) – فإذا نقلت حركة الهمزة إلى لام التعريف ، فلك أن تراعى السكون الأصلىّ ، ولا تعتد بما عرض من نقل الحركة ، وهو المراد من قوله : رُتِّب – إلى آخره ، فتبقى حينئذ همزة الوصل ، لأن الساكن كأنه موجود ، فتقول : مِن اَلَان (٢) ، واَلَارْض ؛ فإن تقدّم اللامَ ساكنٌ مماثل أو مقارب ، حرك بالحركة المذكورة فى التقاء الساكنين ، إن كان مما يحرّك ، ولم يدغم فى اللام ، إن كان مما يجوز إدغامه ، نحو : « بل الانسانُ » (٣) ، ومِنَ الْآن .

(أو على حركته العارضة ، كمِنْ لَان) – فلك أن تعتدّ بالحركة العارضة ، فتسقط همزة الوصل ، وتدغم فيما تقدَّم منع الإدغام فيه ، على ذلك التقدير نحو : « بلِ الّانسان » ، ومِنَ الّان ؛ وعلى الاعتدد بالعارض ، تقول فى الابتداء : لَحْمر ، كما قلت على التقدير الأول : اَلَرْض ، اَلَحْمر .

وأنشدوا على الاعتداد :

---

(١) خَبَأْتُ الشىءَ خَبْأً ، ومنه الخابية ، إلّا أن العرب تركت همزه ، والخَبْءُ ماخُبِىءَ ، وكذلك الخَبِىء ، على فعيل – صحاح .

(٢) هكذا فى النسخة (ز) بتحقيق همزة الوصل ، وقد سقط حرف الجرّ ، وفى شرح ناظر الجيش ، كما فى النسخة المحققة من التسهيل : رُتّب الحكم على سكونه الأصلىّ كمِنَ الآن ، أو على حركته العارضة كمِنْ لَان .

(٣) القيامة / ١٤ : « بلِ الإنسانُ على نفسه بصيرة » .

(٣٢) فما أصبحت عَلَّرْض نفسٌ بريَّة   ولا غيرها إلَّا سليمان نالها [١]

أصله : على الأرض ، فحذف همزة الوصل ، لما نقل حركة الهمزة إلى لام التعريف ، فالتقى لام على ولام لرْض ، فأدخل اللام فى اللام ؛ قال بعض البصريين : وهو قياس مطرد ، تقول فى : جلَا الأمرَ : جَلَّمْرَ ؛ وفى : سَلِ الإقامة : سَلِّقامة ، ومثله : « لكنّا هو الله ربى » [٢] . انتهى .

وينبغى أن [٣] لا يلحق على الأرض ، وجلا الأمرَ ، وسَلِ الإقامة ، لوضوح الفرق ، فلا يمتنع الإدغام فى الأخيرَين ، ويمتنع فى الأوَلَين ، ويحمل قوله : على الأرض ، على الشذوذ ؛ لكن قال السيرافىّ أيضا : إن قوله : عَلَّرْض ، قياس .

(وربما استغنى بحذف الهمزة ، عن النقل إلى الياء والواو المتحرك ما قبلهما) – نحو : يغزو أُدَد [٤] ، ويرمى إخوانك ، فالأكثر فى تخفيفها ، نقل الحركة إلى الواو والياء ، وحذف الهمزة ، نحو : يغزُو دَد ، ويرمِى خْوانُك ؛ ويقلّ حذف الهمزة من غير نقل ، نحو : يغزُو دَد ، ويَرْمِ خْوانُك ، وتحذف الياء من هذا ، لالتقاء الساكنين .

---

(١) فى (ز) : فما أضحت ؛ ولم أجده فى مراجعى ؛ وفيه شاهدان : أحدهما: عَلَّرْض ، بحذف همزة الوصل ، ونقل حركة الهمزة إلى لام التعريف ، والتقاء اللامين وإدغامهما بالتضعيف ، والثانى فى قوله : نفس بريَّة ، بتخفيف الهمزة ، وقلبها ياء ، وإدغام الياء فى الياء بالتضعيف .

(٢) الكهف / ٣٨ : « لكنّا هو الله ربِّى » .

(٣) فى (ز) : أن يلحق .

(٤) أبو قبيلة من اليمن – صحاح .

وفهم من كلامه أن هذا لا يكون مع الألف ، لأنه لا يمكن النقل فيه ، كما لا يمكن الإدغام ، وإنما التخفيف مع الألف ، تسهيل الهمزة ، بينها وبين الحرف الذى منه حركتها ، نحو : هذا احْمر ، وهذا ابراهيم ، وهذا احمد .

(مالم تكن الحركةُ فتحةً) – أى حركة الهمزة ، فإن كانت ، لم يُسْتَغْنَ بحذف الهمزة عن النقل إلى الحرفين المذكورين ، بل تنقل الحركة من الهمزة إلى الياء والواو ، وتحذف الهمزة ، فتقول : يغزوَ حْمد ، ويرمىَ حْمد ؛ ومن العرب من يقلب الهمزة المفتوحة ، مع الواو واواً ، ومع الياءِ ياءً ، ويدغم المقلوب فى الآخر ، فتقول : أبوّ يّوب ، وغلاميَّ بِيك ؛ يريد : أبو أيوب ، وغلامَيْ أبيك .

(وقد لا تُستثنى) – أى الفتحة ؛ وفى نسخة الرّقّىّ :

(وقد لا تستثنى الفتحة) – فتحذف الهمزة ، وإن كانت مفتوحة ، فتقول : يغزو حْمد ، ويرم حْمد ، أى يغزو أحمد ، ويرمى أحمد .

(والتزم غالباً النقلُ فيما شاع من فروع الرؤية والرَّأْى والرُّؤيا) – فخرج بقوله : غالباً ، لغةُ تيْم اللات ، فإنهم لا ينقلون ، بل يقولون : يَرْأى ، وارْأَ يازيد ، قال شاعرهم :

(٣٣) أُرِى عينىَّ مالم ترْأياه كلانا عالم بالتُّرهات [1]

---

(١) من الوافر ، لسُراقة البارق – ديوانه ٧٨ – قال فى حاشية الصحاح : قبله :

ألا أبلغ أبا إسحاق أنى رأيت البُلْقَ دُهْماً مُصْمَتاتِ

وبعده :

كفرت بربكم ، وجعلت نذراً علىَّ قتالكم حتى الممات =

ومعظم العربِ على التزام النقل . وخرج مالم يَشِع من الفروع ، فإنهم لا ينقلون فيه ، نحو : استَرْأى ؛ والمراد بالفروع المشار إليها ، صيغ المضارع والأمر ، نحو : يرى وأرى وترى ونرى ورَه .

ونقلوا أيضا ، إذا دخلت همزة التعدية على الماضى والمضارع والأمر ، نحو : أَرَيْتُه كذا ، وأُرِيه ، وأَرِنى ، وكذا اسما الفاعل والمفعول ، نحو : مُرٍ ومُرًى ، والمصدر نحو : إراة ؛ والرؤية ، وما بعدها مصادر ؛ والأول للإبصار فى اليقظة ، والثانى للاعتقاد ، والثالث للإبصار المنامىّ ؛ والرأى أيضا يكون مصدر رأيته ، أى أصبتِ رئته ، وحينئذ لا يكون شيء من فروعه منقولاً ، بل تهمز جميعها ، تقول : أنا أَرْئه ، وارْأَهُ ، بالهمز ، لقلة استعماله فى كلامهم ، وإنما يحذفون عند كثرة الاستعمال ، لتخفيف الكلمة .

(إلَّا مَرْأًى ومَرْئياً ومرآة وأَرْأَى منه وما أَرْآه وأَرْءِ به) — فهذه لا ينقل فيها ، ومَرْأى مَفْعَل ، ولم ينقلوا فيه فى الغالب ، وقد جاء تخفيفه ، قال الحادرة :

(٣٤) محمَّرة عقب الصباح عيونهم ... بمَرًى هناك من الحياة ومسمع [١]

ومَرْئىّ [٢] اسم مفعول ، ومرآة آلة ، وأَرْأَى أفعل تفضيل ، والأخيران للتعجب .

= والشاهد مجيء مضارع رأى : يَرْأَى ، على الأصل ، على لغة تيم اللات .

(١) لم أجده فى مراجعى ، والشاهد فى قوله : بمَرًى هناك ، بمعنى مَرْأى ، وهو مَفْعَلَ من رأى ، على التخفيف .

(٢) فى النسخ الثلاث : مَرًى ، وقد سبقت الإشارة إلى أن مرأى الذى هو=

(**فصــل**) : (تُبدل الياء بعد كسرة ، من واو ، هى عين مصدر [١] لفعل معتل العين) — فخرج بكسرة ، ماكان بعد فتحة ، نحو : رَوَاح ، أو ضمة ، نحو : عُوار ، فإنه يجب التصحيح فيهما [٢] ، نحو : قام قياما ، وعاد عياداً ؛ وخرج غير المصدر ، نحو : خِوَان وصِوَان ؛ وخرج مالم تعتلّ عينه ، فإنه تصح الواو فى مصدره ، نحو : لاوذَ لِوَاذاً ، وعاوذَ عِوَاذاً ؛ وهذا بخلاف قام ونحوه ، فإنه معتل العين، والأصل : قوَم ، تحركت الواو وانفتح ماقبلها ، فقلبت ألفاً .

(أوعين جمع ، لواحد معتل العين) — فخرج المفرد ، نحو : طِوَل [٣] ، وما صحَّتْ عينُه ، نحو : زَوْج وزوجة ، وعَوْد وعَوْدة .

(مطلقاً) — أى سواء أَوَلِيَها فى الجمع ألفٌ ، أم لم يَلِها ، نحو : دار وديار ، وقِيمة وقِيَم ؛ والأصل : دِوَار وقِوْمة .

(أو ساكنها) — أى ساكن العين ، نحو : ثوب وحوض .

(إن وليها فى الجمع ألف) — نحو : ثياب وحياض ؛ وخرج نحو : دولة ودوَل ، وزوج وزوجة .

= أصل مَرَّى : مَفْعَل ، وأظنه سهو من النساخ ، فاسم المفعول المقصود هو : مَرْئِىّ ، وبعده فى المتن : مرآة وما بعدها .

(١) فى (ز) : المصدر .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) الطِّوَل والطِّوال والطِّيَل : العمر والغيبة ، وبضم الطاء ؛ وقال فى الصحاح : فأما الحبل ، فلم نسمعه إلَّا بكسر الأول ، وفتح الثانى ؛ أرْخِ للفرس من طِوَلِه ، وهو الحبل الذى يُطوَّل للدابة ، فترعى فيه .

(وصحَّت اللام) - أخرج نحو : جوّ وجِوَاء ، وريَّان ورِوَاء ، والأصل رَوْيان ، فَعْلان من روَى ؛ وإنما صحَّت الواو ، لئلا يجتمع على الكلمة إعلالان ، لأن فيها إبدال [١] الواو والياء همزة ، لأجل التطرُّف ، بعد ألف زائدة ، فلو قلبت الواو ياءً ، للكسرة ، لاجتمعا ، وإنما أوثر الآخر ، لأن الأواخر محلُّ التغيير .

(وقد يُصحَّح ماحقُّه الإعلال ، من : فِعَلٍ ، مَصْدراً) - نحو : حِوَل .

(أو جمعاً) - نحو : حِوَج ، جمع حاجة .

(وفِعال ، مصدراً) - قالوا : نارَتْ نِواراً : نَفَرت [٢] ، وقياسه : نِيار ، كقيام .

(وقد يُعَلُّ ماحقه التصحيح ، من فِعال ، جمعاً) - كقولهم فى طِوَال ، جمع طويل : طِيال ، وقياسُه التصحيح ، لأن واوه لم تسكن فى مفرده كثوب ، ولا اعتلَّت كدار ، قال :

(٣٥) تبيَّن لى أن القماءة ذِلَّةٌ وأنَّ أعِزَّاءَ الرجال طِيالُها [٣]

---

(١) فى (د) : إعلال .

(٢) فى الصحاح : النُّور : الضياء ، والجمع أنوار ؛ والنُّور أيضا : النُّفَّر من الظباء ... ونسوة نُورٌ ، أي نُفَّرٌ من الرِيبة ، وهو فُعُل ، إلَّا أنهم كرهوا الضمة على الواو ...وتقول : نُرْتُ من الشيء ، أَنُور نَوْراً ونِواراً ، بكسر النون : نفرت ، ونُرْتُ غيرى ، أى نفَّرته .

(٣) من الطويل ، لأُنيف بن زيان ؛ وفى الصحاح : قمؤ الرجل بالضم قماءً وقماءةً : صار قميئاً ، وهو الصغير الذليل ، فهو قميء ، على فعيل ؛ والشاهد فى : طيالها ، حيث جاءت بالياء ، والقياس : طوالها .

وهذا شاذ ، والمشهور : طِوَالُها ، وخرج بقوله : فِعال : اعْلِوَّاط واجْلِوَّاذ ، ونحوهما .

(أو مفرداً ، غير مصدر) – كقولهم فى الصِّوان : صِيان ، وفى الصِّوار : صِيار .

(ومن فِعَلَة ، جمعاً) – كقولهم : ثوْر وثِيَرة ، وقياسه : ثِوَرة ، كعَوْد وعِوَدة ؛ على أنهم شذُّوا ، فقالوا : عَوْدٌ [١] وعِيَدة .

(وليس مقصوراً من فِعالة ، خلافاً للمبّرد) – فالأصل عند المبرد ، ثِيارة كحجارة ، فقلبت الواو ياءً ، لأجل الألف ، كما فى سياط ، ثم قصر ، فبقيت الياء منبهة على الأصل ، وهو ضعيف ، إذ فيه دعوى بغير دليل ؛ مع أن القلب إلى الياء ، يحتمل غير ذلك ، وهو الفرق بين جمع ثَوْر ، للقطعة من الإقط [٢] ، وثَوْر الحيوان ، فقالوا فى الحيوان : ثيرَة ، وفى الإقط : ثِوَرة ، للفرق [٣] ؛ كما

---

(١) بعين مفتوحة ، ودال ، مهملتين ، وهو المسِنُّ من الإبل والشاء – قاموس .

(٢) الأَقِطُ معروف ؛ وفى الحاشية : وهو شيء يتخذ من اللبن المخيض ، يُطبخ ثم يُترك حتى يمصل ؛ وربما سُكِّن فى الشعر ، وتُنقل حركة القاف إلى ما قبلها : إقْط – صحاح .

(٣) فى الصحاح : والثَّورُ : الذكر من البقر ، والأنثى ثَوْرة ، والجمع ثِوَرة ، مثل : عَوْد وعِوَدة ، وثِيرة وثيران ، مثل جيرة وجيران ، وثِيَرة أيضا ؛ قال سيبويه : قلبوا الواو ياءً ، حيث كانت بعد كسرة ، قال : وليس هذا بمطرد ؛ وقال المبرد : إنما قالوا ثِيَرة ، ليفرّقوا بينه وبين ثِوَرة : الأَقِط ، وبنوه على فِعَلَة ، ثم حرَّكوه .

قيل : نَشْيان فى الخبَر ، ونَشوان (١) بمعنى سكران ؛ وقد حكى هذا أيضا ، عن المبرد ؛ وهذه اللفظة شاذَّة ، فلا حاجة إلى تكلف تعليل .

(**فصـــل**) : (تبدل الألف ياءً ، لوقوعها إثر كسرة) — نحو : محراب ومحاريب .

(أو ياء التصغير) (٢) — نحو : غزال وغُزَيِّل .

(وكذا الواو الواقعة إثر كسرة متطرفة) — نحو : الغازى وغَزِىّ(٣) .

(أو قبل علَمِ تأنيث) — نحو : أَكْسَيَة جمع كساء ، وترقِية فى تَرْقُوة .

(أوزيادتَىْ فَعْلان) — نحو : شَجْيان .

(أو ساكنة مفردة) — أى غير مدغمة ؛ وأخرج نحو: اخْرِوَّاط (٤) ، فلا تبدل الواو فيه ياءً ، لأن الإدغام حصَّنَها ، فلم تتأثر بالكسرة ، ونحو : أَوَّبَ إوَّاباً ، أى استوعب النهار سيراً ، وغيره من الأعمال .

---

(١) ورجل نَشْيان للأخبار ، بَيِّنُ النِّشوَة ، بالكسر ؛ وإنما قالوه بالياء ، للفرق بينه وبين النَّشْوَان ؛ وأصل الياء فى نَشِيتُ واوٌ ، قُلبت ياءً للكسرة ؛ ورجل نَشْوان ، أى سكران ، بيِّنُ النَّشْوَة بالفتح ؛ وزعم يونس أنه سمع فيه نِشْوَة ، بالكسر ؛ وقد انتشَى ، أى سكر ؛ وفى الحاشية : النشوة أيضا مثلَّثة النون — صحاح .

(٢) فى (د) : أو ياء تصغير .

(٣) قال فى الصحاح : ورجلٌ غازٍ ، والجمع غُزاة ، مثل قاضٍ وقُضاة ، وغُزًّى ، مثل سابق وسُبَّق ، وغَزِىّ ، مثل حاج وحجيج ، وقاطن وقطين ...

(٤) فى الصحاح : واخْرَوَّطَ بهم السيرُ اخْرِوَّاطاً ، أى امتدَّ .

(لفظاً) – أى ساكنة مفردة لفظاً ، نحو : مِيعاد [١] وإيعاد [٢] .

(أو تقديراً) – نحو : حِيَّاء ، مصدر : احْوَوَى ، على حدّ قولهم فى اقتتل : قِتَّالًا ، والأصل : احْووَاء ، كاقتتال ، ثم رُدَّ إلى فِعَّال ، فصار : حِوَّاء ؛ قُلبت الواو الأولى ياءً لكسر ماقبلها ، لأن أصلها الحركة والإفراد ، لما علمت من أن الأصل : احْوِوَاء ، فليست كواو اخْروَّاط ونحوه ، لأنها وضعت فى هذا أولاً على الإدغام ، فلما قلبت الواو ياء ، اجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياءً ، وأدغمت ، فصار : حِيَّاء [٣] .

وقال الأخفش : أقول : حِوَّاء، وصححه بعض المغاربة ، لتحصُّن الواو بالإدغام ، فأشبه اخْرِوَّاطاً ، والفرق بينهما ماسبق ذكره .

(وكذلك الواقعة إثر فتحة ، رابعةً) – نحو : أُعطَىَ ومُعْطىً .

(فصاعداً) – نحو : استَعْلَى ومُسْتَعْلَى .

(طرَفاً) – كما مُثل ، فالألف بدل من ياء ، هى بدل من الواو ، بدليل أعطيت ، ومستعليان .

---

(١) من الوعد ، أصله : مِوْعاد .

(٢) من أوعد ، أصله : إوْعاد .

(٣) والذى فى الصحاح : وقال الأصمعىّ : الحُوَّة : حُمرة تضرب إلى السواد ؛ يقال : قد احْوَوَى الفرس ، يَحْوَوِى احْوِواءً ؛ قال : وبعض العرب يقول : احْوَاوَى يَحْوَاوِى احْوِيواءً ؛ وحكى الأصمعىّ : احْوَوَى يَحْوَوِى احْوواءً ، على وزن ارعوَى ...

(أو قبل هاء التأنيث) – نحو : مُعْطاة ومستعلاة .

(ونحو : مقاتِوَة وسواسوة وأُقْرُوَة وديوان واجليواذ ، شاذّ ولا يقاس عليه) – فمقاتِوة جمع مَقْتَوٍ ، اسم فاعل من اقتوَى ، أى خدم وساس [(١)] ، قال عمرو [(٢)] بن كلثوم :

(٣٦) * متى كنا لأمك مَقْتَوينا ؟ [(٣)]*

فقياسه : مقاتية ؛ والسَّوَاسِوَة [(٤)] : المستوون فى الشىء ، وقياسه : سواسية ، وقالوه أيضا ، قال :

---

(١) فى الصحاح : القَتْوُ : الخدمة ، وقد قَتَوْتُ أَقْتُو قَتْواً ومَقْتًى ، أى خدمت ، مثل : غزَوت أغزو غَزْواً ومَغْزًى ...

ويقال للخادم : مَقْتَوِىٌّ ، بفتح الميم ، وتشديد الياء ، كأنه منسوب إلى المَقْتَى ، وهو مصدر ؛ ويجوز تخفيف ياء النسبة ، قال عمرو بن كلثوم :

* متى كنا لأمك مَقْتَوِينا ؟ *

قال أبو عبيدة : قال رجل من بنى الحِرْماز : هذا رجلٌ مَقْتَوِينٌ ، ورجلان مَقْتوينٌ ، ورجالٌ مَقْتَوِينٌ ، كلُّه سواء ، وكذلك المؤنث ، وهم الذين يعملون للناس بطعام بطونهم . قال سيبويه : سألوا الخليل عن مَقْتَوِىّ ومَقْتَوِين ، فقال : هو بمنزلة الأشعرىّ والأشعرين .

(٢) فى (ز) : قال أبو عمرو بن كلثوم .

(٣) من الوافر ، من معلقة عمرو بن كلثوم ؛ وصدره فى جمهرة أشعار العرب : * تُهدِّدُنا وتُوعِدُنا ، رُوَيداً * ؛ وفى حاشية الصحاح : * تَهدَّدْنا وأَوْعِدْنا ، رُويداً * وفى الجمهرة أيضا : مُقْتَوِينا ، بضم الميم ، وفى الحاشية : قال الفرّاء : الرُّواة والنحويون ينشدون هذا البيت : مَقْتَوِينا ، بفتح الميم ، كأنه نُسِب إلى مَقْتًى ، وهو مَفْعَلٌ من القَتْو ، وهو الخدمة ، خدمة الملوك خاصة ، والتذلل إليهم ، وقد سبق بيانه فى الصحاح ، وفيه الشاهد ، حيث جاءت فيه الواو مصححة ، إثر كسرة ، وقبل هاء التأنيث ، شذوذاً .

(٤) فى (ز) : والسواسية .

(٣٧) سواسيةٌ سودُ الوجوهُ كأنَّهم ظرابيُّ غِرْبانٍ بمجرودة مَحْلِ (١)

وأَقْرِوَة جمع قَرْو ، وهى مِيلَغَةُ الكلب (٢) ، وقياسُه : أَقْرِية كأكْسِيَة .

وديوان أصله : دِوَّان ، فهى واو غير مفردة ، وُضعتْ كذلك ، فكان القياس أن لا تقلب ياءً ، بل يُلْتَزم دِوَّان ، ولكنهم لم يقولوه ، وشذُّوا فى القلب ؛ ودليل أن أصله الواو ، قولهم : دواوين .

وكذا اجْلِيواذ ، قياسه : اجْلِوَّاذ ، لأنها واو وضعت مدغمة ، فحقها أن لا تُقلَب ، كما فُعل فى اخْرِوَّاط ، واعْلِوَّاط ونحوهما ؛ ويقال : اجْلَوَّذَ بهم السَّيْرُ اجْلِوَّاذاً ، أى دام مع السرعة ، وهو سيرُ الإبل ؛

---

(١) فى شرح ناظر الجيش ، أتى ببيت قبله :

أبى لكليب أن تُسامِىَ معشراً من الناس ، أن ليسوا بفرع ولا أصل

وفى لسان العرب – ظرب : أبو زيد : الظَّرِباء ، ممدود على فَعِلاء – حاشية : بفتح الظاء ، وكسر الرّاء ، مخفَّف الباء ، ويُقصَر ، كما فى التكملة ؛ وبكسر الظاء ، وسكون الرّاء ، ممدوداً ومقصوراً ، كما فى الصحاح والقاموس : دابَّة شبه القرد .

وروى شمَّر ، عن أبى زيد : هى الظَّرِبان ، وهى الظَّرابىّ ، بغير نون ، وهى الظِّرْبَى ، الظَّاء مكسورة ، والرّاء جزم ، والباء مفتوحة ، وكلاهما جماع ، وهى دابة تشبه القرد ، قال أبو زيد : والأنثى : ظَرِبانة ، وقال البعيث : سواسية ...الخ البيت ، قال : والظَّرِبان : دُويبة شبه الكلب ، أصم الأذنين ، طويل الخرطوم ، أسود السَّراة ، أبيض البطن ، كثير الفَسْو ، مُنتن الرائحة . وفى (ز) : نحل ، بالنون .

(٢) والقَرْوُ : قدح من خشب ، ومِيلَغ الكلب ، والقَرْوةُ : المِيلَغَة ، وأسفل النخلة ، يُنْقَر ، فينبذ فيه ... والقَرْو : حوض طويل ، مثل النهر ، ترده الإبل – صحاح .

وكذا يقال : اخْرَوَّط بهم السيرُ اخْرِوَّاطاً : امتدَّ ؛ واعلوَّط بعيَره اعْلِوَّاطا : تعلَّق بعنقه وعلاه ، واعلوَّطنى فلان لزمنى .

(وتُبدل الألفُ واواً ، لوقوعها إثرَ ضمَّةٍ) — نحو : ضُوَيْرِب فى ضَارِب ، ونحو : بُويعَ فى بايَع ، مبنيًّا للمفعول .

(وكذلك الياء الساكنة المفردة ، فى غير جمع) — كموقِن ويُوقِن ؛ وخرجت المتحرّكة لفظاً وتقديراً ، كهُيام (١) ، أو لفظا ، وهى ساكنة تقديراً ، نحو ييلّ فى المكان ، مضارع يلّ ، أصله : ييلل ، فتحركت الياء الثانية ، لأجل الإدغام ، فلا تبدل الياء فيهما ؛ وبالمفردة المدغمة ، كأن تبنى اسماً على فُعَّال ، كحُسَّان ، من البيع ، فتقول : بُيَّاع ، وكذا إن جمعت بايعاً على فُعَّال ، قلت : بُيَّاع ، ولا تبدل للإدغام .

وخرج أيضا الواقعة فى جمع كبِيض ، فلا تبدل أيضا واواً ، وإن كانت ساكنة مفردة

(والواقعة آخر فَعُل) — نحو : قَضُوَ (٢) ورَمُوَ ، قلبت الياء فيهما واواً ، لضمِّ ماقبلها وتطرّفها ، وهو مطرد فى بناء فَعُل للتعجب ، ولم يرد فى فِعْلٍ متصرّف إلَّا نادراً ، وهو قولهم : نَهُوَ الرجل ، فهو نَهِىٌّ (٣)،

---

(١) فى الصحاح — هيم : والهُيام ، بالضم : أشدُّ العطش ؛ كالجنون من العشق ، والهُيام : داء يأخذ الإبل ، فتهيم فى الأرض لا ترعى .

(٢) أى فى التعجب ، بمعنى : ما أقضاه ، وما أرماه .

(٣) سقطت من (ز) ، وجاءت العبارة فى (غ) : نهو الرجل ينهى نهيا ... وقياسها : نهو الرجل ينهو نَهْواً ، كَيسهو سهواً .

إذا كان كامل النُّهْيَة ، وهى العقل .

(أو قبل زيادتى فَعلان) — كأن تبنى من الرمى مثل : سَبُعان ، فتقول : رَمُوَان ، بإبدال الياء واواً ، لأن الألف والنون لاتُحصِّنُ من التطرّف ؛ وسَبُعان اسم مكان .

(أو قبل علامة تأنيث ، بنيت الكلمة عليها) — كأن تبنى من الرمى مثل مقدرة ، فتقول : مَرْمُوَة [١]، لأن التاء ، وإن بنيت الكلمة عليها ، مقدَّرة الانفصال ، فلا تُحصّن ، فلو لم تُبن الكلمة عليها ، أبدلت الضمة كسرة ، وسلمت الياء ، كما يجب ذلك مع التجريد ، نحو : توانَى توانِياً ، أصله : توانُياً كتدارُك ، فأبدلت الضمة كسرة ، تخفيفاً ، لأنه ليس فى الأسماء المتمكنة ، ما آخره واو ، قبلها ضمة لازمة ، فإذا لحقته تاء التأنيث ، للدلالة على المرة ، قيل : توانية ، بالتاء ، لعُروض تاء التأنيث .

(وتُبدل الضمة فى الجمع كسرة ، فيتعيَّن التصحيح) — نحو : أبيض وبِيض ، وأعين وعِين ، والأصل : بُيْض وعُيْن ، بضم الفاء ، كحُمر ؛ فهم بين أن يقلبوا الياء واواً ، لسكونها وانضمام ماقبلها ، كموقِن ، وبين أن يقلبوا الضمة كسرة ، لتصحَّ الياء ؛ فسلكوا [٢] الثانى ، لأن تغيير حركة ، أيسر من تغيير حرف . ومقتضى قوله : فى الجمع ، إخراج المفرد ، وفيه خلاف :

---

(١) فى (ز) : رموة .

(٢) فى (د) : فآثروا .

مذهب الخليل وسيبويه ، أنه كالجمع ؛ ومذهب الأخفش ، التفرقة بين الجمع والمفرد ، فتصح الياء عنده فى الجمع ، لقلب الضمة كسرة ، وتقلب واواً فى المفرد ، لإقرار الضمة ، لأن الجمع أثقل من المفرد ، فهو أدعى إلى التخفيف ؛ واحتج بقول العرب ، لما يُحذر منه : مَضُوفة ، وهو من ضاف يَضيف ، إذا أشفق وحذر ؛ وحكى الأزهرىّ أن العرب تقول فى معيشة : معوشة ، فهو مفعُلة من العيش ؛ وحكى الأصمعىّ أن العرب تقول : ريح هَيْف وهُوف ، وهى الريح ذات السّموم المعطشة ؛ والمرجح عند الناس ، القول الأول ، ويشهد له قول العرب : أعْيَس من العَيَسة ، والعَيَسة [1] مصدر كالحمرة ، وقولهم : مبيع ومكيل ؛ وما استشهد به شاذ ، لا يقاس عليه .

وعلى المذهبين ، يتخرّج وزن معيشة ؛ فعلى الأول ، هى محتملة لمفعِلة ، بضم العين وكسرها ؛ وعلى الثانى ، هى بكسرها ، لاغير ؛ ويتخرّج ما إذا بنيت اسماً مفرداً من البياض ، على وزن فُعْل ، فتقول على الأول : بِيض ، وعلى الثانى : بُوض .

والأعيَس واحد العِيس ، وهى الإبل البيض ، يخالط بياضَها شىء من الصفرة ، والأنثى عَيْساء ؛ ويقال : هى كرائم الإبل .

(ويُفعَل ذلك بالفُعْلى صفةً ، كثيراً) – نحو : امرأة حِيكَى .

---

(١) فى الصحاح : العَيْسُ : ماء الفحل ، وقد عاس الفحلُ الناقة يَعيسُها عَيْساً ، أى ضربها ؛ والعِيسُ ، بالكسر : الإبل البيض ، يخالط بياضَها شىء من الشقرة ، واحدها أعيس ، والأنثى عَيْساء ، بيِّنة العَيَس .

ولم يثبت سيبويه [١] فِعْلَى ، بكسر الفاء فى الصفات ، فقال : إن ماكانت عينه ياءً من فُعْلَى من الصفات ، يجب قلب الضمة فيه كسرة ، لتصح الياء ، نحو : حِيكَى [٢] ، وكذا : « قسمة ضِيزَى »، [٣] وزعم أن الاسم تُقَرُّ فيه الضمة ، فتقلب الياء واواً ، واعتقد هو وجماعة من البصريين ، بل أكثرهم ، أن أفعل مِنْ ، ومؤنثه ، حكمهما حكم الأسماء ، بدليل الجمع كجمعهما ، فقالوا : إنما تُقلب الياء واواً فى طُوبَى وكُوسَى وخُورَى ، تأنيث الأطيب والأكيس ، والأخْير ، تفرقة بين الاسم والصفة ، وكان القلب للحرف فى الأسماء ، لأنها أخف من الصفات .

وظاهر مذهب سيبويه ، أنه لا يجوز فيها إلَّا ذلك ؛ وعدَّ المصنف مؤنث أفعل من قبيل الصفات ، وقال : إن الوجهين فى الصفة ، أعنى إقرار الضمة ، وقلب الياء واواً ، وقلب الضمة كسرة ، فتصح الياء ، مسموعان من العرب ، وحكى كراع ، الكِيسَى ، وهو من كاس يكيس كَيْساً [٤] .

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) من حاك الثوب ، يحوكه حَوْكاً وحِياكة : نسجه ، فهو حائك ، وقوم حاكة وحَوَكة أيضا ، ونسوة حوائك .

(٣) النجم / ٢٢ : « تلك إذن قسمة ضيزَى » .

(٤) فى الصحاح : الكَيْس : خلاف الحمق ، والرجل كَيِّسٌ مُكَيَّس ، أى ظريف ، والكِيسَى : نعت المرأة الكيِّسة ، وهو تأنيث الأكْيس ، وكذلك الكُوسَى ، وقد كاس الولدُ ، يكيس كَيْساً وكِياسة .

(وبمفرد غيرهما قليلاً) – كالطيبىَ فى الطوبَى ، الذى هو مصدر طاب ، يقال : طاب طُوبَى ، ومنه : « طُوبَى لهم وحسنُ مآب » [١] ، ويجوز أن يدخل فى هذا مسألة معيشة ونحوها [٢] ، فيكون مذهب المصنف فيها ، قريباً من مذهب الجمهور .

(وربما قررت الضمة فى جمع ، فيتعيَّن الإبدال) – نحو ما حكى أبو عبيد ، [٣] من أن عايطا يجمع على عُوط ، بإقرار الضمة ، وقلب الياء واواً ؛ وقالوا فيه أيضاً : عِيط ، على القياس ، كبيض ؛ هكذا قيل ، وفيه نظر ؛ فقد قالوا : عاطت الناقة ، تعوط ، وقالوا : تعوَّطَت ، وتعيَّطت ؛ وإذا لم تحمل الناقة أول سنة يحمل عليها ، فهى عائط وحائل ، وجمع عائط : عُوط وعِيط ، وجمع حائل : حُول ، وتعيَّطت : إذا لم تحمل سنوات ، وربما كان ذلك من كثرة شحمها [٤] .

(وتبدل كسرةً أيضا ، كلُّ ضمة تليها ياءٌ أو واوٌ ، وهى

---

(١) الرعد / ٢٩ : « الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، طُوبَى لهم وحُسْنُ مآب » .

(٢) فى (ز) : ونحوهما .

(٣) فى (د ، غ) : أبو عبيدة ، والتحقيق من (ز) موافقاً لما فى الصحاح – عَوَط .

(٤) وفى الصحاح : قال الكسائى : إذا لم تحمل الناقة أوَّلَ سنة يُحمل عليها ، فهى عائط وحائل ، وجمعها : عُوط وعِيط وعُيَّط وعُوطط ، وحُول وحُولل ...يقال منه : عاطت الناقة تعُوط . قال أبو عبيد : وبعضهم يجعل عُوططاً مصدراً ، ولا يجعله جمعاً ، وكذا حولل ؛ واعتاطت الناقة وتعوَّطت وتعيَّطت : إذا لم تحمل سنوات ، وربما كان ذلك من كثرة شحمها .

آخرُ اسم متمكن) – فخرج بآخر ، نحو : أُفْعُوَان ، فلا تبدل فيه الضمة كسرة ، لأن الواو ليست آخراً ، فتكون معرضة لما يحصل من النقل ، عند وجود ياء المتكلم وياء النسب ، كما يأتى تقريره ؛ وخرج باسم ، الفعل ، نحو : يغزو ويدعو ؛ وبمتمكّنٍ ، المبنىّ لزوماً ، نحو : هو وذو الموصولة فى الأشهر ، وذلك نحو : أَظْبٍ وأَدْلٍ ، جمع ظبى ودلو ، على أفعُل ، الأصل : أظْبِى ، وأدْلُو ، نحو : كلب وأكلب ، فاستثقلت الضمة ، وإنما استثقلت الواو المتطرّفَة ، المضموم ماقبلها فى الاسم دون الفعل ، لأن الاسم يضاف إلى الياء ، ويُنسَبُ إليه ، فلو أُقرَّت الواو ، لاجتمعت ضمة وواو ، قبل ياءَى المتكلّم والنسب ، وكسرة قبل الياءَين ، وذلك ثقيل .

وعارض البناء كالمعرب ، فتقول فى عرقوة وثمود ، إذا رخمت على لغة من لا ينتظر : ياعرق ، وياثمى ، ووافق الكوفيون على هذه القاعدة ، وهى أنه إذا أدَّى عمل إلى وقوع الواو طرفاً ، وقبلها ضمة ، فى اسم متمكن ، فُعل ماذُكر ، إلَّا فى موضعَين ، فيما سُمى به من الفعل ، نحو : يغزو ، وفيما نقل من أعجمىّ ، نحو : هندو ، علَماً ، فلا يقلبون فيهما الضمة كسرة ، ولا الواو ياءً ، بل يبقونه علَماً ، على ماكان عليه قبل التسمية ، ويفتحونه فى حال النصب والجرّ ، ويسكنونه فى حال الرفع .

(لا يتقيَّد بالإضافة) – فإن تقيّد الاسم المتمكن بالإضافة ، لم تبدل الضمة كسرة ، فتسلم الواو ، وذلك نحو : ذو بمعنى صاحب ، وأخواته فى حالة الرفع .

(أو مدغمة فى ياء هى آخرُ اسمٍ ، لفظاً) – أى وتبدل كسرة ، كلُّ ضمة ، تليها ياء أو واو ، وهى مدغمة فى كذا ؛ وخرج بآخر ، نحو : صُيَّم ، فلا يجب كسر الضمة فيه ، لأن الياء المدغم فيها ، ليست آخراً ، وسيأتى حكم صُيَّم .

وباسمٍ ، الفعلُ ، نحو : حُيِّى ، مبنيا للمفعول ، فلا يجب تحويل الضمة فيه كسرة ، لكن يجوز ، وذلك نحو : عصاً وعِصىّ ، ودلو ودِلِىّ ، وجاثٍ وجِثِىّ ، فالقلب فى هذه ونحوها هو القياس المطرد ، والتصحيح شاذ ؛ قالوا فى جمع أب : أُبُوّ ، وفى نحو : نُحُوّ ، ومن كلام بعضهم : إنكم لتنظرون (١) فى نُحُوّ كثيرة ، وفى جمع أخ : أُخُوّ ؛ والأكثر فى فاء عِصِىّ ونحوه ، الضم ، وهو الأصل والأفصح ؛ ومن العرب من يكسر الفاء ، إتْباعاً لحركة العين ، هذا فى الجمع .

والحاصل ، أن ما آخره ياء أو واو ، قبلها ياء ، أو واو ساكنة ، إمَّا أن يتوافق فيه الآخر والساكن ، أو لا ؛ فإن توافقا ، أدغمت من غير تغيير ، نحو : عَدُوّ ووَلِىّ ، أصلهما : عَدُوو وَوَلِيى (٢) ، إذ هما فَعول ، وفَعيل ، وجاء القلب فى الواو ، مع المفرد قليلاً ، نحو مَرْضِىّ ، وهو من الرّضوان ؛ وشذّ فى الجمع ، نحو : أُبُوّ وأُخُوّ .

وإن تخالفا ، بأن كانت اللام ياء ، والساكن واواً ،

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) فى (ز) : وولى .

أو بالعكس ، قلبت الواو ياءً ، تقدَّمت أو تأخّرت ، وأدغمتها فى الياء ، وتقلب الضمة كسرة ، لتصح الياء ، نحو : مَرْمِىّ وَسرّىّ ، هما من الرَّمى والسَّرو ، والأصل : مَرْمُوى وسَرْيُو ، وكذا الجمع ، نحو : نِهِىّ جمع [١] نَهِىّ ؛ ومما شذَّ فى المفرد ، قولهم : فلان نَهُوٌّ عن المنكر ؛ يقال : إنه لأَمُورٌ بالمعروف ، نَهُوٌّ عن المنكر ؛ وشذَّ فى الجمع فُتُوٌّ جمع فَتًى ، عِند من يجعله من ذوات الياء ، وهو قول سيبويه ، لقوله تعالى : « ودخل معه السجنَ فَتيان » [٢] ، وقيل : هو واوىّ ، لقولهم فى المصدر : الفُتُوَّة ، وعند سيبويه ، فتوة شاذ . كنَهُوّ عن المنكر ، والنِّهى ، بالكسر : الغدير ، فى لغة نجد ، وغيرهم [٣] يقوله بالفتح .

(أو تقديراً) – نحو : مرضيّة [٤] ، فالمدغم فيها ، هى آخر الاسم تقديراً ، فإن التاء آخره لفظاً .

(وكل ضمة فى واو قبل واو متحركة ، أو قبل ياء تليها زيادتا فَعْلان) – وذلك كأن تبنى من قوة مثل سَبُعان ، فتقول : قَوُوَان ، فتقلب الضمة كسرة ، والواو الثانية ياءً ، فيصير : قَوِيان ، كما تقول فى فَعْلُوَة من الغزو : غَزْوِية ، فتلحق زيادتا فَعْلان بتاء التأنيث . وهذا الذى اختاره المصنف ، هو مذهب الأخفش والجرمىّ والمبرد والأكثرين ، ومذهب سيبويه أنك تقول : قووان ، بتصحيح الواوين ،

---

(١) سقطتا من (ز) ، وجاء بدلهما تكرارُ ما قبلهما ، ثم ضرب عليه .
(٢) يوسف / ٣٦ .
(٣) سقطت من (ز ، غ) .
(٤) فى (ز) : وولى .

من غير إدغام ولا قلب ؛ وإنما وجب التصحيح ، لمخالفته الفعل ، بزيادتى فَعلان ، لاختصاصهما بالاسم ، فصار كالجوَلان ؛ وإنما يُعَلّ ويدغم ما أشبه الفعل ، لا ما خالفه ؛ وأشبهُ الأسماء به قولهم فى النسب إلى طُوًى : طوَوِىّ ، بواوين متحركين ، قيل : الأولى ضمة ، وهى فى التقدير بعد الحرف ، فكأنها فى الواو ؛ هكذا قيل ؛ والأَولى أن يقال : خالف هذا الفعلَ بالزيادتين ، فصحح ؛ وليست الزيادتان كالتاء ، بدليل ضمة الغَزَوان ، واعتلال حصاة . وقال ابن جنّى : تدغم ، فتقول : قَوّان ، وهو أضعف الأقوال .

وخالف الزجاج الجمهور ، فمنع بناء فعلان من القوة ، متمسكاً بأنه ليس فى الكلام اسم ولا فعل على [1] فَعُل ، عينه ولامه واوان .

ومثال ما قبل الياء ، كأن تبنى من شوى [2] اسماً كسبُعان ، فتقول : شَوُيان ، فتقلب الياء واواً ، لضمِّ ماقبلها ، كما فى قَوُوَان ونحوه ، فيصير شَوُوَان ، مثل قَوُوَان ، فَتقول على ما اختاره المصنف : شَوِيان ، بقلب الضمة كسرة ، والواو الثانية ياءً ؛ ولا يبعد مجىء المذهبين الأخيرين [3] .

(أو علامة تأنيث) — كأن تبنى مثل فَعُلَة من قُوَّة ومن

---

(١) سقطتا من (د) .

(٢) فى (ز) : بالسين المهملة .

(٣) فى (د) : الآخرين .

شوى ، فتقول : قَوُوَة وشَوُوَة ، ثم يصيران ، بإبدال الضمة كسرة ، إلى قوية وشوية .

(فإن كانت فى غير واو ، قبل ، هاء التأنيث ، لم تبدل ، إلّا إن قُدِّر طرآن التأنيث) — فإذا كانت الضمة فى غير واو ، بعدها واو ، هى قبل هاء التأنيث ، وذلك كأن تبنى مثل سَمُرَة من الغزو ، فتقول : غَزُوَة ، بالواو ، إن لم يُقدَّر طرآن التّاء ؛ وغَزِية ، بقلب الضمة كسرة ، والواو ياء ، إن قُدِّر طرآنها ؛ إذ يصير حينئذ نظير أَدْلٍ ؛ وهذا كما قال سيبويه فى بناء فَعُلَة من الرمى ، قال : تقول : رمُوَة ، إذا بنيت على التاء ، ورمية إذا لم تبن ؛ وقد سبق تقرير كلام المصنف ، فى مسألة بناء مثل فَعُلة من الرمى ، على وجه غير هذا ، هو أليق بكلامه هناك ؛ وكلام سيبويه فيها كما قد عرفته ؛ فالوجه عدم تكلف ذلك التقرير ، وحمل كلام المصنف فى الموضعين ، على محمل واحد ، وهو ما اقتضاه محمل سيبويه .

(وفى ضمة مصدَّرة ، قبل ياء مشدَّدة ، أو متلوَّة بأخرى مغيّرة لياء مشدَّدة ، أو منقولة إلى واو ، من همزة قبل واو ، وجهان) — أحدهما بقاؤها ؛ والثانى تحويلها كسرة . فخرج بمصدَّرة ، ضمةُ الحاء فى تُحُيِّر زيدٌ ، فهى ضمة ، قبل ياء مشدَّدة ، ولا تُحوَّل إلى الكسرة ، لعدم تصدُّرها ؛ ويَرِدُ عليه عُيَّابٌ ونُيَّام ، فهما داخلان فيما ذكر ، ولا يجوز فيهما غير الضم ، بخلاف صُيَّم ولُىّ ، فى جمع صائم ، وأَلْوَى ، يقال : قَرْنٌ أَلْوَى ، وقرون لُىّ ، فيجوز ضمُّ الصاد واللام ، وكسرُهما ؛ فالضم على الأصل ، فإنهما فُعَّل وفُعَّل ، والكسر ، لمناسبة الياء .

وخرج بياء ، ماكان قبل مشدَّد غير ياء ، نحو : شُهَّد ونُوَّم ، فلا يجوز فيهما إلا الضم .

ومثال المتلوَّة بما ذكر : عُصىّ ودُلىّ ، فالضمة المصدَّرة فيهما ، متلُوَّة بضمة أخرى ، والضمة الثالثة مغيَّرة ، بتحويلها كسرة ، لأجل الياء المشدَّدة التى حصلت فى آخر الكلمة ، كما اقتضاه التصريف ؛ فيجوز ضم العين والدال ، على الأصل ، لأنهما فُعول ، ويجوز كسرهما إتباعاً ، وكذا ما أشبههما .

وخرج بمغيَّرة ، ضمةُ التَّاء فى تُحيّر ، فإنها متلُوَّة بضمة ، لكن لم تغيّر ، لما يليها من ياء مشدَّدة ؛ فلا يجوز فى التاء إلَّا الضم .

ومثال المنقولة المذكورة ، أن تبنى من سَوْء مثل عرقوة ، فتقول : سَوْؤُوَة ، ثم تنقل حركة الهمزة إلى الواو الساكنة ، فتحذف الهمزة ، فتصير سَوُّوَة ، فيبقى لفظه كلفظ قَوُّوَة : فَعْلُوَة من قوَّة ، لكن ضمة سَوُّوَة عارضة ، وضمة قوة أصلية ، فلذلك تعيَّن الاعتداد بها ، فكان فيها القلب حتماً ، وجاز فى سَوُّوَة اعتباران : إن لم تعتد بالنقل لم تقلب ، كأنك نَطقت بسَوْوُوَة ، وإن اعتددتَ بما عرض ، صيرته مثل : قَوُّوَة ، فتقلب ، فتقول : سَوِيَّة .

(وقد يُسكَّن ذو الكسرة والضمة المؤثّرتين إعلالَ اللام ، فيبقى أثرُهما) – لعدم الاعتداد بما عرض من السكون ؛ فإذا بنيت من الغزو ، اسماً على فَعِلان ، قلت : غَزِوَان ، ثم تقلب الواو ياءً ، لأجل الكسرة ، فتقول : غَزِيان ، فلو سكنت الزاى تخفيفاً ، لقلت أيضا :

غَزْيان ، بالياء ؛ ونظيره أن تقول : غُزِيَ ، بالبناء للمفعول ، ثم تسكن الزاى ، فتقول : غُزْى أيضا ، بالياء .

وإذا بنيت من الرمى ، اسماً على فَعُلان ، قلت : رَمُوان ، فإذا سكنت ، قلت أيضا : رَمْوان ، بالواو ، ونظيره قولك فى : قَضُوَ [١] بعد التسكين : قَضْوَ [٢] ، بالواو أيضا ؛ ويدل على هذا قوله :

(٣٨) تَهزَأُ منىِّ أختُ آلِ طَيْسَلَه قالت : أراه دالفاً ، قد دُنْىَ له [٣]

فأقَرَّ الياء مع التسكين ، كما كانت مع الكسرة ، وهو من الدنُوّ .

(وقد يؤثران إعلالها ، محجوزةً [٤] بساكن) - فيؤثر كل من الكسرة والضمة ، إعلالَ اللام المفصولة بساكن ، نظراً إلى أن الساكن حاجز غير حصين ، فكأنه لم يوجد ، وذلك نحو قولهم : هو ابن عَمِّى

---

(١) ، (٢) قَضُوَ بمعنى ما أقضاه ، كما جاء فى شرح الكافية ٤ / ٢١١٨ ؛ وقد جاءت فى نسخ التحقيق مضطربة ؛ ففى (د) : يقضو فى المرتين ، وفى (ز) : لقضو، وفى (غ) سقط من (١) إلى (٢) قال فى شرح الكافية : والأصل : قَضُيَ ، ومثله : نَهُوَ الرجل ، إذا كملت نُهْيتُه ، وهو عقله ، والأصل : نَهُيَ .

(٣) فى لسان العرب - طسل ، برواية العجز : * قالت : أراه فى الوقار والعَلَه * وليس فيه شاهد ؛ وفى الصحاح : يقال : دلَف الشيخ ، إذا مشى وقارب الخطو ، والدالف الذى مشى بالحمل الثقيل ، ويقارب الخطو ؛ ودُنْىَ له ، بالتسكين ، أصلها : دُنِىَ ، وهى موضع الشاهد ، حيث أسكن النون ، واعتبر كسرتها الزائلة ، فأبقى الياء المنقلبة بسببها عن الواو ؛ ودُنى له ، أى قُرِّب له .

(٤) سقطت من (ز) .

دِنْيا (١) ، والأصل : دِنْوًا ، فقلبوا الواو ياءً ، لكسرة الدال ؛ والأكثر فى لسان العرب صحةُ الواو ، نحو صِنْو وجِرْو ؛ (٢) ومثل قولهم : دِنْيا ، قولهم : صِبْية ؛ وكذلك قالوا : عُرْو ، وهو من ذوات الياء ، أصله : عُرْى ، ونطقوا به أيضا ؛ والأكثر فى لسان العرب ، نحو : مُدْى وعُمْى .

(وربما أثّرت الكسرة محجوزةً بفتحة) - كقول العرب فى تثنية رضا : رِضَيان ، وهو من الندور ، بحيث لا يقاس عليه ؛ وخالف الكسائىّ فقاس ؛ وقد سبقت المسألة بباب كيفية التثنية .

(وربما جعلت الياء واواً ، لإزالة الخفاء) - كقولهم فى : أيْفَع الغلامُ : أوْفَع .

(والواو ياءً ، لرفع (٣) لبس) - كقولهم فى جمع عِيد ، وهو من العَوْد : أعياد ، لئلا يلتبس بأعواد ، جمع عُود ؛ وقد لا يلتزمون ذلك (٤) ، بل يُفعَل مع كثرة الأصل ، كقولهم فى جمع ريح : أرْياح دفعاً لالتباسه بجمع رُوح ، وهو أرواح ، مع أن الأفصح والأكثر والأشهر فى ريح : أرْواح .

(أو تقليل ثقل) - كقولهم فى صُوَّم : صُيَّم ، والوجه عدم

---

(١) وفى الصحاح : وتقول : هو ابن عمٍّ دِنْيٍ ودِنْياً ودُنْياً ودِنْيَة ، إذا ضممت الدال ، لم تُجْرِ ، وإذا كسرت ، إن شئت أجريت ، وإن شئت لم تُجْرِ .

(٢) فى الصحاح : والجِرْوُ والجُرْوُ والجَرْوُ : ولد الكلب والسباع .

(٣) فى (غ) : لرفع اللبس ، وفى بعض نسخ التسهيل : لدفع ، بالدال .

(٤) سقطت من (ز) .

القلب ؛ وإذا بَعُدت العينُ من الطرف ، لم تُقلَب ، نحو : صُوَّام ؛ وشذَّ نُيَّام ؛ وإن كان فُعَّلٌ مفرداً ، فلا قلب ، نحو : حُوَّل ؛ وكذا إن كان جمعاً معتلَّ اللام ، نحو : شُوَّى جمع شاوٍ .

(**فصــل**) : (تُحذف الياء المدغمة فى مثلها ، قبل مدغمة فى مثلها ، إن كانت ثالثةً زائدة ، لغير معنى متجدد) — نحو : غنىّ وعلىّ ، إذا لحقتهما ياء النسب ؛ وخرج بثالثة ، الثانية ، وسنذكر حكمها ، والرابعة ، فإنها تحذف فى النسب ، مع التى أدغمت فيها ، إن كان إدغام نحو كرسىّ ، وقد سبق ذكرها فى النسب ؛ وبزائدة ، الأصلية ، نحو : تحية ، وسيأتى ؛ ومابعد ذلك ، نحو : قُصَىّ ، تصغير قُصوَى ، والأصل : قُصَيْوِىّ ، فتدغم ياء التصغير فى لام الكلمة ، فيصير على قُصَيِّىّ ، ولا تحذف الياء الأولى ، لأنها لمعنى متجدد ، وهو التصغير .

(أو ثالثةً عيناً) — نحو : تحيَّة ، والأصل : تَحْيِيَة ، كتزكية ، لأن الفعل حيَّا ، كزَكَّى .

(ويُفتح ماقبلها ، إن كان مكسورا) — فتقول فى غنىّ وعلى وتحية ، فى النسب : غَنَوىّ وعَلوىّ وتحَوِىّ ، حذفت الياء المدغمة فى مثلها زائدة وثالثةً عيناً ، وفتح ما كان [1] قبلها من مكسور ، لشبه الاسم بعد الحذف : نَمِراً ؛ فإن انفتح ماقبل الياء أُقِرّ على حاله ، نحو : هَبِىّ وهَبِيَّة ، فتقول : هَبَوِىّ ، والهَبىّ : الصغير [2] .

---

(١) سقطت من (ز) .

(٢) جاء بهامش (ز) تعليقة لعلى الأبيارى ، قال : فى الصحاح بفتح الهاء،=

(وإن كانت ثانية [١] فُتِحت ورُدَّت واواً ، إن كانت بدلاً منها) – فتقول فى النسب إلى لَىّ وطَىّ : لَوَوِىّ وطَوَوِىّ ، لأن أصلهما : لَوْى وطَوْى ؛ لأنهما مصدرا : لَوَى وطَوَى ؛ فإن لم تكن الياء الثانية الساكنة المدغمة فى مثلها ، بدلاً من واو ، فُتحت وأُقِرَّت على حالها ، فتقول فى النسب إلى حَىّ : حيَوِىّ .

(وتبدل الثانية واواً) – لأنها لما فتح ماقبلها ، وهى متحركة ، قُلبت ألفاً ، فصار الاسمُ كمقصور ثلاثىّ ، وألفه تقلب فى النسب واواً ؛ وإنما لم تُرد إلى الياء ، إذا كانت منقلبة عنها ، كراهة اجتماع ثلاث ياءات .

(ولا [٢] تمتنع سلامتها ، إن كانت الثالثة والرابعة لغير النسب) – وذلك نحو أن تبنى من حَىّ نحو : جِرْدَحْل ، فتقول : حِيْوَىّ ، والأصل : حِيَّىّ ، بأربع ياءات ، فيفعل فيه مافُعل فى النسب إلى حَىّ ونحوه ؛ وتجوز السلامة .

(خلافاً للمازنىّ) – فى منعه سلامتها ، فيوجب أن يقال [٣] : حيوى ، وغيره يُجَوّز هذا والسلامة ، فيقول : حَيِّىّ ؛

= وكسر الباء ؛ وفى المحكم بفتح الهاء والباء . انتهى . وفى الصحاح : والهَبِىّ والهَبِيَّة : الجارية الصغيرة .

(١) فى (د) : ثالثة .

(٢) فى (ز) : والا تمتنع .

(٣) فى (د) : فيوجب أن تقول فى المسألة .

وإنما جازت السلامة هنا ، ولم تجز فى النسب إلى حىّ ، لأن ياء النسب بعروضها ، تصير الياء الثانية من الياءات الأربع ، كالمتطرفة ، بخلاف مانحن فيه ، فمن قلب فيه ، شبهها بياء (١) المنسوب ، ومن لم يقلب ، شبَّهها بعين (٢) حىّ وعىّ ؛ ولو بنيت مثل : حَمصِّيَصْ ، وهى بقلة ، من فتى ، قلت على رأى المازنى : فَتَوِّىْ ، لا غير ، وقلت عند غيره كذلك ، وفَتَيِىّ أيضا بالسلامة ؛ والتوجيه ماسبق .

(وتبدل واواً أيضا ، بعد فتح ماوليته ، إن كان مكسوراً ، الياء الواقعة ثالثةً (٣) بعد متحرك) — وفى نسخة الرقى : الواقعة ثالثةً ، وذلك نحو : شجٍ وعَمٍ ، فتقول : شجوىّ وعموىّ ؛ ويستثنى من هذا الجزم (٤) ، ماسبق من مسألة بناء مثل : جِرْدَحل ، من حىّ ، وكذا مثل حَمصِّيَص من فتى ، فإنه لا يتعيّن فى الياء الثالثة فيها القلب واواً ، إلا عند المازنى ، كما تقدَّم ؛ وأما غيره ، فقد عرفت أنه تخيَّر السلامة والقلب .

وخرج بقوله : بعد متحرك : ياء طىّ ونحوه ؛ وعُلم من تقييد فتح ماوليه ، بكونه مكسوراً ، أن المفتوح يُقرُّ على فتحه ، نحو : رمى ، عَلَماً خالياً من الضمير ، فتقول : رموى .

---

(١) فى (د ، وفى شرح ناظر الجيش) : بلام المنسوب ، أى لام الكلمة ، وهى الياء .

(٢) فى (غ) : بغير .

(٣) سقطت من النسخ الثلاث ، ونبه على وجودها فى نسخة الرقىّ ، وثبتت بالنسخة المحققة من التسهيل .

(٤) أى القطع بكونها ثالثة ؛ وفى (غ) : ويستثنى من هذا الخبر .

وخرج بثالثة : الرابعة فصاعداً ، وإنما سكت عنه فى غير تلك النسخة ، لفهمه مما يذكر بعدُ ، ويُعلم حكم الثانية مما تقدم ، مع موافقتها للثالثة ، فيما ذُكر .

(وقبل ياء أُدْغمت فى أخرى) – كأن تبنى من رمى مثل قِرْطَعْب ، فتقول : رِمْوَىّ ، وكذا لو بنيت من فتى مثل : حَمصْيَص ، لقلت : فَتوَّى ؛ وإن قلنا : إن فتَيَّى يأتى ، لكن قد سبق أن التزام الواو فى هذين ، هو قول المازنىّ ، فهذا الكلام ليس على ظاهره فى التزام القلب إلى الواو ؛ وقد صرح المصنف فى غير هذا الكتاب ، بالخلاف عن المازنى ، فى بناء مثل حَمصْيَص من فتى ، وهى والمسألة الأخرى ، داخلتان فى مقتضى ماسبق عنه ، فليُحمل مايتعلق بهاتين المسألتين ، من كلامه هذا ، على الأولى ؛ والله أعلم .

(وتحذف رابعةً فصاعداً) – وفى نسخة الرقىّ :

(وتحذف جوازاً ، رابعةً ، ووجوباً ، خامسة فصاعداً) – فالرابعة نحو : قاضٍ ، والزائدة على ذلك نحو : مُشْتَرٍ ومُسْتَدْعٍ ، فتقول : قاضىّ ومشترىّ ومستدعىّ ؛ ويجوز فى نحو : قاضٍ ونحوه : قاضوىّ ومعطوىّ ؛ وسكوتُه عن جواز بقاء الرابعة ، فى غير النسخة المذكورة ، يبين أن كلامه محمول على ما يتناول الواجب والأَوْلَى ، كما سبق تقريره قريباً .

(وكذا ماوقع هذا الموقع من ألف) – فالرابع حبلى وجمزَى ، ومرمَى ؛ وغيره حبارَى ومُشْتَرى وحِثِّيثَى ومستدعَى ؛ فتقول : حبلىّ وجمَزىّ ومرمىّ وحبارىّ ؛ وكذا الباقى .

(أو واو ، تلَتْ ضمَّة) – نحو : عَرْقُوة ، فتقول : عَرْقِىّ .

(فإن كانت [١] ألفاً لغير تأنيث ، اختير قلبها واوا)– نحو : ملهوىّ ومغزوىّ .

(وقد تقلب رابعة للتأنيث ، فيما سكن ثانيه) – نحو : حبلوى وسكروى ؛ فإن تحرك الثانى ، لم يَجُز إلّا الحذف ، نحو : جَمزَى [٢]ومَرَطَى .

(وتحذف أيضا كل ياء تطرفت لفظا أو تقديراً ، بعد ياء مكسورة ، مدغم فيها أخرى) – فاللفظ نحو : عُطَىّ تصغير عَطاء ، والأصل : عُطيِىّ ، والياء الأولى للتصغير ، والثانية المنقلبة عن الألف التى كانت فى المكبر ، كما فى غُزَيِّل ، تصغير غزال ، والثالثة لام الكلمة التى هى واو ، أبدلت همزة فى المكبر ، وصارت هنا ياءً ، لكسر ماقبلها لما صُغر ، فتحذف هذه الياء تخفيفاً ، وكان الحذف لها لتطرفها ، والأطراف محل التغيير ، والتقدير نحو : سُقَيَّة ، تصغير سقاية ، والعمل فيه كما تقدَّم ، لأنها تطرّفت تقديراً ، لأن تاء التأنيث كالمنفصلة .

وخرج بقوله : بعد ياء ، ماتطرّف لا بعد ياء ، كياء القاضى ؛ وبمكسورة ياء صبِىّ ، فإنها تطرفت بعد ياء ساكنة ؛ وبمدغم نحو :

---

(١) فى النسخ الثلاث : فإن كان ؛ والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل .

(٢) الجَمَزى : السير السريع ، والمَرَطَى : ضرب من العدو ، قال الأصمعىّ : هو فوق التقريب ، ودون الإهذاب .

حَيِيّ ، فإنها تطرّفت بعد ياء مكسورة ، لم تدغم فيها أخرى ، فلا يجوز حذفها .

(مالم يكن ذلك فى فعل) – نحو : أُحْيِى ، مضارع حييت ، فلا تحذف هذه ، لأنها معرضة لحذفها بالجازم [١] .

(أو جارٍ عليه) – أى على الفعل ، نحو : مُحْيِى والتَّزَيِّى ، مصدر تَزَيًّا بالشىء ، فلا تحذف ، حملاً لاسم الفاعل والمصدر ، على الفعل .

(ولا يمنع هذا الحذف ، لعدم زيادة المكسور ، خلافاً لأبى عمرو) – نحو : أحْوَى ، إذا صُغّر ، فتقول عند سيبويه والمبرد ، وهو قول يونس : أُحَىّ بياءَين ، غير منصرف ، وأصله : أُحَيو ، لأنه من الحُوَّة ، فقلبت الواو الأخيرة ياءً ، لكسر ما قبلها ، وأدغمت ياء التصغير فى الياء الأولى ، وهى عين الكلمة ، بعد قلبها ياءً ، فصار مثل عُصَىّ ، ففعل فيه ما تقدَّم من الحذف ، لأنه لا فرق عند سيبويه ، بين أن يكون المدغم فيه ياء التصغير ، زائداً كألف عطاء ، أو أصليا كواو أحوى ؛ وقال أبو عمرو بن العلاء بالفَرْق ، فتقول : أُحَيِّى ، بثلاث ياءات ، وتجريه مجرى أعيم ، فتقول : أحيى ، رفعاً وجرًّا ، وأحيىَ نَصْباً . وقد سبقت المسألة بباب التصغير .

(فإن تحركت الأولى والثانية ، حذفت الثالثة) – وذلك بأن

---

(١) فى (ز ، غ) : لأنها معرضة بحذفها للجازم .

تبنى من الرمى مثل جَحْمَرِش ، فتقول : رَمْيَيِىٌ ، بثلاث ياءات ، فيجوز فيه ثلاثة أوجه ، ذكرها المصنف . أحدها : أن تنقل حركة الياء الأولى ، إلى الساكن قبلها ، ثم تدغمها فى الياء الثانية ، فيصير كعطىّ ، فتحذف الياء الأخيرة ، كما فعلت فى عصىّ ، فتقول : رَمىّ .

(أو قُلبت الوسطى واواً) [١] — وهذا هو الثانى ، فتقول : رَمْيَوٍ ، ويصير من المنقوص ، وإنما قلبت واواً ، كراهية اجتماع الأمثال .

(أو ألفاً) — وهذا هو الثالث ، فتقول : رَمْياىٌ ؛ ووجهه أن المتوسطة تحرَّكت ، وانفتح ماقبلها ، فقلبت ألفاً .

(وسلمت الثالثة) — أى فى الوجهين الأخيرين ، وهى فى الثالثة كياء آى وزاى .

(وتبدل باءً ، الألفُ التاليةُ ياءَ التصغير ، مالم تستحق الحذف) — ثبت هذا فى نسخة الرقى ؛ وذلك نحو قولك فى غزال وقذال : غُزَيّل وقُذَيّل ؛ فإن كان بعد الألف حرفان فصاعداً ، حذفت الأول فى التصغير ، نحو : عُذَافر [٢] ، فتقول : عُذَيْفِر ، ومصابيح ، فتقول : مصيبيح ، إن كان علماً ، ومصيبيحات ، إن كان غير علم .

(**فصــل**) : (اجتنبوا ضمة غير عارضة ، فى واو قبل واو) — لأن الضمة كالواو ، فإذا بنيت اسم مفعول من جادة ، قلت : مَجُود ، وأصله : مَجْوُود ، فاستثقلوا ، فنقلوا ضمة الواو إلى الساكن قبلها ، وحذفوا ، ثم المحذوف ماذا ؟ يأتى الخلاف فيه .

---

(١) فى (ز) : ياء .

(٢) فى الصحاح : جمل عُذافِر ، وهو العظيم الشديد .. وعُذافر : اسم رجل ، ويسمى الأسد عُذافراً .

(فاجتناب ثلاث واوات أحق) – لأن فى ذلك من الثقل ما لايخفى .

(فإن عرض اجتماعها [١] ، قلبت الثالثة أو الثانية ياءً) – فتقول فى اسم المفعول من قَوِىَ : مَقْوِىّ ، وأصله : مَقْوُووٌ [٢] ، فتقلب الثالثة أو الثانية ياءً ، فتجتمعُ ياء وواو ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فنقلب الواو ياءً ، وتدغم فى الأخرى .

(وقد يَعرض اجتماع أربع ، فتُعَلّ الثالثة والرابعة ، نحو : قَوِّيّ [٣] ، مثال جَحْمَرِش ، من قُوَّة) – والأصل : قَوْوَوٌ ، فتدغم الأولى لسكونها فى الثانية ، وتُقْلَب الثالثة ياءً ، لاستثقال اجتماع الواوات ، وتُقلب الرابعة أيضا ، لكسر ماقبلها .

(وقد تُعَلّ معها الثانية [٤] ، نحو : اقْوِيّا ، مثال اغْدَوْدَن منها) – فتُعَلّ الثالثة والرابعة ، والثانية أيضا ، والأصل : اقْوَوْوَوَ ، فتحركت الأخيرة ، وانفتح ماقبلها ، فقلبت ألفاً وأُعِلَّت [٥] الثالثة ، بقلبها ياءً ، لاجتماع ثلاث واوات ، وأعلت [٥] الثانية ، لأنه لما أعلَّت [٥] الثالثة ، اجتمعت واوٌ وياءٌ ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياءً ، وأدغمت فى الثالثة ، فصار اقْوِيّا .

---

(١) فى (ز) : اجتماعهما .

(٢) فى (د ، ز) : مقوو ، والتحقيق من (غ) ومن شرح الكافية ٤ / ٢١٤٧ .

(٣) فى (د) : قَوَّىَ ، وهى مرحلة من مراحل الإعلال .

(٤) فى (ز) : الثالثة .

(٥) فى (د) : اعتلّت ، وفى (ز) : أعللت .

(وذا أولَى من قوّو) – أى اقْوَيَّا أولى من قَوَّوٍ ، وهو تصحيح الواو الثالثة .

(واقْوَوَّا) – وهو التصحيح للواو الثالثة ، فاقْوَيَّاً أولى منه .

(وفاقاً لأبى الحسن) – وذلك للسلامة من اجتماع ثلاث واوات ، ولا خلافَ فى إعلال الرابعة ، وإنما الخلاف فى الثالثة .

(وحَيَّو أو حَيَّا فى مثل جحمرش ، من حييت ، أولى من حَيَّاى) – والأصل : حَيْيَيِيٌ ، فأدغمت الأولى لسكونها فى الثانية ، وأبدلت الثالثة واواً ، كراهة اجتماع الأمثال ، فصار حَيَّو كالمنقوص ؛ وأما حَيَّا ، ففُعل فيه ماسبق من الإدغام ، فاجتمع فيه مافى تصغير عطاء ، فحذفت الأخيرة ، فبقيت الياء التى قبل الأخيرة متحركة ، وقبلها مفتوح ، فقلبت ألفاً ؛ ووجه حيَّاى ، أن الثالثة تحركت وانفتح ماقبلها ، فقلبت ألفاً ، وسلمت لذلك الياء الأخيرة من الحذف .

(**فصــل**) : (تبدل ياءً ، الواو الملاقية ياءً فى كلمة ، إن سكن سابقهما [١] سكوناً أصليا) – وذلك نحو : مَرْمِىّ وسَيِّد ، الأصل : مَرْمُوى وسَيْوِد ، فخفف البناء [٢] ، بإبدال الواو ياءً ، والإدغام .

وخرج بكلمة : الكلمتان ، نحو : فى يوسف ، وفُو يزيد ، فلا إبدال ، ولا إدغام . وخرج بقيد سكون السابق ، نحو : طويل وغيور وعِزْويت ونحوها ؛ وبأصلىّ : العارض ، نحو : قوىّ ، وسيأتى .

---

(١) فى (ز) كما فى بعض نسخ التسهيل : سابقها ؛ والمقصود : السابق منهما .

(٢) فى (ز) : الياء .

(ولم يكن بدلاً غيرَ لازم) – فإن كانت الواو المذكورة بدلاً جائزاً ، لم يثبت باطراد ، ماذكَر من الإبدال ، ويترتب عليه من الإدغام ، نحو : رُويَة فى رُؤية [١]؛ وكذا ساير ، إذا بنيته للمفعول ، فأبدلت من الألف واواً ، فقلت : سُوَير ، فهو بدل غير لازم ، فلا يثبت معه الحكم المذكور من الإبدال والإدغام ، لئلا يلتبس غير المضعَّف بالمضعَّف ، ولأنه مغيَّر من سار ، فحكم له بحكمه .

(ويتعيَّن الإدغام) – فإذا ثبت ما ذكرنا من كونهما فى كلمة ، وسبق الساكن ، وتأصَّل السكون ، ولم تكن الواو بدلاً غير لازم ، بأن تنتفى البدلية ، كما فى ليّ وطيّ ، أصلهما : لَوْى وطَوْى ، أو يوجد شرط اللزوم ، كأن تبنى من أئمة ، اسماً على وزن : أُبْلُم ، فتقول : أأْيُم ، فتبدل [٢] الهمزة الثانية واواً لزوماً ، كما فى أُومن ، قلبت الواو ياءً ، لوجود الشروط ، ووجب الإدغام ، فتقول : أُيّم ؛ وكذا إن بنيت من أوب ، اسماً على وزن : إنفحة ، لقلت : إأْوَبَة ، ثم إيوَبة ، مثل إيمان ، ثم إيَّبَة .

(ونحو : عَوْيَة وضَيْوَن [٣] وعَوَّة ورُيَّة [٤] ، شاذ) – ووجه كونها شاذة ، مخالفتُها لما سبق تقريره ، ووقعت هذه المخالفة على ثلاثة أوجه :

---

(١) فى (ز) : رُؤْية فى رُوية ؛ وجاءت العبارة فى شرح ناظر الجيش : رُوية مخفَّف رُؤية ، وهو موافق وموضح للتحقيق .

(٢) فى (ز) : ثم تبدل .

(٣) الضَّيْوَن : السنَّور الذكر .

(٤) أصله : رُؤْيَة .

أحدها : التصحيح ، نحو : عوَى الكلبُ عَوْيةً ، والقياس عَيَّة ؛ وكذا قولهم للسِّنَّور : ضَيْوَن ، والقياس : ضَيَّن ؛ ونحوهما قولهم : يومٌ أيْوَم ، والقياس : أَيَّم ؛ وكذا حَيْوَة اسم رجل ، وقياسه : حَيَّة .

والثانى : إبدال الياء واواً ، عكس ماسبق ، وإدغام الواو فى الواو ، نحو قولهم : عَوى الكلب عَوَّةً ؛ وإنه لأَمُورٌ بالمعروف ، نَهُوٌّ عن المنكر .

والثالث : ما أبدل وأدغم ، ولم يستوف الشروط ، نحو ما حكى الفراء من الإدغام فى مخفف رُؤية ، إذ قالوا : رُيّة ، والقياس عدمه ، لأن البدل غير لازم ؛ وحكى الكسائىّ فى تخفيف رُؤيا الإدغام ، وأنه سمع من يقرأ : « إن كنتم للرُّيَّا تعبرون » (١) .

(وبعضهم يقيس على رُيَّة ، فيقول فى قَوْى ، مخفف قوىّ : قَىّ) – فألحق (٢) ماعرض من السكون ، بما عرض من البدل فى رُيَّة ؛ قال : فكما اعتدُّوا هنا بالعارض ، وأبدلوا وأدغموا ، كذلك أفعل ، إذا سكنت قَوْى تخفيفاً ، فأعتدّ بعارض سكون الواو ، فأبدلها ياءً ، وأدغم ؛ وهو ضعيف ؛ فالأغلب فى كلامهم عدمُ الاعتداد بما عرض ؛ والفروع إنما تلحق بما تَقَرَّر واستمرَّ ؛ ويوضح ذلك قولهم : شَقْى ودنْى ، فلم يردوا الواو ، وإن كان موجب قلبها ، قد عرض بالسكون زواله .

---

(١) يوسف / ٤٣

(٢) أى هذا البعض .

(وتبدل ياءً أيضا ، الواوُ المتطرِّفةُ ، لفظاً أو تقديراً ، بعد واوين ، سكنت ثانيتُهما ، والكائنة لامَ فَعُول ، جمعاً ، ويُعطى متلوُّهما ماتقرَّر لمثله من إبدال وإدغام) – فإذا بنيت اسم مفعول من قوى عليه ، قلت : مَقْوُووٌ ، فتقلب الواو الأخيرة ياءً ، لإزالة الثّقَل ، فيصير : مَقْوُويًا ، فتجتمع الواو والياء على الحدّ السابق ، فتقلب وتدغم ، ثم تُقلب الضمة كسرةً ، لتصحَّ الياء [١] ؛ وكذا تفعل ، لو بنيت مثل عُصفور من غَزُو ، فتقول : غُزْوُوو ، ثم تفعل ماتقدَّم ؛ هذا قول سيبويه فى هذا البناء ؛ وقال الفرَّاء : لا أُعِلّ ، بل أدغم الواو الثانية فى الأخيرة ، فأقول : غُزْوُوّ ، ولا حجة فى مَقْوِىّ [٢] ، إن سُمع ، لأنه محمول على الفعل ، فكما اعتلَّ [٣] قوِىَ ، اعتلَّ [٣] هو .

ومثال المتطرفة تقديراً ، أن تبنى مفعولة من قَوِىَ ، ونحو : عُصفورة من غَزْو ؛ ومثال الكائنة لامَ ماذكر [٤] : دِلِىّ وعِصِىّ ، والأصل : دلوّ وعصوّ ، فأبدلت الواو الأخيرة ياءً ، فجاءت القاعدة ، فقلبت الأولى وأدغمت ، فصارا كما ترى .

وخرج بقوله : سكنت ثانيتُهما ، المتحركة ، نحو أن تبنى مثل قَمَحْدُوَة من غزو ، فتقول : غَزَوْوُوَة ، فتقلب الواو الأخيرة ياءً لتطرفها ، لكن لا يُعطَى متلوُّها ، وهو الواو الثانية ، من قلبه وإدغامه

---

(١) فيصير : مَقْوياً عليه .
(٢) فى (ز) : مقتوى .
(٣) فى (د) : أُعل .
(٤) أى لامَ فعول جمعاً ، كما فى المتن .

فى الأخيرة ، ما تقرَّر ، لأنه لم يسكن ، فتقول على هذا : غَزَوُّيَة ، لكن تقلب الضمةُ كسرةً ، لتَصِحَّ الياء .

وخرج بقوله : جمعاً ، المفردُ نحو : عتَا عِتِيًّا ، وعلا عُلُوًّا ، فلا ينقاس إبدال هذا عند كثيرين .

(فإن كانت) – أى الواو .

(لامَ مفعول ، ليست عينُه واواً) – نحو : مَعْدُوّ ؛ وخرج لامُ غير هذا ، ومايذكره بعدُ ، نحو : عِدو ، فهذه الواو لا تُعلّ ؛ وكذا لو بنيت فَوْعلَة من الغَزو ، لقلت : غَوْزوَة ، ولم تُعِلّ فتقول : غَوْزية .

واحترز مما عينُه واو ، فإنه يجب فيه الإعلال ، نحو : مقوىٌّ عليه ، وقد سبق بيان العمل فيه .

(ولا هو من فَعِلَ) – كمرضِىّ من رَضِىَ ، وسيأتى حكمه .

(أو لامَ أُفْعُول) – أى أو كانت لامَ كذا ، نحو : أُدْحِىّ ، يقال للموضع الذى يُفرخ فيع النعام : أُدْحِىّ ، وهو أُفعُولٌ ، من دحَوْتُ ، لأنها تدحوه برجلها [١] .

(أو أُفعُولَة) – نحو : أُدْعُوَّة ، من دعَوت .

(أو فُعول ، مصدراً) – نحو : عتَا عُتُوًّا [٢] .

---

(١) فى الصحاح ـــ دحا : ومَدْحَى النعامة : موضع بيضها ، وأُدْحِيُّها : موضعها الذى تُفْرِخ فيه ؛ وهو أُفعُول ، من دحَوْتُ ، لأنها تدحوه برجلها ، ثم تبيض فيه .

(٢) فى (د) : عتيا .

(أو عين فُعَّل ، جمعاً) – نحو : صُوَّم ؛ واحترز من الصفة ، نحو : رجل [١] حُوّل ، وهو البصير بتحويل الأمور .

(فوجهان ، والتصحيح أكثر) – وهذا يقتضى ظاهره اطراد كل من التصحيح [٢] والإعلال ، فى المذكور جميعه ، فتقول : مَعْدُوّ ومَعْدِىّ ، وأُدْحُوّ وأُدْحِىّ ، وأُدْعُوَّة وأُدْعِيَّة ، وعُتُوّ وعِتِىّ ، وصُوَّم وصُيَّم ؛ والذى ذكره المغاربة فى معدوّ وأدحُوّ وأدعوة وعُتُوّ ونحوها ، أنَّ التصحيح هو المطرد ، والقلب والإعلال شاذ ؛ وقالوا فى صُوَّم ونحوه : إنه مطرد الإعلال ، والأجود التصحيح ؛ فإن كان فاعل معتلَّ اللام ، تعيَّن التصحيح ، لئلا يتوالى الإعلال ، فتقول : شاوٍ وشَوِىّ .

(فإن كان مفعول من فَعِلَ ، ترجَّح الإعلال) – فمرضِىّ عنده أرجح من مرضُوّ ، فتُعَلُّ اللام ، بقلبها ياء ، فتجتمع الواو والياء ، وتسبق إحداهما بالسكون ، فتُقلب وتُدغَم ، ويكسر ماقبل الياء ، لتَصِحَّ ؛ والذى ذكره المغاربة ، أن القياس : التصحيح ، والإعلال شاذ .

(وقد يُعَلُّ بذا [٣] الإعلال ، ولامُه همزة) – أى مفعول من فَعِل ، قالوا : شَنَأَه [٤] يَشْنَؤُه ، فهو مَشْنُوءٌ ، على القياس ، وقالوا :

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) فى (ز) : الصحيح .

(٣) فى (د) : هذا .

(٤) الذى على وزن فَعِل : شَنِئَ ؛ وفى الصحاح : شَنِئَ الرجل ، فهو مشنوء ، أى مُبغَض .

مَشْنِىّ ، على غير قياس ، وكأنه بنى على شُنِىَ ، بإبدال الهمزة ياء ؛ وقال المصنف فى غير هذا الكتاب : لو جعل هذا مطرداً ، لكان صواباً ؛ قال : وكذا إن أُخذ من فُعِلَ ، وإن كان أصله فَعِل نحو : قَوى ؛ وهذا بناء منه على ترجيح الإعلال فى مَرْضُوّ .

(وقد تُصحح الواو ، وهى لام فُعول ، جمعاً) – كقولهم : نُحُوّ وأُبُوّ وأُخُوّ .

(ولا يقاس عليه ، خلافاً للفرَّاء (١)) – لقلّة ما ورد من ذلك (٢) .

(وربما أُعِلَّتْ (٣) ، وهى عين (٤) فُعَّال ، جمعاً) – قالوا فى نُوَّام : نُيَّام ، وهو شاذ ؛ وتقييده بالجمع ، قد يوهم أن المفرد بخلافه ، وليس كذلك ، بل فُعَّال المفرد ، شذَّ أيضا إعلاله ، قالوا : فلان فى صُيَّابة قومه ، والقياس فى صُوَّابة ؛ قال الفرَّاء : صُيَّابة قومه ، وصُوَّابة قومه ، أى صميمهم .

(**فصـــل**) : (تُبدل الياء من الواو ، لاماً لفُعْلَى ، صفةً محضةً) – كالقُصْيا (٥) والعُلْيا ، تأنيث الأقصى والأعلى .

(أو جارية مجرى الأسماء) – كالدُّنيا ، لهذه الدار ؛ وخرج بصفة : الاسم ، فلا تبدل فيه ، نحو حُزْوَى : اسم موضع . هذا

---

(١) فى (غ) : للمازنى .

(٢) زاد بعده فى (ز) : والمسموع منه ألفاظ .

(٣) زاد بعدها فى (ز) : بذلك .

(٤) فى (ز) : لام .

(٥) فى (ز) : كالقصيى تأنيث الأقصى ، والعليا تأنيث الأعلا .

ماذهب إليه المصنف ، وهو مذهب الفرّاء وابن السكيت والفارسى ، وناس من اللغويين ؛ وذهب الأكثرون إلى أن تصحيح حُزْوَى شاذ ، وأن قياس الاسم الإعلال ، وتمسكوا بالدنيا أنثى الأدنى ، ونحو ذلك ، وقالوا : إنهم جعلوها اسماً ، من جهة استعمالها كالأسماء إذا وليت العوامل ؛ وقالوا : إن الصفة تبقى على لفظها ، ولا تُغَيَّر نحو : خُذ الحُلْوَى ، وأَعطِ المُرَّى . قالوا : وشذَّ من الاسم شىء لم يقلب ، وهو القصوى ، وحُزْوَى : اسم موضع ؛ ولعل الأول أقرب إلى الصواب ؛ وأفهم كلام المصنف أن فُعْلَى من ذوات الياء ، لا تغيَّر ، فلو بنيت من الرمى فُعْلَى ، لقلت : رُمْيَى ، والأمر على ذلك .

(إلاَّ ما شذَّ كالحُلْوَى [١]) – وهو تأنيث الأحلى ، وهو مجمع عليه ؛ وشذَّ أيضا قول أهل الحجاز : القُصْوَى ، وأما بنو تميم فيقولون : القصيا ؛ وبعضهم يقول : القصيا [٢] ، عند غير بنى تميم [٣] .

(وشذَّ إبدال الواو من الياء ، لاماً لفَعْلَى اسماً) – فأخرج الصفة نحو : خَزْيا وصَدْيا وريَّا ، فلا تبدل ، قياسا ولا سماعاً ؛ ومثال الاسم : يقوى وتقوى ، وهى من وقيت وتقيت ؛ ولعل مراده شذوذ القياس ، لا شذوذ عدم الاطراد ، فإن ذلك مطرد فى الاستعمال ، كما قال أكثر

---

(١) زاد هنا فى بعض نسخ التسهيل ، وفى المحققة منه : بإجماع ؛ وسيشير إليه فى الشرح .

(٢) فى (د) : القصوى .

(٣) فى (د ، ز) : عند غير تميم ؛ وزاد بعد هذا ، فى بعض نسخ التسهيل : والصفة المحضة كالعليا ، والدنيا ، تأنيث أدنى ؛ والجارية مجرى الأسماء : الدنيا ، إذا أريد بها هذه الدار ؛ ويبدو أنه من عبارات الشرح .

النحويين ، وعليه كلام سيبويه ؛ وقال المصنف فى غير هذا الكتاب : أو شذوذ لا يقاس عليه ؛ وقال فى موضع آخر : إن هذا الإبدال فى الاسم هو الغالب ؛ قال (١) : واحترزت بالغالب من الرّيّا ، بمعنى الرائحة ، والطغيا ، وهو ولد البقرة الوحشية ، وسَعْيا : اسم موضع . انتهى .

وقد نص سيبويه وغيره من النحويين ، على أن رَيًّا صفة ، وكان الأصل فيه : رائحة ريًّا ، أى ممتلئة طِيباً ؛ قال سيبويه : وقد ذكر ريّاً مع خزيا وغيرها من الصفات : ولو كانت ريا اسماً ، لقلتَ : رَوًّا ، لأنك كنت تبدل واواً موضع اللام ؛ وأما طغْيا ، فقال الأصمِعىّ : هو بضم الطاء ، وقال ثعلب : هو بفتحها ، وقياسه ، أعنى المفتوح : طَغْوى ، وأما المضموم فيعرف حكمه مما سبق ، إن كان واويا ؛ وقد قيل : إنه لا يتعين فى طغوى أن يكون بدلا من ياء ، لأن فى طغيا لغتين : طغيت وطغوت ؛ وقال المصنف فى غير هذا الكتاب فى الثلاثة : إنها يستدل بها على أن إبدال الواو فى غيرها شاذ ؛ وقيل أيضا : يحتمل كون سَعْيَا ، اسم مكان ، منقولاً من صفة ، فلا يثبت به كون فعلى الاسم ، صحيحا (٢) ؛ ومثله يجوز أن يقال فى طغيا ، فيكون صفة فى الأصل ، ثم غلبت اسميته

---

(١) جاءت هذه العبارة فى (ز ، غ) : واحترز بالغالب من الرَّيَّا بمعنى الرائحة .. الخ .

(٢) فى (ز ، غ) : صحح .

كأبطح . وفهم من كلامه أن فَعلى من ذوات الواو ، لا يقلب ، صفةً كان كسهوى [١] ، أو اسماً كدعوى ، وهو كذلك .

(وربما فعل ذلك) — أى إبدال الواو من الياء .

(بفعلاء ، اسماً وصفةً) — خرّج بعضهم على ذلك قولهم : العَوَّاء بالمدّ ، للنجم ، هو من عويت الشيء : لويته ، لأنها كواكب ملتوية ، والأصل : عَوْياء ، فيصير : عَيَّاء ، ثم شذّوا فى عوّاء ؛ وقيل : ليس وزنه فَعلاء ، وإنما هو فعَّال ، وهو عوَّاى ، فقلبت الياء همزة ، كما فى رداء ، وذُكّر على معنى المنزل ، ولذا قالوا : هو العَوَّاء ، ومن قال : عوَّى ، فقصر ، ذهب إلى معنى المنزلة ؛ على أنه يحتمل أن يكون فعَّل كشمَّر ، قاله المصنف . هذا مثال الاسم ، وأما الصفة [٢] ...

(**فصـــل**) : (تبدل الألف بعد فتحة متصلة اتصالا أصليا ، من كل واو ، أو ياء تحركت فى الأصل وهى لام) — خرج بقوله : بعد فتحة ، مابعد ساكن ، كدَلْو وظَبْى ، أو بعد كسرة كشقى ، وشج ، أو ضمة نحو : أَدْلٍ وأَظبٍ ويغزو ويقضو ، فلا تبدل الياء والواو فى هذه كلها ألفاً ؛ وبمتصلة نحو : آى وواو ، إذ حجزت الألف بين الفتحة والياء والواو ؛ وخرج الاتصال العارض ، كأن تبنى مثل : عُكَمِس ، من الغزو والرمى ، فتقول : غُزَوِو ورُمَيِى

---

(١) فى (غ) : كشهوى بالمعجمة .

(٢) سقط ما بعد هذا فى النسخ الثلاث ، إلى أول الفصل ، وترك مكانه بياضا ؛ وفى نسخة ناظر الجيش قال : وأما الصفة فقيل : يمكن تمثيله بالعَوَّاء أيضا ، لأنه صفة فى الأصل ؛ وليس بجيد ؛ وإنما مثاله قولهم : داهية دهواء ودهياء . انتهى .

فهذه لام تحرّكت فى الأصل بعد فتحة متصلة ، لكن اتصالها عارض ، لأن أصل عُكَمِس : عُكامِس ، فأصل غُزَوِو : غُزَاوِو ، ورُمَيى : رُمايِى ، فلا تبدل هذه اللام ألفاً ، لكن تبدل الواو ياءً ، لوقوعها طَرَفاً بعد كسرة ، فيصير لفظ غُزَوو كلفظ المنقوص ، فتقول : غَزَوٍ ، وتعامله معاملته ، كما تفعل فى رَمَيِى ، فتقول : رَمَيٍ . يقال : ليلٌ عُكامس ، أى شديد الظلمة ، وإبلٌ عُكامس ، أى كثيرة .

وخرج بقوله : تحركت ، الساكنة ، كأن تبنى من [1] من غَزْو ورَمْى مثل قمطر ، فتقول : غِزَوّ ورِمَىّ ، فلا تقلب الواو والياء فيهما إلى الألف ، وإن كانتا لامين بعد فتحة ، وذلك لسكونهما ؛ وبقوله : فى الأصل [2] ، الساكنة فى الأصل ، نحو : يرعوى ويرمَيى ، فحركة الواو والياء فيهما عارضة ، وأصلهما السكون ، لأن مثالهما من الصحيح : يَحْمرُّ مضارع احمرَّ ، ووزنه : افْعَلَّ ، فلا تبدل فيهما الألف ؛ وقوله : وهى [3] ، أى الواو والياء لام ، نحو : غزا ورمى وعصا ورحى ، والأصل : غَزَو ورمَىَ وعَصوَ ورحَىَ ، تحركت الواو [4] – أو الياء – وانفتح ماقبلها ، على الوجه المذكور ، فانقلبت ألفا ، وكذلك الياء .

(أو بإزاء لام) – كأن تبنى من الغزو أو الرمى مثل درهم ،

---

(١) فى (غ) : مثل .

(٢) أى تحركت فى الأصل .

(٣) أى وهى لام .

(٤) فى (د) : الواو ، وفى (غ) : الياء ، والمقصود أيهما كما يأتى .

فتقول : غِزْوَو ورِمْيَى ، فالواو والياء الأخيرتان بإزاء لام [١] الكلمة ، وهى الواو والياء الأخرى ، وهاتان [٢] زيدتا للإلحاق ، ووجد فيهما شروط إبدالهما ألفاً ، فجرى عليهما حكم اللام ، فلذلك تقول : غِزْوَى [٣] ورِمْيَى .

(غير متلوَّة بألف) – فإن تلتهما ألف ، لم يبدلا ، نحو : غزَوَا ورمَيَا ، وعَصَوَان ورمَيان ، والنَزوان والغلَيان .

(ولا ياء مدغمة فى مثلها) – نحو : عصَوِىّ ، فلا تبدل من الواو هنا ألفٌ ، لأن الألف تقلب واواً فى مثل هذا .

(فإن كانت مضمومة أو مكسورة ، وتلتها مدة مجانسة لحركتها ، قُلبت ثم حُذفت) – فإذا سميت بعصا وفتى ورحا [٤] ، ثم جمعت بالواو والنون ، قلت : جاء عَصَوْن ورأيت عَصَيْن ، فتحركت الواو ، بالضم فى الأول ، وبالكسر فى الثانى ، وانفتح ماقبلها ، وتلتها الواو والياء ، وهما مجانستان ، فقلبت ألفاً ، ثم حذفت ؛ وكذلك تقول : جاء فتون ، ورأيت فتَين ، والعمل كما ذكر .

(ولا تصحح ، لكون ماهى فيه واحداً ، خلافاً لبعضهم) – فيُعَلُّ ما أشبه هذا الجمع مما ذكر من مفرد ؛ فإذا بنيت مثل ملكوت من غزا ورمى ؛ قلت : غزوت ورموت ، الأصل : غزوُوت ورمَيُوت ،

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) فى النسخ : غِزْوا ورِمْيا ، والقاعدة الإملائية تعضد التحقيق .

(٤) سقطت من (د) .

تحركت الواو والياء ، وانفتح ما قبلهما ، فقلبتا ، كما فى عصا ورحى ، ثم حذفت الألف ، لملاقاة الساكن بعدها ، فصار اللفظ كذلك ، ولا يجوز التصحيح ، على الصحيح .

(وتُعلّ العينُ ، بعد الفتحة ، بالإعلال المذكور) — وهو إبدالها ، إن كانت واواً أو ياءً ، تحرّكت فى الأصل ، ألفاً ؛ ومراده بالفتحة ماسبق ذكره ، وهى المتصلة اتصالاً أصليا ؛ وبالعين ، العين المتحركة بأى حركة كانت ، من فتحة كناب وباب وقال وباع ، أو كسرة كخاف وكرجل مال أى مول ، أو ضمة نحو طال ؛ ولو جاء من المعتل اسم على فَعُل بالضم ، وجب إعلاله أيضا ؛ فلو كانت بعد غير فتحة ، لم تبدل ألفاً نحو : عيب ونوب وطيبة وحِوَل ؛ وكذا إن لم يتصلا نحو : قاول وباين ، أو اتصلا اتصالاً عارضا ، كأن تبنى مثل عُلَبِط من القول ، فتقول : قُوَوِل ، وأصله : قواوِل كعُلابط ؛ وكذا لا تبدل ، إن لم تتحرك فى الأصل ، بل عرضت الحركة ، نحو أن تبنى مثل شمأل من قول أو بيع فتقول : قوأل وبيأع ، ثم تنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ، فتصير قَوَلًا وبَيَعاً ، فلا يعل ، لأن الحركة عارضة .

ومثال ما استكمل الشروط ، باب وما معه ، والأصل : بوب ونيب وقول وبيع وخوف وطول ؛ ويقال : رجل مالٍ ، أى كثير المال ، وأنشد أبو عمرو :

(٣٩) إذا كان مالا ، كان مالاً مُرَزَّأً   ونال نداه كلُّ دان وجانبِ (١)

(إن لم يُسَكَّن مابعدها) — احترز من طويل ونحوه .

---

(١) لم أجده فى مراجعى ، ومال مرزَّأ ، أى منتقص ؛ وفى الصحاح: ويقال :=

(أو يُعل) – نحو : هوى وطوى .

(أو تكن هى بدلاً من حرف لا يُعَلّ) – نحو قولهم فى شجرة : شيَرة ؛ قال :

(٤٠) إذا لم يكن فيكنَّ ظلٌّ ولا جنَى فأبعَدكنَّ الله من شيَرات [١]

(أو يكن ماهى فيه فعلا واويًّا ، على افتعل ، بمعنى تفاعل) – فخرج اليائىّ العين ، فإنه يجب إعلاله ، نحو : ابتاعوا وامتازوا ؛ وإنما لم يصحح ، لأن الياء أشبه بالألف من الواو ، فرجحت عليها فى الإعلال ، وذلك نحو : اجتوروا واعتونوا ، بمعنى تجاوروا وتعاونوا ؛ فلو كان افتعل الواوىّ العين ، ليس بمعنى تفاعل ، اعتلَّت عينه ، بإبدالها ألفاً ، نحو : اختان واختار ، بمعنى خان وخار .

(أو فَعِل بمعنى افعلَّ مطلقاً) – واويًّا كان نحو : حَوِل وسَوِد ،

= ما رزأتُه مالَه ، ومارَزِئتهُ ، أى مانقصتُه ، وارتزأ الشيءُ انتقص ، ورجل مرزَّأ ، أى كريم ، يصيب الناسُ خيرَه ....وجانب أى بعيد ؛ وفى الصحاح : ورجل أجنبىّ وأجنَب وجَنَب وجانِب ، كله بمعنى .... والجنيب : الغريب ، وجنَبَ فلان فى بنى فلان ، يجنُب جَنابة ، إذا نزل فيهم غريباً ، فهو جانِبٌ ، والجمع : جُنَّاب . والشاهد فى قوله : إذا كان مالًا ، أى رجل مال ، بمعنى كثير المال ؛ كان مالًا مرزَّأً ، أى منتقصاً بكثرة العطاء ، إذ ينال منه القريب والبعيد .

(١) من الطويل ، لجعيثنة البكائى ؛ والشاهد فى قوله : شيرات بدلًا من شجرات ؛ فجاءت الياء ، وهى عين الكلمة ، بدلًا من حرف لايُعَلّ ، هو الجيم ، فلا تُعل الياء ، مع أنها استوفت شروط الإعلال .

بمعنى : احولَّ واسودَّ ، أو يائياً ، نحو: بَيِض وصَيِدَ ، بمعنى ابيضّ واصْيَدَّ (١) .

(أو متصرِّفاً منهما) - أى من افتعَل وفَعِل المذكورين ، نحو : مجتورَ وعُوَير .

(أو اسماً ، خُتم بزيادة تخرجه عن صورة فِعْل ، خالٍ من علامة تثنية ، أو موصول بها) - نحو : الجوَلان والسَّيَلان ، فالألف والنون زائدتان (٢) ، لا يلحقان الفعل بحال ، فهذا الاسم يصحح ، لخروجه عن شبه الفعل صورة ، بالزيادة المذكورة ؛ وزعم المبرد أن القياس الإعلال ، وعليه جاء دارات ، من دار يدور ، وحادان من حاد يحيد ؛ ومذهب سيبويه ، والمازنى أن (٣) الإعلال فى هذا غير مطرد ؛ وهو الصحيح ، لأن التصحيح فيه أكثر فى كلام العرب ؛ فإن ختم الاسم بزيادة لا تخرجه عن صورة فعل خالٍ من علامة تثنية ، أُعلَّ ، نحو : قالة وباعة ، لأن تاء التأنيث تلحق الاسم والفعل ، فأُعلَّ هذا الاسم كالفعل ، نحو : قالت وباعت ؛ وكذا المختوم بزيادة لا تخرجه عن صورة فعل موصول بعلامة تثنية كأن تبنى من القول والبيع اسماً على فَعلَى ، فتقول : قالَى وباعَى ،

---

(١) قال فى الصحاح : والصَّيَدُ بالتحريك : مصدر الأصيد ، وهو الذى يرفع رأسه كبراً ...تقول منه : صَيِدَ بكسر الياء ؛ وإنما صحَّت الياء فيه ، لصحتها فى أصله ، لتدلَّ عليه ، وهو اصْيَدَّ ، بالتشديد .

(٢) فى (غ) : زائدان .

(٣) سقطت من (د) .

بالإعلال ، كما فى الفعل ، لأن الألف فى آخرهما ، كألف فعَلا نحو : ضَرَبا ؛ ولا يصحح حملاً على صَوَرَى وحَيَدى ، لشذوذ هذا التصحيح ، كما سيأتى أنه (١) اختيار المصنف فى هذا الكتاب ، ولما سُمع فى الشذوذ ؛ فلو قيل : ابن من نوس اسما جمعاً على مثل حوَكة ، لقلت : ناسَة ، باتفاق ، دون نوَسة ، لأن حوَكة شاذ ، فلا يتبع ، ومذهب سيبويه أن تصحيح صوَرَى يطرد ، كما سيأتى ، فتقول عنده : قوَلَى وبيَعى (٢) ، بالتصحيح .

(وقد يُعَلُّ فَعِل المذكور) – كقوله :

(٤١) تسائل ياابن أحمر من تراه أعارت عينُه أم لم تعارا (٣)

(وتصحيح نحو : صَوَرَى ، شاذ لا يقاس عليه ، وفاقاً لأبى الحسن) – ومذهب سيبويه أن تصحيحه مطرد ، تشبيها لألف التأنيث ، بالألف والنون فى جوَلان ، لأنهما لايكونان فى الفعل ، واختار هذا ، المصنفُ فى موضع آخر ، وألحق بها مابايَنَ الفعلَ فى البناء ، كما لو (٤) نبنى من القول مثل : قَرَبُوس ، قال : فنقول :

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) فى (ز، غ) : قولا وبيعا .

(٣) من الوافر ، لابن أحمر : عمرو بن أحمر الباهلى ، وصدره فى الصحاح :

* وسائلة بظهر الغيب عنى *

قال فى الصحاح : وقد عارت العينُ تَعارُ ؛ قال الشاعر : وسائلة ....الخ ثم قال : أراد : أم لم تعارَنْ – بنون التوكيد المخففة – فوقف بالألف ؛ والشاهد فى قوله : تعار ، بالإعلال ؛ قال صاحب الصحاح : ويقال أيضا : عَوِرَت عينُه ؛ وإنما صحَّت الواو فيها لصحتها فى أصلها : وهو : اعْوَرَّت .

(٤) سقطت من (ز ، غ) .

قَوُوُول ، بالتصحيح ؛ لأن مباينته الفعلَ[١] ، أشدّ من مباينته فعلان وفعلى ، فتصحيح عينه متعين ؛ وألحق أبو الحسن ألف التأنيث بتائه ، فكما يُعلّ مع التاء ، يُعلّ مع الألف ؛ والفرق واضح ، وماسبق من النظر إلى الشبه الصوريّ ضعيف .

(وشذَّ نحو : رَوَح وغَيَب) – وقياسهما : راح وغاب ؛ ومثلهما فى الشذوذ الخَونة والحوَكة ، وقياسهما : الخانة والحاكة ، كالسادة والقادة ؛ وروح جمع رايح ، والبيعَة أيضا ، وغَيَب جمع غايب .

(وحِوَل) – وقياسه : حال ، كرجل مال ، وخاف ، أى مَوَل وخوَف ، ومثل حِوَل قولهم : رجل شَوِل ، أى خفيف فى قضاء الحاجة ؛ وشذَّ أيضا التصحيح فى الفعل ؛ قالوا : صوَف الكبش ، وخوَف الرجل .

(وهَيُؤَ) – وقياسه : هاءَ مثل طال ، لكنهم شذُّوا فصححوا عينه .

(وعَفَوَة وأُوَو) – والقياس : عَفاة كقناة ، لأنها واو تحركت وانفتح ماقبلها ، فتقلب ألفاً ، وكذلك أُوَو ، قياسه : أُوًى ، كغُدًى جمع غُدْوَة ، والعِفَوة جمع عفو [٢] ، وهو الجحش ، نقله أبو زيد ؛

---

(١) فى (ز) : بالفعل ، وفى (غ) : للفعل .

(٢) فى الصحاح : والعَفْو والعُفْو والعِفْو : الجحش ، وكذلك العَفَا ، بالفتح والقصر ، والأنثى عَفْوة .

والأُوَو : (١) جمع أُوَّة ، وهى الداهية ، نقله أبو عمرو الشيبانى .

(كما شذَّ إعلالُ ماولى فتحة ، مما لاحظَّ له فى حركة ، كآية) – فالألف بدل حرف علة ساكن ، وكذا غاية وطاية ، وهى كقولهم فى نَوَمة وصَوَمة : نامة وصامة .

(فى أسهل الوجوه) – أى المذكورة فى آية ونحوها ؛ وهو قول الفرّاء ، وذكره سيبويه – رحمه الله – بعد ذكره مذهب الخليل ، فقال : وقال غيره : أصله : أيَّة : فَعْلَة (٢) ، فقلبت الياء ألفاً ، كراهة التضعيف ؛ وقد نسب إلى سيبويه ؛ ووجه (٣) كونه أسهل ، أنه ليس فيه إلاَّ إبدال الألف من حرف علة ساكن ؛ ولكن القياس التصحيح والإدغام ، فأبدلوا تخفيفاً ، وإذا أبدلوا فى تَوْبة ونحوها ، حيث قالوا : تابة ، فقال : قبلت توبتك وتابتك ، وقالوا أيضا : رحم الله حوبَتك وحابتك ، ونمت نومةً ونامةً ، فَلأَن يبدلوا عند اجتماع الياءَين أحرى .

ومذهب الخليل أن وزنها أَيَيَة : فعَلَة ؛ فقياس قوله أن يقال : أَياة ، لأن اللام تحركت وانفتح ماقبلها ؛ لكن قال : إنهم عكسوا ، فأعلّوا العين ، وصححوا اللام .

---

(١) فى (ز) : والأُوَوَة ؛ وفى شرح ناظر الجيش : وأندر من هذا كله قولهم : عِفَوَة ، فى جمع عَفْو ، وهو الجحش ؛ وأُوَو فى جمع أُوَّة ، وهو الداهية من الرجال ، حكاهما الأزهرىّ ؛ الأوّل عن أبى زيد الأنصارىّ ، والثانى عن أبى عمرو الشيبانىّ . هذا آخر كلامه – ابن مالك – فى إيجاز التعريف .

(٢) فى (د) : فعيلة .

(٣) فى (ز) : ووجهه .

ومذهب الكسائىّ ، أن وزنها : فاعلة ، والأصل : آيِيَة ، فحذفت العين استثقالًا للياءين والكسرة ؛ وقيل : وزنها : فَعُلَة كسَمُرة ، تحركت الياء وانفتح ماقبلها ، فقلبت ألفاً ؛ وقيل : فَعِلة كنبقة ؛ وقيل : الأصل : أياة ، كنَواة ، فَعُلَّت بتقديم اللام علَى العين [١] ، فصار آية .

(واطرد ذلك فى نحو : يَوْتَعِد وييْتَسِر ، عند بعض الحجازيين) – فأبدلوا من الواو والياء الساكنة ألفاً ، فى كل مضارع لافْتَعل ، فاؤه إحداهما ، فيقولون : ياتعد وياتسِر ؛ ونسبها ابن الخشاب للحجازيين ؛ ومن كلام الشافعىّ : ياتَطِها ، وهو من افتَعل من الوَطْء [٢] ؛ والقرآن جاء على غير هذه اللغة ، قال تعالى : « للذين يتقون » [٣] .

(وفى نحو : أولاد ، من جمع مافاؤه واو ، عند تميم) – فيطرد عندهم إبدال الواو الساكنة ألفاً فى مثل ذلك ، فيقولون : آلاد ، فى أولاد ؛ وآقات فى أوقات ؛ وآثان فى أوثان ؛ وآعاد فى أوعاد .

(وفتح ما قبل الياء الكائنة لاماً مكسوراً ماقبلها ، وجعلها ألفاً ، لغة طائية) فيقولون فى الجارية والناصية : الجاراه والناصاة ؛ ومن كلامهم : أنا امرأة من الباداة ؛ وقال الشاعر :

(٤٢) وما الدنيا بباقاةٍ لحيٍّ ... وما حيٌّ على الدنيا بباق [٤]

---

(١) فى (ز ، غ) : بتقديم العين على اللام ، والعين مقدَّمة بطبيعتها على اللام .

(٢) فى (د ، غ) : من الوطى .

(٣) الأعراف / ١٦٩ : « والدار الآخرة خير للذين يتقون » .

(٤) من الوافر ، قال فى الإنصاف / ٧٥ : أراد : بباقية ، فأبدل من الكسرة فتحة ، فانقلبت ألفا » ، وهى لغة طيىء ؛ وهى موضع الشاهد فى قوله : بباقاة ؛=

ويقولون فى بَقِىَ ورَضِىَ : بَقَى ورَضَى ؛ قال :

(٤٣) نُعَى لِى أبو المقدام ، فاسودَّ منظرى
من الأرض ، واستكَّتْ علىَّ المسامعُ (١)

أى نُعِىَ ؛ والمنقول عنهم ، أن ذلك جائز ، لاواجب ؛ وكلام المصنف يقتضى أن يقال فى لن يرمِىَ عند طِيّىء : لن يَرْمَى (٢) ، وفى رأيت الراضِىَ : رأيت الرَّاضَى (٣) ؛ وكذا يقال فى قام القاضى : قام القاضَى (٤) ، إن لم يُعتد بكون الياء مفتوحة ، وقد صرَّح هو فى الكافية الشافية ، بأنه يقال عندهم فى إكْرامِى : إكرامَا ؛ ونوزع فى ذلك ، والسماع عنهم ثابت فى النوعين السابقين ، أعنى ما كانت الياء فيه مفتوحة فتحة لازمة ، من اسم أو فعل ؛ ويحتاج غير هذا إلى سماع .

(**فصــل**) (٥) : (إن كانت الياء أو الواو عين فعِل ، لا لتعجب) – فخرج نحو : ما أطوَله ، وما أبْيَنه ، فهذا يصح لشبهه بأفعل التفضيل ، نحو : هذا أطْوَل وأبْيَن ، لأنهما من واد واحد .

= أصلها : بباقية ؛ بفتح المكسور قبل الياء ، وقلبها ألفاً ، على لغة الطائيين .

(١) من الطويل ، للنابغة الذبيانىّ ؛ والشاهد فى قوله : نُعَى لي ، أى نُعِىَ لِي ، بفتح المكسور قبل الياء ، وقلبها ألفاً ، على لغة طِّيِّء .

(٢) فى (ز ، غ) : لنْ يَرْمَا .

(٣) فى (ز ، غ) : الرَّاضَا .

(٤) فى (ز) : القاضا .

(٥) سقط لفظ الفصل من (ز ، غ) وثبت فى (د) وفى النسخة المحققة من التسهيل .

(ولا مُصرَّفٍ [١] منهما) — نحو : أطْوِل بزيد ، وأبْيِن بِهِ ، ويَعْوَرّ ويَصْيَدّ ، وأعوره الله .

(أو عين اسم يوافق المضارع فى وزنه الشائع) — كما سيأتى تمثيله ؛ وخرج مُغيل ، يقال : أغالت المرأة فهى مُغيل ، وأَغْيلَت ، فهى مُغْيِل : إذا سقت ولدَها الغَيْل ، وهو لبن المرضع بعد الحمل أو الوطء ؛ والمراد الموافقة فى الحركات والسكنات وعدد الحروف ؛ وليس المقصود بالحركات خصوصها ، بل جنسها .

(دون زيادته) — وسيأتى حكم الموافق فى الزيادة أيضا .

(غيرَ جارٍ على فعل مصحح) — تحرز من نحو : مقاوِل ومبايع ، فلا يُعَلَّان ، لأنهما جاريان على مصحح نحو : تقاول [٢] وتبايع .

(أو يوافقه) — أى يوافق المضارع .

(فى زيادته وعدد حروفه وحركاته ، دون وزنه) — فيُعل الاسمُ إن وافق المضارع فى الزيادة وعدد الحروف والحركات ، دون الوزن ، كما سيأتى ؛ ولا يُعَلُّ إن وافق فى الوزن ، ولم يكن فى الأصل فعلاً نحو : أسْوَد وأطوَل منك وأبْيَن ، لئلا يلتبس بلفظ الفعل ؛ فلو بنيت مثل يفعل من القول أو البيع ، لصحَّ حرفُ العِلَّة ؛ ومن كلامهم : تَدْوِرة ،

---

(١) فى (د) : ولا متصرف منهما ، وفى (غ) : وما تصرف منهما .

(٢) فى (ز) : تقايل .

اسم مكان ، وإن خالفه فى الوزن ، أُعِلَّ (١) لأمن اللبس ؛ ولهذا تقول ، لو بنيت من القول أو البيع مثل تَحْلِىءٍ : تَقْيِل وتبْيع ، والأصل : تقول وتبيع ؛ نقلت حركة العين إلى الفاء ، فسكنت العين ، وانقلبت ، وهى واو ، ياءً ، لكسرِ ماقبلها ، كما فى ميعاد ؛ والحاصل أنه يشارك الفعل فى وجوب الإعلال بالنقل ، كما سيأتى ، كل اسم أشبه المضارع فى زيادته ، لا فى وزنه ، أو فى وزنه ، لا فى زيادته ؛ والأول كتَبْيع مثل تَحْلِىء من البيع ، والثانى كمقام ؛ فإن أشبهه (٢) فى الزيادة والوزن ، فإن كان فى الأصل فعلاً أُعِلَّ ، كيزيد ؛ وإلاَّ وجب تصحيحُه ، ليمتاز عن الفعل نحو: أسود .

(أو عين مصدر على إفعال) – نحو : إقامة .

(أو استفعال) – نحو : استعاذة .

(مما اعتلَّت (٣) عينهُ) – نحو مامثل ، لأن الفعل أقام واستعاذ .

(نقلت (٤) حركتها إلى الساكن قبلها) – أى فى جميع ماتقدم ، وهو عين الفعل بشرطه السابق نحو : أقام وأطاب ؛ وعين الاسم كذلك نحو : مقيم ومطيب ؛ وعين إفعال واستفعال ،

---

(١) هكذا فى النسخ الثلاث ، مع قوله قبلها : لصحَّ حرف العلة ؛ فانتبه .

(٢) فى (د) : فإنه لا شبهة .

(٣) فى (ز) : أُعِلَّتْ .

(٤) فى (ز) : بقلب .

كما سبق ، والأصل : أقْوَمَ وأطْيَبَ ، ومُقْوِم ومُطْيِب وإقوام واستعواذ ، فنقلت [١] حركة العين إلى الساكن قبلها .

(إن لم يكن) – أى الساكن الذى قبلها .

(حرفَ لين) – كما مثل ؛ وخرج مثل : طاوع وبايع وقوَّم وسيَّر ، فلا تعتل العين هنا ، لأن الساكن قبلها لايقبل الحركة .

(ولا همزة) – فلا تنقل إلى الساكن الذى هو همزة ، نحو : يأنس ، مضارع أنس ، لأن هذه الهمزة معرضة للإعلال ، بتصييرها ألفاً ، فكأنها ألف ؛ فلا يجوز إعلال هذا ، كما لا يجوز فى طاوع وبايع .

(ولم تعتل اللام) – نحو : أعوى وأعيا ، واستعوى واستحيىَ ؛ فلا يُعَلّ شىء من هذا بالنقل والحذف ، لإعلال اللام ، فيلزم توالى الإعلال فى كلمة .

(أو تضاعف) – نحو : اسودَّ وابيضَّ ، فإنه لو أُعلَّ لقيل : ساد وباض ، لأن نقل الحركة إلى الساكن يوجب حذف الهمزة ، فيصير كعاد ، فيلتبس افعلَّ بفاعل .

(ويبدل [٢] من العين مجانس الحركة) – فأصل أقام : أقوم ، نقلت [٣] حركة العين إلى القاف ، وأبدل من العين الألف ، لأنها

---

(١) فى (ز) : فتقلب .
(٢) فى (د) ، وفى المحققة من التسهيل : وأبدل .
(٣) فى (ز) : تقلب .

تجانس حركتها وهى الفتحة ، وكذلك القول فى أطيب ؛ وأصل يُقيم : يُقْوِم ، فأبدل من العين ياء ، لمجانستها كسرها .

(إن لم تجانسها) – فإن جانست الحركة العين ، فليس غير النقل ، نحو : يقول ويبيع ، الأصل : يَقْوِل ويَبْيِع .

(وتحذف واو مفعول ، مما اعتلت عينه ، ويُفْعل بعينه ماذُكر) – نحو : مَقُول ومَبِيع ، أصلهما : مقْوُول ومَبْيُوع ، فنقلت حركة الواو والياء إلى الفاء ، فالتقى ساكنَان ، فحذف أحدهما .

ومذهب الخليل وسيبويه أن المحذوف واو المدّ ، واختاره المصنف ، لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصلىّ ؛ ومذهب الأخفش أن المحذوف عين الكلمة ، لأن حذف ماليس لمعنى أولى من حذف ماهو لمعنى . ورُدَّ بأن المعنى للميم ، لا للواو ، لأنها الثانية فى كل اسم مفعول ، والواو زائدة للمدّ ، لا معنى لها .

قال أبو الفتح : سألنى أبو علىّ ، عن تخفيف مَسُوء ، فقلت : على مذهب الأخفش أقول : رأيت مَسُوًّا ، كما تقول فى مقروء [١] : مقروّ ، لأنها عنده واو مفعول ؛ وعلى مذهب سيبويه ، أقول : رأيت مَسُوًّا ، كما تقول فى خبء : خبّ ، فتحرك الواو ، لأنها فى مذهبه العين [٢] ، فقال لى أبو على : كذلك هو .

---

(١) فى (ز) : فى مقروءة : لا مقروّ .

(٢) أى عين الكلمة .

(وإن كانت ياءً وقيت الإبدال ، بجعل الضمة المنقولة كسرة) – فأصل مبيع : مبيوع ، كما تقدَّم ، نقلت الحركة إلى الياء ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الواو ، فتبقى على مَبْيُع ، فكسرنا الفاء [١] ، لتصحَّ الياء ، فيبقى على مبيع ؛ وهذا على مذهب سيبويه ؛ وتقول على رأى الأخفش : نقلت الحركة إلى الياء ، ثم قلبت الضمة كسرة ، لتصحَّ الياء ، فحذفت الياء ، لالتقاء الساكنين ، فتبقى الواو ساكنة إثر كسرة ، فتقلب ياء ، فتبقى على مبيع .

وأشار بقوله : وقيت الإبدال ، إلى أنه كان حق مبيع ، أن يقال فيه : مبُوع ، لكنهم [٢] كرهوا انقلاب يائه واواً ، فأبدلوا الضمة قبلها كسرة ، فسلمت من الإبدال ، وذلك لأن تغيير الحركة أسهل من تغيير حرف .

(وتصحيحها لغة تميمية) – فتقول : مبيوع ، قال المازنى : بنو تميم ، فيما زعم شيوخنا ، يتمون مفعولاً من الياء ، نحو : معيوب . انتهى . وقال سيبويه : بعض العرب يخرجه على الأصل ، فيقول : مخيوط ومبيوع . انتهى . ومن كلامهم : جدة [٣] مطيُوبة به نفس ؛ وزعم المبرد أن ذلك إنما أجيز فى الضرورة ، وكلام سيبويه يُخالف ذلك ، وكذا [٤] نقل أنها لغة ، وقال الجوهرى : هى لغة لبعض العرب مقيسة .

---

(١) أى فاء الكلمة .

(٢) فى (ز) : لأنهم .

(٣) جاءت هذه اللفظة فى (د ، ز) : بالحاء المهملة ، وفى (غ) بالخاء المعجمة ، والتحقيق على الظن بأنها جِدَة بمعنى غِنىً ، وهو أقرب الألفاظ تمشيا مع السياق .

(٤) فى (ز) : وكذلك .

(وربما صححت الواو كمصْوُون) — فجاء عنهم : ثوب مَصْوُون ، وسكر مَدْوُوف ، وقول مَقْوُول ، وحكى مَضْوُوع ، ولم يحفظ ذلك سيبويه ، قال : ولا نعلمهم [1] أتمّوًا الواو ، لأنها أثقل . انتهى . أى من الياء ، وقال ابن السيد : هذا كله خُرِّج عن الكوفيين . والبصريون لا يعرفونه .

(ولا يقاس على ماحفظ منه) — بل يقتصر على المسموع لقلته .

(خلافا للمبرد) — فيما حكاه عنه ابن جنى ؛ والذى ذكره المبرد فى تصريفه ، أن البصريين أجمعين لا يجيزون إتمام المفعول من ذوات الواو فى الضرورة ، وقال هو : إنه يجيز ذلك عند الضرورة ؛ وقال الشلوبين : حكى الكسائىّ ذلك وقاس عليه ، والصحيح أنه لا ينقاس ، لشذوذ ما سمع . انتهى .

(وتحذف ألف إفعال واستفعال ، ويُعَوَّض منها ، فى غير ندور ، هاء التأنيث) — فأصل إقامة واستقامة : إقوام واستقوام ، فنقلت حركة حرف العلة إلى الساكن قبله ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الألف ، لالتقاء الساكنين ، ثم قلب حرف العلة ألفاً ، لتحرك ماقبله ، وانفتاحه فى الأصل ، وعوض من المحذوف هاء التأنيث .

ومذهب الخليل وسيبويه ، أن المحذوف الألف ؛ ومذهب

---

(١) فى (د) : ولا يُعلم أنهم .

الأخفش والفرَّاء ، أن المحذوف حرف العلة ، وقد سبقت له المسألة فى آخر باب مصادر غير الثلاثى ، وقال هناك : إنهما ربما خَلَوا من الياء ، وظاهره يخالف قوله هنا : فى غير ندور ، بعض المخالفة ؛ وقد سبق هناك أن ابن عصفور قال : لا يجوز حذفها إلاَّ حيث سمع ، ولا يقاس عليه ، وأن ظاهر كلام سيبويه يخالفه ؛ ومن الحذف قول بعضهم ، فيما حكاه الأخفش : أراه إراءً ، وأجابه إجاباً ، قال بعضهم : ويكثر ذلك مع الإضافة ، نحو : « وإقام الصلاة » ؛ وسبق هناك أن الفراء قال : إنما يُحذف عند تعويض الإضافة ، والحق خلاف ظاهره .

ومثال حذفها من الاستفعال قولهم : استفاه استفاهًا .

(وربما صحح الإفعال) – قالوا : أجوَد إجْوَاداً ، وأعول إعوالا ، وأغيلت المرأة إغيالاً .

(والاستفعال) – نحو : استحَوَذ عليهم استحوَاذاً ، واستنَوق الجمل استنوَاقاً ، واستروَح الرّيح [١] استروَاحاً .

وجاء مصححاً ومُعَلاًّ : أجوَد إجْوَاداً ، وأغيلت المرأة إغيالا ، واستروح الريح استرواحاً [٢] ؛ ومصحَّحاً [٣] : أغول إغوالاً ، واستحوذ استحواذاً ، واستنوق الجمل استنواقاً .

---

(١) فى (ز) : الجمل .
(٢) سقطت من (ز ، غ) .
(٣) هذه الفقرة تشبه التكرار .

(وفروعهما) – نحو : أجْوَدَ يُجْودُ ومُجْودٌ ، واستجوَد يستجود ومستجودٌ .

(ولا يقاس على ذلك مطلقاً ، خَلافاً لأبى زيد) – وحكى الجوهرىّ أن أَبا زيد حكى عنهم تصحيح أفعل واستفعل ، نحو : أطوَلت الشىءَ واستصوَبتُه ، تصحيحا مطرداً فى الباب كله ، وقال الجوهرِىّ أيضا : إن التصحيح لغة فصيحة صحيحة ؛ والصحيح منع القياس ، لقلة ما سُمع من تصحيح أفعل واستفعل .

(بل [1] إذا أهمل الثلاثى كاستنواق) – وهذا يبين قوله : مطلقاً ؛ فاختار لنفسه مقالة ثالثة ، وهى : إن كان استفعل ليس له فعل ثلاثى كاستنوق ، اطرد تصحيحه ؛ فلم يقولوا من هذا : ناقَ ، ولا من استحوذ : حاذ ، ولا من استتيست الشاة : تاس ، وإن كان له ذلك [2] نحو : استقام ، لم يطرد تصحيحه .

وكأن المصنف رأى أن المسموع من استفعل مصححا ، وردّ كذلك ، فقاس على ما سمع ، ما ناسبه دون غيره .

(وربما أُعلَّ ما وافق المضارع فى الزيادة والوزن) – فلما قدَّم أن الاسم إذا وافق المضارع فى الوزن والزيادة ، صحح حرف العِلة فيه ، نحو:أسوَد وأطوَل وأبيَن ، نبَّه هنا على ما أعلَّ من ذلك ، وهو

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) أى له ثلاثى .

قليل ، قالوا : أَفْيِقَة جمع فَوَاق ، واللائق ، كما قال المصنف : أَفْوِقة ، فيصحح كنظائره ، نحو : أَسْوِدَة وأَحْوِجة ، لأنه موافق للفعل فى وزنه وزيادته ، لكن السماع لا يرد .

(ولا يشترط فى إعلال نحو : مقام [١] مناسبة الفعل فى المعنى ، فيكون تصحيح مَدْيَن [٢] ونحوه مقيساً ، خلافاً لبعضهم) – وهو المبرد ، زعم أن مجىء مَزْيَد [٣] ومَرْيَم على القياس ، لأن اعتلال باب مقام ومباع ونحوهما ، لأنه مصدر للفعل أو اسم مكان ، فبينه وبين الفعل مناسبة ، وكذا صحح اسماً يبنى على يفعَل من القول نحو : يَقْوَل ، ورُدَّ عليه بإعلالهم مَعِيشة ومَثُوبة ، وليسا مصدرين ولا اسمى [٤] مكان ، بل اسمان لما يُعاش ويُثابُ به .

(**فصـــل**) : (تبدل فى اللغة الفصحى ، التاء من فاء الافتعال وفروعه ، إن كانت واواً أو ياءً) – نحو : الاتّعاد والاتّسار ، والفروع : الفعل [٥] ، نحو : اتَّعَدَ واتَّسَرَ ، واسم الفاعل نحو : مُتَّعِد ومُتَّسِر ، واسم المفعول نحو : مُتَّعَد ومُتَّسَر ؛ وقيل فى اتَّعَد ، إن التاء بدل من الياء ، لأن الواو لا تثبت مع الكسر فى اتِّعَدَ ، وكذا فى اتِّعاد ، وحُمل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول ، على الماضى والمصدر ، وهذه هى اللغة الكثيرة ، واللغة الأخرى ، إقرارها على حسب مقتضى الحركات المتقدمة ،

---

(١) فى (ز) : قام .
(٢) فى (غ) : هذين .
(٣) زاد هنا فى (د) : ومدين .
(٤) فى (غ) : ولا اسما مكان .
(٥) سقطت من (د) .

وقد [(١] سبق ذكرها ، وهى لغة الحجاز أو بعضهم ؛ وحكى الجرمىّ أن من العرب من يقول : ائتعَد وائتسر بالهمز ، وهو غريب [١-)] .

(غير مبدلة من همزة) – تحرز من ائتزر : افتعل من الإزار ، فلا تبدل فيه الياء تاءً ، لأنها بدل همزة ، والهمزة لاتُدغَم ، ولا يُدغم فيها ، إلاَّ فى نحو : سَأَّال خاصة ، فيصير على حسب ما يقتضيه التصريف ؛ تقول : ائتزر ويأتزر [(٢)] ومؤتَزِر ومؤتَزَرٌ به ، والأصل : اِأْتزر [(٣)] ، وكذا الباقى .

(وقد تُبَدل ، وهى بدلٌ منها) – أى من [(٤)] الهمزة ، كقول من قال فى أُوتمن : اِتُّمِنَ وفى ، ايتُمِر : اتُّمِرَ ؛ وحكى الخضراوىّ أن البغداديين أجازوا ذلك ، وحكوا : اِتَّزر من الإزار ، واتَّمنَه من الأمانة ، واتَّهَل الرجلُ من الأهل .

(وتبدل تاء الافتعال وفروعه ثاءً بعد الثّاء) – نحو : اثَّردَ من الثَّرد ، والأصل : اثْتَرد ، فأبدل من التّاء ثاء ، وأدغم .

(أو تدغم فيها) – أى تدغم الثّاء [(٥)] فى التّاء ، فتقلب كذلك الثّاء تاءً ، فتقول اِتَّرد ؛ فعلى الوجه الأوّل ، قلب الثانى

(١ – ١) سقط من (ز) .

(٢) زاد هنا فى (د) : ويؤتزر .

(٣) فى (د) : ايتزر .

(٤) أى التاء من فاء الافتعال ، وهى بدل من همزة .

(٥) فى (ز) : أى تدغم التاء فى الثاء ، وهو عكس المقصود ، وقد سبق فى الوجه الأول . .

للأول (١) ، وعلى هذا الوجه عكس (٢) ؛ وهما ثابتان عن العرب ، قالوا فى مفتعل من الثريد : مُثَّرد ومُتَّرِد ؛ وقال سيبويه فى قلب الثانى إلى الأول : لغة عربية جيدة ؛ قال : والقياس قلب الأول إلى الثانى ، لأنه الأصل فى الإدغام ؛ وفات المصنف وجه البيان ، وقال سيبويه : البيان عربى حسن .

(ودالاً بعد الدال) – نحو : ادَّلج وادَّان ، والأصل : ادْتَلجَ وادْتان : افتعل من الدلجة والدَّين .

(أو الذال) – نحو : اذدكر ، من الذكر .

(أو الزَّاى) – نحو : ازدجر .

(وطاء بعد الطاء) – نحو :اطلع .

(أو الظاء (٣)) – نحو : اظَّلم (٤) .

(أو الصاد) – نحو : اصطبر .

(أو الضاد) – نحو: اضطرب .

---

(١) أى قلب التاء ثاء ، ثم أدغم الثاء فى الثاء .

(٢) أى قلب الأول ـــ الثاء ـــ للثانى ـــ التاء ، وإدغام التاء فى التاء .

(٣) سقطت من بعض نسخ التسهيل .

(٤) هكذا فى النسخ الثلاث ، وهى إحدى لغات افتعل من الظلم ، وكان الأولى أن يأتى بالأصل المتمشى مع الحكم ، وهو قلب تاء افتعل طاءً بعد الظاء ، فيصير : اظطلم ، وهى إحدى اللغات فيها أيضا ؛ قال فى الصحاح : وفى افتعل من ظلم ، ثلاث لغات : من العرب من يقلب التاء طاءً ، ثم يظهر الظاء والطاء جميعا ، فيقول : اظطلم ، ومنهم من يدغم الظاء فى الطاء ، فيقول : اطَّلم ، وهو أكثر اللغات ، ومنهم من يكره أن يدغم الأصلىّ فى الزائد ، فيقول : اظَّلم .

(وتدغم فى بدلها ، الظاء) — فتقول : اظَّلم ، كما سبق ؛ وقال سيبويه : إنه أقيس ، لكونه الأصل فى الإدغام ، وهو قلب الأول للآخر .

(والذال) — نحو : اِذّكَر [١] ، وفيه ما سبق فى اظَّلم ، أعنى كونه أقيس .

(أو يُظهران [٢]) — فتقول : اصطلم واذدكر .

(وقد تُجْعَل [٣] مثل ماقبلها من ظاء) — نحو : اظَّلم .

(أو ذال) — نحو : اذَّكر .

(أو حرف صفير) — نحو : اصَّبَر وازَّان ، فى اصطبر وازدان .

وملخص مايجوز فى الفصل ، أن مثل ادَّلج واطّلب ، إنما يجوز فيه الإدغام ، ومثل [٤] اصطبر وازدجر واستمع ، فيه وجهان : البيان [٥] كالمذكور ، والإدغام ، بقلب الثانى للأول ، نحو : ازَّجر واصَّبر واسَّمع ؛ ومثل اذدكر واظطلم واضطرب فيه ثلاثة أوجه : البيان ، كالمذكور ؛ والإدغام بقلب [٦] الثانى للأول نحو : اذَّكر واظَّلم واضَّرب ؛ والإدغام [-٦] بعكسه ، نحو : ادَّكر واطَّلم واطَّرب .

---

(١) فى (د) : الذكر .

(٢) فى بعض نسخ التسهيل : ويظهران .

(٣) أى تاء افتعل .

(٤) فى (ز) : فى مثل .

(٥) أى الإظهار .

من (٦ — ٦) سقط من (ز) .

(وقد تبدل دالاً بعد الجيم) – قالوا فى اجتمعوا : اجدمعوا ، وفى اجترَّ : اجدَرَّ ؛ ولا يقاس على هذا ، لا يقال فى اجترح : اجدرح .

(**فصــل**) : (من وجوه الإعلال : الحذف) – وهو مقيس وشاذ ؛ والأول المذكور فى هذا الفصل ، والثانى سيأتى .

(ويقلّ) – أى الحذف .

(فى غير لام) – فالفاء كناس فى أناس ، فى أحد وجهيه ؛ والعين نحو : سَه ، والأصل : سته ؛ وأما اللام فحذفها كثير ، نحو : أب ويد ودم .

(وغير حرف لين) – نحو : حِرٍ ، أصله : حِرْحٌ [١] ؛ وأما حرف اللين فكثير ، كأب ونحوه .

(أو همزة أو هاء أو حرف متصل بمثله) – أى ويقلّ فى همزة وكذا ... ودليل أن المراد ذلك ، الواقعُ ، وكلامُه من بعد ، كما ستراه فى آخر الفصل الذى يلى هذا ، فلا يمثّل هنا ، لأنه سيأتى .

(فمن مطرده : حذف الواو من مضارع ثلاثىّ ، فاؤه واو) – أى حذف فائه كائنةً واواً ؛ فخرج بالثلاثىّ ، الرباعِىّ ، نحو : أوعد يُوعِد ، فلا تحذف الواو من هذا المضارع ، وإن وقعت بين ياء وكسرة ظاهرة [٢] ، لأن بين الكسرة والياء همزة مقدَّرة ، لأن الأصل :

---

(١) فى الصحاح : الحَرُ مخفّف ، أصله : حِرْحٌ ، لأن جمعه أحْراح ، وإن شئت قلت : حَرِحٌ ، كما قالوا : رجل سَتِهٌ .

(٢) فى (ز) : ظاهراً .

يُؤْوَعِد ؛ وتناول قوله : فاؤه واو ، كونه على فَعَل كوعَد ، وفَعِل كوَثِق [١] .

(استثقالاً ، لوقوعها فى فعل بين ياء مفتوحة ، وكسرة ظاهرة ، كيَعِد) — فخرج بفعل ، الاسمُ ، فلا تحذف فيه ، كما سيأتى ؛ وخُصَّ الفعلُ بذلك ، لأنه أثقل من الاسم ؛ ولذا أوثر [٢] وزنه المختص ؛ والغالب فى تخفيف الاسم بنزع التنوين .

وخرج بمفتوحةٍ : المضمومةُ ، نحو : يُوعِد ، ويُوعَدُ ، مضارع وعَد ، مبنياً للمفعول ، فلا تحذف الواو فى هذين ؛ أمّا الأول ، فلما سبق ، وأما الثانى ، فلعدم كسر ما بعد الواو .

وخرج بكسرة : ماوقع بين ياء مفتوحة وضمة ، فلا تحذف الواو حينئذ ، نحو : وَضُؤَ يَوْضؤ ، ووطُؤ يَوْطُؤ ، وسيأتى ذكر ماشذَّ

(أو مقدَّرة كيقَع ويَسَع [٣]) — أى كان الماضى على فعَل كوقع ووضَع ؛ أو على فَعِل ، كوسِع ووطىء . ومعنى تقدير الكسرة ، أنه لولا كون اللام فى وقع ونحوه حرف حلق ، لكانت الواو وقعت بين ياء وكسرة ، لأن قياس وقع ونحوه ، من المعتلّ الفاء بالواو ، فى غير هذا ، كون مضارعه على يفعِل ، بكسر العين ، نحو : يَعِد ، وأما وسِع فحقُّ

---

(١) فى (د) : كوَنِىَ .
(٢) فى (ز ، غ) : أثر .
(٣) فى (ز ، غ) : كوقَع ووسِع ، والتحقيق من (د) ومن النسخة المحققة من التسهيل ، والكلام على المضارع ، والحديث بعده يعضده .

عين [١] مضارعه الفتح ، نحو : وَجِل يَوْجَلُ ، لكن لما حذفوا ، فقالوا : يسَع ويضَع ، دلَّ على أنهم عزموا على كونه مما جاء من هذا الباب على فعِل يفْعِل ، نحو : وثِق ، يثِق ووَمِق يمِقُ ، فى ألفاظ مذكورة فى بابها ، فيكون وَسِع منها ، لكنهم فتحوا العين فى يسَع ، لأجل حرف الحلق ، فجاء تقدير الكسرة بهذا الاعتبار .

وما ذكر المصنف من علة الحذف فى يَعِد ونحوه ، هو قول البصريين ؛ وقال الفرّاء : سبب الحذف : الفرق بين اللازم والمتعدّى ، فحذف فى المتعدّى ، كيَعِد ويَزن ، ويطأ ويضع ، دون اللازم نحو : يوجل ويوهم ؛ وحكاه بعضهم عن الكوفيين ؛ وحجتهم : يُوعِد ، فليس الوقوع بين الياء والكسرة سببَ الحذف ؛ ورُدّ بوجود الحذف فى اللازم كثيراً ، نحو : وقع يقع ، ووكف [١] البيتُ يَكِفُ ، ووجب الشيءُ يجبُ ؛ وأما يُوعِد ، فقد سبق بيان سبب عدم الحذف فيه .

(وحُمل على ذى الياء ، أخواتُه) — وهى : نَعِدُ وتَعِدُ وأَعِدُ ، وتقع وتسعَ والباقى ، ونظيره : تكرم ونكرم ويكرم ، فى الحمل على أكرم ؛ وفعلوا ذلك ليجرى الباب على سنن واحد .

(والأمر) — نحو : عِدْ وسَعْ [٢].

(والمصدر الكائن على فعل ، محرَّكَ العين بحركة الفاء ، معوّضاً

---

(١) فى الصحاح : وكَف البيتُ وَكْفاً ووَكيفاً وتَوْكافاً ، أى قطر ؛ وفى الحاشية : من باب وعد ؛ وأوكف البيتُ ، لغةٌ فيه .

(٢) فى (ز) : وبِعْ ، وفى (د) : وقَعْ .

منها هاء تأنيث) – نحو : عِدَة وشِيَة ، الأصل : وِعْدة ووِشْية [١] ، فاستثقلوا الكسرة على الواو ، فحذفوها ، ونقلوا حركتها إلى العين ، ثم عَوّضُوا منها الهاء ؛ فلو كان المصدر على غير هذا الوزن ، لم تحذف الواو ، نحو : وعَد وَعْداً ، قال تعالى : « وَعْدَ الله » [٢] ، وكذا ورَدَ ورُوداً ؛ وربما جاءوا بفعل [٣] على الأصل [-٣] ، فقالوا : وِعْدَة ووِثْبة ، وقالوا أيضا : وتَرْتُه أَتِرُهُ وِتْراً ووِتْرةً ، بكسر الواو .

(وربما فُتِحت عينُه) – أى عين ما حذفت منه الواو .

(لفتحها فى المضارع) – كقولهم : سَعة ودَعة ، والمضارع : يسَع ويدَع [٤] .

(وربما فُعِل هذا بمصدر فَعُل [٥]) – كقولهم : وَضُع [٦] ضَعَة ، ووقُح قَحةً ، حكاه الأخفش .

(وشذَّ فى الصِّلَة : صُلَة) – فضموا الصّاد ، وكان قياسه ، إذ بناه على فُعْلَة ، بضم الفاء ، أن يقال : وُصلة ، بإثبات الواو مضمومة ، لكن لما قالوا فيه : فِعْلة ، بالكسر ، حذفوا الواو ، فقالوا : صِلَة ، أجرى فُعلة مجرى فِعلة ، شذوذاً .

---

(١) سقطت من (ز ، غ) .

(٢) « وَعْدَ الله حقا » – النساء / ١٢٢ ، ويونس / ٤ ، ولقمان / ٩ ، « وعد الله ، لايخلف الله وعده » – الروم / ٦

من (٣ – ٣) سقط من (غ) .

(٤) فى (ز ، غ) : كقولهم : ضَعَة ودَعة ، والمضارع : يدَع ويضَع .

(٥) فى (ز) : بمصدر فُعِل ؛ وهو مبنى للمفعول .

(٦) فى (ز) : كقولهم : وُضِع ؛ وهو كسابقه .

(وربما أُعِلَّ بذا الإعلال (١) أسماء ، كرقة (٢)) – والقياس عدم حذف الواو ، فيقال : وِرْقَة ، كوجْهَة ، إذا قلنا : هو اسمُ ظرف بمعنى المكان المتوجَّه إليه ، وهو قول المبَرد والفَارسيّ ، لا إذا قلنا : هو مصدر ، كظاهر قول سيبويه ؛ وحكى عن المازنيّ كلٌّ من القولين ؛ وذلك لأن الرقة لم يُبْنَ على فعل ملفوظ به ولا مقدَّر ، فليس له فعل حذفت منه الواو ، فهو كجهة ، على القول الأول ؛ وأما على القول بأنه مصدر ، فهو مبنىّ على فعل مقدَّر ، لم ينطق به .

(وصفات ، كلدة) – والأصل : وِلْدَة ؛ يقال : مررت برجل لِدَتك ، أى ولد معك فى زمن واحد ؛ وظاهر هذا أنه صفة ، كما قال المصنف ؛ وجعله الشلوبين مصدراً فى الأصل ، وعلى هذا لا يكون شاذاً ؛ وكلام سيبويه على أنه لم يجىء فى الصفات مثل هذا ؛ وفيه نظر .

(ولا حظَّ للياء فى هذا الإعلال) – فلا تحذف الياء لوقوعها بين ياء وكسرة ؛ لأنها أخف من الواو ، يقال : يسر الرجل يَيْسر ، ويَعَرت (٣) العير تَيْعَر ، بإثبات الياء .

(إلاَّ ما شذَّ من قول بعضهم : يَيِسُ (٤)) – والقياس : ييّسُ (٥)

---

(١) سقطت من (ز) .

(٢) فى الصحاح : الورق : الدراهم المضروبة — وفى الحاشية : الورق مثلثة ، وككتِف وجبَل — وكذلك الرِّقة ، والهاء عوض من الواو .

من (٣ – ٥) سقط من (ز ، غ) .

(٤) قال الدماميني : مضارع يَيِسَ ، فحذفت الياء منه ، لوقوعها بين ياء وكسرة .

وقالوا أيضا : ييست [١] تيس ، والقياس : تيّس ، بياءَيْن فيهما .

(ولا ليفعُل [٢]) — وهو ماوقعت الواو [٣] فيه بين ياء وضمة ، نحو : وَضُؤَ يَوْضُؤ ، ووَطُؤَ يَوْطؤ ، ووقُح يَوْقُح .

(إلاَّ ما شذَّ من يَجُدُ) [٤] — فقالوا : وَجَد يَجُدُ ، بحذف الواو ، والقياس : يَوْجُد ، بإثباتها ، فأجريت الضمة مجرى الكسرة فيه ، إذ كان أصله : يجد ، بالكسر ؛ وهى لغة أكثر العرب فى مضارع [٥] وجد ؛ فالضم كأنه فرع عن الكسر ، باعتبار أنه الأكثر ؛ وكذا يقول النحويون : إن يَجُد بالضم منبّهة على الأصل ، أى حذفت الواو تنبيها على أنه جاء على غير الأصل ، وأن أصله المطرد فيه ما كثر ، وهو الكسر [٦] ، وضم الجيم لغة عامرية .

(ولا ليُفْعَل) — بل يقال : يُوعَد ويُوزَن ، بإثبات الواو ، لعدم وقوعها بين ياء وكسرة ، وإن كانت فتحة العين عارضة ؛ ولم يقولوا : يُعَد ويُزَن ، نظراً إلى الأصل ، لأن الحذف فى الجملة على خلاف [٧] الأصل ، فلا يصار إليه إلاَّ عند تحقّق سببه .

---

(١) فى (ز) : ييسَ ييسُ ، والقياس : ييّس ، بياءين فيهما ؛ وفى (غ) : يسر ييسر ، والقياس : ييسر ، بياءين فيهما .

(٢) بضم العين .

(٣) فى (ز ، غ) : الياء .

(٤) بضم الجيم ؛ وفى الصحاح : وجدَ مطلوبَه ، يجِدُه وجوداً ، ويَجُده أيضا ، بالضم ، لغة عامرية .

(٥) سقطت من (ز ، غ) .

(٦) فى (ز) : وهو الأصل .

(٧) فى (ز ، غ) : على خلافه .

(إلاَّ ما شذَّ من يُذَر ويُدَع ، فى لغة) – والقياس : يُوذَر ويُودَع ، كيُوعَد ويُوضَع ؛ والذين قالوا : يذر ويدع ، لم يعتدُّوا بما عرض من الفتح ، من جهة أن هذه الواو مماتة فى الماضى وغيره ، أو كالمماتة ، استغناء بترك وتارِك ومتروك وتَرْك ؛ وقد قُرِئ شاذاً : « ما ودَعك ربُّك وما قلَى » (١) ؛ وجاء أيضا فى ضرورة الشعر : ودَع ومودوع (٢) ؛ وقياس ماضى يذَر : وذَر ، لو استعُمل ، وفى نسخة صححت مع المصنف ، وعليها خطّه ، الضرب على : ويُدَع ؛ وفى معجم الطبرانىّ مرفوعاً : « كلُّ أحد يُؤْخَذُ من قوله ويُدَع » (٣) .

(ولا لاسم ، تقع فيه الواو موقعها من يَعِد) – لأن الاسم خفيف ، والفعل ثقيل ، فلا يتساويان ، بل يقال فى مثل : يقطين ، من وعد : يَوْعِيد ، فتثبت الواو فيه ، وإن وقعت بين ياء وكسرة ، لخفَّة الاسم .

(**فصـــل**) : (ومما اطرد حذف همزة أفعَل من مضارعه) – نحو : يُكرِمُ ، أصله : يُؤَكْرِمُ ، كيُدَحْرِج ، لأنه من المضارع أُكرِمُ ، وأصله : أُؤَكْرِم ، بهمزتين ، فاستُثقِل ذلك ؛ وكذا لو أبدلت الهمزة هاءً مثلاً ، لم تعامل بمعاملة الهمزة نحو : هَراق يُهَرِيق وأُهَرِيق (٤) ،

---

(١) الضحى / ٣ .

(٢) فى (ز) : ومودع .

(٣) معجم الطبرانىّ مرفوعاً .

(٤) فى الصحاح : وهَراقَ الماءَ يُهَرِيقهُ ، بفتح الهاء ، هِرَاقةً ، أى صبَّه ؛ وأصله : أراق يُريق إراقةً ؛ وأصل أراق : أَرْيَق ، وأصل يُرِيق : يُرْيِق ، وأصل يُرْيِق : يُؤَرْيِق ؛ وإنما قالوا : أنا أُهَرِيقُه ، وهم لا يقولون : أنا أُأَرِيقُه ، لا ستثقالهم الهمزتين =

وباقى التصاريف ؛ فلما استثقلوا اجتماع الهمزتين (١) ، حذفوا الثانية ، فصار : أُكْرِم ، ثم حُمل باقى المضارع عليه ، وفُصِلت همزة المضارع الأخرى ، لتقدُّمها .

(واسمى فاعله ومفعوله) – نحو : مُكْرِم ومُكْرَم ، والأصل : مُؤَكْرِم ومُؤَكْرَم ، والحذف للحمل ، كما تقرّر .

(ولا تثبُت إلاَّ فى ضرورة) – كقوله :

(١٤) مكرر * فإنه أهلٌ لأن يُؤَكْرَما (٢) *

(أو كلمة مستندرة) – قالوا : أرضٌ مُؤَرْنِبة ، بكسر النون ، أى كثيرة الأرانب .

(ومن اللازم حذفُ فاءات أُأْخُذْ وكُلْ ومُرْ) – والأصل : أُأْخذ وأُأْكل وأُأْمر ، فحذفوا الفاء ، وهى الهمزة الثانية ، فاستغنوا عن همزة الوصل ، لتحرك ما بعد ذلك ؛ وهذا الحذف هو المشهور فى لسان العرب ؛ ومنهم من لا يحذف ، فيقول : أُوْخُذ وأُوْكُل وأُوْمُرْ ، وهو

= وفيه لغة أخرى : أَهْرق الماءَ يُهْرِقُه إهْراقاً ، على وزن أَفْعَل يُفْعِل ، وأصل : أَهْرق : أَرْيَق ؛ وفيه لغة ثالثة : أَهْرَاق يُهْرِيق إهْراقاً ، فهو مُهْريق ؛ والشيءُ مُهْراقٌ ومُهَراقٌ أيضا بالتحريك ، وهذا شاذ ؛ وفى الحديث : « أُهْرَيق دمُه » .

(١) فى أُأَكْرِمُ .

(٢) من الرجز المشطور ، لأبى حيان الفقعسى ؛ والشاهد فى قوله : يُؤَكْرَما ، جاء به للضرورة على الأصل فى مضارع الرباعى ، كدحرج يُدَحْرِج ؛ والمستعمل : يُكْرَما ، بحذف الهمزة .

فى مُرْ ، فصيح [١] كثير ، وفى خُذْ وكُلْ،قليل .

(وإن وَلِىَ مُرْ واواً أو فاءً ، فالإثبات أجود) – فقولك : وَأْمُرْ ، فَأْمُرْ ، أجود من قولك : وَمُرْ ، فَمُرْ ؛ وثبت فى بعض النسخ : وخُذْ وكُلْ بالعكس [٢] ، فالحذف فيهما مع الحرفين نحو : وخُذْ ، فَخُذْ ، وَكُل ، فكُل [٣] ، أجود من : وَأْخُذْ فَأْخُذْ وَأْكل فأْكُل .

(ولا يقاس على هذه الأمثلة غيرُها ، إلاَّ فى الضرورة) – كقوله :

(٤٤) تِ لى آل زيد ،وانْدُهُمْ لى جماعةً   وسَلْ آل زيد :أى شىءٍ يَضيرها [٤]

ولا يقال فى أَتَ مثلا : لِتْ ، إلّا فى الضرورة .

(ومن اللازم حذف عين فَيْعَلُولة ، كبَيْنُونة) – والأصل عند سيبويه فى هذه المصادر ، فَيْعَلُولة ، فأصل بَيْنُونُة : بَيَّنُونة ، بإدغام الياء فى الياء ؛ وكذا أصل كيْنُونة : كَيْوَنُونة ، اجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبوا الواو ياءً ، أودغموا ، فصار كَيَّنُونة ، ثم خُفِّف لزوماً ، لثقل الكلمة بكثرة حروفها ، مع الإدغام فى حرفى العلة ، فصار بينونة وكينونة ، ووزنها [٥] حينئذ : فَيْلُولة ؛ ومثلهما صَيْرُورة وقَيْدُودَة [٦] ؛ ودليل أن الأصل ماذكر ، انقلاب الواو

---

(١) فى (غ) : وهو فى مُره صحيح .

(٢) وقد أثبتُّها بالنسخة المحققة من التسهيل .

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) من الطويل ، ولم أعرف قائله ؛ والشاهد فى قوله : تِ لى ، أى ائتِ لى ، حذف فاء الفعل أتِى ، وهمزة الوصل من أمره للضرورة ؛ وانْدُهم ، أى ائتِ نادِيَهم . من (٥) إلى (٧) بالصفحة التالية سقط من (د) .

(٦) مصدر قاد ، أصله : قَوَد قَوْداً ومقادةً وقَيْدودةً – صحاح .

ياءً فى كينونة (٧) ونحوه ؛ ولولا ذلك لم يكن لقلبها موجب ، وتصريحهم بذلك ؛ أنشد أبو العباس (١) :

(٤٥) قد فارَقَتْ قرينَها القرينَه وشحطت عن دارها الظعينه
يا ليت أنا ضَمَّنا سفينه حتى يعود الوصلُ كيَّنُونه (٢)

(وليس أصله : فُعلولة ، ففتحت فاؤه ، لتسلم الياء ، خلافاً للكوفيين) – وغير المصنف نقله عن الفراء ؛ وعلل ذلك بأن هذا النوع من اليائىّ ، أكثر من الواوىّ ؛ ورُدَّ بأن العرب لا تقلب الضمة فتحة ، لتسلم الياء ، ويمنع ماذكر من الكثرة ، بل كلاهما مسموع ؛ ولا يقاس مجىء المصدر على ذلك فى البابين .

(ويحفظ هذا الحذف فى عين فَيْعِلان) – نحو : ريحان أصله : رَيْوِحان (٣) ؛ فقلبت الواو ياءً ، وحصل الإدغام ، ثم خفف بحذف

---

(١) المبرد ؛ وفى لسان العرب ، قال ابن منظور : قال أبو العباس : أنشدنى النهشلىّ .

(٢) هذه أربعة أبيات من الرجز المشطور ؛ وشحطت بمعنى بعدت ؛ والظعينة : المرأة فى هودجها ؛ ورواية الإنصاف صـ ٧٩٧ : ياليتنا قد ضمَّنا سفينه ؛ ورواية النسخ بعده : حتى يعود البحر .... ؛ والشاهد فى قوله : كَيَّنُونه ؛ فإن البصريين ذهبوا إلى أن الأصل فى هذه الكلمة ، هو ماجاء بالأبيات ، بفتح الكاف ، وتشديد الياء المفتوحة ، وأن أصله الأصيل : كَيْوَنونة ، على ماجاء فى كلام الشارح . قال ابن منظور : وتقول : كان كونا وكينونة أيضا ، شبهوه بالحيدودة والطيرورة ، من ذوات الياء ؛ ولم يجئ من ذوات الواو على هذا إلّا أحرف : كينونة وهيعوعة وديمومة وقيدودة ؛ وأصله : كيَّنونة ، بتشديد الياء ؛ وهكذا جاء فى الصحاح ؛ وفى الصحاح أيضا : هاع يهوع هَوَاعاً وهَيْعُوعة أى قاءَ ، والتهوُّع : التَّقَيُّؤ .

(٣) فى (ز) : رَيْوِيحان .

العين ، فوزنه الآن : فَيْلان ؛ ولا ينقاس ؛ فلا يقال فى هَيَّان ، وهو الجبان : هَيْيان ، إلاَّ إن سُمع .

(وفَيْعِل وفَيْعِلة) – أى وفى عينيهما ، نحو : سَيْد وسَيْدة ، وهَيْن وهَيْنة ؛ والأصل : سيّد ، بتشديد الياء ، وكذا الباقى ؛ فخفّف بحذف العين ، فصار الوزن : فَيْلاً ؛ وكلام المصنف ، على أن هذا التخفيف لا ينقاس فى الواوىّ كسيِّد [(١)] ، واليائىّ كليِّن ؛ وكلام غيره على أنه مقيس ؛ وخالف الفارسىّ فى اليائىّ .

(وفاعل) – أى وعين فاعل ، ونحو : شاكٍ ، فى لغة من جعل الإعراب على الكاف ، فقال : هذا شاكٌ ، ورأيت شاكاً ، ومررت بشاكٍ ؛ والأصل : شايك ، فحذفت العين ؛ وفيه لغة أخرى ، وهى قلب العين ، وجعلها بعد اللام ، فيصير كالمنقوص ، فيقال : هذا شاكٍ ، ومررت بشاكٍ ، ورأيت شاكياً ، كما يُفعَل بقاضٍ ، واللغة الأولى أكثر ، كما ذكر [(٢)] سيبويه ؛ ويحتمل قوله تعالى : « شفَا جرُف هارٍ » [(٣)] الوجهين ؛ ولا ينقاس شيء من الوجهين ، فلا يقال فى قايم : قامٍ ، لا على الأول ، ولا على الثانى .

(وربما حذف ألف فاعَل مضاعَفاً) – لقولهم فى رابّ : ربّ ، وفى بارّ : بَرّ ، ولا ينقاس ، فلا يقال فى عادّ ورادّ : عَدّ ورَدّ ؛ وجوَّز

---

(١) أصله : سَيْوِد .

(٢) فى (ز) : كما سيذكر .

(٣) التوبة / ١٠٩

المصنف ، فى غير هذا الكتاب ، كون شاك ونحوه ، مما حذف منه ألف فاعل .

(والرد إلى أصلين ، أولى من ادعاء شذوذ حذف) – نحو : سبط وسبَطْر ، ودمث ودِمَثْر ، يحتمل هذان ونحوهما وجهين : أحدهما الرجوع إلى أصلين ، بتركيب دمث من دم ث ، وتركيب دمَثْر من ذلك ، وزيادة راء ، فيكونان مترادفين ؛ ويحتمل كون الأصل : دمثر ، وحُذفت الرّاء شذوذاً ؛ ولا يمكن القول بزيادتها ، لأنها ليست من حروف الزيادة ؛ والأول أولى ، لسلامته من دعوى الشذوذ ؛ وكذا الكلام فى سبط وسبطر .

(أو إبدال) – نحو : مدح ومده ، فهما أصلان ؛ وقد جاءت التصاريف كلها لكل منهما ، نحو : مادِه ، وباقيها ؛ وهذا أولى من الإبدال ؛ إذ لم يثبت النحويون إبدال الهاء من الحاء ؛ وإنما أثبت ابن خالويه ذلك ، لأنه لم يكن ممن يحقق علم العربية ، بل غلب عليه علم اللغة . انتهى . والحق إثبات ذلك ، فقد سمعت منه ألفاظ كثيرة جدا ؛ وقد عقد له العلامة أبو الطيب اللغوىّ باباً فى كتاب الإبدال ؛ ومما ذكر فيه ، أن أبا حاتم ، حكى عن الأصمعىّ ، عن الحارث ابن مُصرَّف ، قال : سابَّ حَجْلُ بن نَضْلَة [١] ، معاوية بن [٢] شَكَل ،

---

(١) الإبدال ، لأبى الطيب اللغوى جـ ١ صـ ٣١٦ وما بعدها ؛ فى (د) : جَحْد بن نضلِة ، وفى (غ) : حجر ، بدون إعجام ؛ قال فى حاشية الإبدال : وفى هامش الأصل : حَجْل ، أحد بنى عمرو بن عبد بن قتيبة بن معن بن أَعْسَم ، شاعر .

(٢) فى (غ) : معاوية بن شكا ؛ وفى حاشية الإبدال : أحد بلحريش بن كعب ابن ربيعة .

عند النعمان بن المنذر ، أو عند المنذر ، شك الأصمعىّ ؛ فقال : إنه قتَّال ظباء ، تبَّاع إماء ، مَشَّاء بأَقْراء [١] ، قَعُوَّ الأَلْيتين [٢] ، مُقْبَلَ النَّعْلَين [٣] ، أفحج الفخذَين [٤] ، مُفِجّ [٥] الساقين .

فقال الملك : وَيْهَك ! . أردتَ أن تذُمَّه [٦] فمدَهْتَه !. أراد : ويحك ! أردت أن تذمَّه فمدحتَه !.

قال : ويُروَى أن النبى ، ﷺ ، قال لرجل [٧] : « أقبل جُناد ! . وَيْهَك ! [٨] » أى : وَيْحَك !. انتهى .

---

(١) فى حاشية الإبدال : والأقراء هنا جمع قَرِىّ ، وهو مسيل الماء إلى الروضة .

(٢) وفى الحاشية : رجل قَعُوّ العجيزة : أرسح – عن ابن سيده ؛ وفى الصحاح : الإقعاء عند أهل اللغة : أن يلصق الرجل أليتيه بالأرض ، وينصب ساقيه ، ويتساند إلى ظهره ؛ ورجل أرسح ، بيِّن الرَّسَح ، وهو قليل لحم العجز والفخذين ، والمرأة رَسْحاء .

(٣) فى الحاشية : من أقْبَلَ النَّعلَ : جعل لها قِبالًا ، وهو زمام بين الإصبع الوسطى والتى تليها ؛ وفى الصحاح : وقِبالُ النعل بالكسر : الزمام الذى يكون بين الإصبع الوسطى والتى تليها ؛ يقال : قابلتُ النعلَ وأقبلتهُا ، إذا جعلت لها قِبالَين .

(٤) فى الصحاح : رجل أفحج بيِّن الفَحَج ، وهو الذى تتدانَى صدور قدميه ، وتتباعد عَقِباه ، وتتفحَّج ساقاه ، ودابَّة فَحْجاء .

(٥) فى (ز ، غ) : فَلْجَ الساقين ؛ وفى الحاشية : مُفِجَّ الساقين ، أى إحدى كل من الفخدين والساقين متباعدة عن الأخرى ؛ وفى الصحاح : وفَجَجْتُ ما بين رجلىَّ أَفُجُّهما فَجاًّ ، إذا فتحت ، ورجل أفَجّ بيِّن الفَجَج ، وهو أقبح من الفحَج .

(٦) فى الإبدال : أن تَذِيمه .

(٧) فى (غ) : لرجلٍ من العرب .

(٨) وفى حاشية الإبدال : بالترخيم ؛ وهو جُنادَة ؛ قال : وما اطلعنا على من له علاقة بحديث : وَيْهَك ! . على أنه جاء فى (م خ ١٣ / ٢٧٦) ما نصه : وذكروا أن النبى ، ﷺ ، قال لعمار : « وَيْهَك ! . يابن سُمَيَّة » ! . أى ويحك ! .

والفرق بين طريق النحويين فى هذا ، واللغويين ، أن اللغويين إذا اشتهر للكلمة استعمال بحرف ، ثم جاءت مستعملة بحرف آخر مكانه ، قالوا : إن أحد الحرفين بدل من الآخر ؛ وقد يقولون ذلك أيضا ، مع عدم شهرة فى أحد الحرفين ؛ ولا فرق عندهم بين أن يكمل التصريف فى كل منهما ، وبين أن لا يكمل ؛ وأما النحويون فيقولون عند كمال التصريف : ليس أحدهما بدلاً من الآخر ، بل هما مادتان ، وعند عدم الكمال ، يقولون بالإبدال ، إن كان ذلك الحرف مما ثبت أنه يبدل من ذلك ؛ وإلاَّ فهما أصلان .

وربما أطلق مطلقون ، أنه إذا لم تكمل التصاريف ، يكون على الإبدال .

(ويجوز فى لغة سُلَيم ، حذف عين الفعل الماضى المضاعف ، المتصل بتاء الضمير أو نونه ، مجعولة حركتها على الفاء وجوباً ، إن سكنت) – وذكر الجواز منبِّه على أنهم لا يلتزمون ذلك ؛ فقوله فى آخر التقاء الساكنين ، محمول على هذا ؛ ودخل فى الماضى ، الثلاثىّ كظلَّ ، وغيره كأحسَّ وأحبَّ ؛ ومثال الوجوب : أحَسْتُ وأحَسْتُم وأحَسْتما وأحسْتُن وأحَسْنَ وأحَسْنا ؛ والأصل : أحْسَسْتُ وأحْسَسْنَ ، وكذا الباقى ، فنقلت حركة السين إلى الحاء ، وحذفت [1] ، وكذا أحَبْتُ وأحَبْنَ ونحوه .

(وجوازاً إن تحرّكت) – أى الفاء ؛ فيجوز فى ظَلْتُ ،

---

(١) أى السين الأولى .

أن تبقى الفاء على فتحتها ، وأن تحرك بحركة العين ، فتكسر ، وكذا مستُ .

(ولم تكن حركة العين فتحة) – فإن كانت نحو : هممت وانحططت ، لم تجعل على الفاء ، لأن الفاء مفتوحة ؛ هكذا شرح هذا الموضع ؛ وقضيته : جواز التخفيف فى مثله بالحذف ، لكن لاينقل ؛ وقد صرَّح الشارح بذلك ، فقال : تقول فى هَممت : هَمْتُ ، وفى انحططت : انحَطْتُ ؛ ويجوز حمل كلام المصنف على أنه إن كانت حركة العين فتحة ، لم يكن ذلك لغة ، وكلامه فى غير هذا الكتاب يوافق هذا [١] ؛ فإنه زعم فى غيره أن الحذف إنما يطرد ، إذا كانت حركة العين كسرة نحو : ظللت ، فإن كانت فتحة قال : فالحذف قليل ؛ حكاه الفراء ؛ ولا يقاس على ماورد [٢] منه ، ولا يحمل عليه ، إن وجد عنه [٣] مندوحة . انتهى .

وقد وجد من كلامهم فى هممتُ : هَمْتُ ، بحذف إحدى الميمين ؛ ثم اعلم أن نقله أن ذلك لغة ، يقتضى اطراده ، كما رأيت من تصريحه فى غير هذا الكتاب بالاطراد ؛ وعلى الاطراد : الشلوبين ؛ وكلام سيبويه ، على عدم اطراده ، وعليه ابن عصفور وابن الضائع .

(وربما فعل ذلك بالأمر والمضارع) – وكلامه فى غير هذا الكتاب يقتضى اطراده فيهما ؛ فإنه ذكر الماضى من ظللت [٤] ومافيه

---

(١) فى (د) : يوافق على هذا

(٢) فى (د) : أورد .

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) فى (ز) : ططلت .

من فتح الفاء وكسرها ، ثم قال : وكذلك يستعمل نحو : يقررن واقررن ، فيقال فيهما : وقَرْنَ ويقَرْنَ ؛ لكن فتح الفاء من هذين وشبههما غير جائز . انتهى ؛ لأن المضارع مكسور العين ، والأمر مثله ، وقراءة : « وقِرْن » [١] بكسر القاف ، جارية على هذا ، فإنه أمر من قررت بالمكان ، أقرّ ، بفتح [٢] العين فى الماضى ، وكسرها فى المضارع ؛ وهى على قول من لا يرى اطراد ذلك فى الأمرِ ، خارجةٌ عن القياس ؛ وقيل [٣] : يحتمل كون قِرْنَ من الوقار ، يقال : وقَر يَقِرُ ، كوعَد يَعِدُ ، فَقِرْنَ على هذا ، على القياس ، وقراءة : « قَرْنَ » بفتح القاف ، تبنى على إجازة ذلك ، مع فتح العين .

وقد نقل البغداديون أنه يقال : قَرِرْتُ بالمكان أَقَرُّ ، بكسر العين فى الماضى ، وفتحها فى المضارع ؛ وعلى ذلك خرَّج بعض العلماء القراءة ؛ وقيل : إنها من قارَ يقارُ ، كخافَ يخافُ ؛ ومعناه : الاجتماع ، أى اجتَمِعْنَ فى بيوتكن ، وعلى هذا ، هى على القياس ؛ وعلى الأول ، قد عرفت مايقال فيها ؛ ومما جاء فى المضارع من هذا ، ماحكاه الفراء من قولهم : ينحطن فى ينحطِطن ؛ واعلم أن المصنف ذكر فى غير هذا الكتاب ، أنه لو قيل ذلك فى المضموم لجاز ، فقال : لو قيل فى اغضُض : غُضْنَ [٤] ، قياساً على قَرْنَ ، بالفتح لجاز [٥] ؛

---

(١) الأحزاب / ٣٣ : « وقرن فى بيوتكن » .

(٢) فى (د) : بكسر .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) فى (غ) غض .

(٥) فى (غ) : أى بالفتح .

قال : وإن لم أره منقولاً ؛ لأن فكَّ المضموم أثقل من فك المكسور ؛ وإذا كان فكّ المفتوح قد فُرَّ منه إلى الحذف فى قَرْنَ ، بفتح القاف ، فَفِعْلُ ذلك بالمضموم أحقُّ بالجواز . انتهى .

وذكر أبو الطيب اللغوىّ أن الحجازىّ يقول فى حسست : حسيت ، يعوّض من السين ياءً ، والتميمىّ لا يعوّض ، فيقول : حست . انتهى .

يقال : حَسِيتُ بالخبر [١] ، وأحْسَيْتُ به ، أى أيقنت به ؛ قال أبو زُبيد :

(٤٦) خلا أنّ العِتاقَ من المطايا حَسِينَ به ، فهُنَّ إليه شوس [٢]

---

(١) هكذا فى النسخ الثلاث ؛ وفى الصحاح : ويقال أيضا : حَسِسْتُ بالخبر ، وأحسَسْتُ به ، أى أيقنت به ؛ وربما قالوا : حَسِيتُ بالخبر ، وأحْسَيْتُ به ، يبدلون من السين ياءً ، قال أبو زبيد : خلا أن العتاق ...الخ البيت .

وربما قالوا : أحَسْتُ منهم أحداً ؛ فألقَوا إحدى السينَين استثقالًا ؛ وهو من شواذ التخفيف ؛ وأبو عبيدة يروى قول أبى زبيد :

* أحَسْنَ به ، فهُنَّ إليه شوُسُ *

وأصله : أحْسَسْنَ .

(٢) من الوافر ، لأبى زبيد الطائى – ديوانه ٩٦ – وجاء به فى لسان العرب فى مادة : حسس ، وحسا ؛ وقد رواه فى المرة الثانية : سوى أن العتاق ....والعتاق جمع عتيق ، وهو الأصيل ؛ والمطايا جمع مطية ، وهى الدابة ؛ وحَسِّينَ به ، بفتح الحاء ، وكسر السين أو فتحها ، أصله : حسسْن به ، فأبدلَ من ثانى المثلَين ياء ، وهو موضع الشاهد فى هذا البيت ؛ والشوس جمع أشوس ، وهو الوصف من الشَّوَس ، بفتح الشين والواو جميعا ، وهو النظر بمؤخر العين .

وأبو عبيدة يروى قول أبى زبيد : * أَحَسْنَ به ، فهن إليه شوس *

(وبعض العرب يحذف همزة يجِىء ويُسوء) — فيقول : يجِى ويسُو ، والقياس عدم الحذف ، وهو لغة أكثر العرب .

(وإحدى ياءَىْ يَسْتَحْيِى) — فيقول : يستَحِى ، وهى لغة تميم ، يحذفون إحدى الياءَين من أستَحْيِى [١] وفروعه ، فيقولون : أسْتَحِى يستَحِى مُسْتَحٍ ومُسْتَحىً منه واسْتِحاءً ؛ ثم قال المُعْظَم [٢] : المحذوف العين ؛ وقيل : المحذوف اللام ؛ والإثبات لغة الحجاز ؛ وقد نطق بعضهم بلغة تميم ، قال عمر بن أبى ربيعة :

(٤٧) * أما تستحِى أو تَرْعَوِى أو تفكرُ [٣] ؟ *

وعلى الأول قراءة ابن مُحيصن : « إن الله لا يستحِى أن يضرب مثلاً [٤] » ، ورُويت عن ابن كثير .

(ويُجريهِنَّ مُجْرَى يَفِى ويَسْتَفِى [٥] فى الإعراب) — فيقول فى الرفع : يَجِى ويَسُو ويستحِى ، وفى غيره : لن يَجِىَ ، ولن يَسُوَ ، ولن يستحِىَ ، ولم يَجِ ، ولم يَسُ ، ولم يَسْتَحِ .

---

(١) فى (د) : استحيا .

(٢) أى معظم العرب .

(٣) شطر من بيت من رائية عمر بن أبى ربيعة المشهورة ؛ والشاهد فى قوله : تستحى ، بحذف إحدى الياءين ، على لغة تميم .

(٤) البقرة / ٢٦

(٥) فى (د) : ويستبى .

(والبناء) – إذا عرض ما يقتضيه ، من نون إناث أو تأكيد نحو : يَجِينَ ويَسُونَ ويَسْتَحِينَ ، ولا يَجِيَنَّ ، ولا تَسُوَنَّ زيداً ، ولا تَسْتَحِيَنَّ من الخير .

(والإفراد) – بأن يَتجرَّد عن دالٍّ على تثنية أو جمع .

(وغيره [١]) – بأن لا يتجرد نحو : يجِيانِ ، كيَفِيانِ ، ويجُونَ ، كَيَفُون ، ويستحيان ويَسْتَحُون .

(والتزم فى غير ندور واضطرار [٢] ، حذف ما الاستفهامية المفردة المجرورة) – نحو : « عَمَّ يتساءلون » [٣] ؟ و« فِيمَ أنت من ذكراها » [٤] ؟ ومجىءَ مَ جئتَ ؟ وفعلوا ذلك تخفيفاً ، لكثرة الاستعمال .

واحترز بغير ندور ، مما حكى الأخفش فى الأوسط ، من أن من العرب من يثبت الألف ؛ قال الأخفش : وذلك قبيح قليل [٥] .

وفى بعض النسخ بعد هذا :

(أو اضطرار) – وأشار إلى قوله :

---

(١) فى (ز ، غ): أو غيره .

(٢) سقطت من النسخ الثلاث ، وثبتت فى المحققة من التسهيل ، ونبهت فى الحاشية على سقوطها من بعض النسخ ؛ وسيشير إليها الشارح بعد قليل .

(٣) النبأ / ١

(٤) النازعات / ٤٣

(٥) سقطت من (ز) .

(٤٨) على ماقام يشتمنى لئيم كخنزير تمرَّغ فى رماد [١]

على أن الزمخشرىّ حكى فى الكشاف ، أن إثباتها لغة ؛ وكلام الدينَورىّ فى المهذَّب نحوه ، قال : قال أهل التفسير فى : « بما غفر لى ربى » [٢] معناه : بأى شىء ؟ وخرج بالاستفهامية : الموصولة ، نحو : فرحتُ بما فرحتَ به ؛ والشرطية نحو : بما تفرحْ أفرحْ ؛ ولم تحذف فيهما الألف ، لعدم أستقلالها ، بخلاف الاستفهامية ؛ فكأن المجموع فيهما هو الاسم ، فصارت ألفها كالحشو ، فنقص بطرفها [٣] ؛

---

(١) من الوافر ؛ لحسان بن ثابت ، أو حسان بن المنذر ؛ قال فى معجم شواهد العربية : وليس فى ديوان حسان ؛ وقال فى الدرر ٢ / ٢٣٩ : إنه لحسان بن ثابت ، فى هجو بنى عابد بن عبد الله عمير بن مخزوم ؛ وقال الأثرم ، عن أبى جيرة : قال حسان هذا الشعر فى رُفَيع بن صَيْفىّ بن عابد ؛ ورواية ابن الشجرى وابن هشام فى المغنى ، والبغدادى فى شرح الشافية : فى دَمان ، بدل : فى رماد ؛ قال ابن هشام فى المغنى ١ / ٢٩٩ : وأما قول حسان : على ما قام ...الخ البيت ، فضرورة ؛ ثم قال : والدمان كالرماد ، وزناً ومعنى ، ويروى : فى رماد ؛ وقال قبل ذلك : وأما قراءة عكرمة وعيسى : « عما يتساءلون » فنادر ؛ وقبله قال : ويجب حذف ألف ما الاستفهامية ، إذا جُرَّت ، وإبقاء الفتحة دليلا عليها ...وربما تبعت الفتحة الألف فى الحذف ؛ وهو مخصوص بالشعر .

(٢) يس / ٢٧

(٣) هكذا جاءت هذه العبارة فى النسخ الثلاث ؛ وقال ناظر الجيش فى شرح هذا الموضع : اعلم أن المقصود من حذف ألف ما ، إنما هو التخفيف ، ولما كانت ما الموصولة ، لا استقلال لها ، لافتقارها فى تمام معناها إلى الصلة ، وكذا ما الشرطية ، لتعلقها بما بعدها ، لم تحذف الألف منهما ؛ إذ صارت ما الموصولة مع الصلة ، وما الشرطية مع الشرط ، فى حكم اسم واحد ؛ وكان الحذف من ما الاستفهامية خاصة ، لأن لها استقلالا واستبداداً بنفسها ؛ وإنما كان الحذف من المجرورة دون غيرها ،=

ولذا لماركبت ما الاستفهامية مع ذا ، لم تحذف ألف ما ، فتقول : على ماذا تلومنى ؟ قال الأخفش فى الأوسط : إن وصلت ذا بما ، أثبتَّ الألف ، وعن هذا احترز بقوله : المفردة (١) .

وخرج بالمجرورة : المرفوعة والمنصوبة ، نحو : ماهذا ؟ وماصنعتَ ؟ فالحذف ضرورة ، كقوله :

(٤٩) أَلَامَ يَقُولُ النَّاعيَان أَلَامَهْ ؟ ألا فاندبا أهلَ الندى والكرامَهْ (٢)

وتناول قوله ، المجرورة بالحرف وبالإضافة ، وقد سبق التمثيل .

(وقد تسكَّن ميمُها اضطراراً ، إن جُرَّت بحرف) – فيقال : لمْ فعلت (٣) ؟ قال :

= لأن النقل يحصل بانضمام ماجُرَّت به ، من حرف جرّ ، أو اسم ، إليها ، فناسب التخفيف ، بحذف الألف منها ؛ والحذف المذكور متعيَّن ، وإليه الإشارة بقول المصنف : والتزم حذف ألف ما الاستفهامية المفردة المجرورة ؛ وقد علل الدمامينى فى شرحه ، حذف الألف فى هذا الموضع بقوله : وعلة حذف الألف ، الفرق بين الاستفهام والخبر ، وخُصَّت الاستفهامية بالحذف لاستقلالها ، ووقوع ألفها طرفاً ، بخلاف الموصولة .

(١) أى غير المركبة .

(٢) جاء هذا البيت بروايات مختلفة ، بعضها محرَّف ؛ ففى (د ، ز) : ألا تندبا ؛ وفى (ز) : إلام ؟ وإلامَهْ ، بكسر الهمزة فيهما ، والباغيان ، بدل : الناغيان ؛ وفى (غ) والدرر والأشمونى مع الصبان : الناعيات ؛ وفى الدرر : ألافاندبوا ، وإلامَ ؟ وإلى مَهْ ؟ قال العينى فى شرح شواهد الأشمونى مع الصبان ٤ / ٢١٦ : هو من الطويل وهو مصرع ؛ وألا للتنبيه ، ومَ ، أصلها : ما ، فى محل رفع على الابتداء ، والجملة خبره ؛ والناعى الذى يأتى بخبر الميت ؛ والشاهد فى قوله : ألامَهْ ؟ فإن الألف حذف من ما الاستفامية ، مع أنها غير مجرورة ، للضرورة ؛ وواضح أن الشاهد فى : ألامَ ؟ ، وألامَهْ ؟ .

(٣) فى (د) : لمْ فعل ؟

(٥٠) * يا أسديُّ لِمْ أكلتَه ؟ لمه (١) ؟ *

ولم يجز فى السعة ، لتهتُّك الكلمة بالحذف ؛ وكذا لا يجوز ، إذا جُرَّت بالإضافة .

(وزعم المبرد ، أن حذف ألف ما الموصولة بشئت لغة) — وقال الأخفش فى الأوسط : زعم أبو زيد ، أن كثيرا من العرب يقولون : سل عم شئت ، كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه .

(وشذَّ فى الأسماء حذف اللام ، لفظا ونية ، بكثرة ، إن كانت واواً) — نحو : أب واسم وابن ، بدليل الأبوة والسمو والبُنوة ، وهو كثير ، ولكن لا يقاس ، فلا يقال فى دلو : دَلٌ . واحترز من حذفها لفظا ، لانية ، نحو : عصا الرجل ، فالألف محذوفة لفظا ، لالتقاء الساكنين ، وهى مقدَّرة ، لأجل الإعراب ، ولو حذفت نية ، لنقل الإعراب إلى ماقبلها ، كما فعل فى أب .

---

(١) فى الأشمونى مع الصبان ٤ / ٢١٧ : يا أسديا ، وفى شرح شواهده ، قال العينى : أنشده أبو الفتح :

يافقعسىّ لِمْ أكلتَه لمه؟ لو خافك الله عليه حرَّمه

وفى الإنصاف ١ / ٢٩٩ :

يا أسديُّ لِمْ أكلتَه لمه ؟ لو خافكَ الله عليه حرَّمه
فما قَرِبْتَ لحمه ولا دمَه

قال : يعنى جروَ كلب ؛ ويقال : إن بنى أسد كانت تأكله ، فتعيَّر بذلك ؛ وفى الحاشية : أنشد ابن منظور هذا الشاهد فى مادة : روح ، ونسبه إلى سالم بن دارة ، وروى أوله : يافقعسىّ ؛ والشاهد فى قوله : لِمْ أكلتَه ؟ حيث جاءت ميم لِمَ ساكنة ، وأصلها : لما ؟ وهى استفهامية ، دخل عليها حرف الجرّ ، فحذفت الألف ، ثم سكنت الميم ضرورة .

(وبقلّة ، إن كانت هاء) [١] – نحو : شفة [٢] ، بدليل شفاه ومشافهة ، وشاة [٣] بدليل شياه ، وشَوَّهتُ شاة : اصطدتها ؛ حكاه أبو زيد ؛ ووزن شاة : فَعْلَة [٤] ، بسكون العين ، فلما حذفت الهاء ، تحركت العين ، لأجل تاء التأنيث ، فقلبت ألفاً ، لتحركها وانفتاح ماقبلها ؛ وقيل : وزنها : فَعَلَة ، بتحريك العين ؛ وفيه دعوى حركة ، الأصلُ عدمُها .

وثبت فى بعض النسخ : إن كانت ياءً أو هاءً ؛ وهو صحيح ؛ ومثال الياء يد ، لقولهم [٥] : يَديْتُ إليه يداً ؛ وماية ، لقولهم : أخذت مايًا ، أى ماية .

(أو همزةً) – نحو ماحكى أبو زيد من قولهم : سُؤْتُه [٦] سَوايةً ، والأصل : سوَايِئة ، كرفاهية ، فحذفت الهمزة وهى لام .

---

(١) فى النسخة المحققة من التسهيل : إن كانت ياء أو هاء ؛ وسيأتى تنبيه الشارح على هذه الزيادة فى بعض النسخ .

(٢) فى الصحاح : الشفة ، أصلها : شَفهَة ، لأن تصغيرها شُفَيْهَة ، والجمع شفاه ، بالهاء ، وإذا نسبت إليها ، فأنت بالخيار ، إن شئت تركتها على حالها ، وقلت : شَفَىّ ، وإن شئت قلت : شفَهىّ ؛ وزعم قوم أن الناقص من الشفة واو ، لأنه يقال فى الجمع : شفَوات ، والحروف الشفهية : الباء والفاء والميم ، ولاتقل : شفوية .

(٣) وفى الصحاح : وأصل الشاة : شاهة ، لأن تصغيرها : شُوَيْهَة ، والجمع : شياه ، بالهاء ... والشاة أيضا : الثور الوحشىّ ؛ وتشوَّهت شاة ، إذا اصطدتها .

(٤) فى (د) : فعل .

(٥) سقطت من (د) .

(٦) فى الصحاح : وسُؤْتُ الرجلَ سَوايةً ومسايةً ، مخفّفان ، أى ساءه ما رآه منى ؛ قال سيبويه : سألته – يعنى الخليل – عن سُؤْتهُ سَوَائية ، فقال : هى فعالية ، بمنزلة علانية ، والذين قالوا : سَوَايَة ، حذفوا الهمزة ، وأصله الهمز .

(أو نوناً) – نحو قولهم : دَد ، والأصل : دَدَن ، وهو اللعب ؛ وكذا فُل [١] ، أصله : فلان ؛ كذا مثل [٢] ، وفيهما بحث .

(أو حاءً) – نحو : حَرٍ ، أصله : حَرِحٌ ، بدليل أحراح [٣] ؛ وهو قليل جدا ، بحيث قيل : إنه لا يحفظ غير هذا .

(أو مثل العين) – قالوا : بخّ ، بالتشديد ، ثم حذفوا ، فقالوا : بخْ ، بالتخفيف ، ساكنَ الخاء ومكسورَها ، والسكون على الأصل ، والتحريك بالكسر لالتقاء الساكنين : الخاء والتنوين ؛ وهى كلمة تقال عند استعظام الشيء [٤] .

(وربما حذفت العين ، وهى نون) – نحو : مُذ ، والأصل : مُنذ .

(أو واو) – نحو : فم ، أصله : فُوهٌ ، فحذفوا الهاء ،

---

(١) فى (د) : فُلَا ؛ وفى الصحاح – فلل – وقولهم فى النداء : يافُلُ مخففا ، إنما هو محذوف من يافلان ، لا على سبيل الترخيم ؛ ولو كان ترخيما لقالوا : يافُلَا ، وربما قيل ذلك فى غير النداء للضرورة ، قال أبو النجم :

* فى لجة أمسك فلانا عن فُل * (٥١)

(٢) فى (ز ، غ) : كذا قيل .

(٣) الذى فى الصحاح : الحِرُ مخفف ، أصله : حِرْحٌ ، لأن جمعه : أحراح ..... والنسبة إليه : حِرِىّ ، وإن شئت : حِرَحِىّ ، وإن شئت قلت : حَرِحٌ ، كما قالوا : رجلٌ سَتِهٌ .

(٤) والذى فى الصحاح : بَخْ : كلمة تقال عند المدح والرضا بالشيء ، وتكرر للمبالغة ، فيقال : بَخْ ، بَخْ ؛ فإن وصلتَ خفضت ونوَّنْتَ ، فقلت : بَخٍ بَخٍ ؛ وربما شدّدت كالاسم .

ثم الواو ، وعوض من الواو [١] الميم .

(أو تاء) – نحو : سَهْ ، أصله : سَتَه ، بدليل أستاه .

(أو همزة) – نحو : يَرى ، فى لغة غير تيم اللات ، والأصل : يَرْأَى .

(والفاء ، وهى واو [٢] أو همزة) – كناس ، عند سيبويه والفرّاء ، أصله : أُناس ؛ قال تعالى : « يوم ندعو كلَّ أناسٍ » [٣] ، ووزنه فُعال ؛ وقال الكسائىّ : الأصل نوَس ، فقلبت الواو ألفاً من النَّوَس [٤] ، وهى الحركة ، وفى بعض النسخ :

(والفاء ، وهى واو أو همزة) – وهو صحيح ؛ ومثال الواو : رِقَة [٥] ولِدَة [٦] وحِشَة ، الأصل : ورقة وولدةَ ووحشة .

---

(١) فى الصحاح : والفُوهُ أصل قولنا : فَمٌ ، لأن الجمع أفواه ، إلَّا أنهم استثقلوا اجتماع الهاءَين فى قولك : هذا فُوهُه ، بالإضافة ، فحذفوا منها الهاء ، فقالوا : هذا فُوهُ ، وفُو زيدٍ ... وإذا أفْرَدُوا ، لم تحتمل الواو التنوين ، فحذفوها ، وعوّضوا من الهاء ميماً ، فقالوا : هذا فَمٌ وفَمانِ وفَموانِ ؛ ولو كانت الميم عوضاً من الواو ، لما اجتمعتا .

(٢) سقطت من (د ، ز) وثبتت بالمحققة من التسهيل ، وسيشير الشارح إلى ذلك بعد قليل .

(٣) الإسراء / ٧١

(٤) فى الصحاح – أنس : والأُناس : لغة فى الناس ، وهو الأصل ، فخفف ؛ وفى مادة : نوَسَ ـــ قال : والناس قد يكون من الإنس ومن الجن ، وأصله : أناس فخفف .

(٥) فى الصحاح : الوَرْقُ : الدراهم المضروبة ، وكذلك الرِّقَة ، والهاء عوض من الواو .

(٦) وفيه أيضا : ولِدَةُ الرجل : تِرْبُه ، والهاء عوض من الواو الذاهبة من أوله ، لأنه من الولادة .

(وكَثر فى أَب بعد لا ويا) – أى كثر حذف الهمزة ، نحو قولهم : لا بالك ، حكاه أبو زيد ، وقوله :

(٥٢) يا با المغيرة ، رُبَّ أَمرٍ مُعضل فرَّجتُه ، بالمكر منى والدَّها [١]

(وندر بعد غيرهما) – أى بعد غير [٢] لا ويا ، كقوله :

(٥٣) تعلمتُ باجادٍ ، وآل مُرامِرِ

وسوَّدتُ أثوابى ، ولستُ بكاتب [٣]

ومُرامر اسم رجل ؛ قال شَرْقىّ بن القُطامىّ : إن أول من وضع خطَّنا هذا ، رجال من طيىء ، منهم مُرامر بن مُرَّة ؛ وإنما قال الشاعر : آل مُرامر ، لأنه كان قد سمَّى كلَّ واحد من أولاده ، بكلمة من أبى جاد ، وهم ثمانية .

(وشذَّ فى الفعل ، لا أدْر ، ولا أُبال) – وأصله [٤] – أدرى وأبالى ، بإثبات الياء ، لأن لا نافية ، ولكن حذفوا تخفيفا ، لكثرة الاستعمال .

---

(١) من الكامل ، لأبى الأسود – ملحقات ديوانه ١٣٤ – والشاهد فى قوله : يا با المغيرة ، بحذف همزة أب بعد يا .

(٢) سقطت العبارة التفسيرية من (غ) .

(٣) من الطويل ، ولم أعرف قائله ، وفى (غ) : بكاذب بدل بكاتب ؛ وفى الدماميني : بكاسبى ؛ والتحقيق من (د ، ز) والصحاح ــ مرر ــ والشاهد فى قوله : باجاد ، أصله : أبا جاد ، مفعول تعلمت ، حذفت ألف أب ، ولم تسبقها لا أو يا ، وهو من النادر

(٤) فى (د ، غ) : وقياسه .

(وعِمْ صباحاً) – ثبت هذا فى بعض النسخ ؛ وتقرير هذا ، أن الأصل : أنعم صباحا ، فحذفت فاء الكلمة ، فانحذفت الهمزة ؛ ونقل جماعة من ثقات اللغويين ، أنه يقال : وَعَم يَعِمُ ، بمعنى نَعِمَ ينعم ، وعلى هذا يكون المحذوف من عِمْ صباحاً ، الواو التى هى فاء ، كما حُذفت من عِدْ ، من الوعد ، وهو قياس ، لا شاذ ؛ وسبق له فى فصل مامنع التصرف من الأفعال ، أنه عَدَّ عِمْ صباحاً ؛ وعلى هذا ، لا يكون عنده من نَعِمَ ، لأنه فعل متصرف ، يقال : نَعِمَ عيشُك ينعم ، وانْعم .

(ونحو : خافُو [1] ، ولو تَرَ ما الصِّبْيان) – والأصل : ترى ، فحذف الألف شذوذاً ، تشبيها لِلَوْ بإنْ ، ومازائدة ، وأما كون لو جازمة ، فضعيف [2] .

(**فصــل**) : (من وجوه الإعلال : القلبُ) – والمراد به هنا : جعل حرف مكان حرف ، بالتقديم ، والتأخير ؛ ويطلق القلب أيضا ،

---

(١) جاءت هذه اللفظة – خافو – فى بعض نسخ التسهيل ، وبعض نسخ التحقيق بالألف ؛ ولم يُشِر الشارح فى النسخ الثلاث إلى المقصود بذكرها ؛ وكذا لم يُشِر الدمامينى إليها فى الشرح ، بعد أن ذكرها فى المتن ؛ وقال ناظر الجيش : وأما قوله : ونحو : خافوا – هكذا بالألف بعد واو الجماعة – فلم أدر ما أراد بما يُحذف منه ، والظاهر أنه يريد أن الواو التى هى ضمير الفاعل ، قد تحذف فى نحو : خافوا وطابوا وجاءوا ، اكتفاء بالضمة . انتهى . والذى يبدو لى ، أنه قصد حذف الألف التى تلازم واو الجماعة فى ماضى وأمر الفعل خافَ ، بدليل الجمع بين الفعل : خافوا وتَرَى ، ومجىء خافوا ، بالألف فى بعض النسخ ، وبدونها فى بعضها الآخر .

(٢) قال الدمامينى : ويمكن أن يكون قد جزم بلو ، حملًا على إنْ .

على تحويل حرف العلة ، إلى حرف علة آخر ، كما فى قال وباع ؛ وقد سبق الكلام فيه ؛ وهذا الفصل قسمان : قسم قلب للضرورة ، وقسم قلب توسُّعاً ، وهو كثير ، لكن لم يجىء منه فى باب مايقتضى اطراده ، فلذا يحفظ حفظاً .

(وأكثر مايكون ، فى المعتلّ والمهموز) — وهذا يشعر بكثرته فى غيرهما ، وليس كذلك ، بل هو قليل ، كقولهم : رَعَمْلى ، فى لعمرى .

(وذو الواو فيه ، أمكن من ذى الياء) — بدليل الاستقراء ، نحو : شاكٍ ولاثٍ وهارٍ ، وهذا ، كما أن انقلاب الألف عن الواو ، أكثر من انقلابها عن الياء ؛ فلو تُرُدِّد فى ألف ، أهى منقلبة عن واو أو ياء ، حكمنا بأنها عن واو ، للكثرة ، ومثله يقال هنا .

(وهو) — أى القلب المذكور هنا .

(بتقديم الآخر) — أى ولو كان زائداً .

(على مَتْلُوِّه) — أى متلوّ الآخِر ، ولو كان المتلوُّ غير عين ؛ وذلك نحو قولهم فى رأى : رَاءَ ، قدَّموا [١] اللامَ على العين ؛ وكذا فى شاكٍ ونحوه ، والأصل : شايك ، ونحو قولهم فى جمع ترقوة : ترايق ، والأصل : تراقى —[١] ، فقدموا الزائد على القاف ، وهى لام ، فواو ترقوة زائدة ، ولامُه القاف .

من (١ — ١) سقط من (د) .

(أكثر منه ، بتقديم متلوّ الآخِر على العين) – نحو : مَيْدان ، إذا جُعل من المدَى ، فأصله : مَدْيان ، فقدّمت اللام ، وهى متلوّ الآخِر ، على العين ؛ وإن جُعل من مادَ يميدُ ، فلا قلبَ فيه ؛ ومُثِّل أيضا بالحَوْباء ، وهى النفس ، فقيل : هو مقلوب ، ووزنه : فَلْعاء ، بدليل : حابيتُ الرجل ، إذا أظهرت له خلاف مافى حَوْبائك .

(أو بتقديم العين على [1] الفاء) – أى أكثر منه بكذا ، أو بكذا ، نحو قولهم : أَيِسَ فى يَئِسَ ، وفى أنْوُق [2] ، جمع ناقة : أَيْنُق ؛ وفيه قلب وإبدال ؛ فلو لم يبدلوا ، لقالوا : أونق ؛ ولسيبويه فى أينق ، مع هذا ، قول آخر ، وهو أن الواو حذفت ، وعوض عنها الياء ، فوزنه على هذا : أَفْعُل ، وعلى الأول : أَعْفُل .

(وربما ورد بتقديم اللام على الفاء) – نحو : أشياء ، عند سيبويه ، أصله : شَيْئاء ، كطرْفاء ، فقلب بتقديم اللام على الفاء .

(وبتأخير الفاء عن [3] العين واللام) – نحو : الحادى ، بمعنى الواحد ، قدم فيه العين واللام ، وأخّرت الفاء ، وهى الواو ، وقلبت ياءً ، لانكسار ماقبلها .

(وكثر نحو : راءَ فى رأَى ، وآبار فى أبآر) – فالقلب فى هذين الوزنين كثير ؛ قالوا : ناءَ يناءُ ، فى نأَى يَنْأى ، والمصدر : النَّأْى ،

---

(١) فى (ز) : الفاء على العين ، وهو سهو واضح .

(٢) فى (ز) : أنيق .

(٣) فى (ز) : على .

على الأصل ، وقالوا : آرام فى أَرْآم ، جمع رئْم ؛ ومع كثرة هذين ، لاينقاسان .

(وعلامة صحة القلب ، كون أحد التأليفَين فائقاً للآخر ، ببعض وجوه التصريف) – وإذا كان الأمر كذلك ، كان الفائق أصلاً ، والمفوق هو المقلوب ؛ فنأَى أصل لناءَ ، لقولهم فى المصدر : نَأْى ، دون نَىْء ، ففاق ناء [١] ، بثبوت المصدر عليه ؛ وعلم من هذا ، أنه إذا وجدت التصاريف كلها فى لفظ ، دون آخر ، فإن [٢] مافقدها مقلوب ، وذلك نحو : شوايع وشواعى ، فالثانى مقلوب ، إذ قالوا : شاع يشيع فهو شايع ، ولم يقولوا : شعى يشعى فهو شاعٍ ؛ ويرد عليه أيس ويئس ، فقد جاء على النظمين المصدرُ وفروعه ، فلم يفُق بشىء من ذلك واحدٌ منهما ، ومع هذا أَيِسَ مقلوب ، وذلك لوجود شاهد القلب فيه ، وهو سلامة الياء من الإعلال ، فلم يقولوا : آسَ ، فعاملوا الياء متأخرة ، معاملتها متقدمة ، وهذا أولى من ادعاء شذوذ تصحيح الياء ، لأن القلب ، وإن كان لاينقاس ، أوسع وأكثر من الشذوذ .

(فإن لم يثبت ذلك ، فهما أصلان) – نحو : جبذ وجذب ،

---

(١) فى (د ، ز) : نأى ، وهو صحيح ، على أنه فاعل فاق ، والتحقيق أصح ، على أنه مفعول لضمير نأى ؛ والتقدير : ففاق نأَى ناءَ ؛ والضمير فى عليه يعود على الفعل نأى .

(٢) فى النسخ : أنَّ ؛ أى عُلم أنَّ ؛ والتحقيق أصح ، بوقوع الفاء وجوباً فى جواب الشرط .

قالوا : جذب يجذب جذبا فهو جاذب ومجذوب ؛ وجبذ يجبذ جبذاً فهو جابذ ومجبوذ .

(وليس جاءٍ وخطايا مقلوبين ، خلافاً للخليل) — أما مسألة جاءٍ ، فالمراد بها ماكان من الوصف على فاعل ، من المعتل العين ، ولامه همزة ، كجاءٍ من جاءَ ، وشاءٍ من شاءَ ، وفاءٍ من فاءَ ؛ ومذهب سيبويه فيه أنه غير مقلوب ، ووزنه فاعل ، إلاَّ أن الهمزة التى هى لام ، قلبت ياءً ، لأن العين فى مثله تقلب همزة ، كما فى قائل ، وبائع ، فتلتقى همزتان ، فيستثقل ذلك ، فتقلب الثانية ياءً ، لانكسار ماقبلها ، كما قالوا فى مِئر : مِير ؛ ولم تسهل اللام بين بين ، لأنها كالثانية ؛ وذهب الخليل إلى القلب ، والأصل : جايِىء ، فأخرت العين ، وهى الياء ، وقُدِّمت اللام ، وهى الهمزة ، فصار جائيا ؛ وجعله كقولهم فى شائك : شاكٍ ؛ واختار الخليل هذا ؛ لأنه سلم من الجمع بين إعلالين فى كلمة ، من جهة واحدة ، وهو أقلّ عملاً من الأول ؛ هذا هو المشهور ؛ وقال سيبويه فى كتابه : إن كلا القولين حسن ؛ وهذا يقتضى إجازته كُلاًّ منهما ؛ لكن الأول هو الأرجح ، لأن من قاعدته أن كثرة العمل ، مع الجرى على القواعد ، أولى من قلبه مع المخالفة .

ووزن جاءٍ ونحوه ، على القول الثانى : فالع ؛ وفى كلام الخليل أيضا ، موافقة الأول ، وذكره سيبويه أيضا ، فله فى جاءٍ ونحوه القولان .

ومِئر جمع مِئْرة ، وهى الذَّحْلُ والعداوة . وأما مسألة خطايا ،

فالمراد بها جمع فعيلة ، الذى لامه همزة ؛ ومذهب البصريين ، غيرَ الخليل ، أن أصل خطايا : فعايل ، لأن خطيئة : فعيلة ، كصحيفة ، وفعيلة تجمع على فعايل ، فالأصل خطايِىء ، ثم أبدل من الياء همزة ، كما يقال : صحائف ، فاجتمع همزتان ، فقلبت الثانية ياءً ، لكسر ماقبلها ، فصار : خطائى ، ثم أبدلوا الكسرة فتحة ، لثقل اجتماع الكسرة فى الهمزة قبل الياء ، فتحركت الياء ، وانفتح ماقبلها ، فقلبت ألفاً ، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين ، فأبدلوا منها ياءً ، فصار خطايا .

وذهب الخليل ، وبعض الكوفيين ، إلى أن الأصل : فعايل ، فقلب بتقديم الهمزة [1] على الياء ، لئلا يؤدى عدم القلب ، إلى إبدال الياء همزة ، كما فى صحائف ، فتجتمع همزتان ، وهو مرفوض ، إلاَّ فى الشذوذ ، كما حكى الكسائىّ : اللهم اغفر لى خطائيه ، وكقوله :

(٥٤) فإنك لا تدرى متى الموتُ جائىٌ ولكن أقصى مدة الموت عاجل [2]

---

(١) أى من خطايِىء .

(٢) من الكامل ، ولايعرف قائله ؛ قال فى حاشية الإنصاف صـ ٧٢٩ : هذا البيت رواه الأشمونى : * لعمرك ما تدرى متى الموتُ جائىٌ * قال : وحفظى فى عجزه : ولكن أقصى مدة العمر .... ؛ وتدرى : تعلم ، وعاجل : قريب

والشاهد فى قوله : جائىٌ ؛ واعلم أولًا ، أن هذه الكلمة ، تروى بهمزتين ، وتروى بهمزة فياء ، متحركة بحركة الإعراب ، وهى الضمة ؛ واعلم ثانيا ، أن الأصل الأصيل فى هذه الكلمة : جايِىء ، بياء فهمزة ، ثم انقلبت ياؤه همزة ، فصار : جائىء بهمزتين ، قلبت المتطرفة ياءً ، فصار : جائياً ؛ والنحاة والشعراء يحركون ياءه بالضمة ، كما فعل الشاعر هنا ضرورة .

وإنما ادَّعَى الخليل القلب ، لئلا يجمع بين إعلالين ؛ ورُدَّ بأنه [١] إذا كانت العين تعتلّ اعتلالاً مطرداً ، واللام تعتل اعتلالاً آخر ، ليس من جنس ذلك الإعلال ، لم يمتنع ؛ وإنما الممتنع من جمع إعلالَين ، أن تسكن اللام والعين جميعا ، من جهة واحدة فى الإعلال ، مثل شوى ، إن سكنت اللام ، لم تسكن العين ، أو العين ، لم تسكن اللام .

وذهب بعض الكوفيين ؛ ونسب إلى الفرّاء ، إلى أن وزن خطايا : فَعالَى ، لأن خطيئة [٢] كثر ترك الهمز فيه والإدغام ، فقالوا : خطيَّة ، فصار كفعيلة من ذوات الواو والياء ، وهى تجمع على فَعالَى ، كمطيَّة ومطايَا ، وسَرِيَّة وسَرَايا .

(**فصـــل**) : (أبدلت الياء سماعاً من ثالث الأمثال ، كتظنَّيت) – وهذا شروع فى الإبدال من الحرف الصحيح ، وإبداله بعد انقضاء إبدال حروف العلة والهمزة ، بعضها من بعض ؛ والأصل فى تَظنَّيْت عند الجمهور : تظنَّنْت ، تفَعَّلَ من الظن ، فأبدلوا من النون ، التى هى اللام ، ياءً ؛ وجوَّز بعض النحويين كون وزنه : تَفَعْلَى نحو : تَقَلْسَى ، يقال : قَلْسَيْتُه فتقَلْسَى وتَقَلْنَس وتقلَّس ، أى ألبستُه القلَنْسوة ، فلبِسها .

ومثل قولهم : تظنَّيْت ، قولهم : تسَرَّيت ، وقصَّيْت أظفارى ؛

---

(١) فى (ز) : وزيادته .

(٢) فى (د) : خطايا .

فالياء بدل من الرَّاء والصَّاد ؛ لأنها فى المشهور من السّرّ والقصّ ؛ وقيل : الياء فى تسرَّيت ، بدل من الواو ، من السَّراة ، وهى أعلى الشيء ؛ لأن للسَّرِّيَّة شُفُوفاً (١) عند سيدها ، على ربة البيت . وألف السَّراة من واو ، لقولهم لسادات الناس : سرَوات ؛ وقيل : تسرَّى : تَفَعْلَى ؛ وقيل فى قصَّيْت : إنه يجوز كونه فعَّلْتُ من أقاصى الشيء ، وهى أطرافه ، فالياء منقلبة عن الواو ، لظهورها فى القصوى .

(وثانيهما كائتمَّيْت) – وأصله : ائتممت ، فأبدل من ثانى الميمين ياءً ، قال :

(٥٥) تَزُورُ امْرَأً ، أمّا الإله فيتَّقى   وأمّا بفعل الصالحين فيأتمى (٢)

أى يأتَمّ ، قاله ابن الأعرابىّ ؛ وكلام ابن المصنف ، على اختصاص ذلك بالشعر ؛ وقالوا فى : لا وربّك : لا وربِّيك ، فأبدلوا من الباء الثانية ياءً ، حكاه ثعلب ؛ وقالوا : أمللت الكتاب وأمليتُه ، بإبدال الياء من اللام الثانية ، قال تعالى : « وليُمْلل الذى عليه الحق (٣) » وقال : « فهى تُملَى عليه (٤) » ؛ قال ابن عصفور : وإنما جعل أمللت أصلاً ، لأنه أكثر من أمليت .

---

(١) فى الصحاح : وشَفَّ عليه ثوبه ، يشفُّ شفوفاً ، وشفيفاً أيضا ، عن الكسائىّ أى رقَّ ، حتى يُرَى ما خلفه ؛ وأشففتُ بعض ولدى على بعض ، أى فضلتهم ، فلعلَّها من هذا الأخير .

(٢) من الطويل ، ولا يعرف قائله ؛ وفى الأشمونى مع الصبان – ٤ / ٣٣٧ – قال ابن الأعرابى : أى فيأتمّ ، وهو موضع الشاهد فى قوله : يأتمى ، حيث أبدل من الميم الثانية ياءً .

(٣) البقرة / ٢٨٢

(٤) الفرقان / ٥ : « فهى تُملَى عليه بكرةً وأصيلًا » .

(وأوّلهما كأَيْما) – وقد رُوى بيتُ ابن أبى ربيعة هكذا :

(٥٦) رَأَتْ رجلاً، أيما إذا الشمسُ عارضَتْ فيَضْحَى ، وأيْما بالعشىِّ فيَخْصَرُ (١)

وأنشدوا :

(٥٧) ياليتما أمّنا شالت نعامتُها إيما إلى جنة ، إيما إلى نار (٢)

وقالوا : دِيماس ، وأصله عند سيبويه : دِمَّاس ؛ ، بدليل : دماميس ؛ وقال غيره : هما لغتان ؛ فمن قال : دِمَّاس ، قال فى الجمع : دماميس ؛ ومن قال : دِيماس ، قال : دياميس ؛ وأبدلتِ الياء من الباء والرّاء ، لزوماً ، فى ديباج وقيراط ؛ والأصل : دِبَّاج ، وقِرَّاط ، لقولهم فى الجمع : دبابيج وقراريط .

---

(١) من الطويل ، لعمر بن أبى ربيعة – ديوانه ٨٦ – ورواية (ز) : وأما بالعشىّ ... وفى المغنى صـ ٥٦ ، وفى الأشمونى مع الصبان – ٤ / ٤٩ – كما فى النسختين (د ، غ) : وأيما ، وعليه التحقيق ، والأصل : أَماً ....وأَماً ، أبدلت أولى الميمين ياءً ؛ قال الأشمونى : استثقالًا للتضعيف . قال الصبان : قوله : عارضت ، أى ارتفعت ، بحيث تقابل الرأس ؛ فيضْحَى ، مضارع ضَحِىَ ، بكسر الحاء وفتحها ، أى برز ؛ ويَخْصَر ، بالخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة ، مضارع خَصِرَ ، بكسر الصاد ، أى آلمه البردُ فى أطرافه ؛ والشاهد فى قوله : أَيْما ... وأَيْما ، بإبدال الميم الأولى ياءً .

(٢) من البسيط ؛ قال فى معجم شواهد العربية : لسعد بن قرط ، أو للأحوص ؛ وفى ش . ش . العينى ، على الأشمونى والصبان – ٣ / ١٠٩ – قال : وعزو الجوهرى إياه إلى الأحوص ليس بصحيح ؛ ورواه فى المغنى صـ ٥٩ ، فى باب إمَّا المكسورة الهمزة ، ولكن روى البيت بفتح الهمزة ؛ قال : إمَّا المكسورة المشدَّدة ، قد تفتح همزتها ، وقد تبدل ميمها الأولى ياءً ؛ وهو موضع الشاهد هنا ؛ وقد رُويت أمُّنا بالرفع على أن ما كَفَّت ليت عن العمل ؛ وقال العينى : قاله سعد بن قرط ، من العقَقَة ، يهجو أمَّه ، وما ، فى ليتما ، زائدة ، وأمَّنا بالنصب اسمه ، والجملة بعدها خبره؛=

ووجد فى بعض النسخ ، الضمير المتصل بثانى وأول ، بلفظ ها [١] ، والتمثيل يأباه ؛ فإن البدل لم يقع فى المثالين المذكورَين من بعض أمثال ، بل من ثانى مِثْلَين فى الأول ، ومن أولهما فى الثانى ؛ ولو قُرِئ بصيغة ضمير التثنية ، لكان حسناً ، ويكون الضمير عائداً على مايقتضيه الأمثل [٢] من المِثْلَين .

(ومن هاء ، كدَهْدَيْت) – يقال : دَهْدَيْتُ الحجرَ : دَحْرَجْتُه ، والياء بدل من الهاء ، بدليل قولهم لما يدحرجه الجُعَلُ [٣] : دهدوهة ، ويحتمل أن يكون مثله قولهم : صَهْصَيْت بالرجل ، إذا قلت له : صه ، صه [٤] ؛ ويحتمل كونه فَعْلَى ، فلا يشترط فى المشتق من ألفاظ الجمل ، استيفاء الحروف ، بدليل بسمل .

(ومن نُونٍ كأَنَاسِيّ) – وهو جمع إنسان ، أبدلوا من النون ياءً ، وأدغموا فيها الياء التى قبلها ؛ وليس هذا البدل بلازم ، خلافاً

= قال الصبان : قوله : شالت نعامتُها : كناية عن موتها ، لأن النعامة : باطنُ القدم ، ومن مات ارتفعت رجلاه ، وانتكس رأسه ، فظهرت نعامته ؛ وقال العينى : التقدير : ياليت أمى ارتفعت جنازتها ، إما إلى الجنة ، وإما إلى النار .

(١) أى وثانيها .. وأولها .

(٢) فى (د ، ز) : الأمثال .

(٣) فى (غ) : الجبل ؛ وفى الصحاح : الجُعَلُ : دُوَيِّبة ، وقد جَعِلَ الماءُ جَعَلًا ، أى كثر فيه الجِعْلانُ ، وهى دُويبة معروفة عندنا فى مصر باسم الجُعْران ، أكبر قليلا من الخنفساء ، ومن فصيلتها ، تجعل من الطين أو الروث كرات صغيرة ، تدحرجها وتدبُّ وراءها .

(٤) وفى شرح الكافية ٤ / ٢١٥٦ : ونظيره : صَهْصَيتهم بمعنى صَهْصَهْتُهم ، إذا زجرتهم .

لابن عصفور ، فقد قالوا : أناسين ، وهو القياس ، كسِرْحان وسرَاحين ؛ ويحتمل أن يكون مثل إنسان وأناسِيّ : ظَرِبان وظَرابِيّ ، لكن البدل فى هذا لازم ؛ فلم يقولوا : ظرابين ؛ وحكى أبو القاسم السَّعدىّ فى أبنيته ، أنهم قالوا : ظِرْباء [١] ، بمعنى ظَرِبان ، فيجوز كون ظرابى جمعاً لهذا ، كصحارى فى صحراء ؛ وأبدلوا أيضا الياء من نون إنسان الأُولى ، فقالوا : إيسان ، وقالوا فى الجمع : أياسين .

(ومن عينٍ ضفادع [٢]) – فقالوا : ضِفْدَع وضَفَادِى ، فأبدلوا الياء من العين .

(وباء أرانب) – أنشد سيبويه [٣] :

(٥٨) لها أشاريرُ من لحمٍ تُتَمِّرُهُ   من الثعالِى ، ووَخْزٌ من أرانيها [٤]

---

(١) فى الصحاح : والظَّرِبان ، مثال القَطِران : دُوَيِّبة كالهِّرة ، منتنة الريح ، وكذلك الظِّرْبَى على وزن فِعْلَى ، وهو جمع ، مثل : حِجْلَى جمع حَجَل ، وربما جُمع على ظرابِىّ ، مثل حِرْباء وحَرَابِىّ ، كأنه جمع ظِرْباء .

(٢) فى بعض نسخ التسهيل : كضفادع .

(٣) قال فى معجم شواهد العربية : للنمر بن تولب ، وفى اللسان نسب إلى أبى كاهل اليشكرى .

(٤) من البسيط ؛ قال فى الصحاح : يشبه ناقته بعُقاب ، وفى موضع آخر قال : يصف فرخة عقاب تسمى غُبَّة ، ثم قال : يقول : إنها تصيد الأرانب والثعالب ، فأبدل من الباء فيهما ياءً ؛ قال : والإشرارة : ما يبسط عليه الأَقِط وغيره ، والجمع : الأشاور ، ويقال : الأشارير : قطع قديد ، قال الشاعر : لها أشارير .... الخ ، يريد الثعالب والأرانب ، فلما اضطر واحتاج إلى الوزن ، أبدل من الباء حرفَ اللين – الياء ..... وتتمير اللحم والتمر : تجفيفهما ، وقال الشاعر يصف فرخة عقاب : لها أشارير .... قال : يقول : إنها تصيد الأرانب والثعالب ، فأبدل من الباء فيهما ياءً ؛=

يريد أرانبها ؛ وذكر سيبويه وغيره إبدال الياء من باء الثعالب ، وأنشدوا البيت ؛ وجوَّز ابن جنى كون ثعالِى جمع ثُعالة ، ثم قلب ، نحو : شواعى فى شوايع ، وقال : إن الأَوَّل أوْلَى ؛ والأشارير : قطع قديد ؛ وتتمير اللحم والقديد : تجفيفهما .

وقال شيخنا : النحويون يقولون فى هذا البيت : ووخز ، بالواو والخاء المعجمة والزاى ؛ وقال لى شيخنا رضى الدين الشاطبىّ : صوابه : ودخر ، بالدّال والخاء من فوق والرّاء . انتهى .

وفى الصحاح : الوخز : الشىء القليل ، وأنشد البيت ، وتكرر إنشاده له فى الصحاح ، ولم يذكره إلاَّ كما ذكر النحويون . والبيت فى صفة العُقاب ، والمراد أنها تصيد الأرانب والثعالب .

(وسين سادس) — كقوله :

(٥٩) عمرو وكعب وعبد الله بينهما وابناهما خمسة ، والحارث السادى[1]

= وفى الصحاح أيضا : والوخز : الشئ القليل ، ووخزه الشيب ، أى خالطه ؛ والشاهد هنا فى إبدال الياء من الباء فى أرانيها والثعالى .

(١) لم أجده فى مراجعى ، والذى فى الصحاح — ستَتَ — ويقال جاء فلان سادساً ، وسادياً وساتاً ، فمن قال : سادساً ، بناه على السدس ، ومن قال : ساتاً ، بناه على لفظ ستة وستّ ؛ ومن قال : سادياً ، أبدل من السين ياءً ؛ وفى مادة — سدى ، قال : والسادى : السادس ، قال النابغة الجعدىّ — من الوافر ، وقال فى معجم شواهد العربية : وليس فى ديوانه :

(٦٠) إذا ماعُدَّ أربعةُ فِسالٌ فزوجكِ خامسٌ ، وأبوكِ سادى

قال : أراد السادس ، فأبدل من السين ياءً ، وهو موضع الشاهد فى بيت الشارح ؛ والفَسْلُ من الرجال : الرَّذْل ، والمفسول مثلُه ، وقوم فُسَلاء وأفسْال وفِسال وفُسول .

وقالوا فى خامس أيضا : خامى ، قال :

(٦١) مضت ثلاثُ سنينَ منذُ حُلَّ بها وعامُ حُلَّتْ ، وهذا التابع الخامى [١]

(وثاء ثالث) – أنشد أبو الفتح ، رحمه الله :

(٦٢) يفديك يازرع أبى وخالى قد مرَّ يومان ، وهذا الثالى
وأنت بالهجران لا تبالى [٢]

(وربما أبدل من حرف اللين ، تضعيفُ ماقبله) – نحو قولهم : أبّ وأخّ ودمّ بالتضعيف ، والأصل حرف اللين ، بدليل الأبوة والأخوة ودميان أو دموان .

(وقد تبدل تاء الضمير طاءً ، بعد الطاء والصّاد) – وكذا بعد الظاء والضاد ، وهى لغة قوم من بنى تميم ، وقد رووا بيت علقمة بن عبَدة على الإبدال ، وهو :

(٦٣) وفى كل حىّ قد خَبَطَّ بنعمة فحق لشأْسٍ من نداك ذَنُوب [٣]

---

(١) من البسيط ، للحادرة الذبيانىّ ؛ وفى الصحاح : مضَى ثلاث سنين – البيت ؛ قال : وجاء فلان خامساً ، وخامياً أيضا ، وأنشد البيت لابن السكيت ؛ وفى الحاشية : فى اللسان : والذى فى شعره : * هذى ثلاث سنين تدخلون بها *
والشاهد فى قوله : الخامى ، أى الخامس ، بإبدال السين ياءً .

(٢) من الرجز ؛ قال فى الدرر ٢ / ٢١٢ – استشهد به على أن إبدال الياء من الثّاء ، من الضرورات ؛ والأصل : قد مرَّ يومان ، وهذا الثالث .

(٣) فى معجم الشواهد : من الطويل ، لعلقمة الفحل — ديوانه ٦٣٢ – وسيبويه ٢ / ٣١٤ – وفى الصحاح – خَبط – بالمعجمة ، وفى (د ، ز) : حَبط ، بالحاء المهملة ، وقد جاء بها فى الصحاح فى مادة خَبط ، على الأصل : خبطت ، بدون إبدال ، وقال : وخبطت الرجل ، إذا أنعمت عليه ، من غير معرفة بينكما ؛ وشَأْس=

ويقولون : فَحصْط وحَفِظط ، وحَضَطٌّ (١)

(ودالاً ، بعد الدَّال والزَّاى (٢)) – نحو : جلَدُّ وفُزْدُ ، فى جلَدْتُ وفُزْتُ ؛ ونقل أبو القاسم السعدىّ هذا ، عمن يقول فى حُضتُ : حُضْطُ ، وذكر أن إبدال تاء الضمير دالاً بعد الدال ، لغة أبى هريرة ، رضى الله عنه .

(وشذَّ إبدالُ التَّاء من واوٍ كتُراث) – أصله : وراث ، لأنه من الوراثة ، وكذا تجاه ، من الوجه ، وتقية من وقيت ، وكذا توراة ، وزنها فَوْعَلة ، من ورى الزند ، وكذا أخت وبنت .

(ومن ياء كأسنتُوا) – قال :

(٦٤) عمرو الذى هشم الثريدَ لقومه ورجالُ مكةَ مُسْنِتُون عجافُ (٣)

= أخو علقمة ، والذَّنوب : النصيب ، والشاهد فى رواية التحقيق ، على إبدال الطاء من تاء الضمير فى خَبطٌّ ، أصله : خَبطْتَ .

(١) فى (ز) : وخَطَطْ .

(٢) وزاد فى هامش النسخة (ص) من التسهيل : والذال المعجمة ، ولم يذكر لها مثالًا ؛ ولم تذكر فى نسخة ناظر الجيش ، ولا فى نسخة الدمامينى ؛ وفى شرح الكافية ٤ / ٢١٥٨ – وإذا بنى ذلك – أى الافتعال وتصاريفه – مما فاؤه دال أو ذال أو زاى ، جىء بدال بدل التاء ، نحو : ادَّفقوا بمعنى تدافقوا ، وادَّكروا بمعنى تذكَّروا ، وازدان بمعنى تزين ؛ ولكن هذه ليست تاء الضمير التى جاء الحديث عنها فى التسهيل .

(٣) من الكامل ، وقد اختلف فى نسبته وروايته ؛ ففى معجم شواهد العربية ، نسبه لعبد الله بن الزبعرى ، وفى الإشتقاق لابن دريد ، نسبه لمطرود بن كعب الخزاعى ، وفى الصحاح – سنت ، وهشم – نسبه لابن الزبعرى ، برواية : عمرو العلا .... ، وفى الانصاف – ٢ / ٦٦٣ – برواية التحقيق ، وقال فى الحاشية: هذا=

يقال : أسنتَ الرجلُ ، إذا كان فى سنة جدبة ؛ وأصله : أسنَى ؛ فالتاء بدل من الياء المبدلة من الواو ؛ لأن أفعَل من ذوات الواو ، تنقلب واوه ياءً ، نحو : أعزيت ؛ وأجاز سيبويه ، مع هذا ، وجها آخر ، وهو كون التَّاء بدلاً من الواو ، قبل قلبها ياءً ؛ وكذا ثنتان ، فهى من ثنيت ؛ وإبدال التَّاء (١) من الواو ، أكثر من إبدالها من الياء .

= البيت ، لمطرود بن كعب الخزاعىّ ، من كلمة له يمدح فيها هاشم بن عبد مناف والد عبد المطلب ، جدّ النبى ، ﷺ ؛ وكان هاشم يسمى عمراً ، فسموه هاشماً ، لأنه كان يهشم الثريد ، ويطعم قومه والحاج فى السنين المجدبة ؛ وذكره المبرد فى المقتضب – ٢ / ٣١٢ – برواية التحقيق أيضا ، وفى الحاشية : روى المبرد هذا البيت بروايتين : عمرو الذى هشم الثريد ...الخ ، وعمرو العلا ...واقتصر فى الكامل – ٣ / ٨٦ – على الرواية الأولى ...؛ وفى الروض الأنف – ١ / ٩٤ – ذكر قصة هاشم ، ثم قال : فبذلك مُدح ، حتى قال شاعرهم ، وهو عبد الله بن الزبعرى :

عمرو العلا ، هشم الثريدَ لقومه ... قومٍ بمكة مسنتين عجـــافِ

من قصيدة فائية ، مجرورة القوافى ، ذكر منها هذين البيتين قبل الشاهد :

كانت قريش بيضة فتفقَّأت ... فالمحُّ خالصُه لعبد منَـافِ

الخالـطين فقيرَهـم بغنيِّهـم ... والظاعنين لرحلة الأضياف

قال فى حاشية المقتضب : ونسب فى اللسان لابنة هاشم مرة ، ولابن الزبعرى مرة أخرى ؛ وفى حاشية الإنصاف : قال أبو رجاء : والسرّ فى هذا الاضطراب ، أنَّ لمطرود ابن كعب ، كلمة على هذا الروىّ ، ولابن الزبعرى كلمة أخرى على الروىّ نفسه ؛ والشاهد هنا فى قوله : أسنتُوا ، أى أصابتهم سنة مجدبة ، بإبدال التاء من الياء المبدلة من الواو ، على ما سيوضحه الشارح .

وفى الصحاح – سنت – أسنت القوم : أجدبوا ؛ قال ابن الزبعرى : عمرو العلا ...الخ البيت ، قال : وأصله من السنة ، قلبوا الواو تاءً ، ليفرّقوا بينه وبين قولهم : أسنى القومُ : إذا أقاموا سنة فى موضع .

(١) فى النسخ : إبدال الياء ، التحتيَّة ، والحديث عن إبدال التاء الفوقية ، شذوذاً .

(ومن سين ، كسِتّ) – وأصله : سِدْس ؛ فقلبوا السين تاءً ، ثم أدغموا ، وهو بدل لازم ؛ وأبدلت من السين جوازاً ، فى النّاس والأكياس والطست [١] ؛ وأنشد أحمد بن يحيى :

(٦٥) ياقاتلَ اللّهُ بنى السِّعْلات عَمْرَو بنَ يربوع ، شرارَ النّاتِ

غيرَ أَعِفَّاءٍ ولا أَكْياتِ [٢]

يريد الناس ، وأكياس .

(ومن صادٍ كلصْت) – وفعلوا ذلك فى الجمع ، قالوا : لصُوتٌ ، والأصل : لِصٌّ ولُصُوص ، لأنه أكثر استعمالاً .

(وربما أبدلت من هاء) – وخرَّج بعضهم على ذلك .

(٦٦) * العاطفون تحينَ مامن عاطفٍ [٣] *

---

(١) فى الصحاح – طست : الطّسْتُ : الطّسُّ ، بلغة طيىء ، أبدل من إحدى السينين تاءً ، للاستثقال ؛ وجمعها : طساس ، وتصغيرها : طُسَيْس .

(٢) من الرجز ، لعلباء بن أرقم اليشكرىّ ؛ والرواية فى لسان العرب ، تبعاً للجوهرى :

ياقبَّح الله ....الخ ، وفى الإنصاف صـ ١١٩ :

يالعَن الله بنى السعلات عمرَو بنَ ميمون ، شرارَ الناتِ

وأشار فى الحاشية إلى الروايتين ، وقال : وقبح الله فلانا ، أى نحّاه وأبعده عن الخير ؛ والسِّعلاة : أنثى الغول ، ويقال : ساحرة الجن ؛ والشاهد فى قوله : النات ، وأكيات ؛ أراد : الناس ، وأكياس ، بإبدال السين تاءً ، شذوذاً .

(٣) من الكامل ، لأبى وجزة السعدىّ ، وهو صدر بيت عجزه : * والمطعمون زمانَ أين المُطْعِمُ ؟ * كما جاء فى الإنصاف صـ ١٠٨ ؛ وقال فى حاشيته : هذا البيت لأبى وجزة ، وأنشده ابن منظور ، عن ابن سيده ، وعن الجوهرى ... وقد لفق كل واحد من هؤلاء الأئمة البيت من بيتين ، وصواب الإنشاد هكذا :

العاطفون تحين ما من عاطف والمسبغون يداً إذا ما أنعموا =

فقال : أراد العاطفونه ، بهاء السكت ، إجراءً للوصل مجرى الوقف ، ثم أبدل من الهاء تاءً ، وحرَّكها للضرورة .

(كما أبدلت الهاءُ منها) – كوقفهم على طلحة ونحوه بالهاء ؛ وحكى قطرب أن طيِّئاً تبدل تاء جمع المؤنث السالم هاءً فى الوقف ، فيقولون : كيف الإخوة والأخواه ؟ وكيف البنون والبنَاه ؟ .

(وأبدلت الميمُ من النون الساكنة قبل باء) – نحو : عَنْبر ، و« أَنْ بُورِكَ » (١) ، وتكون الميمُ مظهرةً ، من غير إخفاء ولا إدغام ؛ ونقل عن الفرّاء أن النون الساكنة تُخفَى (٢) عند الباء ، فقيل : هو على ظاهره ، فتخفى النون ، ولا يبدل منها ؛ وقيل : أراد بالإخفاء : الإبدال ، تجوّزاً ؛ قال ابن أبى الأحوص : وهو الصواب ؛ فإن أحداً من أهل العربية لم ينقل الإخفاء ، وإنما نقلوا قلبها ميماً ، بلا خلاف .

= والمانعون من الهضيمة جارهم والحاملون إذا العشيرة تغرم
والـلاحِقُون جفانَهم قمَع الذُّرَى والمطعمون زمانَ أين المطعِمُ ؟

قال : والاستشهاد فى قوله : العاطفون تحين ، وللعلماء فى هذه العبارة رأيان : أحدهما – وهو الذى ذكره ابن الأنبارى ، وأصله لأبى زيد ، وقال به الجوهرى ، أن هذه التاء زائدة فى أول كلمة حين .

والرأى الثانى ، أن هذه التاء زائدة فى قوله : العاطفون ، وأصلها هاء الوقف ، فأجرى الكلمة فى حال الوصل ، مجراها فى حال الوقف ، ثم قلب الهاء تاءً مبسوطة .. وعليه رأى الشارح المحقق ابن عقيل .

(١) النمل / ٨ : « فلما جاءها ، نُودِىَ : أن بُورِكَ مَنْ فى النَّار ، ومَنْ حَوْلَها » .
(٢) فى (ز) : تختفى .

(وقد تبدل منها ، ساكنةً ومتحرّكةً ، دون باء) — فالساكنة ، كقولهم فى حنظل : حمظل ؛ والمتحركة ، كقولهم : البنام ، فى البنان ؛ وهذا البدل غير لازم ، بخلاف نحو : عنبر ، و« أن بورك » ، فإنه لازم .

(وقد تبدل هى من الميم) — حكى الشيبانىّ ، أنه يقال : أسود قاتن ، وقاتم ؛ وذكره ابن السكيت ، فى كتاب القلب والإبدال .

(وتبدل الصاد من السين جوازاً ، على لغة ، إن وقع بعدها غَينٌ) — أى بلا فصل ، نحو : سغبَ ، أى جاع .

(أو خاءٌ) — نحو : سخر .

(أوقاف) — نحو : سقر .

(أو طاء) — نحو سطع ؛ فيجوز أن يقال : صغب وصخر زيد ، وصقر وصطع (١) ؛ وهذه لغة بنى العنبر ؛ ذكر ذلك سيبويه .

(وإن فصل حرف أو حرفان ، فالجواز باق) — فتقول فى أسبغَ : أصبغَ ، وفى سراط : صراط ؛ وكذا لو فصل ثلاثة ، فتقول فى مساليخ : مصاليخ ؛ وعلم من كلامه أنه لو تقدم حرف الاستعلاء السين ، لم يجز القلب نحو : طست ، وأنه لا يعامل الزاى بما يعامل به السين ، نحو : زخرَ (٢) .

---

(١) فى (ز) : وسطع .

(٢) فى (ز) : زجر .

(وإن سكنت السين قبل دال ، جاز إبدالها زاياً) – فتقول فى أَسْد : أُزْد ، وفى يُسْدِل : يُزْدِل ؛ وقيل : يضارع بها الزاى ، ولا تخلص زاياً ؛ والأول فى كتاب سيبويه ، فى النسخة الرباحية [١] ، والثانى هو الذى أثبته السيرافىّ ، ويدل له قول سيبويه : والبيان فيها أحسن ؛ لأن المضارعة فى الصاد أكثر وأعرف منها فى السين ، والبيان فيها أكثر أيضا . انتهى . فهذا يقتضى أن فى السين مضارعة ؛ وإنما تطلق المضارعة على بين بين .

(وإن تحركت قبل قاف ، فكذلك) – وهذه لغة كلب ، يبدلون الزاى من السين ، إذا كان بعدها قاف ، يقولون فى « مَسَّ سقَر » [٢] : مسَّ زَقر .

(وربما أبدلت بعد جيم أوراء) – فيقولون فى : جُسْتُ خلالَ الدار : جُزْتُ ؛ وفى رُسْتُ الشيءَ : رُزْتُ [٣] .

(ويُحسِّن مضارعةَ الزَّاى ، ماسكن قبل دال ، من صاد أو جيم أو شين) – نحو : يَصْدر ، وأَجْدر ، وأشْدق ، فيضارع بكل من الصَّاد والجيم والشين نحو الزاى .

(ولا يمتنع الإخلاصُ ، فى الصاد المذكورة) – قال سيبويه : وسمعنا العرب الفصحاء ، يجعلونها زاياً خالصة ؛ وذلك قولهم

---

(١) فى (غ) : الرحابية .
(٢) القمر / ٤٨ : « ذوقُوا مسَّ سقَر » .
(٣) فى (ز ، غ) : وفى رَسَب الشيءُ : رزب .

فى التصدير : التَّزْدير ، وفى القصْد : القَزْد ، وفى أصدرت : أَزْدَرت . انتهى . وحكيت هذه اللغة عن كلب ، وعن عذرة وكعب ؛ والأفصح عدم إخلاص الزَّاى .

(فإن تحركت قبل دالٍ أو طاءٍ ، جازت المضارعة) — نحو : مصادر وصراط ، فيجوز فى الصاد فيهما المضارعة ، وهى أن تُشابَ الصاد بالزاى .

(وشذَّ الإبدال) — أى إبدال الصاد زاياً خالصة فيهما نحو : مَزادِر والزّراط .

(**فصـــل**) : (وقع التكافؤ فى الإبدال ، بين الطَّاء والدَّال والتَّاء) — فإبدال الطاء من الدال ، نحو : مطَّ الحرفَ ومدَّه ، حكاه الأصمعىّ ؛ وإبدالها من التاء نحو : فحَصْط فى فَحصْت ؛ وإبدال الدَّال من الطاء قولهم : المُرَيْداء فى المُرَيطاء [(١)] ؛ حكاه يعقوب ؛ وهو حيث يُمرط الشعر حول السُّرَّة ؛ وإبدالها من التَّاء نحو : اجْدَمعوا ، فى اجتمعوا ؛ وإبدال التَّاء من الطاء ، قالوا : فستاط ، فى فسطاط ، وقالوا فى الجمع : فساطيط وفساتيط ، لكن الطاء أصل ، لأن استعمالها هو الأكثر ؛ وإبدالها من الدال ، قولهم : ناقة تَربُوت ، أى مذلَّلة [(٢)] ، والأصل : دَربوت من الدّربة ؛ وقال سيبويه : التَّاء

---

(١) هذه العبارة بها اضطراب فى النسخ ، ففى (د) : المريد فى المريط ، وفى (ز) : المريداء فى المريطاء ، وفى (غ) : امريداء فى امريطاء ؛ وفى الصحاح : مَرط الشعرَ يمرطه : نتفه ...والمُرَيطاء : ما بين السُّرَّة والعانة ؛ قال الأصمعىّ : وهى ممدودة .

(٢) فى الصحاح : وجمل تَربُوت ، وناقة تَربُوت ، أى ذلول ، وأصله من التراب ، الذكر والأنثى فيه سواء .

أصل ، لابدل ، وهو عنده من التراب ، لأن الذلول من الذّلّة ، وهى تناسب التراب .

(وبين الميم والباء) — قالوا فى بَيْدَ بمعنى غير : مَيْدَ ؛ وقالوا : باسْمُك ؟ يريدون : ما اسْمُك ؟ فأبدلوا من الميم باءً ، وهى لغة مازنيَّة ؛ وقال بعض الخلفاء للمازنى : باسْمُك ؟ فقال المازنى : بكر ، بالباء ، ومن لغتهم إبدال الباء ميما ، فاستحسن ذلك من المازنى ، من حيث فهم عنه ، أنه قصد أن لا يواجه الخليفة بقوله : مكر .

(وبين الثاء والفاء) — حكى يعقوب أنهم يقولون فى العطف : قام زيدٌ فُمَّ عمرو ، بالفاء موضعَ الثاء ؛ وقالوا فى حدث : حدفَ ؛ والثاء الأصل ، لقولهم : أحداث ، وقالوا فى ثوم : فوم ؛ وإبدال الثاء من الفاء فى قولهم : مغثور فى مغفور ، والفاء أصل ، لقولهم : ذهبوا يتمغفرون ، بالفاء ، أى يجنون المُغْفُور ، ولم يقولوا : يتمغثرون ؛ والمُغْفُور [(١)] والمُغْثُور ، وكذا المِغْفَر والمِغْثَر ، بكسر الميم : شىء ينضحه العُرْفُط والرِّمْث ، مثل الصمغ ، وهو حلو كالعسل يؤكل ، والعُرْفُط : شجر من العضاه ، والرِّمْث بالكسر : مرعى من مراعى الإبل ، وهى من الحمض .

(وبين الكاف والقاف) — قالوا : عربىّ قُحّ ، وعربيَّة قُحَّة ، وجعلوا موضعَ القافِ الكافَ ، فقالوا : كُحّ وكُحّة ، والقاف أصل ؛

---

(١) فى الصحاح : والمُغْثُور لغة فى المُغْفُور ، وهو شىء ينضحه العُرْفُط ، والرِّمْثُ مثل الصمغ ، وهو حلوكا لعسل يؤكل .. والمِغْثَر ، بكسر الميم ، لغة فيه ، حكاها يعقوب .

لقولهم فى الجمع : أقْحاح ، ولم يُسمع أكْحاح ، وقالوا فى وُكْنة الطائر : وُقْنَة ؛ وفسَّر بعضهم الوُكْنَة بمأوى الطائر فى الجبل ، وقال أبو عمرو : الوُكْنة والأُكْنة ، بالضم : مواقع الطير ، حيث ماوقعت [(١)] ؛ وقال بعضهم : الوَكْنُ ، بالفتح : عشُّ الطائر فى جبل أو جدار ، والمَوْكِنُ مثلُه ؛ وقال الأصمعى : الوَكْنُ مأوى الطائر فى غير عش ، والوَكْرُ ، بالرَّاء : ماكان فى عش .

(وبين اللام والرَّاء) – قالوا فى الشرخ [(٢)] ، وهى النطفة يكون منها الولد : شَلَخ ؛ وقالوا فى نَثْلَة [(٣)] ، وهى الدرع : نَثْرة ، واللام الأصل ، لقولهم : نثَل عليه درعَه ، ولم يقولوا : نثَرها ؛ ومثله قولهم فى لعلَّ : رَعَلَّ .

(وبين النون واللام) – قالوا فى لعلَّ : لعنَّ ، وفى [(٤)] لا ، بل فعلت : نا ، بَنْ ؛ ولا ، بَنْ ؛ ونا ، بَلْ ؛ وفى لاسيما : ناسيما ، وقالوا فى أُصَيْلان ، تصغير أَصْلان : أُصَيْلال ، واللام بدل النون ، فلو سميت به ، منعته الصرف ، لزيادة الألف واللام المبدلة من النون .

(وبين العين والحاء) – قالوا فى ضَبَح [(٥)] : ضَبَع ؛ وفى رُبَع [(٦)] : رُبَح .

---

(١) فى (غ) : حيث ما يسمع وقعه .

(٢) فى (ز) : السَّرح ، وسرح ، بالمهملتين ، والذى فى الصحاح – شرخ : والشرخ نتاج كل سنة من أولاد الإبل .

(٣) وفى الصحاح : النثْلَة : الدرع الواسعة ، مثل النَّثْرة .

(٤) سقط حرف الجرّ من (ز ، غ) .

(٥) فى الصحاح : أبو عبيدة : ضَبَحت الخيلُ ضَبْحاً ، مثل ضَبَعت ، وهو السير ؛ وفى الحاشية : عبارة المختار : وهو أن تمدَّ أضباعها فى سيرها ، هى وأعضادَها .

(٦) وفيه أيضا : والرُّبَحُ : الفصيل ، كأنه لغة فى الرُّبع .

(وربما وقع بين الغَين والخاء) – وهذا يفهم أن التكافؤ فيما تقدَّم كثير ؛ وفيه نظر ؛ وقد نقل النضر بن شميل ، عن الخليل ، أن إبدال القاف من الكاف والعكس ، قليل ؛ ومثال إبدال الغين من الخاء قولهم : غَطَر بيديه يَغْطِر ، فى خَطَر بيديه يخطِر ؛ والخاء الأصل ، لكثرتها ؛ ومثال العكس قولهم : الأخَنّ فى الأغَنّ ، وهو الذى يتكلم من قبل خياشيمه .

(وبين الضاد واللام) – قال الجوهرى فى رجل جلد ، من الجلَد ، وهى الصلابة : ربما قالوا : رجل جضد ، يجعلون اللام مع الجيم ضاداً إذا سكنت ، وقالوا فى اضطجع : الطجع .

(وبين الذال والثاء) – قالوا فى الجذوة من النار : الجثوة ؛ وفى تلعثَم الرجل ، إذا أبطأ فى الجواب : تلعذَم .

(وبين الفاء والباء) – قالوا : خذه بإِفَّانه ، أى بإِبَّانه ، وقالوا فى الفِسكل [1] : البسكل .

(وبين الجيم والياء) –قالوا : لا أفعلُه جَدَا الدهر ، يريدون : يدا الدهر ، أى آخره ؛ قال اللحيانىّ : وقال أبو زيد : يقول الكنانيون : هى الصَّهاريج ، والواحد صِهْريج ، وبنو تميم يقولون : صهارىَّ ، والواحد صِهْرىّ ؛ وقال الأصمعى : كلّ ياءٍ مشدَّدة ، للنسبة وغيرها ، يبدلها بعض العرب جيماً . انتهى . وقال الفراء : هى لغة

---

(١) الفِسْكِل بالكسر : الذى يجىء فى الحلبة آخرَ الخيل ، ومنه قيل : رجل فُسْكِل ، إذا كان رَذْلًا ، والعامَّةُ تقول : فُسْكُل ، بالضّم .

طيىء ؛ وقال أبو عمرو : وهم يقلبون الياء الخفيفة أيضا إلى الجيم ؛ قال الفراء : وذلك فى لغة بنى دُبَير وبنى أسد خاصة ، يقولون : هذا غُلامِج ، وهذه دارج ، أى غلامى ، ودارى ؛ وسأل أبو عمرو ابن العلاء ، أعرابيا من بنى حنظلة ، فقال له : ممن أنت ؟ فقال : فُقَيْمِجّ (١) ، فقال : من أيهم ؟ فقال : مُرِّجّ ؛ وقال سيبويه : وأما ناسٌ من بنى سعد ، فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء فى الوقف ؛ وكذلك حكى الفراء وأبو زيد ، أن من العرب من يبدلها ساكنة فى الوقف جيماً ، ولم يخص جماعة من أهل العربية ذلك بالوقف ، بل أطلق قوم فى المشدَّدة إبدالها جيماً ، من غير تقييد ، منهم يعقوب ؛ وكذا فى المخففة ، ومنهم أبو عمرو ، ويوضح ذلك قولهم : جدا الدهر ، وقولهم فى الإيَّل : الإجَّل (٢) ؛ ومثال إبدال الياء من الجيم قولهم : الدياجى فى جمع دَيْجُوج ؛ وقالوا فى شجرة : شِيَرة ، بكسر الشين مع الياء وفتحها ؛ وقال أبو حاتم : قلت لأم الهيثم ، واسمها : غَيْثة : هل تبدل العرب من الجيم ياء فى شىء من الكلام ؟ فقالت : نعم ، ثم أنشدتنى :

---

(١) فى الصحاح : وفُقَيْم : حىٌّ من كنانة ، والنسبة إليهم : فُقَمِىّ ، مثل هُذَلِىّ ، وهم نَسَأَةُ الشهور .

(٢) فى الصحاح : والإجَّلُ : لغةٌ فى الإيَّلِ ، وهو الذكر من الأوعال ، قال أبو عمرو بن العلاء : بعضُ الأعراب يجعل الياءَ المشدَّدة جيماً ، وإن كانت أيضا غير طرف ، وأنشد ابن الأعرابى - لأبى النجم - :

(٦٧) كـأنَّ فـى أذنـابـهنَّ الشُّـوَّلِ
من عَبس الصيفِ ، قُرونَ الإجَّلِ

قال : يريد الإيَّل .

(٤٠) مكرر إذا لم يكن فيكنَّ ظِلٌّ ولا جنَى فأبعدكنَّ الله من شِيَرات (١)

ضبط بفتح الشين وكسرها ؛ وإبدال الياء جيماً كثير ، والعَكسُ قليل .

(والأكثر كون الياء المبدل منها الجيم ، مشدَّدة (٢)) – وليس ذلك بلازم ، وقد سبق بيانه ؛ وقال بعض المغاربة : إبدال الجيم من الياء المشدَّدة مطرد ، ومن الياء الخفيفة غير مطرد ، بل يوقف فى ذلك على السماع . انتهى . ولا يخفى مما تقدَّم ، مافى هذا .

(أو مسبوقة بعين) – كقوله :

(٦٨) خالــى عُوَيْـفٌ وأبـو عَلِجّ المطعمان اللحمَ فى العَشِجّ (٣)

أى أبو علىّ ، وفى العشِىّ ؛ وهى جعجعة قضاعة ، وفى نسخة الرّقّى وغيرها : عجعجة ، بتقديم العينين على الجيمين ؛ وقال

---

(١) من الطويل ، لجعيثنة البكائى ؛ وفى رواية : سمرات بدل شيرات ؛ والشاهد فى قوله : شيرات ، يقصد شجرات ، بإبدال الجيم ياءً .

(٢) زاد بعدها فى (د) وفى النسخة المحققة من التسهيل : موقوفاً عليها ؛ وفى الأشمونى مع الصبان ٤ / ٢٨٠ : والقليل ، نحو إبدال الجيم من الياء المشدَّدة فى الوقف ، كقوله ...وأتى بالشاهد ضمن بيتين هما ، البيت المذكور ، وبعده :

وبالغـداة كُتَـلَ البَرْنـجّ يُقْلَعُ بالوَدِّ وبالصِّيصِجّ

(٣) من الرجز ؛ قال فى ش . ش . العينى على الأشمونى مع الصبان : قاله أعرابى من أهل البادية ؛ والشاهد فى أواخر الأشطر الأربعة ، وأصلها على الترتيب : أبو علىّ ، بالعشىّ ، البَرْنىّ ، بالصِّيصىّ ، أبدلت الجيم من الياء المشدَّدة ، موقوفاً عليها ؛ والبَرْنىّ : ضرب من التمر ؛ والوَدّ : الوتد ؛ والصِّيصىّ : قرن البقر .

الجوهرى فى عجج : والعجعجة فى قضاعة ، يحولون الياء جيماً مع العين ، يقولون : هذا راعِجَّ ، خرج مَعِج ، أى هذا راعِىَّ ، خرج معى .

(وربما أبدلت الميمُ من الواو) – نحو : فم ، والأصل ، فوه ، فحذفت اللام تخفيفا ، وعوض من الواو [١] الميم ، لأن [٢] الاسم صار على حرفين ، ثانيهما حرف لين ، فكرهوا حذفه للتنوين ، للإجحاف ، فأبدلوا من الواو الميمَ ؛ وقوله :

(٦٩) * هما نفَثا فى فىَّ من فَمَوَيْهما [٣] *

---

(١) فى (ز ، غ) : وعوض من الميم الواو ، والصواب ما جاء بالتحقيق عن (د) .

(٢) سقطت عبارة : لأن الاسم ، من (ز) .

(٣) صدر بيت من الطويل ، للفرزدق – ديوانه ٧٧١ – آخر قصيدة قالها فى آخر عمره ، تائبا إلى الله تعالى ، مما فرط منه فى مهاجاته الناس ، وذمَّ فيها إبليس ، لإغوائه إياه ؛ والضمير فى نفثا ، لإبليس وابنه ، المذكورين فى بيت قبل الشاهد ، وتمامه :

* على النابح الغاوى أشدّ رجام *

حيث جاءت رواية الصحاح بنصب أشدَّ ، وجاءت رواية المقتضب ٣ / ١٥٨ ، والدرر ١ / ٢٦ برفعها ؛ والوجهان جائزان ؛ ورواية الديوان : تفلا بدل نفثا .

والشاهد فى قوله : من فمويهما ، حيث جمع بين العوض والمعوض منه ؛ قال فى الصحاح – فم – الفم أصله فَوْهٌ ، نقصت منه الهاء ، فلم تحتمل الواو الإعراب لسكونها ، فعوض منها الميم ...وفى الحاشية : قال فى المختار – فوه – : إن الميم عوض عن الهاء ، لا عن الواو .. ؛ وفى سيبويه ٢ / ٨٣ : وأما فم ، فقد ذهب من أصله حرفان ؛ لأنه كان أصله : فوه ، فأبدلوا الميم مكان الواو ، ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم ؛ فهذه الميم بمنزلة العين ، نحو ميم دم .. ، وفى المقتضب ٣ / ١٥٨ قال المبرد :

جمع بين العوض والمعوض ، ضرورة ، نحو :

(٧٠) * أقول : ياللهمَّ ، ياللهمَّا [١] *

بذلك أجاب الزجاج وابن السَّراج ؛ وقال الفارسيّ : يجوز كون الواو لاماً ، ومادته : ف م و ، فتعقب [٢] لامه الهاء والواو كسنة ، إذ قالوا : سانيت وسانهت ؛ وعلى هذا ، الميم ليست بدلاً ؛ وعن الأخفش،أن الميم بدل من الهاء .

(وقد تبدل من الهاء الحاءُ ، بعد حاءٍ أو عينٍ ، إن أوثر الإدغام) — نحو : امدح حِلالاً ، واذهب [٣] مَحُّم ، يريد : امدح

= فأما قوله : * هما نفثا فى فيَّ من فمويهما ، * فإنما فم ، أصله : فَوْهٌ ، لأنه من تفوهت بكذا ... فأما قوله : فمويهما ، فإنه جعل الواو بدلًا من الهاء ، لخفائها للّين ... وفى الحاشية : استشهد به سيبويه ، على أن الفرزدق ردَّ العين ، فجعلها مكان اللام ، كما جعل الميم مكان العين ... قال : ونفثا : ألقيا على لسانى ، وأراد بالنابح هنا من تعرض لهجوه من الشعراء ، وأصله فى الكلب ؛ والرجام مصدر راجمه بالحجارة ، أى رماه .. جعل الهجاء كالمراجمة ، لجعله الهاجى كالكلب النابح .

(١) بعض بيت من بيتين من مشطور الرجز ، هما كما رواهما المبرد فى المقتضب ٤ / ٢٤٢ :

إنى إذا ما حدَثٌ أَلَمَّا   دعوت : يا اللهم ، يااللهما

ورواية الإنصاف صـ ٣٤١ :   أقول : يا اللهم يا اللهما

ونسبهما صاحب شواهد العربية لأمية بن أبى الصلت — ملحقات ديوانه ١٨٣ — أو لأبى خراش الهذلىّ ، وفى حاشية المقتضب ، أن العينى زعم أنهما لأبى خراش ؛ والشاهد فى قوله : يااللهم ؛ حيث جمع بين ياء النداء ، والميم المشدَّدة ، التى هى عوض منها .

(٢) فى (ز) : فتعقبت .

(٣) فى (ز) : وذهب محهم .

هِلالاً ، واذهب معهم ؛ فإن لم يؤثر الإدغام ، لم يبدل ، بل تبقى الهاء بحالها .

(وربما أبدلت الشين من الجيم) — قالوا فى مُدْمَج : مُدْمَش ؛ قال :

(٧١) * إذ ذاك ، إذ حَبْلُ الوصال مُدْمَشُ [١] *

وأبدلت الشين [٢] أيضا من كاف المؤنث ، نحو : أكرمتُشِ ، أى أكرمتُكِ ، قال [٢] :

(٧٢) فيعيناشِ عيناها ، وجِيدُشِ جيدُها ولكن عظم الساق مِنْشِ دقيق [٣]

ومن السِّين قالوا فى جعسوس ، وهو القمىء الذليل : جعشوش [٤] ، والمهملة أصل ، لقولهم فى الجمع : جعاسيس ، بالمهملة .

---

(١) من الرجز ، ولا يعرف قائله ؛ وفى الأشمونى مع الصبان ٤ / ٣٣٥ — قال أى مُدْمَج ؛ قال الصبان : أى مُدْخَل بعضُه فى بعض ، لشدَّة فتله وإحكامه ، وفى الحاشية ، قال العينى : والشاهد فى قوله : مُدْمَش ، حيث أبدلت الشين فيه من الجيم ، لأن أصله : مدمَج ؛ قال ابن عصفور : أبدل الجيم شيناً ، لتتفق القوافى ، ولايحفظ من ذلك ، غير هذا الشاهد ؛ وسهَّل ذلك ، كون الجيم والشين متفقتين فى المخرج .

من (٢ — ٢) سقط من (د) .

(٣) من الطويل ، للمجنون — ديوانه ٢٠٧ — وذكره ابن جنى فى الخصائص ٢ / ٤٠٦ ، وابن عصفور فى المقرّب صـ ١١١ ؛ والشاهد فى قوله : عيناشِ ، وجيدُشِ ، ومِنْشِ ، أى عيناكِ ، وجيدُكِ ، ومنك ، على الترتيب ، بإبدال كاف المخاطبة شِينًا .

(٤) وفى الصحاح — جعس : رجل جُعسوس ، مثل جُعْشُوش ، وهو القصير الدميم ؛ وقال ابن السكيت ، فى كتاب القلب والإبدال : رجل جُعْسُوس وجُعْشُوش ، بالسين والشين جميعا ، وذلك إلى قماءة وصغر وذلَّة ؛ يقال : هو من جعاسيس=

(وإذا سكنت الجيم قبل دال ، جاز جعلها كشين) – نحو : أجدر ، فيجوز أن تشاب بالشين ، وقيل : تشاب بالزاى ، لا بالشين ، ونُسب كل منهما لسيبويه .

(وأبدلت الهاء وقفاً من ألف أنا وما وهنا وحيَّهلا) – قالوا : أَنَه ، ومنه قول حاتم : هكذا قصدى [١] أَنَه ، وأنشدوا :

(٧٣) قد وردت من أمكنَهْ   من ههنا ومن هُنَهْ   إن لم أُرَوِّها فمَهْ [٢]

والأصل : هنا ، وما ؟ أى ما أصنع ؟

وأجاز ابن جنى كون مَهْ فيه ، اسم فعل ؛ وقالوا : حيَّهلَهْ ، والأصل : حيَّهلَا ؛ وجوَّز بعضهم كون الهاء فى أَنَهْ وحيَّهلهْ ، هاء السكت ؛ وتحتمله أيضا هُنَهْ ، وفيه بحث .

(ومن ياء هذى وهُنَيَّة) – قالوا : هذه ، وقالوه فى الوصل أيضا ؛ وقالوا : هنيهة ، والأصل : هُنَيَّة ، تصغير هُنَه ، وأصلها: هُنَيْوَة بالواو ، بدليل هنوات ، فالتقت الياء والواو ، فقُلبت الواو ياءً ، وأدغمت فيها ياءُ التصغير ؛ فإذا نظر إلى الأصل ، جاز أن يقال : إن

= الناس ، ولا يقال هذا بالشين ؛ قال عمرو بن معدى كرب :

(٧٤) تداعت حوله جُشَمُ بن بكر   وأسلمه جعاسيسُ الرِّبابِ

(١) فى الأشمونى مع الصبان ٤ / ٣٣٤ – قال الصبان : كقول حاتم : هكذا ، فَزِدْنى أَنَهْ .

(٢) قال الأشمونى : فأبدل الهاء فى هُنَهْ من الألف ، وأما قوله : فمَهْ ، فيجوز أن يكون من ذلك ، أى فما أصنع ؟ أو فما انتظارى لها ، ويجوز أن يكون فمَهْ ، بمعنى اكفف ؛ ويجوز أن تكون ألحقت لبيان الحركة ؛ والضمير فى وردت ، يعود على الإبل.

الياء (١ بدل من الواو ؛ وإذا نظرت إلى ما آلت إليه الواو ، قيل : إن -١) الهاء بدل من الياء ؛ وعلى هذا جرى ابن جنى ، وتبعه المصنف .

(وعوضت هى والسين ، من سلامة العين ، فى أهراق ، وأسطاع) – وشذوا فى هذا التعويض ، فلم يُفعَل فى شىء من نظائرهما ؛ فالهاء والسين فيهما ، بدلان من سلامة العين ؛ لأنها تحذف فى أرَقْت وأطعْت وشبهه ، مما يسكن له آخر الفعل ، وتُعَلّ بنقل حركتها إلى الساكن قبلها ، فى أراق زيدٌ ، وأطاع وشبهه ، مما لا يسكن له آخرُ الفعل .

واعلم أنه سبق جمع المصنف حروف البدل ، فى غير إدغام ، فى قوله : لجد صرف شكس أمن طىّ ثوب عزته ؛ وهذه اثنان وعشرون حرفاً ؛ وذكر بعد ذلك ، كما رأيت : القاف والحاء والعين والخاء والضاد والدال ؛ فكملت ثمانية وعشرين ؛ فجميع حروف المعجم ، وقع فيها البدل ؛ وقال ابن الضائع : قلّما تجد حرفاً إلاّ جاء فيه البدل ، ولو نادراً .

* * *

من (١ – ١) سقط من (د) .

٧٧ - باب مخارج الحروف

والمراد حروف الهجاء ، ويقال لها أيضا : حروف التهجى ؛ ويسميها الخليل وسيبويه : حروف العربية ، أى اللغة العربية ، ويقال لها أيضا : حروف المعجم ؛ لأنها مقطعة لا تُفهم إلَّا بإضافة بعضها إلى بعض ، وحروف أبى جاد . واختلف فى كلمات أبى جاد ، هل لها معنى ؟ أم لا ؛ فقيل : هى أسماء لأشخاص بأعيانهم ، وقد سبقت الإشارة إلى شىء من هذا ، ومنهم من كره تعلمها ، وإطباق الناس ، شرقاً وغرباً ، على تعلمها من غير نكير ، يظهر عدمَ الكراهة ؛ وجاء أنها كانت تُعلَّم فى زمن عمر بن الخطاب فى المكتب ؛ ومخرج الحرف : الموضع الذى ينشأ الحرف منه ؛ وطريق معرفته ، أن تسكّن الحرف ، وتدخل عليه همزة الوصل ، وتنطق به ، فما استقرَّ فيه فهو مخرجه ؛ وهذه الحروف تسعة وعشرون ، جمعها كلها قوله تعالى : « ثم أنزل عليكم من بعد الغم ... إلى : بذات الصدور » (١) .

---

(١) آل عمران / ١٥٤ - وتتمتها : « من بعد الغمّ أَمنةً نُعاساً ، يغشى طائفةً منكم ، وطائفةٌ قد أهمتهم أنفسهم ، يظنون بالله غير الحق ، ظنَّ الجاهلية ، يقولون : هل لنا من الأمر من شىءٍ ؟ قل : إن الأمر كُلَّه لله ؛ يخفون فى أنفسهم مالا يبدون لك ؛ يقولون : لو كان لنا من الأمر شىءٌ ما قتلنا ههنا ؛ قل : لو كنتم فى بيوتكم ، لبرز الذين كتب عليهم القتلُ إلى مضاجعهم ؛ وليبتلى الله ما فى صدوركم ، وليمحص ما فى قلوبكم ؛ والله عليمٌ بذات الصدور » .

(أقصى الحلق للهمزة والهاء والألف) – وهى على رتبة واحدة عند الأكثرين ؛ وقال الأخفش : الهمزة أول ، والهاء والألف فى مرتبة واحدة ، وقيل : الهمزة أول ، ثم الألف ، ثم الهاء ، وقيل : الهاء قبل الهمزة .

(ووسطه للعين والحاء) – وكلام سيبويه على أن الحاء بعد العين ، وبه صرَّح بعضهم ؛ وبعضهم جعل العين بعد الحاء ؛ ولاتوجد الحاء فى غير كلام العرب ، وأما العين ، فانفردت العرب بكثرة استعمالها ، وغير العرب منهم من لا ينطق بها ، ومنهم من قلَّت فى كلامهم .

(وأدناه للغين والخاء) – أى أدناه إلى الفم ؛ وكلام سيبويه على أن الغين قبل الخاء ، وهو قول أبى الحسن ؛ وقيل : الخاء قبل الغين ؛ وهذه السبعة ، هى حروف الحلق ؛ وقيل : الألف هوائية ، لامخرج لها ، وحروف الحلق ستة ، ويروى عن الخليل .

(ومايليه للقاف) – أى ومايلى أدنى الحلق إلى الفم ، وهو أول أقصى اللسان .

(وما يليه للكاف) – وهو ثانى أقصى اللسان ؛ فلأقصى اللسان حرفان : القاف من أول المخرج ، مما يلى الحلق من أقصى اللسان ، وما فوقه من الحنك ؛ والكاف من المخرج الثانى بعد القاف ، وهو من أسفل مخرج القاف من اللسان قليلا ، ومايليه من الحنك ؛ ويسميهما الخليل : لهويين ، لأنهما يخرجان من اللهاة ، وهى مابين الفم والحلق .

(ومايليه للجيم والشين والياء) — وهى من وسط اللسان ، بينه وبين وسط الحنك ؛ وهذا هو الثالث من مخارج اللسان ؛ ومذهب الخليل أن الياء هوائية كالألف لا مخرج لها .

(وأول حافة اللسان ومايليه من الأضراس ، للضاد) — وهذا هو الرابع من مخارج اللسان ؛ والمراد بما يليها من الأضراس ، مايشمل الأيمن والأيسر ، وكثير يقولون : هى من الأيمن أكثر ، وبعضهم يعكس ؛ وعن عمر ، رضى الله عنه ، أنه كان يخرجها من الجانبين معا ؛ والضاد من الحروف التى انفردت العرب بكثرة استعمالها ؛ وهى قليلة فى لغة بعض العجم ، ومفقودة فى لغة الكثير منهم ، ولا يخرج من مخرجها غيرها .

(وما دون حافته ، إلى منتهى طرفه ، ومحاذى ذلك من الحنك الأعلى ، للاَّم) — وهذا هو الخامس من مخارج اللسان ؛ قال ابن أبى الأحوص : ويتأتى إخراجها من حافتى اللسان ، اليمنى واليسرى ، وهى من اليمنى أمكن ؛ قال : بخلاف الضاد ، فإنها من اليسرى أمكن .

(ومابين طرفه ، وفوق [1] الثنايا ، للنون والرّاء) — وهذا هو السادس من مخارج اللسان ، وسيأتى ماتتميز به الرَّاء عن النون .

(وهى) — أى الرَّاء .

(أدخل فى ظهر اللسان قليلا) — وهذا هو السابع من مخارج

---

(١) فى المحققة من التسهيل : وفويق .

اللسان ؛ قال سيبويه فى الرَّاء : وهى من مخرج النون ، من طرف اللسان ، بينه وبين مافوق الثنايا العليا ، غير أنها أدخل من النون فى ظهر اللسان قليلا ، لانحرافها إلى اللام ؛ ومذهب الجرمىّ وغيره ، أن اللام والرّاء والنون من مخرج واحد ، وهو طرف اللسان ، وهو ظاهر قول الخليل ؛ قال ابن أبى الأحوص : وقول سيبويه:إنها ثلاثة مخارج ، هو الصواب ، لتباين مخارجها ، عند اختبار المخرج فى النطق بإسكانها ، وإدخال همزة الوصل عليها .

(ومابين طرفه وأصول الثنايا ، للطاء والدال والتَّاء) – وهذا هو الثامن من مخارج اللسان ، والمراد الثنايا العليا ، فثلاثتها تخرج من هذا مصعداً إلى جهة الحنك .

(وما بينه وبين الثنايا ، للزاى والسين والصاد) – وهذا هو التاسع من مخارج اللسان ، فثلاثتها تخرج من بين طرف [(١)] اللسان ، وفويق الثنايا .

(وهى أحرف الصفير) – وتسمى أسليَّة ، لأنها من طرف اللسان ، وهو أسلتُه ؛ قال ابن أبى الأحوص : والصّاد مما انفردت العرب بكثرة استعمالها وهى قليلة فى لغة بعض العجم ، مفقودة فى لغة كثير منهم .

(ومابينه وبين أطراف الثنايا ، للظاء والذال والثاء) – وهذا هو

---

(١) فى (غ) : من بين طرفى اللسان .

العاشر من مخارج اللسان ، وبه تمَّتْ [١] ؛ فثلاثتها تخرج من بين طرف اللسان ، وأطراف الثنايا العليا ؛ والظاء مما انفردت به العرب ، والذال ليست فى الفارسية ، والثاء ليست فيها ولا فى الرومية .

(وباطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العليا ، للفاء) — وهذا المخرج الحادى عشر ، بعد مخارج اللسان ، والفاء ليست فى لسان الترك .

(ومابين الشفتين ، للباء والواو والميم) — وهذا هو الثانى عشر ، فثلاثتها مما بين الشفتين ؛ غير أن الشفتين تنطبقان فى الباء والميم ، ولاتنطبقان فى الواو ؛ وقد كملت المخارج المذكورة خمسة عشر ؛ بالثلاثة التى للحلق ، وهى المذكورة أولا .

(**فصـــل**) : (لهذه الحروف فروع تُستحسن ؛ وهى الهمزة المسهَّلة) — فالهمزة من جملة حروف المعجم ، خلافاً للمبرد ؛ ودليله أنّ أقلّ أصول الكلمة المعربة ثلاثة أحرف ؛ فلو لم تكن حرفاً ، لكان مثل أخذَ وأجلٌ [٢] ، على حرفين ؛ وقوله : هى من قبيل الضبط ، ولو كانت حرفاً ، لكان لها شكل تثبت عليه ، فاسد ؛ لأنها لم تشكل لمراعاة التسهيل ؛ ولذا [٣] ، إذا وقعت فى موضع لا تسهيل فيه ، كتبت ألفاً ؛ ولو قال [٤] : لبعض هذه الحروف لكان أولى ، لأن

---

(١) أى مخارج اللسان .

(٢) فى (غ) : وأكل ، وهى فعل مثل أخذ ، والمقصود التمثيل بفعل واسم ، كما فى التحقيق .

(٣) فى (ز) : وكذا .

(٤) أى المصنف ابن مالك .

الفرعية ليست لكل حرف منها ؛ ومعنى تستحسن : توجد فى كلام الفصحاء ؛ والهمزة المسهَّلة فرع عن الهمزة المخففة ؛ وهى حرف واحد عند سيبويه ، وعند السيرافىّ ثلاثة ، ويقال لها : همزة بين بين ، أى بين الهمزة وحرف من حروف اللين .

(والغُنَّة ، ومخرجها الخيشوم) – وهى فرع النون ، ولا عمل للسان فى الغنة ؛ والخيشوم خرق الأنف المنجذب إلى داخل الفم ، وليس بالمنخر .

(وألفا الإمالة والتفخيم) – وأصلهما : الألف المنتصبة التى ليس فيها تفخيم ولا ترقيق ؛ وألف الإمالة هى القريبة من الألف الأصلية ، وذلك فى الإمالة اليسيرة ، وألف التفخيم هى التى بين الألف والواو ؛ قال سيبويه : كقول أهل الحجاز : الصلوة والزكوة والحيوة ؛ ولذا كتبت بالواو .

(والشين كالجيم) – وهى فرع عن الجيم الخالصة ، كقولهم فى أشدق : أجدق ، بين الشين والجيم .

(والصاد كالزاى) – وأصلها : الزَّاى الخالصة ، وهى التى يقلُّ همسُها قليلاً ، فيحدث فيها لذلك جهرٌ مَّا ، كقولك فى مصدر : مَزْدَر ؛ ومنه : لم يُحرم من قَزْدٍ له ، أى قَصْد له .

(وفروع تستقبح) – أى لا توجد فى لغة من ترتضى عربيته ، ولا تستحسن فى قراءة ولا شعر .

(وهى كافٌ كجيم) – فيقولون فى مثل [1] كَمُل : جَمُل ؛

---

(١) سقطت من (د ، ز) .

قال ابن دريد : وهى لغة فى اليمن ، كثيرة فى أهل بغداد .

(وبالعكس) – وهى جيم ككاف ؛ فيقولون فى رَجُل : رَكُل ، فيقرِّبون الجيم من الكاف .

(وجيم كشين) – وأكثر ذلك إذا سكنت ، وبعدها دال أو تاء ، كقولهم فى الأجْدر : الأشْدر ، وفى اجْتمعوا : اشتمعوا .

(وصاد كسين) – نحو : سابر فى صابر .

(وطاء كتاء) – نحو : تالَ فى طالَ ؛ وهى تسمع من عجم أهل المشرق كثيراً ، لفقد الطاء فى لسانهم .

(وظاء كثاء) – نحو : ثالم فى ظالم .

(وباء كفاء) – نحو : بلخ وأصبهان [1] ؛ وهى كثيرة فى لغة الفرس وغيرهم .

(وضاد ضعيفة) – قال أبو على : الضاد الضعيفة ، إذا قلت : ضرب ، ولم تُشبع [2] مخرجها ، ولا اعتمدت عليه ، ولكن يخفف ويختلس ، فيضعف إطباقها ؛ وقال ابن خروف : هى المنحرفة عن مخرجها .

(**فصـــل**) : (من الحروف : مهموسة ، يجمعها : سكتَ فحثَّه شخصٌ) – والهمس لغةً : الصوت الخفىّ ؛ والمهموس فى الاصطلاح : حرف أُضعفَ الاعتماد فى موضعه ، حتى جرى معه

---

(١) ينطقونهما : فلخ وأصفهان .

(٢) فى (ز) : تسمع .

النفَس ، قاله سيبويه ؛ وسمى بذلك لخفاء النطق به .

(وما عداها مجهورة) — وهى تسعة عشر حرفاً ؛ والمجهور حرف أُشبع الاعتماد فى موضعه ، ومنع النفس أن يجرى معه ، حتى ينقضى الاعتماد ، ويجرى الصوت ؛ قاله سيبويه .

(ومنها شديدة) — يجمعها : أجدك تطبق ؛ ومعنى الشدَّة ، على ماذكر سيبويه : امتناع الصوت أن يجرى فى الحرف ، فلو رمت مدَّ الصوت فى القاف والجيم مثلا ، نحو : الحق والحج ، لامتنع عليك ، ويجمعها : أجدك تطبق ، وجمعها من قبله فى : أجدك قطبت .

(ومتوسطة) — أى بين الشدَّة والرخاوة .

(يجمعها : لِمَ يروعُنا ؟) — وجمعها بعضهم فى : لَمْ يَرْوِ عنَّا ؛ وما فعله المصنف أحسن ، لعدم تضعيف النون ؛ وكذا جمعه فى الشديدة ، لعدم تضعيف الطاء ؛ وجمع بعضهم المتوسطة فى : ولينا عمر ؛ وهو حسن .

(وما عداها رخوة) — أى ماعدا الحروف الشديدة ، وحروف : لِمَ يروعنا ؟ والحروف الرخوة ثلاثة عشر ؛ والرخاوة : جَرْىُ الصوت فى الحرف ، فإذا قلت : إذ ، مثلا ، أجريت فيه الصوت ؛ فالرِّخوة حروف ضعف الاعتماد عليها فى مواضعها ، فجرى معها الصوت ؛ والفرق بين الهمس والرخاوة ، أن الجارى فى الهمس : النفَسُ ، والجارى فى الرِّخاوةِ : الصوتُ .

(والصَّاد والضَّاد والطاء والظاء مُطبَقَة) — وذلك لانطباق اللسان فيها على الحنك .

(وماعداها منفتحة) – لأنها لا ينطبق اللسان بشىء منها على الحنك ؛ والانفتاح ضد الانطباق .

(والمطبقة مع الغين والخاء والقاف ، مستعلية) – وذلك لأن اللسان يعلو بها إلى الحنك ؛ ولذا تمنع من الإمالة ؛ وهذه الثلاثة يعلو بها اللسان ، ولا ينطبق ؛ والمطبقة يعلو بها وينطبق .

(وماعداها منخفضة) – وبعضهم يقول : منسفلة ؛ وذلك لأن اللسان لا يستعلى بها ، بل ينسفل بها إلى قاع الفم .

(وأحرف القلقلة : قُطْبُ جُدٍ) – وذلك لأنها تنضغط عن مواضعها ، فلا نستطيع الوقف عليها إلاَّ بصَوْت ، نحو : الحق ؛ وعدَّ بعضهم التاء من حروف القلقلة .

(واللينة : واى) – وذلك لأنها تخرج فى لين ، من غير كلفة على اللسان ؛ وإذا كان ماقبل الياء والواو محركا [1] بمجانس ، كانتا حرفى مدٍّ كالألف .

(والمعتلَّة : هُنَّ والهمزة) – لأن الإعلال والانقلاب يكون فيها ؛ وممن عدَّ الهمزة من حروف العلة : الفارسىّ ومكى ؛ وزاد بعضهم الهاء ؛ لأنها قد تقلب همزة ؛ وكثيرون لم يعدوهما ؛ وبعضهم يقول فى الهمزة : إنها حرف شبيه بحرف العلة .

(والمنحرف : اللام) – قيل : سميت بذلك لأنها شاركت أكثر

---

(١) فى (ز ، غ) : مخرجا لمجانس .

الحروف فى مخارجها ؛ وقيل : لأنها من الرخوة ، فانحرف اللسان بها مع الصوت إلى الشدَّة .

(والمكرر : الرَّاء) – لأنها تتكرر على اللسان ، فكأنك نطقت بأكثر من حرف ؛ قال سيبويه : والرّاء إذا تكلمت بها ، خرجت كأنها مضاعفة .

(والهاوى : الألف) – قيل : لاتساع مخرجها ؛ وقيل : لأنها تهوى فى الفم ، فلا يعتمد اللسان على شىء منها .

(والمهتوت : الهمزة) – يقال : هتَّ فى صوته : عصره ، وهتَّ أيضا : كسر ؛ فسميت الهمزة بها ، لأنها معتصرة ، كالتهوّع [١] ، ولكثرة عروض الإبدال بها ، فتنكسر .

(وأحرف الذَّلاقة : مُرْ بنَفْلٍ) – وذلك لأنها من طرف اللسان والفم ؛ وطرف كل شىء : ذلقُه [٢] ؛ وجمعها بعض الأندلسيين فى قوله : ملف نبر ؛ والملف عندهم : الجوج [٣] ؛ ونبر : قرية عندهم ؛

---

(١) فى الصحاح : والتهوُّع : التقيُّؤ .

(٢) فى الصحاح : وذَلْقُ كل شئ : حدُّه ، وكذلك ذَوْلَقُه ، وذَوْلَقُ اللسان : طرَفُه ، وكذلك ذولق السِّنان ...والحروف الذُّلْقُ : حروف طرَف اللسان والشفة ، الواحد أذلق ، وهُنَّ ستة : ثلاثة منها ذولقية ، وهى الراء واللام والنون ، وثلاثة شفوية ، وهى : الفاء والباء والميم ؛ وإنما سميت هذه الحروف ذُلْقاً ، لأن الذلاقة فى المنطق ، إنما هى بطرف أسلة اللسان والشفتين ، وهما مَدْرَجَتا هذه الحروف الستة .

(٣) فى (د) : الخونج .

والكثير كون الرباعى مشتملا على بعضها ، نحو : جعفر ؛ ويقلُّ جدا خلافُ ذلك ، نحو : عَسْجد .

(والمصمتة : ماعداها) – أى ماعدا أحرف [١] الذلاقة ؛ وهذا [٢ يقتضى دخول الهمزة والألف والواو والياء فيها ، وهذه طريقُه ؛ وأسقط هذه من المصمتة الخليل ؛ وسميت مصمتة ، لأنَّها أصمتت ، فلم تدخل فى الأبنية كلها ؛ أى بخلاف حروف الذلاقة ٢] ؛ فلا تنفرد المصمتة بكلمة خماسية ولا رباعية ، إلَّا قليلاً جدا ، كما تقدَّم .

(وما سوى هذه من ألقاب الحروف ، فنسب إلى مخارجها ، أو ماجاورها [٣]) – نحو : حرف حلقىّ ، وحرف هوائىّ ؛ فالحلقىّ منسوب إلى المخرج ؛ والهوائىّ منسوب إلى ماجاور [٤] المخرج ؛ لأن الهواء [٥] ليس بمخرج ، بل مجاورُه .

وأهمل المصنف مما ذكر الناس فى الصفات : الصفير والاستطالة والتَّفشِّى [٦] ، وقد نظم شيخنا أبو حيان ، رحمه الله ، فى صفات الحروف أبياتاً ، تضمنها شرحه لهذا الكتاب ، قرأتها عليه ، حين قرأت عليه هذا الباب منه ، وهى :

---

(١) فى (د ، ز) : حروف .
من (٢ – ٢) سقط من (د) .
(٣) فى بعض نسخ التسهيل : وما جاوزها ، بالمعجمة .
(٤) فى (د) : إلى ما جاوز ، بالمعجمة .
(٥) فى (د ، ز) : الهوى .
(٦) فى المقتضب ١ / ١٩٤ : ومن الشفة مخرج الواو والباء والميم ، إلَّا أن الواو تهوى فى الفم ، حتى تتصل بمخرج الطاء والضاد ، وتتفشَّى حتى تتصل بمخرج اللام .

(٧٥) أنـا هاوٍ لمستطيـل أغــنّ كلما اشتدّ صارت النفس رخوه
أهمس القول ، وهو يجهر سبِّى وإذا ما انخفضت ، أظهر علوه
فتح الوصل ، ثم أطبق هجرا بصفير ، والقلب قلقل شجوه
لانَ دهراً ، ثم اغتدى ذا انحراف وفشا السِّرّ ، مذ تكرّرت نحوه

فالهاوى : الألف ، والمستطيل : الضاد ، والأغنّ : حَرْفَا الغنة : النون والميم ، والشديدة : أجدك تطبق ، والرخوة : ما سواها ، والمهموسة : سكتَ فحثه شخص ، والمجهورة ماعداها ، والمنخفضة : ماسوى المستعلية ، والمستعلية : ماتقدَّم ، والمنفتحة (١ : غير المطبقة ، والمطبقة : ماتقدَّم ، وحروف الصفير : الصاد والسين والزّاى ، والقلقلة ما تقدَّم –١) واللّين تقدم أيضا ، والمنحرف : اللام ، كما سبق ؛ وعدَّ الكوفيون الرّاء أيضا ، والتفشى : السين باتفاق ، والصاد باختلاف ، والمكرر : الراء ؛ ولم يذكر المعتلة ؛ لأن المراد : الأوصاف التى ينبنى عليها الإدغام ؛ وقد اعترض ، رحمه الله تعالى ، على المصنف فى ذكرها ، وإسقاط مايتعلق بالإدغام ، من الصفير والتفشى والاستطالة ؛ مع أن المصنف إنما ذكر الفصل لما بعده من الإدغام .

(**فصــل فى الإدغام**) : وعبارة سيبويه : الادّغام ، على افتعال ؛ وعبارة الكوفيين : إدْغام ، على إفعال ؛ ولا يكون إلّا فى المثلين والمتقاربين ، مع أن الإدغام فى المتقاربين ، يرجع إلى المثلين ، لأن المقارب ، يقلب من جنس الحرف الآخر .

(١ – ١) سقط من (د) .

(يُدغم أول المثلين وجوباً ، إن سكن) – نحو : اضرب بكراً .

(ولم يكن هاءَ سكت) – قالوا : لأن الوقف عليها منوىّ ؛ فمن وصل « ماليه » (١) من القُرَّاء ، لم يُدغم الهاء فى هاء « هلك » (٢) ، وجاء عن ورش ، الإظهار والإدغام ؛ قيل : والإدغام ضعيف من جهة القياس .

(ولا همزة منفصلة عن الفاء (٣)) – نحو : اكلأ أحمد ، وذلك لثقل الهمزة ، فإذا انضمَّ إليها أخرى ، ازداد الثقل ، فالتزم فى إحداهما البدل ، على ما مرَّ فى تسهيل الهمز ، فزال اجتماع المثلين ، فلا يدغم ؛ وقد يجوز الإدغام فى الهمزتين ، على ماحكى من تحقيقهما (٤) ، وهى لغة رديئة ؛ فإن اتصلت الهمزة بالفاء ، وجب الإدغام ، نحو : سَأَال ولَأَّال (٥) .

(ولا مدَّة فى آخِر) – نحو : يُعطِى ياسر ، ويغزُو واقد ؛ فلا يدغم هذا ، فإن كان حرف لين ، وجب الإدغام ، نحو : اخشَى ياسراً ، واخشَوا (٦) واقداً ؛ وكذا إن كانت المدَّة ليست فى آخر ، فإنه يجب الإدغام ، نحو : مَغْزُوّ .

---

(١) ، (٢) الحاقة / ٢٨ ، ٢٩ : « ما أغنَى عنِّى ماليهْ . هلَك عنِّى سلطانيهْ » .
(٣) أى فاء الكلمة التالية .
(٤) فى (د ، غ) : من تخفيفهما .
(٥) فى (ز ، غ) : سَئَّال ولأَّل .
(٦) فى (د) : واخشى .

(أو مبدلة من غيرها ، دون لزوم) – أى مدّة مبدلة ؛ وذلك إذا بنيت قاوَلَ للمفعول ، قلت : قُووِلَ ، ولا تدغم ، لأن المدَّة المبدلة من الألف غير لازمة ، لزوالها إذا لم تبن للمفعول ، ويجب الإظهار ، لئلا يلتبس بفُعِّلَ ، وفى قوله تعالى : « ورِئياً » [١] ، إذا وقفت لحمزة ، تبدل الهمزة ياءً ، وهو بدل غير لازم ، لأنه إنما يكون فى الوقف ، فيجوز فى قراءته أن تدغم لعدم لزوم البدل ، وأن تدغم لعدم اللبس .

والحاصل أنه إذا كانت المدَّة مبدلة ، لا يجب الإدغام ، ولكن قد يمتنع ، كالمسألة الأولى ، وقد يجوز كالثانية ؛ وخرج المدَّة المبدلة لزوماً فإنها تدغم ؛ كأن تبنى من الأَوْب ، اسماً كأُبْلُم ، فتقول : أُوُّب ، بالإدغام ؛ والأصل : أُأْوُب ، بهمزتين ، الثانية ساكنة ، فأبدلت بمجانس حركة السابقة ، كآدم وإيمان ، وهو بدل لازم ، فوجب الإدغام [٢].

(وكذلك إن تحركا فى كلمة) – أى وكذلك يدغم أول المثلين وجوبا ، إن تحركا ، على ما سيذكر ، نحو : ردَّ ، وأصله : ردَدَ ، وحبَّ ، وأصله : حبب .

(لم تشذّ) – نحو : ضَبِبَ [٣] البلدُ : كثرت ضِبابُه ، وحكى

---

(١) مريم / ٧٤ : « هم أحسن أثاثاً ورِئْيا » .

(٢) جاء بعد هذا فى النسخة المحققة من التسهيل ، عن النسختين (ص ، ح) : (ولا ممدوداً ، مالم يكن جاريا بالتجريد ، مجرى الحرف الصحيح) وقد سقط من بقية نسخ التسهيل ، ولم يرد فى نسخ المساعد ، ولا فى نسخة الدماميني .

(٣) فى الصحاح : وضَبِبَ البلد ، وأضَبَّ أيضا ، أى كثرت ضِبابُه ، وأرضٌ ضَبِبة : كثيرة الضباب ؛ وهو أحد ما جاء على أصله .

أبو زيد : طعامٌ قَضِضٌ : إذا كان فيه يُبْسٌ [(١)] .

(ولم يضطر إلى فكهما) – كقول العجاج [(٢)] :

(٧٦) ٭ الحمد لله العليّ الأجْلل ٭ [(٣)]

(ولم يصدَّرا) – نحو : دَدَن ، فلا يجوز إدْغام هذا ؛ وإن كان أول المثلين المصدَّرين تاء المضارعة ، فقد تدغم بعد مدَّة ، نحو : « ولا تَيَمَّمُوا » [(٤)] ، أو حركة نحو : « تكادُ تَميَّزُ » [(٥)] .

---

(١) وفى الصحاح : والقَضَضُ : الحَصَى الصغار ؛ يقال منه : قَضَّ الطعامُ يقَضُّ ، بالفتح ، فهو طعامٌ قَضِضٌ ، وقد قَضِضْتُ منه أيضا ، إذا أكلته ، ووقع بين أضراسك حَصًى .

(٢) هكذا جاء فى النسخ الثلاث ، وقد جاء فى المقتضب والصحاح واللسان ، وجميع المراجع التى ذكرها فى معجم شواهد العربية ، لأبى النجم العجلى .

(٣) قال فى حاشية المقتضب ١ / ١٤٢ : مطلع أرجوزة لامية ، لأبى النجم العجلى ؛ وفى الصحاح : يريد الأجَلّ ، فأظهر التضعيف ضرورة ، وقال فى الحاشية : بعده : ٭ أعطى فلم يَبخَلْ ، ولم يُبَخَّلِ ٭

وفى ش . ش . العينى على الأشمونى مع الصبان ٤ / ٣٤٩ :

٭ الواهب الفضل ، الوهوب المجزل ٭

وفى الدرر اللوامع ٢ / ٢١٦ : ٭ الواسع الفضل ، الوهوب المجزل ٭ .

(٤) البقرة / ٢٦٧ : « ولا تيمموا الخبيثَ منه ، تنفقون » ، أصلها : ولا تتيمموا .

(٥) الملك / ٨ : « تكاد تميَّزُ من الغيظ » أصلها : تكاد تتميز .

وقد جاء بعد هذا فى النسخة المحققة من التسهيل : (ولم تلهما نون توكيد) – ولم ترد بنسخ المساعد الثلاث .

(ولم يسبقهما مزيدٌ للإلحاق) - نحو : أَلَنْدَد [١] ، وأَلَنْجَج [٢] ، فلا يجوز الإدغام ، لئلا يزول الإلحاق بسفرجل [٣] ، فلو صغرت ، ففى الإدغام خلاف ، لزوال ما سبقهما من حرف الإلحاق -[٣]) ، وهو النون .

(ولا مُدْغَمٌ فى أولهما) - نحو : ردَّد يردِّد ، فهو مردّد ؛ فلا يجوز إدغامُه ؛ لأن فيه إبطالاً للإدغام [٤] الذى قبله ، فيحصل الإخلال بالكلمة .

(ولم يكن أحدهما ملحقاً) - نحو : قردد ، وهو ملحق بجعفر ، واسحنكك ، وهو ملحق باحرنجم ، فلا يجوز الإدغام ؛ لأن فيه إبطال -[٤]) الإلحاق ، بتحريك ماسكن فى الملحق به ، وتسكين ماتحرَّك فيه .

(ولا عارضاً تحريك [٥] ثانيهما) - نحو : لن يُحْيِىَ ويحيِيَه [٦] ، واردُد القومَ .

(ولا موازناً ماهما فيه بجملته أو صدره : فَعَلاً أو فِعَلاً أو فُعَلاً

---

(١) فى الصحاح : ورجلٌ يَلَنْدَد وأَلَنْدَد ، أى خَصِمٌ ، مثل الألد ، زادوا فيه النون،ليلحقوه ببناء سَفَرْجل .

(٢) وفى الصحاح : يَلَنْجُوج : عُودٌ يُتَبخَّرُ به ، وكذلك يَلَنْجَج وأَلَنْجَج .

من (٣ - ٣) سقط من (ز) ؛ وفى (غ) : من مزيد للإلحاق .

من (٤ - ٤) سقط من (د) وفى (د) : إبطالًا للإلحاق .

(٥) فى (ز) : بتحريك .

(٦) فى (د ، غ) : محيية .

أو فُعُلاً أو فِعِلاً (١)) – فالموازن بجملته كطَلَل ولِمَم وصُفَف وذُلُل ؛ فمتى كان الاسمُ على وزن من هذه لم يدغم ، وذلك لخفَّة فعل ، واختصاص غيره بالأسماء ؛ والموازن بصدره نحو : الدّجَجان (٢) وحُمَمَة (٣) وقررة (٤) للازق (٥) بأسفل القدر ، وحِبَبَة : جمع حُب (٦) ، وهو الخابية .

وفى نسخة الرّقّىّ بعد : (أو فُعُلاً) : (أو فِعِلاً) (٧) – أسقط من غيرها ، لأن فِعِلاً كإبل ، مفقود فى المضاعف ، وعلى هذا لو بنيت من الردّ كإبل ، لقلت : رِدِد ، بالفك ، لأنه بناء لايكون إلا فى الاسم كصفف ومابعده .

(وتُنَقلُ حركةُ المدغم إلى ماقبله إن سكن) – نحو : يردّ

---

(١) سقط هذا الوزن من النسخ الثلاث ، وثبت فى المحققة من التسهيل ، وقد نبه الشارح على وجوده بنسخة البهاء الرّقىّ .

(٢) فى الصحاح : ومرَّ القومُ يَدِجُّون على الأرض دَجيجاً ودَجَجاناً ، وهو الدبيب فى السَّير .

(٣) وفى الصحاح : وحَمَّت الجمرةُ تَحَمُّ بالفتح ، إذا صارت حُمَمَة .

(٤) فى القاموس : والقُرَارةُ بالضم : ما بقى فى القدر ، أو مالزق بأسفلها من مَرق أو حطام تابل وغيره ، كالقُرُورة والقُرَّة بضمّهما ، والقُرُرَة بضمتين ، وكهُمَزَة – قُرَرَة – وقَرَّ القِدْرَ : صبَّ فيها ماءً بارداً ، والقُرُرَهُ بالضم ، والقَرَرَة محركة ، والقَرارةُ مثلّثَة : اسم ذلك الماء .

(٥) فى (د) : للملتزق .

(٦) فى الصحاح : والحُبُّ : الخابية ، فارسىّ معرَّب ، والجمع : حِبابٌ وحِبَبَة .

(٧) سقطت من (ز) .

ويقرّ ومفَرّ ، والأصل : يردد ويقرر ومفرر ؛ فنقلت حركة أول المثلين إلى الساكن قبله ، ثم أدغمت ؛ وإنما نقلت ولم تحذف ، لئلا يجتمع ساكنان على غير الحدّ ؛ وفُهم أنه إن تحرّك ماقبل المدغم ، بقى على حركته .

(ولم يكن حرفَ مَدّ) - فإن كان ، لم تنقل الحركة إليه ، لأن الألف لا تقبلها ، والواو المضموم ماقبلها ، والياء المكسور ماقبلها ، يشبهان الألف ، وذلك نحو : رادّ ، أصله : رادد ، وتُمُودّ ، أصله : تمودد ؛ وقياس من يقول فى تفاعل : تفيعل ، أن يقول فى تماد : تميد ، وأصله : تميدد .

(أو ياء تصغير) - فلا تنقل إليها الحركة ؛ لأن حرف المدّ إذا كان لمعنى ، وضعُه على السكون [١] ، كألف فاعل ، وواو مفعول ، وياء فعيل ، وذلك نحو : دُوَيّبة وأُصيّم ، تصغير دابّة وأصَمّ ؛ فإن كان حرف اللين غير ياء التصغير ، نقلت إليه الحركة ، نحو : يَودّ ومَودّة والأصل : يودد ومودددة .

(ويجوز كسره ، إن كان المدغمُ تاءَ الافتعال) - فإذا نقلت حركة التّاء من اقتتل إلى القاف ، ذهبت همزة الوصل ، فتقول : قَتل ، بفتح القاف ؛ ويجوز كسرها [٢] ؛ ووجهه أنهم لما أسكنوا التاء ،

---

(١) وتعبير الدماميني فى هذا الموضع : وكذا مع ياء التصغير ، لأن وضعَها على السكون ، وتحريكها ، مخرج لها عن هذا الوضع ، فاجتنب - أى نقل الحركة إليها .

(٢) وتعبير الدماميني فى هذا الحكم : (ويجوز كسره ، إن كان المدغم تاء الافتعال) - نحو : اقتتل ، فإذا أدغمت ، سكنت التاء ، ونقلت حركتها إلى الساكن=

لإدغامها فى التاء ، وكانت القاف ساكنة ، التقى ساكنان ، فكسرت على أصل التقاء الساكنين ، وتقول فى مضارع قِتِل يقتل : [١] بكسر القاف والتاء ، وكذا تكسرهما فى اسم الفاعل ، نحو : مقتِل ؛ ومنهم من يتبع الفاء الميم ، فيقول : مُقُتل ، بضمها ، ويقول فى اسم المفعول : مقِتَل ، بكسر القاف وفتح التاء ، ومنهم من يضم القاف لضم الميم ، ومن العرب من يكسر حرف المضارعة ، إتباعاً لحركة القاف .

(فإن سكن ثانيهما [٢] ، لاتصاله بضمير مرفوع [٣] ، أو لكون ماهما فيه أَفْعِلْ ، تعجُّباً ، تعيَّن الفكُّ) – نحو : ردَدْت وردَدْن ، واردُدْن ، فلا يدغم هذا ونحوه ، عند جمهور العرب من أهل الحجاز وغيرهم ، ونحو : أحبب بزيد ! . قال الشاعر [٤] :

(٧٧) * وأحببْ إلينا : أن تكون المقدَّما [٥] *

= قبلها ، وهو القاف ، وأزيلت همزة الوصل ، استغناءً عنها ، فتقول : قتل ، ولك أن تكسر القاف ، وليست هذه الكسرة منقولة ، وإنما هى لأجل التقاء الساكنين ، وذلك أنهم لما سكنوا التاء للإدغام ، والفاء ساكنة قبل ذلك ، كسروها لالتقائهما .

(١) سقطت من (د ، ز) .

(٢) أى ثانى المثلين .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) سقطت من (د ، ز) ، والشاعر هو العباس بن مرداس ، الصحابىّ الجليل ؛ قال العينى – ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٣ / ١٩ – : أحد المؤلفة قلوبهم من قصيدة قالها فى غزوة حنين .

(٥) من الطويل ، وصدره : * وقال نبى المسلمين : تقدَّموا * =

وقال عليّ ، رضى الله عنه : أعززْ علىَّ أبا اليقظان [١] أن أراك صريعا مجدَّلا ؛ وذهب الكسائى إلى أنه يدغم ، فيقال : أحبَّ بزيد !.

(والإدغام قبل الضمير ، لغيَّة) – وهى لغة ناس من بكر ابن وائل ، فيقولون : ردَّنَ وردَّتُ ، وهى لغة ضعيفة ؛ وحكى بعض الكوفيين : رَدْنَّ ، بزيادة نون ساكنة قبل نون الإناث مدغمة فيها ؛ وحكى فى ردَّت : ردَّات ، بزيادة ألف ، وهى فى غاية الشذوذ .

(فإن سكن الثانى جزماً) – نحو : لم يَرْدُدْ .

(أو بناء) – نحو : ارْدُدْ .

(فى غير أفْعِل المذكور) – وهو المراد به التعجب ، فإنه يتعين فيه الفك ، نحو : أحببْ بزيد ، خلافاً للكسائىّ .

(أو كان ياءً لازماً تحريكها) – نحو : حَيِىَ ، وخرجت الياء العارض تحريكها نحو : لن يحيىَ ، ورأيت مُحْيِياً ، فإنه لا يجوز إلَّا إظهارها ؛ وأجاز الفرّاء : لن يعىَّ زيدٌ ، بالإدغام .

(أو ولى المِثْلان فاءَ افتعال) – نحو : اقتتال .

= وفى رواية لابن عصفور : وقال أمير المؤمنين ... والشاهد هنا فى قوله : وأحْبِبْ إلينا ؛ فإنه صيغة تعجب ، أى ما أحبّ إلينا ؛ وتعين الفك هنا ، لكون المِثلين فى أفْعِلْ تعجُّباً ؛ قال الأشمونى : قال ابن كيسان : الضمير للحسن ، وقال غيره : للمخاطب .

(١) فى هامش (ز) : المراد بأبى اليقظان : عمار بن ياسر ، رضِى الله عنه ، لأنه قتل فى صفّين ؛ فلما مرَّ عليه علىّ ، رضى الله عنه ، وهو مقتول ، قال هذا الكلام ؛ والشاهد فى قوله : أعْزِزْ ، بفك المثلين .

(أو افعلال) – كقولهم فى مصدر احْوَوَى ، مبنيا من الحوّة مثل احمرار [١] : احوواء .

(أو كان أولُهما بدلَ [٢] غير مدَّة) – نحو : « أثاثاً ورِيًّا » [٣] فى وقف حمزة ، فإنه يبدل الهمزة ياء ؛ واحترز بغير مدَّة ، من بدل المدَّة ، فإنه يجب فيه الإظهار ، فتقول فى قاوَل : قُووِل ، ولا تدغم .

(دون لزوم) – احترز من بدل غير المدة اللازم ، نحو أن تبنى من الأوب اسماً على ابْلم ، فإنك تدغم ، كما تقدَّم .

(جاز الفكُّ والإدغام) – وهذا جواب قوله : فإن سكن الثانى جزماً ، فيجوز فى جميع ما سبق [٤] الإدغام والإظهار ؛ فتقول : لم يردّ ، ولم يردُد ، ورُدّ ، واردُد ، ولغة الحجاز الفك ،ولغة تميم الإدغام ، وبعضهم يقول : هى لغة غير [٥] أهل الحجاز ، ويقول : حَيَّ بالإدغام ، وحَيِيَ بالفك ؛ وقرىء بهما : « ويحيا من حَيَّ عن بينة » [٦] ؛ وقال الخضرَاوىّ : الإظهار فى عَيَّ ، أكثر

---

(١) فى (ز ، غ) : مثل : احمرّ ؛ وفى الصحاح : والحُوَّةُ : لونٌ يخالط الكُمْتة ، مثل صدأ الحديد ؛ وقال الأصمعىّ : الحُوَّةُ : حمرة تضرب إلى السواد ، يقال : قد احْوَوَى الفرسُ يحْوَوِى احْوِواءً .

(٢) فى (د) : لبدل غير مدَّة .

(٣) مريم / ٧٤ : « هم أحسنُ أثاثاً ورِئْياً » .

(٤) فى (د) : ما سكن .

(٥) سقطت من (غ)

(٦) الأنفال / ٤٢ : « ليهلك من هلك عن بينة ، ويحيا مَنْ حَيَّ عن بينة » .

فى كلامهم ، والإدغام جائز ؛ وتقول : اقتتلوا اقتتالاً بالفك ، وقِتَّالاً بالإدغام ؛ وكذا يجوز الفك والإدغام فى احوِواء ، وإذا أدغمت قلت ، عند الأخفش : حِوَّاء ، وعند غيره : حِيَّاء ، فتقلب الواو الساكنة ياءً ، لانكسار ماقبلها ، ثم تقلب الثانية ياءً ، وتدغم ؛ وكذا تقول فى قراءة حمزة : « وريًّا » بالفك والإدغام .

(وقد يرد الإدغام فى ياءَيْن ، غير لازم تحريك ثانيهما) — كقوله :

(٧٨) وكأنها بين النساء سبيكة تمشى بسُدَّة بيتها فَتُعِىُّ [١]

يريد فتعيِىَ ، فأدغم ؛ وليس تحريك الثانية بلازم ، لأنها تسكن فى الرفع ، وتحرّك فى النَصب .

(فلا يقاس عليه) — لشذوذ ذلك .

وقيل : إنه طعن على قائله ؛ وقد سبق أن الفرَّاء أجاز الإدغام

---

(١) فى ش . ش . العينى على الأشمونى مع الصبان ٤ / ٣٤٩ : هو من الكامل ؛ شبه محبوبته بالسبيكة ، وهى القطعة من الفضة وغيرها ، إذا استطالت ؛ وسُدَّةُ البيت : بابُه ؛ والشاهد فى قوله : فتُعِىّ ، حيث جاء مدغماً ، وهو شاذ لايقاس عليه ؛ قال الصبان : قوله : فتعىّ ، ضبطه البعض بفتح التاء الفوقية ؛ وهو خطأ ، لأن الكلام فى المِثْلَين العارض تحريك ثانيهما ؛ وتعىّ بفتح التاء ، مضارع عَيِىَ ، عارٍ عنهما ، لأنه بياء تحتية ، فألف متعذّرة التحريك ؛ بل هو بضم الفوقية — كما هو فى التحقيق — وكسر العين المهملة ، مضارع أعيا ، كما قاله الدمامينى ؛ وكسرة العين منقولة إليها من الياء الأولى عند إرادة إدغامها فى الياء الثانية ؛ قال العينى : والشاهد فى قوله : فتعىّ ، حيث أدغم اعتداداً بالحركة العارضة فى البيت ، لأجل الرّوِىّ ، مع أنها فى غيره أيضا عارضة لأجل الناصب . انتهى .

فى لن تعيِيَ ؛ وقال النحاس : أجاز الفراء الإدغام فى المستقبل ؛ واحتج بأَن الياء قد تتحرك نحو : « أن يُحْيِيَ الموتَى » [١] ؛ ولا وجه لقوله عند البصريين ؛ لأن التحريك عارض .

(ويُعَلّ ثانى اللامين فى افعلّ وافعالّ ، من ذوات الواو والياء ، فلا يلتقى مِثْلان ، فيحتاج إلى الإدغام) [٢] – فإذا بنيت من الرمى : افعلَّ ، قلت : ارمَيَّا ، وافعالَّ ، قلت : ارمايًّا ؛ وأصل : ارمَيًّا : ارْمَيَيَ ، تحركت الياء الثانية ، وانفتح ماقبلها ، فقلبت ألفاً ؛ وذلك لأن اللام المعتلّة إذا ضوعفت ، صحَّت [٣] اللام الأولى ، وجرت فى ذلك مجرى العين ، وتعتلّ الثانية ، ويصير نظِير هوَى ، وتقول فى المضارع : يرميى كيحيى ؛ وأصل ارمايًّا : ارمايَيَ ، تحركت الياء ، وانفتح ماقبلها ، فقلبت ألفاً ، وتقول فى المضارع : يرمايى ؛ وتقول فيهما من ذوات الواو : اغزَوَى واغزاوَى ؛ والعمل كما تقدَّم .

(خلافاً للكوفيين فى المثالين) [٤] – فيدغمون فى افعلّ وافعالّ ،

---

(١) جاءت هذه العبارة فى (د ، ز) : « لن يحيى الموتى » ، وفى (غ) : « يحيى الموتى » بدون ناصب ، ولا يكون فيها شاهد ؛ والذى فى القرآن الكريم ، وفيه الشاهد :

« ولم يَعْىَ بخلقهنَّ ، بقادر على أن يحييَ الموتى » ؟ – الأحقاف / ٣٣

و « أليس ذلك بقادر على أن يحييَ الموتى » ؟ – القيامة / ٤٠

(٢) فى (ز ، غ) ، كما فى بعض نسخ التسهيل : إلى إدغام .

(٣) فى (د) : فتحت اللام الأولى .

(٤) فى بعض نسخ التسهيل ، كما فى نسخة الدماميني : فى المسألتين ، وستأتى الإشارة إلى ذلك .

من ذوات الياء وذوات الواو ، فيقولون : ارْمَىَّ واغزُوَّ ، وارمايَّ واغزاوَّ ؛ والسماع يردُّه ؛ قالوا : ارعوَى ، وهو افعلَّ كاحمرَّ ، مطاوع رعوته ؛ واقتوَى : افتعل من القَتْو ، وهو الخدمة ؛ فلم يدغموا ، فيقولوا : ارعَوَّ واقَتوَّ .

وفى نسخة البهاء الرَّقِّىِّ وغيره ، بدل المثالين : المسألتين ؛ وهو قريب ؛ والمراد : مسألتا ذوات الياء وذوات الواو ؛ أو مسألتا افعلَّ وافعالَّ .

(وفى مثل سَبُعان [1] من القوة ، ثلاثة أوجه ؛ أقيسُها إبدال الضمة كسرةً ، وتاليها [2] ياءً) – فتقول : قَوِيان ؛ وهذا قول الأخفش والمازنى والمبرد وأكثر أهل العلم ، تشبيها للألف والنون بهاء التأنيث ؛ قالوا : وقد نصَّ سيبويه على القلب فى فَعْلُوَة من الغزو ، فيقول : غَزْوِية ؛ والثانى مذهب سيبويه ، أنك تقول : قَوُوَان ، بتصحيح الواوين ، من غير إدغام ولا قلب ؛ لاختصاص مافيه من زيادة بالأسماء ؛ فصُحِّح ، كما فى الجوَلان ؛ وهذا هو الفارق بين بناء مثل سَبُعان من قُوَّة ، ومثل مقدرة من غزو ؛ فإنما يُعَلّ ويدغم ما أشبه الفعل ؛ والتاء [3] تدخل فى الاسم والفعل ، وزيادة سَبُعان [4] تخص الاسم .

---

(١) فى (ز) : مسبعان .

(٢) فى المحققة ، كما فى بعض نسخ التسهيل : وتاليتها ، والتحقيق هنا أنسب ، لقصد الحرف الذى يلى الكسرة .

(٣) أى هاء التأنيث ، يسميها الشارح أحيانا : تاء التأنيث .

(٤) أى الألف والنون .

(والإدغام أسهل من القلب) [١] – وهو قول ابن جنى ، قال : لأنهما مِثْلان متحرّكان فى مثال يوجد فى الأفعال ، لأن قُوُوَ من قووان ، كظرُفَ ؛ والإظهار مستثقل ، ولا نظير له ؛ وهذا هو القول الثالث .

وقوله : أسهل من القلب ، إشارة إلى القول الآخر ، وهو الثانى ؛ وقد سبقت المسألة فى الفصل المفتتح بقوله : تبدل الألف ياءً ، لوقوعها إثر كسرة ، وهو الفصل الثامن .

(ولا يجوز إدغام فى مثل جحمرش من الرمى ، لعدم وزن الفعل) – فإذا قلت : رَمْيَيِى كجَحْمَرِش ، قلبت الياء المتوسطة واواً ، كراهة اجتماع الأمثال ، فتقول : رَمْيَوِى [٢] ، ويصير من المنقوص ؛ أو قلبتها ألفاً ، لأنها ياء تحركت وانفتح ما قبلها ؛ وتسلم الثالثة ، كما سلمت ياء آى وزاى .

(خلافاً لأبى الحسن) – فى قوله : إنك تنقل حركة الياء الأولى ، إلى الساكن قبلها ، وتدغم فى الياء ، فتتطرف الياء الثالثة بعد ياء مكسورة مدغمة فيها أخرى ، فتحذفها ، كما فى أُحَىّ ؛ وقد سبقت المسألة فى آخر الفصل التاسع من فصول البدل ، ولم يرجح هناك شيئا من الثلاثة .

---

(١) فى (د) : أسهل من الفك .

(٢) فى النسخ الثلاث : رميويا ، وهو مخالف للوزن ، ولقوله : ويصير من المنقوص ؛ وقال الدمامينى فى هذا الموضع : فإذا بنيت مثل جحمرش من الرمى ، قلت : رَمْيَيِى ، وهذا هو الأصل ، ولا إدغام هنا ، لأنه ليس عندنا من الأفعال ؛ وقد تقدّمت هذه المسألة فى الفصل التاسع من فصول الإبدال . انتهى . دمامينى .

(**فصـــل**) : (إذا تحرّك المِثْلان من كلمتين ، ولم يكونا همزتين ، جاز الإدغام) – نحو : فعلَ لَبيد ، ويدُ داود ؛ والإظهار لغة أهل الحجاز ؛ وخرج نحو : قرأ أبوك ؛ والإدغام فى هذا ونحوه ردىء .

(ما لم يليا ساكناً) – فإن ولياه ، امتنع الإدغام ؛ وهذا هو قول البصريين ؛ وقد قرأ أبو عمرو بالإدغام فى : « الرعبَ بما » [(١)] ، « والشمسَ سراجا » [(٢)] ، « شهرُ رمضان » [(٣)] ، وغير ذلك ، مما قبل المدغم فيه ساكن صحيح ؛ وتأوّله من منع ذلك على الإخفاء ؛ والذين نقلوا عنه الإدغام من أهل القراءة ، لا يخفى عليهم الأمر ، حتى يجعلوا الإخفاء إدغاماً ؛ فالصواب عدم المنع ؛ وقد أجاز الفَرّاء الإدغام بعد الساكن الصحيح على وجهين ، أحدهما : الجمع بين الساكنين ، كما روى أهل القراءة ؛ والثانى : إلقاء حركة الأول على الساكن قبله ؛ واستضعف هذا ، وخرج عليه قولهم : عَبشَمس ، فقال : أصله : عبد شمس ، فأدغموا الدال فى الشين ، ونقلوا حركتها إلى الباء ؛ وإذا فعلوه فى المتقاربين ، ففى المثلين أحرى ؛ ولا يجيز سيبويه والبصريون شيئا من الوجهين ؛ والحقُّ جوازُ الأول .

---

(١) آل عمران / ١٥١ : « سنلقى فى قلوب الذين كفروا الرعبَ بما أشركوا بالله » .

(٢) نوح / ١٦ : « وجعل الشمسَ سراجا » .

(٣) البقرة / ١٨٥ : « شَهْرُ رمضان الذى أنزل فيه القرآن » .

(غيرَ لين) – فإن كان الساكن حرف لين ، جاز الإدغام ، نحو : المال لك ، وثوب بنت ، وجيب بكر ؛ وهذا إذا لم يكن حرف اللين قد أدغم نحو : عدوّ واقد ، ووليّ يزيد ؛ وهذا القيد يفهم من قوله فيما تقدّم : ولا يدغم فى أولهما .

(ويبدل الحرف التالى [1] متحركا ، أو ساكنا لينا ، بمثل مقاربه الذى يليه ، ويدغم جوازاً) – نحو : « يعذّبُ مَن يشاء » [2] ، وهذا سحابُ مَطر ؛ وخرج الساكن الذى ليس بلين ، نحو : ضرب مالك ؛ وقد أدغم الفرّاء شيئا منه ، نحو : « والحرث [3] ذلك » [4] ؛ وكان الجارى على الاستعمال العربى أن يقول : (ويبدل بالحرف مثل مقاربه ...) – فإن الباء فى مثله تدخل على المتروك ، نحو : « وبدَّلناهم بجنتيهم جنَّتين » [5] .

(مالم يكن ليناً) – فإن كان الذى يقارب لينا ، لم يبدل ولم يدغم ، نحو : قَضُوَ ياسر ، وحيِيَ واقد .

---

(١) فى (ز) : الثانى ، والتحقيق يوافق ما فى الدمامينى .

(٢) المائدة / ٤٠ ، والعنكبوت / ٢١ ؛ قال الدمامينى فى هذا الموضع : فالباء وليَتْ حرفا متحركاً ، وهو الدّال ، فأبدلت ميماً ، وهو مثل مقاربها الذى يليها ، وهو ميم مَنْ ، وأدغمت على جهة الجواز ، لا على جهة الوجوب .

(٣) فى (د) : والحارث .

(٤) آل عمران / ١٤ : « والخيل المسومة والأنعام والحرث ، ذلك متاع الحياة الدنيا » .

(٥) سبأ / ١٦ : « وبدلناهم بجنتيهم ، جنتين ذواتى أُكُل خمط وأثل وشىء من سدر قليل » .

(أو همزة) – نحو : قرأ هارون ؛ ولا التفات إلى من جوَّز الإدغام فى الهمزتين ، لرداءته .

(أو ضاداً) – فلا تدغم الضاد فى شىء ، لأن فيها استطالة وإطباقا واستعلاء ؛ وليس لها مقارب يشركها فى ذلك ؛ وشذّ إدغامُها فيما سيأتى .

(أو شيناً) – فلا تدغم إلَّا فيما سيأتى ؛ لأن فى إدغامها إخلالاً بصفتها .

(أو فاءً) – لما سبق فى الشين ؛ ويأتى ما تدغم فيه .

(أو ميما) – فلا تدغم فى مقاربها ، وهو الفاء والباء والواو ؛ وسيأتى ماتدغم فيه .

(أو صفيريًّا قبل غير صفيرىّ) – فلا يدغم صفيرىّ فيما يقاربه ، مما ليس صفيريا ، لأن فى إدغامه فيه إخلالاً بالصفير ؛ وسيأتى ما يُدغم فيه .

(أو يلتق الحرفان فى كلمة ، يوهم الإدغام فيها التضعيف) – نحو : أنملة ، فلا تدغم ؛ لأنه لا يُدْرَى ، إذا أدغمت ، أن الأصل أنملة أو أمملة ، لأن كليهما وزنه : أُفعُلة ، فيلتبس بإدغام المثلين ؛ ولذا بيَّنت العرب النون الساكنة ، إذا وقعت قبل الميم ، نحو : زَنْماء [1] ،

---

(١) فى الصحاح : والزَّنَمةُ : شىء يقطع من أذن البعير ، فيترك معلقا ؛ وإنما يفعل ذلك بالكرام من الإبل ؛ يقال : بعير زَنِم وأزنَم ومُزَنَّم ، وناقة زَنِمة وزَنْماء ومُزَنَّمة .

ولم تُخْفِها ، لأن الإخفاء يقربها من الإدغام ، فخافوا التباس الإخفاء بالإدغام ؛ فإن كان لا يوهم التضعيف ، جاز الإدغام ، نحو : انْفعل من المحْو ، فلك أن تقول : انْمَحى ، فلا تدغم ، ولك أن تدغم ، فتقول : امَّحَى ؛ لأن التضعيف لا يمكن فيه ، لأن افَّعَلَ مفقود فى كلامهم .

(وإدغام اللام فى الرَّاء جائزٌ ، خلافاً لأكثرهم) — وفى نسخة قُرئت عليه ، وعليها خطه :

(وإدغام الرّاء فى اللام محفوظ) — والذى [(١)] ذهب إليه الخليل وسيبويه وأصحابه ، أنه لايجوز إدغام الرَّاء فى اللام ، ولا فى النون ؛ لأجل التكرير ؛ وأجاز ذلك الكسائى والفرَّاء ، وحكياه سماعاً ؛ وأجازه أيضا وسمعه من العرب أبو جعفر الرؤاسىّ ، وهو إمام من أئمة العربية واللغة ، من الكوفيين ؛ وبه قرأ أبو عمرو ؛ فتدغم الرّاء الساكنة فى اللام ، نحو : « يغفرْ لكم » [(٢)] ؛ وله فى المتحركة تفصيل ؛ وحَملُ ماذكر القُرّاء من الإدغام على الإخفاء ، ضعيف جدا ، ولم يجعل الله لغة العرب محصورة فيما حفظه البصريون ؛ ثم الاعتماد على التكرار ضعيف ، فقد نوزع فى أن التكرار [(٣–] صفة ذاتية للرَّاء ؛ وقد كان بعض العلماء ينطق بها بما لا يبقى فيها شيئا من التكرار ، مع أن فى الإدغام إزالة لثقل التكرار [–٣)] ؛ لو كان ذاتيا .

---

(١) فى (ز) : وإليه ذهب الخليل .

(٢) الأعراف / ١٤٩ ، والأنفال / ٢٩ ، ٧٠ ، والأحزاب / ٧١ ، والأحقاف / ٣١ ، والحديد / ٢٨ ، والصف / ١٢ ، والتغابن / ١٧ ، ونوح / ٤

من (٣ – ٣) سقط من (د) .

(وربما أدغم الفاء فى الباء) – كقراءة الكسائى : « إن نَشأْ نخسفْ بهم » (١) ؛ قيل : وإدغامها ضعيف فى القياس ، ولا يحفظ من كلامهم ؛ لما فيه من إذهاب التفَشِّى .

(والضاد فى الطاء) – نحو : مضطجع ؛ الأوْجَهُ البيانُ ؛ وإن أدغم ، قلب الثانى للأول ، نحو : مضَّجع ، كمصَّبِر فى مصطبر ؛ قال سيبويه : وقد قال بعضهم مطَّجع ، ومضَّجع أكثر ؛ وروى اليزيدىّ عن أبى عمرو ، إدغام الضاد فى الذال ، نحو : « الأرضَ ذلولاً » (٢) ؛ وأدغمت أيضا فى الشين ، نحو : « لبعض شأنهم » (٣) .

(والسين فى الشين) – نحو : « واشتعل الرأسُ شَيْباً » (٤) ؛ واختُلفَ فيه ، عن أبى عمرو ؛ فمنهم من روى عنه الإدغام ، ومنهم من روى المنع ؛ وروى عن أبى عمرو أيضا الإدغام فى عكسه ، نحو : « إلى ذى العرشِ سَبيلاً » (٥) ؛ ولا يجيز البصريون شيئا من هذا .

(وتُدغَمُ فى الفاء والميم ، الباءُ) – نحو : اضربْ فاجراً ، واصحب مطراً .

(وفى الحاءِ ، الهاءُ) – نحو : اجْبَهْ حاتماً ، يجوز إدغامه ، والأحسن البيان ، لاختلاف المخرجين ؛ وقيل (٦) : تدغم الهاء

---

(١) سبأ / ٩ : « إن نشأ نخسفْ بهم الأرضَ » .

(٢) الملك / ١٥ : « هو الذى جعل لكم الأرضَ ذَلولًا » .

(٣) النور / ٦٢ : « فإذا استأذنوك لبعض شأنهم » .

(٤) مريم / ٤ : « قال : ربِّ إنى وهن العظمُ منى ، واشتعل الرأسُ شيبا » .

(٥) الإسراء / ٤٢ : « إذاً لابتغَوا إلى ذى العرش سبيلًا » .

(٦) فى (ز) : وقد تدغم .

فى الحاء ، والحاءُ فى الهاء ، نحو : امدحْ هِلالاً ؛ وتُقلَب فى الوجهين الهاء إلى الحاء ؛ ونصَّ سيبويه على أنه لا تدغم الحاء فى الهاء .

(وفى الشين والتاءِ ، الجِيمُ) – نحو : « أَخْرجَ شَطْأَه » (١) ؛ والإدغام والبيان حسنان ؛ ولا تدغم الشين فى الجيم ، لأجل تفشى الشين ، كرهوا إذهابه ؛ وفى اللباب لأبى البقاء ، أن الشين تدغم فى الجيم ، نحو : أعطشْ جَحْدَراً ؛ وجاء عن أبى عمرو ، أنه أدغم الجيم فى التاء ، فى قوله تعالى : « ذى المعارج . تعرج » (٢) ، ولم يذكر سيبويه إلاَّ إدغام الجيم فى الشين فقط ، وقد حملت قراءة : « المعارج . تعرج » على الإخفاء ، وفيه ما عرفت .

(وفيها) – أى فى الجيم .

(وفى الشين والضادِ ، الطاءُ والظَّاءُ ، وشركاؤهما فى المخرج) – أى شركاء الطاء والظاء ؛ فتشارك الطاء الدال والتاء ، وتشارك الظاء الذال والثاء ؛ فهذه الستة ، يدغم كل واحد منها فى الجيم وفى الشين وفى الضاد ؛ فالطاء فى الثلاثة : اضبط جعفرا ، أو سالماً ، أو ضمرة ؛ والدال فى الثلاثة : أبعد جعفرا ، أو سالما ، أو ضمرة ؛ والتاء فى الثلاثة : اسكت مع الثلاثة ؛ والظاء فى الثلاثة : عِظْ مع الثلاثة ؛ والذال فيها : خذ معها (٣) ؛ والثاء فيها : ليث معها ؛ ولم يحفظ سيبويه إدغام الستة فى الجيم ؛ وذكره السيرافى وغيره .

---

(١) الفتح / ٢٩ : « ومثلهم فى الإنجيل كزرع أخرج شطأه » .
(٢) المعارج / ٣ ، ٤ : « من الله ذى المعارج . تعرج الملائكة والروح إليه » .
(٣) أى مع الثلاثة .

(والأولى ، إبقاء إطباق المطبق) — أى من هذه الستة ، وهو الطاء والظاء ؛ فمن العرب من يبقى الإطباق ، كما يبقى الغنة فى إدغام النون ؛ وبعضهم يذهبه ، كما يذهب الغنة ؛ وقال سيبويه : كلٌّ عربىّ ؛ أى إبقاء الإطباق ، وتركه ؛ وليس فى كلامه تعرُّضٌ لأولويَّة .

(**فصـــل**) : (وقع التكافؤ فى الإدغام) — أى أدغم هذا الحرف فى ذاك ، وذاك فى هذا .

(بين الحاء والعين) — فالحاء والعين ، كما جاء عن أبى عمرو ، من طريق أبى الزعراء : « فمن زُحْزِحَ عَن النَّار » [1] بالإدغام ؛ وحمله على الإخفاء ضعيف ؛ وقد جاء عن أبى عمرو ، أنه قال : من العرب من يدغم الحاء فى العين ، كقوله تعالى : « فمن زحزح عن النار » ، ومَنْعُ سيبويه ذلك ، لأن الحاء أدخل فى الفم ، يردُّه السماع الصحيح ؛ والعين فى الحاء نحو : اقطعْ حَبلَك ؛ قال سيبويه : الإدغام والبيان حسنان ؛ والفرق بين هذا وماقبله ، أن فى ذلك قلب الأَخْرَج إلى الفم ، إلى الأدخل .

(وبين الخاء والغين) — نحو : اسلخ غنمك ، وادمغ خلفا ؛ قيل : والإدغام والبيان فيهما حسنان ؛ والذى نص عليه سيبويه ، أن إدغام الغين فى الخاء ، نحو : اسلخ غنمك ، أحسن من العكس .

(وبين القاف والكاف) — نحو : الحق كندة ، وأمسك قطبا ؛

---

(١) آل عمران / ١٨٥ : « فمن زحزح عن النار وأدخل الجنة فقد فاز » .

والبيان والإدغام حسنان ؛ وقيل : الإدغام أحسن ؛ وقيل إدغام القاف فى الكاف أحسن من العكس .

(وبين الصفيرية) – فتدغم الصاد فى السين والزاى ؛ والسين فى الصاد والزاى ؛ والزاى فى الصاد والسين ؛ وذلك لتقاربهن فى المخرج ، واجتماعهن فى الصفير ؛ والإدغام إذا كان الأول ساكنا أحسن منه إذا كان متحركا ؛ وقيل : إن الإدغام فيهن أحسن من الإظهار ؛ وذلك نحو : محص سالم أو زاهر ، وحبس صابر أو زاهر ، وأوجز صابر أو سالم .

(وبين الطاء والدال والتّاء والظاء والذال والثاء) – فكلٌّ من هذه الستة ، يجوز إدغامه فى الخمسة الباقية ؛ فالطاء نحو : اربط دارما ، أو تميما ، أو ظالما ، أو ذيبا ، أو ثابتا ؛ والدال نحو : قد طوى ، أو تلا ، أو ظلم ، أو ذرا [1] ، أو ثبت ؛ والتّاء : « قالت طائفة » [2] ، جاءت دُنيا ، رأت ظالما ، قتلت ذيبا ، أخذت ثعلبا ؛ والظاء : عظ تميما أو داود أو طالوت أو ذا النون ، أو ثابتا ؛ والذال : إذ طال ، أو تلا ، أو ظلم ، أو دنا ، أو ثبت ؛ والثاء : ابعث تميما أو طاهرا ، أو داود ، أو ظافرا ، أو ذا النون .

(وتدغم الستة فى الصفيرية) – فتدغم الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء ، فى الصاد والسين والزاى ؛ فالطاء : ضُبط

---

(١) ذرا يذرو ، أو ذرأ يذرأ .

(٢) الأحزاب / ١٣ : « وإذ قالت طائفة منهم : ياأهل يثرب ...» .

صابر [١] ، أو سالم ، أو زاهر ؛ والدال : وجد مع الثلاثة ؛ والتَّاء : ثبت معها ؛ والظاء : حفظ معها ؛ والثاء : بعث معها ؛ والذال : إذ صبر أو سلم أو زار .

(وتدغم فى التسعة وفى الشين والضاد والنون والراء ، اللام وجوبا إن كانت للتعريف) – فالتسعة ما سبق من الظاء إلى الزاى ؛ وإنما لزم الإدغام ، لكثرة استعمال حرف التعريف ، فآثروا لذلك التخفيف ؛ قال سيبويه : لزم التخفيف ، كما لزم تخفيف يرى [٢] ؛ وهذا اللزوم هو الذى حفظه البصريون ؛ وقال الكسائى : سمعت العرب تظهر لام التعريف عند هذه الأحرف ، إلاَّ عند اللام والراء والنون فقط ، فيقولون : الصامت .

(أو شبيهتها [٣]) – وهى التى للمح الأصل والزائدة ، نحو : النعمان واليزيد .

(وإلَّا فجوازاً) – أى وإلَّا تكن اللام للتعريف أو شبيهة بها ، يكن الإدغام جائزاً لا واجباً .

(بقوة فى الراء) – نحو : هل رأيت ، وذلك لأن الراء أقرب الحروف إلى اللام ؛ قال سيبويه : والإظهار لغة لأهل الحجاز عربية . انتهى.

---

(١) فى (ز) : صابرا أو سالما أو زاهرا .
(٢) أصلها : يرأى .
(٣) فى (د ، ز) : أو شبهها .

ولكون الإدغام أحسن ، قرأ معظم القُرَّاء به ، وقرأ حفص : « بل ران » (١) بالإظهار ، بسكتة لطيفة على اللام ، تحقيقاً للإظهار ، وعن قالون موافقته ، لكن لا يسكت ، وعنه أيضا الإظهار فى : « بل ربكم » (٢) و « بل ران » وغيرهما .

(وبِضَعْفٍ فى النون) – ولهذا رجع السبعة ، غير الكسائى ، إلى الإظهار فى : « هل تَدُلّكم » (٣) ؟

(وبِتوسُّط فيما بقى) – وهو أحد عشر حرفاً ، نحو : هل طلب ؟ أو دنا ، أو تكلم ، أو ظلم ، أو ذهب ، أو ثأر ، أو صبر ، أو سمع ، أو زال (٤) ، أو شهد ، أو ضرب ؟ ولكن ليس التوسط فيها متساويا ، بل متقارب ؛ ذكره سيبويه وغيره .

(**فصـــل**) : (تدغم النون الساكنة ، دون غنة ، فى الراء واللام) – نحو : « من ربهم » (٥) ، و « من لدنه » (٦) ، ويدخل فى قوله : النون الساكنة : التنوين ؛ وترك الغنة هو المشهور عند أهل الأداء ؛ وذكر بعضهم الإجماع عليه ، لكن قال سيبويه : إن شئت

---

(١) المطففين / ١٤ : « كلا ، بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون » .

(٢) الأنبياء / ٥٦ : « قال : بل ربكم رب السموات والأرض » .

(٣) سبأ / ٧ : « هل ندلكم على رجل ينبئكم » ؟

(٤) فى (د) : أوزار .

(٥) البقرة / ٥ : « أولئك على هدى من ربهم » ...وكثير غيرها .

(٦) النساء / ٤٠ : « ويؤت من لدنه أجرا عظيما » ، والكهف / ٢ : « لينذر بأسا شديدا من لدنه » .

كان إدغامها بلا غنة ، وإن شئت أدغمت بغنة . انتهى . وقال أبو جعفر بن الباذش : الآخذون بالغنة فى الرّاء واللام كثير جدا ، عن جميع القرَّاء ؛ وهو مذهب سيبويه (١) ، صحيح مشهور فى العربية ؛ وبعضهم يرجحه على إذهابها . انتهى . وروى إبقاء الغنة ، عن أهل الحجاز وابن عامر وعاصم .

(وبها فى مثلها) – أى وبالغنة فى النون ، نحو : من نايب (٢) ؛ وهذا من إدغام المثلين ، لا المتقاربين .

(والميم) – نحو : من مالك ، والمعروف ماذكر من الغنة ؛ وجاء عن عاصم وحمزة ، أن إدغام النون الساكنة والتنوين فى الميم بغير غنة ، وغلط ناقله ، وحمل إن لم يغلط ، على أن المعنى بغير غنة للنون والتنوين ، وإنما الغنة للميم التى أبدلا إليها بحق الإدغام ؛ والمحققون على أن الغنة للميم المبدلة ، وهو إدغام تام ؛ وذهب ابن كيسان وابن مجاهد فى أحد قوليه ، إلى أن الغنة للنون أو التنوين ؛ وهو إدغام غير مستكمل ، والتشديد غير بالغ .

(والواو) – وتدغم بغُنَّة ، وبغير غنة ، نحو : « مِن والٍ » (٣) .

(والياء) – نحو : « مِن يوم » (٤) ، ويكون بِغُنّة ، وبغيرها ؛

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) فى (غ) : من نابت .

(٣) الرعد / ١١ : « وما لهم من دونه من وال » .

(٤) الجمعة / ٩ : « إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة » .

وما ذكر من أن النون الساكنة تدغم فى الميم والواو والياء هو فى الكلمتين ؛ فأما فى الكلمة ، فالإظهار ، نحو : زَنْماء وصِنْوان ودنيا ؛ لئلا يلتبس بالمضاعف ؛ قال سيبويه : وقالوا : اِمَّحَى ، حيث لم يلتبس .

(وتُظهَر عند الحلقية) – من كلمة ومن كلمتين ؛ وذكر سيبويه وغيره من النحويين وأهل الأداء ، أنه يجوز إخفاؤها عند الغين والخاء ، وذكره سيبويه عن قوم من العرب ؛ وروى عن قالون ، أنه قرأ بذلك .

(وتقلب ميما عند الباء) – وسبق هذا عند قوله فى البدل : وأبدلت الميم من النون الساكنة قبل باء .

(وتخفى مع البواقى) – وهى خمسة عشر حرفا : التَّاء والثَّاء والجيم والدال والذّال والزاى ، والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والفاء والقاف والكاف ؛ والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام ، وإظهار النون الساكنة وبيانها عند هذه الحروف لحن .

(وكذا يفعل قاصد التخفيف ، بكل حرف امتنع إدغامه لوصف فيه) – كالضاد مع الشين مثلا ، نحو : « لبعض شأنهم » [1] ، فيحمل ما روى فيه من الإدغام على الإخفاء ، وأخفى حركة الضاد ، فيوهم الإدغام ؛ هكذا قالوا ؛ فإذا استثقلت حركة

---

(١) النور / ٦٢ : « فإذا استأذنوك لبعض شأنهم » .

الحرف ، وأريد تخفيفه ، ولم يمكن تخفيفه بالإدغام ، خفف بإخفاء الحركة ، وهو المعبر عنه بالاختلاس ؛ وهو أن لا تشبع الحركة ، بل ينطق بها مختطفة بسرعة ، بحيث لا يكون لها تمكين [١] ولا إشباع ، بل ينطق بها بينهما .

(أو لتقدّم ساكن صحيح) – نحو : « الرعب بما » [٢] ، فالباء مما يدغم ، لكن منعها ساكن صحيح ؛ فالإدغام يؤدى إلى الجمع بين الساكنين ، على غير الحدّ ، فيمنع ؛ فإذا أريد التخفيف ، سلك الإخفاء ؛ فلو كان الساكن غير صحيح ، نحو : ثوب بكر ، أو كان المتقدم متحركا ، نحو : « لذهب بسمعهم » [٣] ، جاز ذلك .

(وقد يجرى المنفصل ، مجرى المتصل ، فى نقل حركة المدغم إلى الساكن) – فيفعل فى المنفصل ، ما يفعل فى يردّ ونحوه من المتصل ؛ فأصله : يردد ، نقلت حركة الدال الأولى إلى الرّاء ، ثم أدغمت ؛ وذلك لئلا يتوالى ساكنان على غير الحدّ ؛ وعلى هذا النحو خُرّج من المنفصل قولهم فى عبد شمس : عبشمس ؛ نقلوا حركة الدال إلى الباء ، وأدغموا الدال فى الشين ؛ وقول البصريين : إن هذا ليس أصله : عبد شمس ، وإنما أصله : عَبْء شمس [٤] ، أى ضوؤها ، فنقل حركة

---

(١) فى (د ، غ) : تسكن .

(٢) آل عمران / ١٥١ : « سنلقى فى قلوب الذين كفروا الرعبَ بما أشركوا » .

(٣) البقرة / ٢٠ : « ولو شاء الله لذهبَ بسمعهم وأبصارهم » .

(٤) فى القاموس : العَبْءُ بالفتح : ضياء الشمس .

الهمزة إلى الباء مردود ؛ فقد نقله الفرّاء فى عبد شمس العلَم ؛ وعلى ذلك جرى الفارسىّ فى الإفصاح .

(**فصـــل**) – (تدغم تاء تفعّل وشبهه فى مثلها) – فتدغم التاء فى التاء ، فتقول : اتّبع ؛ وشبه تفعَّل : تفاعَل فتقول فى تتابَع : اتَّابَع ؛ قال :

(٧٩) تُولى الضجيعَ إذا ما اشتافها خضرا
عَذْبَ المذاق ، إذا ما اتَّابَع القُبَلُ (١)

(ومقاربها) – وهو أحد عشر حرفا : الثّاء والجيم والدّال والذّال والزّاى والسِّين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء ، نحو : « اثّاقلتم » (٢) أصله : تثاقلتم ، « الذين يَظَّاهرون منكم من نسائهم » (٣) أصله : يتظاهرون .

(تاليةً لهمزة الوصل) – أى فى غير المضارع ؛ وثبت فى نسخة قُرئت على المصنف ، وعليها خطه :

---

(١) لم أجده فى مراجعى ؛ واشتافها جاءت فى النسخ بالسين المهملة ، وبالشين المعجمة ؛ وبالفاء وبالقاف ؛ وكذا خضرا ، جاءت بالحاء المهملة ، وبالخاء المعجمة ، وبالصاد المهملة ، وبالضاد المعجمة ، واختلفت معانيهما باختلاف النقط ؛ والشاهد فى قوله : اتاَّبع ، وأصلها : تتابع ، أدغمت التاء فى التاء ، فصارت اتاَّبع . قال فى شرح الكافية : إذا أدغمتَ فيما اجتمعت فى أوله تاءان ، زدت همزة وصل ، يتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام ، فقلت فى تتجلّى : اتَّجلَّى .

(٢) التوبة / ٣٨ : « مالكم إذا قيل لكم : انفروا فى سبيل الله ، اثاَّقلتم إلى الأرض » .

(٣) المجادلة / ٢ : « الذين يظاهرون منكم من نسائهم ، ما هُنَّ أمهاتهم » ، على قراءة : يَظَّاهرون .

(تالية لهمزة الوصل ، فى الماضى والأمر) – وذلك نحو : « اثَّاقلتم»[١] ، « فادَّارَأْتُمْ » [٢] ، و« ازَّيَنَتْ » [٣] ، « فاطَّهَّروا » [٤] ، وإنما جيء بهمزة الوصل لتسكين التاء للإدغام ، ولا يُبتَدأ بساكن ، ولهذا لم يُحتج للهمزة فى المضارع ، لأنه مُفتتح بحرف متحركٍ ؛ وإنما قلت : فى غير المضارع ، ليدخل المصدر ، فإنه يكون بالهمزة ، نحو : اطَّاهَر ، الطَّاهُراً ؛ وادَّاراً ، ادَّارُؤاً ؛ ويُضَم ماقبل آخر المصدر ، كما يُفعَل ذلك مع التاء ، نحو : تطَهُّراً وتَدارُؤاً .

(وقد يُحذَف تخفيفاً ، المتعذَّرُ إدغامُه ، لسكون الثانى) – نحو : أحست فى أحسست ، وظلت فى ظللت ، وهى لغة سليم . وقد ذكر المصنف المسألة فى آخر الفصل الثانى من باب التقاء الساكنين ، وفى وسط الفصل السابع من فصول البدل .

(كاستخذ فى الأظهر) – والأصل : استتخذ ، على استفعل ، فحذفت التاء لتعذر الإدغام ، بسبب السكون ؛ وقيل : أصله : اتخذ ، على افتعل ، والسين بدل من التاء [٥] .

(أو لاستثقاله ، بتصدّر الأول [٦] ، كتنزَّلُ) [٧] – أصله :

---

(١) سبق تخريجها .

(٢) البقرة / ٧٢ : « وإذ قتلتم نفساً ، فادَّارأتم فيها » .

(٣) يونس / ٢٤ : « حتى إذا أخذت الأرض زخرفها ، وازَّيَّنَتْ » .

(٤) المائدة / ٦ : « وإن كنتم جُنُباً ، فاطَّهروا » :

(٥) قال الدماميني : والحاصل أنهم اختلفوا فيه ، هو استفعل من تخذ ، أو افتعل منه ، على قولين : فعلى الأول ، هو من الحذف ؛ وعلى الثانى ، هو من الإبدال .

(٦) فى (ز ، غ) : بتصدّر المدغم ، وستأتى الإشارة إلى ذلك .

(٧) القدر / ٤ : « تَنزَّلُ الملائكةُ والروحُ فيها » .

تتنزَّل ، فاستثقل اجتماع مثلين ، فخفف بحذف أحدهما ، لتعذر الإدغام ؛ فلو أدغموا ، لأتوا بهمزة الوصل ، والمضارع لا تدخل عليه همزة الوصل ؛ فإن لم يُحتَج فى المضارع إلى همزة الوصل ، جاز الإدغام ، كقراءة : « ولا تناجوا » (١) بالإدغام ، لمكان المدّ .

« ونُزِّلَ الملائكةَ » (٢) – أصله : نُنَزِّلُ الملائكةَ ؛ فكرهوا اجتماع المثلين ، فحذفوا ؛ وثبت فى نسخة قرئت عليه ، وعليها خطه : (أو لاستثقاله) بتصدر المدغم ، كتَزَّل .

(والمحذوفة هى الثانية ، لا الأولى ، خلافاً لهشام) – ويعنى بتصدر المدغم : تصدر الحرف الذى كان يدغم ؛ وما نقله عن هشام ، نقله غيره عن الكوفيين ؛ فالمحذوف فى هذه المقالة ، حرف المضارعة ؛ ومذهب سيبويه وغيره من البصريين أن المحذوف الثانية ؛ قال سيبويه : وكانت الثانية أولى بالحذف ، لأنها هى التى تسكن وتدغم فى نحو « فادَّارأتم » ، « وازَّيَّنَتْ » أى فكما وقع إدغام التى لغير المضارعة ، يكون الحذف أيضاً لها ؛ فكلاهما تخفيف (٣) .

---

(١) المجادلة / ٩ : « فلا تتناجوا بالإثم والعدوان ومعصية الرسول » .

(٢) الفرقان / ٢٥ : « يوم تشقق السماء بالغمام ، ونُزِّلَ الملائكةُ تَنزيلا » .
وقد نسب ابن جنى هذه القراءة إلى ابن كثير ، وأهل مكة ، وأبى عمرو ، عن طريق خارجة .

(٣) وفى شرح الكافية – ٤ / ٢١٨٧ – قال : وفى هذه القراءة : – « نُزِّلُ الملائكة » دليل على أن المحذوفة من تاءَى « تتنزّل » حين قلت : « تَنَزَّلُ » إنما هى الثانية ؛ لأن المحذوفة من نُونَى : « نُزِّلُ » فى القراءة المذكورة ، هى الثانية ، ولأن المثلين إذا التقيا ، إنما يحصل الاستثقال عند النطق بثانيهما ؛ فكان هو الأحق بالحذف .

٧٨ – بــاب الإمــالة

وإنما ذكره بعد الإدغام ، لأن الإمالة تقريب حرف من حرف ، كما أن الإدغام كذلك .

(وهى أن يُنْحَى جوازا) – فالإمالة بالنظر إلى لسان العرب غير واجبة ؛ فتميم وأسد وقيس وعامة أهل نجد يُميلون ، وأهل الحجاز لا يميلون إلّا فى مواضع قليلة ، وسيأتى بيان هذا .

(فى فعل أو اسم) – فكل منهما توجد فيه الإمالة قياساً ، بالشرط الذى سيذكره ؛ وأما الحرف ، فإن أميل منه شىء ، اقتصر على مورد السماع ، وسيأتى ذكره .

(متمكن) – فغير المتمكن من الأسماء ، نحو : متى ، يقتصر فى إمالته على السماع .

(بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء) – والغرض بذلك ، المناسبة ، كما سيأتى بيانه ؛ ولما أرادوا مناسبة الألف الياء ، تعين أن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة ، فلا يمكن أن ينحى بالألف نحو الياء إلّا بذلك .

(لتطرفها وانقلابها عنها) – وهذا شروع فى بيان أسباب الإمالة ؛ فالألف المتطرفة المنقلبة عن الياء ، تمال فى الفعل ، نحو :

رمى ؛ وفى الاسم ، نحو : فتى ؛ ولا فرق بين الياء الأصلية ، كما مثل ، والمنقلبة عن الواو نحو : أعطى وملهى ؛ قال سيبويه : ومن العرب من لا يميل ألف رمى ونحوه ؛ قال : يكرهون أن ينحوا نحو الياء ، وهم قد فرّوا منها ، وقلبوها ألفاً ؛ وأما غير المتطرفة فستأتى .

(أو مآلها إليها ، باتفاق ، دون ممازجة زائد) — نحو : غزا ودعا ؛ قال سيبويه : أمالوا هذه الألف ، لغلبة الياء عليها ؛ لأنها تصير ياء فى أغزيت ، وإذا بنى الفعل للمفعول نحو : غُزِىَ ودُعِىَ . انتهى . وكذلك ألف التأنيث المقصورة نحو : حبلى ، تمال ، لأنها تصير إلى الياء فى قولك : حبليان وحبليات ؛ وقوله : باتفاق ، معناه أن العرب تتفق على ردّها إلى الياء ، دون ماذكر ، وذلك كما مثل .

وخرج نحو : قفَا وعصا ، مماهو على ثلاثة أحرف من الأسماء ، وألفه عن واو ؛ فإن مآل ألفه إلى الياء ، عند أكثر العرب ، إنما هو بممازجة حرف التصغير نحو : قُفَىّ وعُصَىّ ، أو التكسير نحو : قِفِىّ وعِصِىّ ؛ ولا تصير ياء بدون الممازجة إلاَّ فى لغة هذيل ، حيث يقولون : قَفَىَّ وعَصَىَّ ؛ فيقلبون مع ياء المتكلم ، وغيرهم من العرب يُقرّ الألف ، فيقول : عصاىَ وقفاىَ ؛ وهذا الكلام يقتضى أن المصنف يختار فى المسألة ، الفرق بين الاسم والفعل ، فيقول فى الفعل ، أعنى الثلاثى الذى لامه ألف منقلبة عن واو بالإمالة ، ولا يقول فى الاسم الذى هو كذلك بها ، وهو قول الفارسىّ وغيره ، يطردون الإمالة فى الفعل ، ويجعلونها شاذة فى الاسم ؛ وظاهر كلام سيبويه ، أن الإمالة لا تنكسر فى الفعل ، وأنها توجد فى الاسم دون

ذلك ؛ وقال الخضراوىّ : أهل الكوفة يميلون كل ألف ثالثة عن واو ، فى اسم مكسور الأول ، ويثنونه بالياء ، والبصريون لا يرون ذلك ، ولايميلون ذوات الواو فى الثلاثية ، إلَّا ما سُمع ، وإنما شبهوها بها فى الفعل .

(أو لكونها مبدلة من عين ما يقال فيه : فِلْتُ) – نحو : خاف ، إذ تقول فى الماضى مسنداً إلى التاء : خِفْتُ ، ووزْنُه : فِلْتُ ، بحذف عينه ؛ وبعضهم يعبر عن هذا السبب ، بأن الألف تمال لكسرة تعرض فى بعض الأحوال ، وهو بسط لما ذكره المصنف .

ودخل فى قول المصنف : فِلْتُ : طاب ونحوه ، إذ تقول : طبت ، وألفه عن ياء ، فإمالته إما لكونها بدلاً عن الياء ، وإما لما يعرض من الكسرة فى فِلْت ؛ وعلى الثانى كلام سيبويه وغيره ، وهو مقتضى كلام المصنف .

قال سيبويه : ومما يميلون ألفَه ، كلُّ شيء كان من بنات الياء والواو ، مما هما فيه عين ، إذا كان أول فعلت مكسوراً ، قال : وهى لغة لبعض الحجاز ؛ وقال الخضراوىّ : الأَولى فى طاب ، أن تمال ؛ لأن الألف عن ياء ، وفى خاف ، لأن العين مكسورة ؛ كأنهم أرادوا الدلالة على الياء والكسرة . انتهى .

والإمالة فى طاب ونحوه ، أقوى منها فى خاف ونحوه ، وعامة العرب لا يميلون نحو : خاف ، ويميلون نحو : طاب .

واحترز المصنف من أن يُقال فيه : فُلْتُ ، نحو : قُلْتُ ، فلا يُمال ، قال : لأنه لا ياء فيه ولا كسرة تعرض .

(أو متقدمة على ياء تليها) - نحو : بايع وراية ؛ ولم يذكر سيبويه إمالة الألف قبل الياء ، وذكره غيره ، ومنهم ابن الدهّان .

(أو متأخرة عنها متصلة) - أى الألف ، نحو : بيان ، والسَّيَالُ ، وهو بفتح السين : ضربٌ من الشجر ، له شوك [١] ، ونحو : بيّاع وكيّال ؛ والإمالة فى هذين أقوى للتضعيف ؛ قال سيبويه : وسمعنا بعض من يُوثق بعربيته يقول : كَيَّال ، فيميل ، لأن قبلها ياء ، فصارت بمنزلة الكسرة التى تكون قبلها نحو : جِمال .

(أو منفصلة بحرف) - نحو : شيبان وحيوان ؛ والإمالة مع الياء الساكنة ، أقوى منها مع المتحركة ، لأن الانخفاض فى الساكنة أظهر ، لقربها من حرف المدّ .

(أو حرفين ، ثانيهما [٢] هاء) - نحو : مررت ببيتها ، وضربت يدها ، وذلك لأن الهاء خفيّة ، كأن الفاصل حرف واحد ، وشرط هذا أن لا يكون بين الهاء والياء ضمير ؛ فإن كان ذلك ، فلا إمالة ، كما لو كان أحد الحرفين غير هاء نحو : بيننا [٣] .

(أو لكونها متقدّمة على كسرة تليها) - نحو : مساجد .

---

(١) فى الصحاح : والسَّيَالُ بالفتح : ضرب من الشجر له شوك ، وهو من العضَاه ؛ قال ذو الرمة يصف الأجمال :

(٨٠) ماهِجْنَ إذ بكرْنَ بالأجمال   مثلَ صوارى النخل والسَّيَالِ

(٢) فى (ز ، غ) : أحدهما هاء ؛ والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل والنسخة (د) ونسخة الدمامينى .

(٣) سقط التمثيل من (د) .

(أو متأخرة عنها ، منفصلة بحرف) – نحو : عماد واسوداد .

(أو حرفين ، أولهما ساكن) – نحو : شملال ؛ فإن تحركا ، فإن كان أحدهما هاء ، جازت الإمالة (١) ، مالم تكن إحدى الحركتين ضمة ؛ فيمال نحو : يريد أن ينزعها ، دون أن يضربها ، وهو يضربها ؛ وإن فصل ثلاثة ، فلا إمالة ، نحو : فتلت قِنَّباً(٢) ، ومن أمال أن ينزعها ، أمال عندها ؛ لأن الهاء كالمطَّرحة عندهم .

(فإن تأخر عن الألف مُسْتَعْل) – وهو أحد حروف : ضغط خص قظ .

(متصل) – نحو : باخل .

(أو منفصل بحرف) – ناهض .

(أو حرفين) – نحو : مناشيط .

(غلَب) – أى حروفَ الاستعلاء ، فلا تمال الألف المذكورة معه ، وإن كان مقتضى الإمالة ، لولا حرف الاستعلاء ، موجوداً ، وهو الكسرة فيما مثل .

(فى غير شذوذ) – فلم يُمنع ذلك شذوذاً ؛ والذى ذكره سيبويه أن مثل ناقد وناهض ، مما ولى حرفُ الاستعلاء فيه الألفَ ، أو فصل بحرف واحد ، لا يميله أحدٌ ، إلاَّ مَنْ لا يُؤخذ بلغته ، وأن مثل مناشيط ودوانيق ، إمالة قوم ، لتراخى المستعلى ، قال : وهى قليلة .

وذهب المبرد إلى منع الإمالة فى هذا كالأول ؛ وحكاية سيبويه حجة عليه .

(الياء والكسرة الموجودتين ، لا المنويتين) – فالكسرة الموجودة ، قد سبق تمثيلها ، والياء الموجودة نحو : عايط ، والياء المنوية

---

(١) فى (د) : جازت المسألة .

(٢) والقُنَّبُ : الأَبَق ، عربى صحيح ؛ وهوَ ضربٌ من الكتان – صحاح .

نحو : قاضٍ ، والكسرةُ المنويَّة نحو : ماصٍّ ، أصله : ماصِص [١] .

وثبت فى نسخة عليها خطه ، بعد قوله : لا المنويتين :

(خلافاً لمدَّعى المنع مطلقا) – وهذا يحتمل وجهين : أحدهما : أن يكون معناه : خلافاً لمدّعى منع الإمالة ، بكثرة [٢-] وبشذوذ . والثانى : أن يكون معناه : خلافاً لمدَّعى منع الإمالة [-٢] ، مع الموجود والمنوىّ من الكسرة والياء ، وهكذا شرحه شيخنا ، وهو الأقرب .

(وكذا إن تقدَّم عليها) – أى تقدَّم حرفُ الاستعلاء على الألف التى تُمال ؛ وكلامه يقتضى أنه فى التقدّم كالتأخر ، فشمل نحو : غانم وغنايم وخَزْعال [٣] ؛ والذى ذكره سيبويه وغيره ، هو فيما كان الألف فيه متصلا بحرف الاستعلاء ، نحو : قاعد وغايب ؛ ولم يمثله سيبويه إلاَّ هكذا ، وقال : إن أحداً لا يميل هذه الألف ، إلاَّ مَنْ لا يؤخذ بلغته . ومثال الكسرة المنوية : خاف ، والياء المنويّة : ضاع .

وثبت فى نسخة ، قرئت عليه ، وعليها خطه :

(وكذا إن تقدَّم عليها المستعلى ، لا مكسوراً ، ولا ساكناً بعد مكسور ؛ وربما منع قبلها مطلقاً) – فالمكسور نحو : غِلاف ،

---

(١) سقطت عبارة التمثيل كلها من (د ، ز) .

من (٢ – ٢) سقط من (ز) .

(٣) فى الصحاح : خَزْعَل فى مشيته ، أى عرج ؛ وناقة بها خَزْعال ، أى ظَلْع ؛ ويقال : ظلَع البعير ، يَظلع ظَلْعاً ، أى غمز فى مشيه ، فهو ظالع ، والأنثى ظالعة .

والساكن نحو : مِصْباح ؛ فلا يمنع حرفُ الاستعلاء ، فيما نحن فيه ، الإمالة ، إلاَّ إذا كان مكسوراً أو ساكنا بعد مكسور . قال سيبويه : وبعض من يُميل قِبابِ ، ينصب هذه ، يعنى نحو : مصباح ؛ قال : وكلاهما عربى ، يعنى الإمالة وتركها ، والإمالة أرجح ؛ وإلى هذا أشار المصنف بقوله : وربما ... الخ ، وفيه ما ستعرفه .

وفى نسخة الرّقّى :

(وكذا إن تقدَّم عليها ، غير مكسور ؛ فإن تقدَّم ساكنا بعد كسرة،فوجهان ، وربما غلب المتأخر رابعاً ، وقد لا يُعتدّ به تالياً من غير كلمتها ، وتالياً من كلمتها ، وشذَّ عدمُ الاعتداد به وبالحركة فى قول بعضهم : رأيت عِذْقاً وعِنَبا) – فقوله : فإن تقدَّم .. إلى : فوجهان ، مثاله : مصباح ، وهذا أولى من قوله فى النسخة الأخرى : وربما ... إلى آخره ؛ وهو الموافق لكلام سيبويه ؛ فإن مثل : غِلاب ، لم يذكر سيبويه فيه أنه يمنع الإمالة ، وإنما ذكر فى مصباح ونحوه ، والفرق ظاهر .

وقوله : وربما غلب المتأخّر رابعاً ... ، مثاله : يريد أن يضربها بسوط ؛ ولما كان قوله فيما تقدّم ، ويقتضى أن حرف الاستعلاء لايغلب فى مثله ؛ لأن الفصل بأكثر من حرفين ، نبَّه على قلة غلبته حينئذ ؛ وإنما لم يغلب لضعفه بالتراخى ؛ وبعض العرب لا ينظر إلى هذا التراخى ، فلا يُميل ، والكثير الأول .

وقوله : وقد لا يُعتدّ ... إلى آخره ، معناه أن حرف الاستعلاء قد لا يمنع وهو تالى الألف ، إذا كان من غير كلمتها ، نحو : أريد أن أضربها . قيل : فقد [١] لا يمنع حرف الاستعلاء الإمالة فى هذا ونحوه ، لانفصاله ، بكونه فى كلمة أخرى ، ولكن الأكثر الاعتداد به ، إجراءً للمنفصل المشارك فى المعنى للمتصل ، مجرى المتصل .

وأشار بقوله : وتالياً من كلمتها ، إلى إمالة باخِل ونحوه ؛ لكن قال سيبويه : إنه لا يُميل هذه الألف إلاَّ مَنْ لا يؤخذ بعربيته .

وقوله : وشذَّ ... إلى آخره ؛ فأما عِذْقاً ، فوجه شذوذ إمالته ، أن حرف الاستعلاء فيه بمنزلته فى غانم ، فكما لا يمال غانم ، لا يمال هذا ؛ وأما عِنَبًا ، فوجه شذوذه أنه توسط بين الكسرة والألف حرفان متحركان ، وليس أحدهما هاء ؛ وإنما يُغتفر الفصل بالحرفين المتحركين ، إذا كان أحدهما هاءً ، بشرطه السابق ، نحو : لن [٢] يَضربَها .

(وإن فتحت الرّاء متصلة بالألف) – نحو : راشد ، وفراش ، ورأيت حماراً .

(أو ضُمَّتْ) – نحو : هذا حمارُك .

(فحكمها حكم المستعلى) – وذلك لأن الراء فيها تكرير ، فكأنها عند الفتح أو الضم ، حرفان مفتوحان أو مضمومان ، فتنزلت لذلك منزلة المستعلى فى منع الإمالة ، للتناسب .

---

(١) فى (ز) : ويمنع حرف الاستعلاء ، وفى (د) : فلا يمنع .
(٢) فى (د) : أن يضربها .

(غالبا) – فلا يلتفت بعضهم إلى صفة الراء ، فإنما هى حرف واحد ، فلا يُترك مقتضى الإمالة المحقق الوجود لغيره .

(وإن كسرت كفَّت المانع) – نحو : قارِب وغارِب [١] ، لتنزُّل الراء المكسورة منزلة حرفين مكسورين ، وهذا عند تقدّم حرف الاستعلاء مثلا ، لأن فى الإمالة حينئذ ، انحداراً بعد إصعاد ، وهو سهل ؛ فلو تأخر لم تغلب الراء ، نحو : بارق [٢] ، لأنه لو أميل هذا ، لكان فى إمالته إصعاد بعد انحدار ، وهو صعب ؛ وشمل قوله : المانع ، حرف الاستعلاء والراء المفتوحة مثلا ، فيمال من فارِك ، كما يمال قارب .

(وربما أثَّرتْ منفصلة ، تأثيرَها متصلة) – فعلم بهذا أن كلامه أولا ، فيما إذا كانت الرَّاء المكسورة متصلة بالألف ، كما سبق تمثيله ، وأما المنفصلة عنها ، فلا تغلب المانع ، نحو : « أليس ذلك بقادر » [٣] ؟ .

وربما أثرت ؛ قال سيبويه : واعلم أن من يقول : قارب ، أى بالإمالة ، ينصب مررت ، بقارِب من حيث بَعُدت ، أى الرّاء المكسورة من الألف ؛ قال : وقد أمال قوم تُرتَضَى عربيتُهم : سمعنا من نثق به من العرب ، يقول :

---

(١) فى (د) : وغارم .

(٢) فى (د ، غ) : فارق .

(٣) القيامة / ٤٠ : « أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى » ؟

(٨١) عسى اللهُ يُغنى عن بلاد ابن قادر بمنهمر جَوْنِ الرَّباب سكوب [١]

(ولا يؤثر سبب الإمالة ، إلاّ وهو بعض ما الألف بعضه) — فلا يكون سبب الإمالة من كلمة ، والألف الممالة من كلمة أخرى ؛ فلو قلت : ضربت يدَى سابور ، أو مررت بسابور ، لم تمل ألف سابور ، لأن الياء من كلمة أخرى ، والباء كلمة أخرى ؛ وكذا لا تمال (٨٢) ألف [٢] ها ، فى نحو : ها إن ذى عِذْرَةٌ [٣] ... لأن الكسرة من كلمة أخرى . وتستثنى مسألة بينها ، وعندها ، ولن يضربها ، لأن الهاء لخفائها ، كأنها مفقودة .

---

(١) من الطويل ؛ قال فى معجم شواهد العربية : لهدبة بن الخشرم ، أو سماعة النعمانى أو النعامىّ ؛ وفى حاشية المقتضب ٣ / ٤٨ : استشهد به سيبويه فى ٢ / ٢٦٩ — على إمالة الألف من قادر ، وإن كان قبلها الحرف المستعلى ، وهو القاف المانع من الإمالة ، لقوة الراء المكسورة على الإمالة . والمنهمر : السائل ، والجون : الأسود ، والرباب : ماتدلى من السحاب دون سحاب فوقه ، والسكوب : المنصب . والبيت منسوب فى سيبويه إلى هدبة بن الخشرم ، ونسبه الشيخ المرصفى إلى سماعة ابن أشول النعامىّ . قال : ولهدبة قصيدة على هذا الروىّ فى الشعر والشعراء ٢ / ٦٧٦ ، وحماسة البحترى صـ ٧ ، ولم يذكر فيها البيت ، ونسبه العينى إلى سماعة النعمانى .

(٢) فى (ز) : لا تمال ألفها .

(٣) فى الصحاح : ويقال : عذرتُه فيما صنع ، أعذره عُذْراً وعُذُراً ، والاسم : المعذرة والعُذْرَى ... وكذلك العِذْرة ، وهى مثل : الرِّكْبَةُ والجِلْسَةُ ، قال النابغة :

ها إنَّ تا عِذْرةٌ ، إلَّا تكن نفعَتْ فإن صاحبها قد تاه فى البلد

وفى الحاشية : تا فى قوله : إنَّ تا : اسم إشارة للمؤنث ، مثل ته وذه .. وفى ديوانه : ها إنَّ ذى عِذْرةٌ — على ما جاء بالشرح — قال شارحه : ذى بمعنى هذه ، والعِذْرةُ بمعنى الاعتذار ، ويروى : * فإن صاحبها مشارك النكد * وفى معجم شواهد العربية : من البسيط ، للنابغة الذبيانىّ — ديوانه ٢٧ — برواية : مشارك النكد .

على أن كلام المصنف معترض ، بنصِّهم على إمالة ألف [١] مال ، فى قولك : من مال ، وإن كانت الإمالة فيه ، دون الإمالة فى سِرْبال ؛ وقد نقل ذلك سيبويه [٢] ، قال : سمعناهم يقولون : لزيدٍ مالٌ ، فأمالوا ، للكسرة ، وشبهوه بالكلمة الواحدة ؛ لكن عذر المصنف ، أنه قصد ماهو الكثير المستمرّ ، وهذا ليس كذلك ؛ ولهذا قد لا يميل : مِنْ مال ، مَنْ يُميل سِرْبالا .

وثبت بعد هذا فى نسخة الرّقى ، ونسخة [٣] عليها خطه :

(ويؤثر مانعُها مطلقاً) – أى يؤثر مانع الإمالة ، سواء أكان من كلمة الممال ، أم من كلمة أخرى ؛ فلا تمال الألف فى يريد أن يضربها ، قيل : كما لا تمال فى غانم وراشد .

(وربما أثرت الكسرة منويَّةً فى مدغمٍ) – نحو : هؤلاء حَواجّ ، وجادّ [٤] ، والأكثر عدم الإمالة ، نقل ذلك سيبويه ؛ وذلك لفقد الكسرة ؛ قال سيبويه : وقد أماله قوم ، على كل حال . يعنى رفعا ونصبا وجرّاً .

(أو موقوفٍ عليه [٥]) – أى أو منويَّة فى موقوف عليه ،

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) فى (د) : وقد نقل ذلك من قال .

(٣) وثبت هذا أيضا فى النسخة المحققة من التسهيل .

(٤) فى (ز) : ومادّ .

(٥) سقطت من (ز) ، وفى (غ) : أو موقوفاً عليه .

نحو : هذا ماشٍ ، بالإمالة ، لمكان الكسرة الزائلة ، لما عرض من الوقف .

واعلم أنه لا فرق فى الإمالة للكسرة ، بين كونها إعراباً أو بناء ، أو ظاهرة أو مقدَّرة ، أو متصلة أو منفصلة ؛ إلاَّ أن الإمالة مع كسرة البناء نحو : نزالِ ، أقوى منها مع كسرة الإعراب ، نحو : بابِك ، جَرًّا ، والظاهرة أقوى من المقدَّرة ، نحو : جادّ ، وكذا المتصلة مع المنفصلة ، نحو : ثلثا درهم .

(أو زائداً تباعُدُها بالهاء) – فقد تؤثر الكسرة ، وإن زاد تباعدها بالهاء ، فإذا كان الفاصل بين الكسرة والألف ، غير الساكن ، حرفين متحركين ، أحدهما الهاء ، نحو : عندها ، لم يمنع الإمالة ، كما لو كان الفاصل حرفين متحركين ، أحدهما الهاء ، نحو : لن ينزعها ، إلَّا إذا كان قد فَصَل [١] بين الكسرة والألف ضمة ، فلا إمالة ، نحو : هو يضربُها ، وهذا شِعْبُها .

وثبت بعد هذا ، فى نسخة الرّق ، ونسخة عليها خطه [٢] .

(لخفائها) – أى لخفاء الهاء ، يشير إلى وجه ذلك مع الهاء ؛ والمعنى : إنما أثّرت الكسرة ، وإن زاد تباعدها عن الألف ، بالهاء ؛ لأن الهاء لخفائها ، كأنها مفقودة ، فصارت صورة التباعد بحرفين متحركين ،

---

(١) فى (د) : إلا إذا كان الفاصل .

(٢) وفى النسخة المحققة من التسهيل .

أحدهما الهاء ، مع الساكن ، نحو : عندها ، كصورة التباعد بحرفين ، أحدهما ساكن : نحو : شِمْلال ؛ ولهذا جازت إمالة : لن يضربها ، لأن الهاء لخفائها كالعدم ، فأشبه الفصل بحرف واحد متحرك كعماد .

(وقد يُمال [١] عارٍ من سبب الإمالة [٢] ، لمجاورة الممال) — أى سبب غير المجاورة ، وإلاَّ فالمجاورة معدودة فى أسباب الإمالة ؛ وممن عدَّها أبو جعفر بن الباذش ؛ قال سيبويه : قالوا : رأينا عمادًا ، فأمالوا للإمالة ، كما أمالوا للكسرة ، وقالوا : مغزانا [٣] ، فى قول من قال : عمادا ، فأمالهما جميعا ؛ وذا قياس . انتهى .

ومن الإمالة للإمالة ، صاد النصارى ، وتاء اليتامى [٤]، فى قراءة الإمالة؛ وكلام المصنف يتناول هذا أيضا ، لتحقق المجاورة فى هذا كالأول .

(أو لكونه آخر [٥] مجاور ما أميل آخره [٦]) — نحو :

---

(١) فى (ز ، غ) : وربما أميل .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٣) قال الصبان فى حاشيته على الأشمونى — ٤ / ٢٣٠ — أى بإمالة الألفين : الأولى لرجوعها إلى الياء فى التثنية ، والثانية لمناسبة الأولى .. ثم قال : قوله : مغزانا ، قال البعض : بكسر الميم ؛ والذى فى المختار : مغزانا ، بفتح الميم : مقصدنا من الكلام .

(٤) فى (ز) : التنادى .

(٥) سقطت من (ز) .

(٦) قال الأشمونى فى شرحه مع الصبان — ٤ / ٢٣٠ — كإمالة ألف « تلا » من قوله تعالى : « والقمر إذا تلاها » — سورة الشمس / ٢ — فإنها إنما أميلت لمناسبة ما بعدها ، مما ألفه ياء ، أعنى : «جلَّاها» و «يغشاها» . قال الصبان : قوله : لكونها آخر=

« والضحى » [١] أميل لمجاورة الممال ، وهو « سجى » وما بعده ؛ وهذا بناء على أن الإمالة فى الألف الثالثة المنقلبة عن واو فى الاسم ، ليست مقيسة ؛ ومن يرى اقتياس ذلك ، فلا يجعل الإمالة فى « الضحى » للمجاورة ، بل للسبب الحاصل فيها نفسها ، وهو مآلها إلى الياء فى حال مَّا ، ومن يرى أن الفعل الذى ألفه ثالثة عن واو ، كالاسم ، فى اقتصار إمالته على السماع ؛ وهى طريقة الفراء ، يجعل إمالة « سجى» ، للمجاورة ، ثم الأكثرون يقولون لمجاورة « قلى » ، وابن بابشاذ ، لمجاورة الأولى .

(وأميل [٢] من غير المتمكن) – أى من الأسماء ؛ وإلاَّ فالماضى غير متمكّن ؛ ويمال نحو : رَمَىْ ، ونحو هذا ، قول بعضهم : المتوغل فى البناء ؛ والمقصود : إخراج ما عرض له البناء نحو : يافتى وياحبلى ؛ فهذان ونحوهما مبنيان ، لكن ليسا من غير المتمكن ولا من المتوغل .

(ذا) – فقالوا : ذا قائم ، بالإمالة ، وهو خارج عن القياس ، لكنهم لما صَغّروه خروجا عن القياس ، حصل فيه نوع تصرّف ، فتصرفوا فيه بالإمالة .

= مجاور ماأميل ... الخ . أى آخر تركيب مجاور لتركيب أميل آخره ؛ كذا قال البعض ؛ ويحتمل أن المعنى : لكونها آخر لفظ ، مجاور للفظ أميل آخره .

(١) الضحى / ١ .

(٢) جاء قبل هذا ، فى النسخة المحققة من التسهيل ، عن بعض نسخ التسهيل : (للتناسب) ، وقد جاء هذا المعنى ضمن عبارة الشرح ، ولكنه لم يرد فى نسخ التحقيق الثلاث .

(ومتى) – وأمالوها فى حالتيها : الشرط والاستفهام .

(وأنَّى) – وأميلت أيضا فى حالتيها : الاستفهام والشرط .

ووجه الإمالة ، تشبيه الألف بالمنقلبة ؛ ووزنها : فَعْلَى عند بعض ، وأفعل عند بعض ، لأن زيادة الهمزة أوَّلاً ، عند سيبويه ، أكثر من زيادة الألف آخراً ، ولذا قال فى أرْوَى : إنها أفعل ، واختار هذا أبو الحسن ابن الباذش ؛ واختار الأول ابن مجاهد ؛ وأمالوا من غير المتمكن ، قياساً مطرداً ، ألفَىْ نا وها ، نحو : مرَّ بنا ، ونظر إلينا ، ومرَّ بها ، ونظر إليها ، ويريد أن يضربها وبنيها .

(ومن الحروف : بلى) – ووجه إمالته ، أنه لما ناب عن الجملة ، صار له بذلك مزيَّة . وألف بلى زائدة على بل ، عند الفرّاء وابن مقسم ، وأصل عند الأكثرين . وثبت فى نسخة عليها [1] خطه :

(ويا) – وهو الصحيح ؛ فأمالوا يا فى النداء ، ووُجِّه ذلك بأن يا عاملة فى المنادى ، على قول ، ونائبة عن العامل ، على قول ؛ فصار لها مزيَّة على غيرها من الحروف .

(ولا ، فى إمَّا ، لا) – نحو : افعل ذلك ، إمَّا ، لا ؛ وأميلت فيه لنيابتها مناب الفعل ، أى إن كنت لا تفعل غيره . واقتضى كلامه أنها لا تمال مفردة عن أمَّا ؛ وحكى ابن جنى عن قطرب ، إمالة لا فى الجواب [2] .

---

(١) وفى النسخة المحققة من التسهيل .

(٢) قال الأشمونى فى شرحه مع الصبان ٤ / ٢٣٢ : وحكى قطرب إمالة لا=

(ومن الفتحات ، ماتلته هاء تأنيث ، موقوفاً عليها) – وإنما أميل ، تشبيها لهاء التأنيث بألفه ؛ قال سيبويه : سمعت العرب يقولون : ضربت ضَرْبِهْ ، وأخذت أَخْذِهْ ؛ شبه الهاء بالألف ، فأمال ؛ ويدخل فى كلامه ، ماكانت هاء التأنيث فيه للمبالغة ، نحو : علاَّمة ونَسَّابة ؛ والأمر على ما يقتضيه كلامه ؛ وتخرج هاء السكت ، نحو : « مَاليَهْ » (١) ؛ لكن ذهب ثعلب وابن الأنبارىّ إلى جواز الإمالة معها ، وروى عن قراءة الكسائى ، قال أبو الحسن بن الباذش : وفيه جهة الشبه اللفظى بهاء التأنيث ، وإمالة الفتحة قبل هاء التأنيث فى الوقف مطردة .

(أو راء مكسورة) – وهذا أيضا يطرد ؛ فتمال الفتحة قبل راء مكسورة ، نحو : « بشرر » (٢) و « غير أولى الضرر » (٣) ، « ومن البقر » (٤) ، ورأيت خَبَط رِياح (٥) ؛ وشرطه أن لا يكون بعد الرّاء

= لكونها مستقلة ؛ وعن سيبويه ومن وافقه ، إمالة حتى ؛ وحكيت إمالتها عن حمزة والكسائى ؛ وفى المقتضب ٢ / ٥٢ : فأما إماً وحتَّى وسائر الحروف التى ليست بأسماء ، فإن الإمالة فيه خطأ ؛ وفى الحاشية : فى سيبويه ٢ / ٢٦٧ : وقالوا : لا ، فلم يميلوا ، لما لم يكن اسماً ، وقال أيضا : ومما لايميلون ألفه : حتى وأماً وإلَّا ، فرَّقوا بينها وبين ألفات الأسماء ، نحو : حبلى وعطشى ؛ وقال الخليل : لو سميت بها رجلا أو امرأة ، جازت فيها الإمالة .

(١) الحاقة / ٢٨ : « ما أغنَى عنِّى ماليهْ » .

(٢) المرسلات / ٣٢ : « إنها ترمى بشَرَرٍ كالقصر » .

(٣) النساء / ٩٥ : « لايستوى القاعدون من المؤمنين ، غير أولى الضرر » .

(٤) الأنعام / ١٤٤ : « ومن الإبل اثنين ، ومن البقر اثنين » ، و/ ١٤٦ : « ومن البقر والغنم ، حرّمنا عليهم شحومَهما » .

(٥) قال الصبان فى حاشيته على الأشمونى ٤ / ٢٣٣ : قوله : فى قولهم : =

المكسورة حرف استعلاء ؛ فإن كان ، لم تُمَلْ الفتحة ، نحو : من الشرق ؛ وأن لا تكون الفتحة فى ياء ، نحو : من الغِيَر ؛ ولا مفصولا بينها وبين الراء بساكن هو ياء ، نحو : بغَيْر . وثبت فى نسخة عليها خطه [١] ، بعد هذا :

(هى لام متصلة أو منفصلة بساكن ، مالم يكن المفتوح ياء ، أو قبل ياء [٢]) - فقوله : هى لام ، نحو : « بشرر » ، لكن ليس ذلك بشرط ، قال سيبويه : قالوا : رأيت خبَط رِياح ، كما قالوا : من المطر ؛ وقالوا : رأيت خبَط فرِند ، كما قالوا : من الكافرين ؛ أى فأمالوا الفتحة ، لأجل الرّاء ؛ وهذا ، كما ترى ، ليست الرّاء المكسورة فيه لاماً فى الموضعين .

وقوله : أو منفصلة بساكن ، نحو : من عمرو ؛ وكذا إذا كانت منفصلة بمكسور ، نحو : ياسِر ، ورأيت خَبَطَ فِرِند .

وقوله : مالم يكن المفتوح ... إلى آخره ، قد سبق ذكره ، ونصَّ عليه سيبويه ؛ وثبت أيضا فى نسخة عليها خطه [٣] ، بعد هذا الذى شرحناه :

= رأيت خبط رياح ؛ لعله بفتح الخاء المعجمة ، والباء الموحَّدة ، آخره طاء مهملة ، أى ورَقاً ، نفضته الرياح من الشجر ، كما يستفاد من القاموس - ومن الصحاح أيضا - ويؤخذ من الإمالة فى المثال ، أنه لا يشترط فى إمالة الفتحة ، بكسرة راء بعدها ، كونهما فى كلمة واحدة .

(١) وفى النسخة المحققة من التسهيل .

(٢) زاد بعد هذا ، فى النسخة المحققة من التسهيل : (مكسورة) .

(٣) وفى النسخة المحققة من التسهيل أيضا .

(ومن الضمات ، ضمة مذعور وسَمُر ونحوهما) – والمراد بضمة مذعور ، أن تكون الضمة قبل واو ، بعدها راء مكسورة ؛ قال سيبويه : هذا ابن مذعُورٍ ، كأنك تروم الكسر ، لأن (١ الراء كأنها حرفان مكسوران ، فلا تميل الراء ، لأنها لا تشبه الياء (٢) ، ولو أملتَها أملْتَ ماقبلها ؛ ولكنك تروم الكسرة –١) ، كما تقول : ركبوا (٣) ؛ قال الأخفش : أقول فى مذعور وابن ثور : أميل ماقبل الواو ، وأما الواو ، فلا أميلها . انتهى . وهذا قاله الأخفش ، إثر كلام سيبويه ، وظاهر هذا أنه فهم عن سيبويه ، أنه أراد بقوله : ولكنك تروم الكسرة ، رَوْمَها فى الواو ؛ ويوضح هذا ، أنه ثبت ملحقا بكلام الأخفش هذا ، (٤ مانصه : وسيبويه يقول : أروم الكسرة والواو ؛ فحصل من هذا خلاف بين سيبويه والأخفش –٤) ، فسيبويه يقول هذا ، والأخفش يقول ذاك ؛ ونقل عن الأخفش ، أنه يميل الواو وماقبلها ؛ ونقل ابن جنى مثله عن سيبويه ؛ ونقل ابن خروف عن سيبويه ، أنه يروم الكسرة فيما قبل الواو ؛ وذهب ابن خروف والشلوبين ، إلى أن مذهب سيبويه والأخفش واحد ؛ قال ابن خروف : وهو روم الكسرة فيما قبل الواو ؛ غير أن

من (١ – ١) سقط من (د) .

(٢) فى (غ) : لاتشبه الرّاء .

(٣) هكذا فى النسخة (د) ، وفى النسخة (ز) : ادو – هكذا – وفى النسخة (غ) لم يذكر شيئا ؛ ويبدو الاضطراب والتحريف فى عبارتى (د ، ز) والنقص فى (غ) ويأتى توضيح الخلاف بعد قليل .

من (٤ – ٤) سقط من (ز) .

الأخفش يسميه إمالة ، وسيبويه يسميه رَوْماً ؛ وكلام الشلوبين مثله .

والمراد بِسَمُرٍ ، كون الضمة تليها راء مكسورة ، فيجرون الضمة فى ذلك مجرى الفتحة ، نحو : شربت من المُنْقُرِ ، وهذا خبَطُ رِياح ، فيشمونها الكسرة ؛ والمتصلة فى ذلك أقوى من المنفصلة . والمنقُر ، بضم الميم والقاف : بئر صغيرة ضيقة الرأس .

(ومستند الإمالة فى غير ما ذكر ، النقلُ ، علَماً كان كالحجاج) — أى فى غير الجرّ ؛ فأما فى الجرّ ، فيمال لأجل الكسرة ؛ وليس فى الرفع والنصب مايقتضى الإمالة ؛ فإنما أمالوه حينئذ لكثرة الاستعمال ؛ وقد ارتكبوا فى الأعلام من التغيير ، مالم يرتكبوه فى غيرها ، نحو : مُحبَّب ومَوْهَب ؛ ومثل الحجاج فى ذلك ، العجاج ، اسم الراجز ، أمالوه فى الأحوال الثلاثة ؛ وعلة ذلك رفعاً ونصباً ، ماسبق . وخرج بعلَم : كونه صفة للمبالغة كضرّاب .

(أو غير علم ، كالنَّاس ، فى غير الجرّ) — فأما فى الجرّ ، فإمالته للكسرة ، وفى غيره لكثرة مايُنطق به ؛ وجاء عن أبى عمرو ابن العلاء ، إمالة الناس ، حيث وقع ، منصوباً كان أو مرفوعاً أو مجروراً ؛ وكذا جاء عن الكسائى . ومما أميل شذوذاً قولهم : هذا باب ، وهذا مال ، وهذا غاب ، وهذا ناب ؛ ذكر ذلك سيبويه .

* * *

٧٩ - بـــاب الوقــف

هو قطع [١] الموقوف عليه ، عن الاتصال ؛ ويكون للاستراحة ، أو تمام المقصود ، وهو المتكلم عليه هنا ؛ ويكون ترنما ، وسبق شيء من حكم الترنم ، بباب نونى التوكيد ؛ وسيأتى شيء منه هنا ؛ ويكون استثباتا ، وإنكاراً ، وتذكّراً ؛ وسبق الكلام فى ذلك ، بباب الحكاية .

(إن كان آخر الموقوف عليه ساكنا ، ثبت بما له) - فيكون ساكناً فى الوقف كالدرَج [٢] ، نحو : لم [٣] ، والذى ، ولم يقم ، ولم يقوما .

(إلاّ أن يكون مهملا فى الخط) - فإن كان للموقوف عليه آخر ساكن ، يُلْفَظ به ، ولم يثبت فى الخط ، لم يكن حالُ الوقف ، كحال الدَّرَج .

(فيحذف) - أى ذلك الساكن الذى أهمل خطا ، كالتنوين رفعاً وجرًّا ، نحو : قام زيد ، ومررت بزيد .

(إلاّ تنوينَ مفتوحٍ ، غير مؤنث بالهاء ، فيبدل ألفاً) - فتقول :

---

(١) فى (د) : هو قطع اللفظ .

(٢) أى الوصل .

(٣) فى (د) : كم .

رأيت زيدَا ؛ ويدخل فى كلامه المبنىُّ أيضا ، فتقول [(١)] : ويهًا وإيهًا .

واحترز بمؤنث بالهاء ، من نحو : قائمة ، فتقف بالهاء ، ولا تبدل من التنوين شيئا ؛ وعبر بالهاء نظراً إلى الوقف ، وإخراجاً لما يكون بالتاء ، كبنت وأخت ، فتقول : رأيت بنتاَ ، وأختاَ ، بالإبدال ؛ وكذا يُبدل ، على لغة من يقف على قائمة ونحوها بالتاء ، فتقول : رأيت قائمتا .

(فى لغة غير ربيعة) – وأما ربيعة ، فلا يبدلون من التنوين فى النصب ألفاً [(٢)] ، بل يحذفونه ، ويقفون بالسكون ، كالمرفوع والمجرور ؛ وهذه اللغة حكاها الأخفش ، ولم يذكر كثيرون أصحابها ؛ وقال الخضراوى : لم يذكر سيبويه هذا ؛ وذكر الأخفش ، أن من العرب من يقف بالسكون كالمرفوع ، والجماعة يرون أن هذا مما جاء فى الشعر ، ولا يجوز فى الكلام . انتهى . وحكاية الأخفش أنها لغة ، تردّ هذا العمل ؛ ومما جاء من ذلك ، قوله :

(٨٣) ألا حبذا غنمٌ وحسنُ حديثها   لقد تركت قلبى بها هائماً دَنِفْ [(٣)]

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) فى (ز ، غ) : أيضا .

(٣) من الطويل ، ولا يعرف قائله . وفى الدرر ٢ / ٢٣٢ : استشهد به ، على أن لغة ربيعة ، حذف التنوين من المنصوب – عند الوقف – ولا يبدلون منه ألفاً ، فيقولون : رأيت زيدْ ، حملًا على المرفوع والمجرور ، ليجرى الباب مجرًى واحداً . قال : وفى التوضيح وشرحه : إذا وقف على منون ، غير مؤنث بالتاء ، فللعرب فيه ثلاث لغات : حذف التنوين مطلقا ، والوقف بالسكون ، وهو لغة ربيعة ؛ وإبدال التنوين مطلقاً : ألفاً بعد الفتحة ، وواواً بعد الضمة ، وياءً بعد الكسرة ، =

والظاهر أن هذا غير لازم فى لغة ربيعة ، ففى أشعارهم ، الوقف كثيراً جدًّا على المنصوب المنون بالألف ، فكأن الذى اختصوا به ، جواز الإبدال .

(ويحذف تنوين المضموم والمكسور ، بلا بدل ، فى لغة غير الأزد) – فلا يبدلون من التنوين حرفا ، وأما الأزد فيبدلون منه حرفا ، يجانس الحركة فى الرفع والجرّ ، كما يفعل ذلك لزوماً ، غير ربيعة ، فى النصب ؛ فيقولون : جاء زيدُو ، ومررت بزيدِى ؛ ذكر [1] ذلك أبو الخطاب ، عن أزد السّراة ؛ وقال المازنى : هى لغة قوم من اليمن ، وليسوا فصحاء . والأزد أبو حى من اليمن ، وهو بالسين أفصح ؛ يقال : أزدُ شَنوءة ، وأزد عُمان ، وأزد السَّراة . قال [2] :

(٨٤) وكنت كذى رجلين : رجل صحيحة ورجل بها ريب من الحدثان [3]

فأما التى صحَّتْ ، فأزدُ شَنوءة وأما التى شَلَّتْ ، فأزدُ عُمان

(وكالصحيح فى ذلك ، المقصور) – أى كالصحيح المنون ، فى حذفِ التنوين من المضموم والمكسور ، وإبداله ألفاً من المفتوح

= وهى لغة الأزد ؛ والتفصيل بين المفتوح وغيره .. ؛ وغنم اسم امرأة ، والهائم : المتحير من العشق وغيره ؛ والدَّنِف بالكسر : الذى به دَنَفٌ بالفتح ، أى مرض .

(١) فى (د) : حكى .

(٢) هو الشاعر النجاشىّ ، قيس بن عمرو ، كما فى الصحاح .

(٣) البيتان دليل على أن الأزد جماعات أو قبائل ، منها أزد شنوءة ، وأزد عُمان .

المقصور المنون ، فإذا وقفت على فتى ، من قولك : قام فتى ، ورأيت فتى ، ومررت بفتى ، فالعرب مجمعون على الوقف بالألف ؛ وقال سيبويه والجمهور : إن الألف فى المضموم والمجرور ، وهى لام الكلمة ، عادت لما زال التنوين للوقف ، وفى المفتوح ، هى بدل من التنوين ، فقاسوا المعتلّ على الصحيح .

(خلافاً للمازنىّ (١) ، فى إبدال الألف من تنوينه مطلقاً) — فالألف عنده بدل من التنوين ، رفعا وجرا ونصبا ؛ واحتجَّ بإجراء حالة الوقف ، مجرى حالة الدّرج ، وبأن التنوين ، فى الأحوال الثلاثة ، قبله فتحة ، فأشبه التنوين فى رأيت زيداً ؛ قال : ولا يحمل على الصحيح ، لأن الاختلاف فى الصَّحيح ، إنما كان للبيان ، فلا يكون هنا (٢) ؛ وإلى هذا كان يذهب الأخفش والفراء ، وهو أحد قولَى الفارسىّ ، والآخر كالأول ؛ ورُدَّ بإمالة الألف ، رفعا وجرا ، فى حالة الوقف ؛ فلو كانت بدلا من التنوين ، لم يجز ذلك .

(ولأبى عمرو والكسائى ، فى عدم الإبدال (٣) مطلقاً) — فعندهما أن الألف لام الكلمة ، رفعا ونصبا وجرًّا ، واستُدلَّ على ذلك ، بإمالتها حالة النصب كالجرّ والرفع ؛ وبالإمالة أخذ معظم أهل الأداء والمقرئين ممن أمال ، فأمالوا فى الوقف : « أو كانوا غُزًّى » (٤) ،

---

(١) زاد فى بعض نسخ التسهيل : والفراء والجرمى .

(٢) فى (ز) : هذا .

(٣) زاد هنا فى النسخة المحققة من التسهيل : منه .

(٤) آل عمران / ١٥٦ : « إذا ضربوا فى الأرض ، أو كانوا غُزًّى » .

«واتخِذُوا من مقام إبراهيم مُصلًّى » [١] ، و « قالوا سمعنا فتًى » [٢] ؛ ولما اختار الفارسىّ مذهب المازنىّ ، اعتذر عما ردَّ به عليه من الإمالة ، بأن الألف المبدلة من التنوين ، لما عاقبت المنقلبة عن اللام ، أجرى عليها ماكان يجرى على المنقلبة ؛ قال الخضراوىّ : وما رأيت هذا لأحد غيره ، ولا دليل يشهد [٣] لصحته ؛ والإمالة قاعدة صحَّتْ أصولها ، وليس هذا منها . انتهى . وعُزى هذا المذهب إلى الكوفيين ، وهو أقوى الثلاثة ؛ ونسبه بعضهم لسيبويه والخليل ؛ والذى نسبه أكثر الناس لسيبويه ومعظم النحويين ، هو الأول .

(وتبدل ألفاً نونُ إذن [٤]) – وهو قول الجمهور ، وبالألف كتبت فى المصحف ؛ وقيل : يوقف عليها بالنون ، لأنها حرف كإنْ وأنْ .

(وربما قلبت الألف الموقوف عليها ياءً) – وهى لغة لفزارة وناس من قيس ، وهى قليلة ؛ يقولون : هذه عصِى ، ورأيت عصى ، ومررت بعصى .

(أو واواً) – وهى لغة لبعض طيىء : يقولون : هذه أَفعُو ، ورأيت أفعُو ، ومررت بأفعو .

---

(١) البقرة / ١٢٥

(٢) الأنبياء / ٦٠ « قالوا سمعنا فتًى يذكرهم » .

(٣) فى (د) : ولا دليل عليه .

(٤) يعنى فى الوقف .

(أو همزة) – وهى لغة لبعض طيىء أيضا ، يقولون : هذا فتأ (١) ، ورأيت فتأ ، ومررت بفتأ ؛ والذى يقلب همزة ، هو مِمَّن ليس من لغته التخفيف ؛ والمقلوب فى هذه اللغات فى المنون ، الألف الأصلية ، أو ألف التنوين ، على الخلاف السابق ؛ وقد أبدل بعضهم من ألف التنوين همزة ، فقال : رأيت زيدأ ؛ قال سيبويه : وزعم الخليل ، أن بعضهم يقول : رأيت رجلأ ، فيهمز ، لأنها ألف فى آخر الاسم ؛ قال سيبويه : وسمعناهم يقولون : هو يضربُهأ بالهمز ، فيهمزون كل ألف فى الوقف .

(وربما وُصلت بهاء السكت ، ألفاَ هُنا وألَا) – فتقول : هُناه وألاه ؛ ولا اختصاص لهما بذلك ، بل كل مبنى آخره ألف ، يجوز فيه ذلك فى الوقف ، نحو : هذاه ، ولاه ، ويجب ذلك فى المندوب ، فتقول : وازيداه ؛ ولا يجوز ترك الهاء . وخرج بالمبنىّ ، المعربُ ، فلا تقول فى الوقف : هذه عصاه ، ولا هذا مُوساه ؛ وقد أبدلوا الألف فى غير المتمكن هاءً فى الوقف شذوذاً ، قال (٢) :

(٨٥) اللهُ نجَّاك بكفَّى مسلمه   من بعدِ ما ، وبعدِ ما ، وبعدِ مَهْ (٣)

---

(١) فى (د) : فتى .

(٢) هو أبو النجم ،كما فى معجم شواهد العربية .

(٣) من الرجز ، وفى (ز) والأشمونى : أنجاك ؛ والرواية فى نسخ التحقيق بالهاء الساكنة فى مسلمهْ ، وبعدمهْ ، وجميع الروايات التى تحت يدى بالتاء الساكنة : مسلمتْ ، وبعدمتْ ، أى بعدما ، كما فى ش . ش . العينى على الأشمونى مع الصبان ؛ قال : فأبدل من الألف هاءً ، ثم أبدل الهاء تاءً ، لتوافق بقية القوافى ؛ وفى الدرر=

(وقد تحذف ألفُ المقصور اضطراراً) - ولا خلاف فى اختصاص ذلك بالضرورة ؛ قال :

(٨٦) وقبيـلٍ من لُكَيـزٍ حاضر
رهطُ ابْنِ مرجوم ، ورهطُ ابنِ المُعَلْ [١]

يريد المُعَلَّى .

(وألفُ ضمير الغائبة ، منقولاً فتحُه اختياراً) - روى عن بعض طيىء أنه قال : بالفضل ذو فضلكم الله بِه ، وبالكرامة ذاتِ أكرمكم الله بَهْ ؛ يريد بها فحذف الألف ، ونقل حركة الهاء إلى الباء . وقضية مجيء هذا فى النثر ، أن لا يمتنع أن يقال فى منها وعنها : مِنَهْ وعنَهْ ، وفى فيها : فِيَهْ ، والوجه التوقف فى هذا ، حتى يُسمَع .

= ٢ / ٢١٤ : استشهد به على أن إبدال الهاء من ألف ما ، من أقبح الضرورات ؛ وفى التوضيح وشرحه : ومن الوقف بتركه ــ أى بترك الإبدال هاءً ، قراءة نافع وابن عامر وحمزة : « إن شجرت » ــ الدخان / ٤٣ ــ بالتاء ، وقال أبو النجم * الله نجاك بكفى مسلمت * الخ الرجز المتقدم ؛ قال : فلم تبدل التاء فيهن ؛ والمراد بقوله : بعدِ مت : بعد ما ، فأبدل فى التقدير من الألف هاء ، ثم أبدل الهاء تاءً ، لتوافق بقية القوافى ؛ هذا تعليل الجاربردى ؛ وذكر ابن جنى فى الخاطريات ، أنه أبدل الألف هاء ، ثم الهاءَ تاءً ، تشبيها لها بهاء التأنيث ، فوقف عليها بالتاء ، وذكر أنه عرض ذلك على شيخه أبى علىّ ، فقبله .

(١) من الرمل ، للبيد بن ربيعة ــ ديوانه ١٩٩ ــ ورواية الكتاب جـ ٢ صـ ٢٩١ ، والدرر ٢ / ٢١٨ : شاهد بدل حاضر ؛ قال فى ش . ش . العينى ، على الأشمونى والصبان ٤ / ٢٠٥ : والقبيل : القبيلة ؛ ولُكَيز : هو لكيز بن أقصى بن عبد القيس ؛ والشاهد فى ابن المُعَلْ ، حيث حذف منه التشديد والألف فى الوقف ، إذ أصله : المعلَّى ؛ وهو شاذ .

(والمنقوصُ غيرُ المنصوب ، إن كان منوَّناً ، فاستصحابُ حذفِ يائه أجود) – فتقول : هذا قاض ، ومررت بقاض ، فتقف بحذف الياء ، استصحاباً لما كان فى الوصل ، والوقف عارض ، فلا يعتدّ به ، وإقرار الياء جيد ، إلاَّ أن الحذف أكثر ؛ زعم أبو الخطاب ويونس ، أن بعض من يوثق بعربيته ، يثبت الياء ، فيقول : قاضى وعمى ؛ وجاء الوقف بالياء عن ابن كثير وورش ، فى أحرف من القرآن .

(إلاَّ أن تحذف فاؤه أو عينه ، فيتعين الإثبات) – فالأول نحو : يفى ، مضارع وفَى ، مسمًّى به ، فيصير بالعلمية كشَجٍ ، فإذا وقفت عليه ، رددت الياء المحذوفة فى الوصل ، لمعاقبها ، وهو التنوين ، وإنما رددتها ، لئلا يبقى الإسم على أصل واحد ، بلا مُعاقب (١) ؛ وخرج بلا معاقب ، حالة الوصل .

والثانى كمُرٍ ، اسم فاعل من أَرَى ، أصله : مُرْئِى ، فجرى فى لامه ماجرى فى لام قاضٍ ونحوه ، وعينه هى الهمزة ، مستمرَّة الحذف ، فيبقى فى الوقف على أصل واحد ، بلا معاقب ، فوجب ردُّ الياء فيهما وقفاً ، تفادياً من كثرة الإخلال .

(وإن لم يكن منوَّناً ، فالإثباتُ أجود) – وهذا اللفظ يتناول أربع صور : الأولى : المنادى المبنى ، نحو : ياقاضى (٢) ، نكرةً

---

(١) فى (د) : بلا تعاقب .

(٢) فى (د) : ياقاض .

مقصودةً ، أو علماً ؛ فيجوز الوقف عليه بياء وبدونها ؛ والخليل يختار الإثبات ، ويونس يختار الحذف ، ورجح سيبويه قول يونس ، ورجح غيره قول الخليل ؛ ويجب إثبات الياء فى يا يَفِى ، ويا مُرِى ونحوهما لما سبق .

الثانية : المحلّى بألْ ، نحو : القاضى ؛ فإن كان مرفوعا أو مجرورا ، ففيه لغتان : إقرار الياء ، والحذف ؛ قال سيبويه : والإثبات أقيس وأكثر ؛ وقال فى الحذف : إنه عربى كثير ، ومنه : « الكبير المتعال » [(١)] ، و « يوم التناد » [(٢)] ؛ وإن كان منصوباً نحو : رأيت القاضِىَ ، فالإثبات عند من يحرّك الياء بالفتح ؛ وأما مَن يسكنها من العرب ، فينبغى أن يقف بالوجهين ، ويقول : اليَفِى والمُرِى ، بالإثبات ، قولاً واحدا .

الثالثة : ماسقط [(٣] تنوينه لمنع الصرف ؛ وهذا يوقفُ عليه بالإثبات ، نحو : جوارى .

الرابعة : ماحذف [-٣)] تنوينه للإضافة ، نحو : قاضى مكة ، وقاضى المدينة ؛ فإذا وقفت على المضاف من هذين ونحوهما ، جاء فيه الوجهان المذكوران فى المنوّن ؛ ولا يخفى بعد هذا ، مايرد على ماذكره المصنف .

---

(١) الرعد / ٩ : « عالم الغيب والشهادة ، الكبير المتعال » .

(٢) غافر / ٣٢ : « وياقوم إنى أخاف عليكم يوم التناد » .

من (٣ - ٣) سقط من (ز) .

(إلاَّ أن حُكم ياء المتكلم الساكنة وصلاً ، وحكم الواو والياء المتحركتين ، حكم الصحيح) – هذا استثناء منقطع ، من حيث اللفظ ؛ ولما ذكر حكم ياء المنقوص ، ولها سكون وحركة ، أردف ذلك بالكلام فى ياء المتكلم ، ساكنة ومتحركة ، واستطرد ، فذكر الواو والياء ، إتْباعاً للشيء بما يشاكله ؛ فإذا قلت : قام غلامى وزيد ، فأسكنت الياء وصلاً ، وقفت على غلامى بالسكون ، كما يُفعل فى الحرف الصحيح ، إذا كان ساكنا ، فتبقى الياء على سكونها ، كما تقول : كم وعن ، بالسكون [1] .

وفهم من كلامه ، أن الياء المذكورة ، إذا كانت متحركة ، لا تجرى مجرى الحرف الصحيح ؛ والمعنى أنه لا يلزمها السكون ، بل يجوز تسكينها ، ويجوز أيضا لحاق الهاء مع التحريك ، فتقول فى قام غلامى وزيد ، إذا وقفت على غلامى : قام غلامى بالتسكين ، وقام غلاميَهْ .

وفهم أيضا أن المحذوفة لا تكون كالصحيح ، وهو كذلك ، بل تبقى محذوفة ، ويسكن للوقف ما قبلها ؛ فإذا وقفت على ياقوم ، من : ياقوم اذهبوا ، وقفت بسكون الميم .

وإذا كانت الواو والياء متحركتين ، وقفت بحذف الحركة ، نحو : لن يغزو ، ولن يرمى ؛ وسيأتى ما يفعل فى الوقف على ما آخره حرف صحيح .

---

(١) سقطت من (ز ، غ) .

(ولا حذف فى نحو : يقضى [١] وافعلى ويدعو وافعلوا) — فيوقف فى هذه ونحوها على الياء والواو ، ويثبتان كالوصل .

(غالباً) — استظهر به على حذفهما فى الوقف ، على قلة ، ويوقف حينئذ على ما قبلهما ، قالوا : ما أدر ، ولا أدر ، ووقفوا على الرّاء ، كالصحيح الذى ليس محذوفا منه ؛ وذلك لكثرة الاستعمال ؛ ويحتاج الحذف فى نحو : افعلى ويدعو وافعلوا ، إلى سماع .

(إلاَّ فى قافية أو فاصلة) — فالحذف [٢] فيهما غالبٌ ، فالقافية كقول زهير :

(٨٧) وأراك [٣] تَفْرِى ما خلَقْتَ ، وبَعْضُ القومِ يخلق ، ثم لا يفرْ [٤]

---

(١) فى النسخة المحققة من التسهيل ، عن بعض نسخ التسهيل : يعصى .

من (٢ — ٢) فى الصفحة التالية — سقط من (د) .

(٣) فى الصحاح : ولأنتَ تفرى ... ثم لا يفرى ، بالياء .

(٤) من الكامل ، لزهير ، يمدح هرم بن سنان ، بالحزم والعزم والمضاء — ديوانه ٩٤ — وقد جاء به فى معجم شواهد العربية ، فى الراء الساكنة مرة ، وفى الراء المكسورة ، مع الياء ، مرة أخرى . والخلق : التقدير ، يقال : خلقت الأديم ، إذا قدرته قبل القطع ؛ وضرب هذا مثلا ، لتقدير الأمر وتدبيره ، ثم إمضائه ، وتنفيذ العزم فيه . وفى الصحاح : فريت الشيء أفريه : قطعته لأصلحه .. الكسائى : أفريت الأديم : قطعته على جهة الإفساد ؛ وفريته : قطعته على جهة الإصلاح . قال فى الدرر ٢ / ٢٣٣ : استشهد به على أن الياء الساكنة ، لاتحذف ، إلّا فى صلة أو قافية ؛ قال الأعلم فى شرحه لشواهد الكتاب : الشاهد فيه ، حذف الياء فى الوقف ، من قوله : يفرْ ، عند من سكن الراء ، ولم يطلق القافية للترّنم .

والفاصلة : « واللَّيل إذا يَسْرِ » [١] ، « ذلك ما كنا نَبْغ » [٢] ، فإذا وقفت على ماحذف فى قافية أو فاصلة ‾[٢] ، فحكم ماقبل المحذوف ، فى الوقف عليه ، حكم الصحيح . وقد حذف بعض القراء فى غير الفواصل والقوافى [٣] ، نحو : « الداع إذا دعان » [٤] ، اتباعاً لخط المصحف ؛ ومذهب سيبويه ، أن الحذف فى غير ماذكر ، لا يجوز إلاَّ فى الشعر ؛ وأجاز الفراء حذف الياء ، من الاسم والفعل ، لدلالة الكسرة ؛ والذى صحَّ سماعاً قول سيبويه .

(**فصـــل**) : (إذا كان الموقوف عليه متحركا ، غير هاء تأنيث ، سُكِّن) – فخرج بمتحرك ، الساكنُ ، وقد سبق حكمه ؛ وبغير هاء ، الهاء المذكورة ، وسيأتى حكمها ؛ وإنما قال : هاء ، ليخرج بنتاً وأختاً ، لأن التاء فيهما للإلحاق ، فهى كالتى من نفس الكلمة ، كعفريت ، فإذا وقفت على زيد ، من جاء زيد ، أو مررت بزيد ، قلت : زيدْ ، بالتسكين ، وكذا بنتْ وأختْ ، تقف عليهما بسكون التاء .

(وهو الأصل) – أى التسكين ، هو الأصلُ فى الوقف ؛ وذلك لأن الوقف موضع استراحة ، وأخف الأحوال السكون .

---

(١) الفجر / ٤

(٢) الكهف / ٦٤

(٣) سقطت من (ز)

(٤) سقطت من (د)

(أو ريمَتْ حركته) - والروم إخفاء الصوت بالحركة ، قاله المصنف ؛ وقريب منه (١) قول غيره : تضعيف الصوت بالحركة ، فتكون حال الحرف متوسطة بين الحركة والسكون ؛ ويدرك الرومَ الأعمى والبصير ، وعلامته فى الكتابة خط بين يدى الحرف ، وصورته هكذا « ــ » ولم يكن فوق الحرف ، لئلا يلتبس بالفتحة .

(مطلقاً) - فيكون فى الحركات كلها ، ويحتاج فى المفتوح والمنصوب ، إلى زيادة ، لخفة الفتحة ، وتناول اللسان لها بسرعة ؛ ولذا منعه القُرَّاء (٢) فى الفتحة ؛ وأما النحويون ، فجمهورهم على جوازه فيها ، وقال أبو الحسن بن الباذش : زعم أبو حاتم أن الروم لا يكون فى المنصوب لخفته ، والناس على خلافه .

والمقصود بالروم ، الدلالة على حركة الحرف فى الوصل ؛ ولا فرق بين المنصوب وغيره ؛ ومن يقف على المنصوب المنون ، من العرب ، دون تعويض ، يقف عليه بالإسكان والروم .

(أو أُشيرَ إليها ، دون صوت ، إن كانت ضمة ؛ وهو الإشمام) - ولا يدركه الأعمى ، لأنه ليس للسمع فيه حظ ، وإنما

---

(١) سقطت من (د)

(٢) فى النسخ الثلاث : الفراء ، بالفاء ، والتحقيق من الأشمونى ، حيث قال : ولذا لم يجزه أكثر القراء فى المفتوح ، ووافقهم أبو حاتم ؛ ويعززه قول الشارح بعده : وأما النحويون ....

يعرفه بالتعليم ، فيقال : أن تضم شفتيك إذا وقفت ؛ وذكر النحويون أن الإشمام مختص بالضمة ، إعراباً كانت أو بناءً ؛ قالوا : ولا يكون فى الفتحة والكسرة ، لأن الإشمام فيهما ، لا آلة له ، وماروى عن بعض القراء ، من الإشارة إلى حركة الجرّ ، وتسميته إشماماً ، محمول على الرَّوم ، فهو الذى يستقيم ، إلَّا أنه حصل تجوّز فى الإطلاق ؛ وعلامة الإشمام فى الخط ، نقطة بين يدى الحرف ، ولم تكن فوقه ، لئلا يلتبس بالسكون .

(أو ضُعِّفَ الحرفُ) – فَيُجاء بحرف ساكن ، من جنس الحرف الأخير ، فيجتمع ساكنان ، فيحرك الثانى ، ويدغم فيه الأول ؛ وعلامة التضعيف فى الخط « شين » فوق الحرف ، وهذه صورتها « شـ » .

(إن لم يكن همزة) – نحو : « نَبَإٍ » (١) ، فلا يوقف على هذا ونحوه بالتضعيف ، لأن العرب تنكَّبت إدغام الهمزة فى الهمزة ، إلاَّ إذا كانت عينا نحو : سَأَّل .

---

(١) الأنعام / ٣٤ : « ولقد جاءك من نبإِ المرسلين » .
« / ٦٧ : « لكل نبإٍ مستقرّ » .
النمل / ٢٢ : « وجئتك من سبإٍ بنبإٍ يقين » .
القصص / ٣ : « نتلو عليك من نبإِ موسى وفرعون بالحق » .
الحجرات / ٦ : « إن جاءكم فاسق بنبإٍ فتبينوا » .
النبأ ١ / ٢ : « عم يتساءلون ؟ عن النبإِ العظيم » .

(ولا حرفَ لين) – نحو : سرو ويفى ، فلا يوقف على هذين ونحوهما بالتضعيف .

(ولا تاليَ ساكن) – نحو : عمرو وبكر ويوم وبين ؛ فتقول : قام الرجل ، ومررت بالرجل ، ورأيت الرجل ، ولا يُفعل ذلك بالمنصوب المنوَّن ؛ وإذا وقفت بالتضعيف سكّنت ؛ وسُمِع إلحاقُ هاء السَكت مع التضعيف ، قال بعضهم : أعطنى أبيضّهْ ، أى أعطنى أبيض ؛ ولم يؤثر عن أحد من القُرّاء الوقفُ بالتضعيف ، إلاَّ ماروى عن عاصم ، أنه وقف على « مُسْتطر » (١) فى سورة القمر ، بتشديد الرّاء ؛ وأما الروم والإشمام ، فمرويان عنهم كالإسكان .

(أو نقلت (٢) الحركة إلى الساكن قبله) – فتقول فى الوقف : هذا عمُرو ، ومررت ببَكِر ، بنقل الضمة إلى الميم ، والكسرة إلى الكاف ، وتقول فى ضَرَبَهُ : ضَرَبُهْ ، بنقل ضمة الهاء إلى الباء ، وكذا منه وعنه ، وهو مطرد (٣) ؛ ومنه :

(٨٨) فمن كان ناسينا ، وطول بلائنا فليس بنا سينا على حالةٍ بَكُرْ (٤)

---

(١) القمر / ٥٣ : « وكل صغير وكبير مستطر » .

(٢) فى (د) كما فى بعض نسخ التسهيل : تقلب .

(٣) قال الأشمونى فى تنبيهاته : يجوز فى لغة لخم ، الوقف بنقل الحركة إلى المتحرك ، كقوله :

(٨٩) من يأتمر للخير فيما قصَدُهْ تُحْمَدْ مساعيه ، ويُعلَمْ رشَدُهْ

قال الصبان : محل الشاهد : فيما قصَدُه ، لأنه نقل حركة الهاء إلى الدال ، وهى متحركة قبلُ .

(٤) لم أجده فى مراجعى ، والشاهد فى قوله : بكُرْ ، أى بكْر ، بنقل حركة الموقوف عليه إلى الساكن قبله .

وقول زياد الأعجم :

(٩٠) عجبت والدهرُ كثيرٌ عَجبُهْ   من عَنَزِىّ سبَّنى لم أضربُهْ (١)

وكون هذه الحركة حركة الموقوف عليه ، نقلت كما ذكر المصنف ، هو قول جماعة من النحويين ، ولعلهم الأكثرون ، ومنهم المبرد والسيرافى ؛ وقال الفارسىّ مرة : هذه الحركة ، لالتقاء الساكنين ، ومرة قال : ليس بتحريك لالتقاء الساكنين محْضاً ، لأنه يدل على الحركة المحذوفة من الثانى ؛ والأقرب أنهما قول واحد . وخرج بقوله : الساكن ، المتحرك ، نحو : الرجُل ، فلا تنقل إليه ، وسيأتى ذكر لغة فيه ؛ ولم يؤثر عن أحد أنه قرأ بالوقف بالنقل ، إلا ماروى عن أبى عمرو ، أنه قرأ : « وتواصَوْا بالصَّبِرْ » (٢) بكسر الباء ، وقُرِئ شاذاً : « والعَصِرْ ، إن الإنسان » (٣) بكسر الصاد ؛ قال أبو على : يمكن كون ذلك عند انقطاع النفَس ، وكونه من إجراء الوصل مجرى الوقف .

(مالم يتعذر تحريكه) – نحو : دار ؛ ولو كان قال : إلى الساكن الصحيح ، لكان أولى ، فإن غير الساكن لا ينقل إليه ، كان

---

(١) رجز ينسب إلى زياد الأعجم ، وهو من شواهد سيبويه — ٢ / ٢٨٦ — قال الأعلم : الشاهد فيه ، نقل حركة الهاء من قوله : لم أضربُهْ ؛ ليكون أبينَ لها فى الوقف ؛ لأن مجيئها ساكنة بعد ساكن ، أخفى لها ؛ وعَنَزِىّ نسبة إلى عَنَزة ، قبيلة من ربيعة بن نزار .

(٢) العصر / ٣ : « وتواصَوا بالحق ، وتواصَوا بالصبر » .

(٣) العصر / ١ ، ٢ : « والعصر . إن الإنسان لفى خسر » .

حرف مدّ ولين ، كالألف ، والواو والياء ، المتحرك ماقبلهما بما يجانسهما ؛ أو حرف لين ، كالياء والواو ، المفتوح ماقبلهما ، نحو : عَوْن وبَيْن ، وذلك لاستثقال الحركة ، على حرف العلة أو تعذرها .

(أو يوجب عدم النظير) - فلا يجوز النقل إذا أدَّى إلى عدم النظير ، فى باب ذلك اللفظ ؛ فلو قلت : انتفعتُ بالبُسْر ، لم تقف بالنقل ، لأنه يؤدى إلى وزن فُعِل ، وهو مفقود فى الأسماء ؛ وإذا امتنع هذا ، امتنع بالأَولى أن تقول : هذا بِشُرْ ، لأن فِعُلا مفقودٌ فى الكلام [1] ؛ ويوقف على ما امتنع النقل فيه لعدم النظير ، من هذين ونحوهما ، بتحريك الساكن بحركة الحرف الذى قبله فى صورة عدم النظير ، يفعل بها ذلك ، فى بقية الأحوال ؛ فيقال : انتفعت بالبُسُر ، ورأيت البُسُر ، وهذا البُسُر ، وهذا العِدِل ، وكذا الباقى .

ويجوز أن يتناول قوله ماذُكِر فى شرط النقل ، من أنه لا يكون الساكن مضَعَّفاً ، نحو : العدّ ، وذلك لأن النقل يؤدِّى إلى الفكّ ، وهو كالمفقود فى بابه ؛ وكذا ماذكر ، من أنه يشترط كون المنقول منه صحيحا ، فلا يقال فى جاء الغَزْو : الغَزُو ، لأنه يؤدى إلى كون الاسم المعرب ، آخره واو قبلها ضمة ، وهو مرفوض ، إلّا فى الأسماء الستة ، رفعاً ، وأما الجرّ ، فيؤدّى النقل فيه إلى قلب الواو ياءً ، لأجل

---

(١) قال فى شرح الكافية - ٤ / ١٩٩٠ - فإن أوقع النقل فى وزن لا نظير له ، لم يَجُزْ ، كقولك فى : هذا بِشْر ، ومررت بِدُهْل : هذا بِشُرْ ، ومررت بدُهِلْ ، فإن هذا ممتنع ، لأن فِعُلًا ، وفُعِلًا مهملان فى الأسماء ، فلم يجز استعمال ما يُفضى إليهما .

الكسرة ، فتقول فى : بالغَزْو : بالغَزِى ؛ وهذا لايدخل فيما ذُكِر ؛ فالوجه أن يزاد هذا الشرط .

(أو تكن الحركةُ فتحةً ، فلا تنقل إلاَّ من همزة) – فلا يقال : سمعت العِلَمْ بالنقل ، بل يتبع الثانى (١) الأوَل ، فتقول : العِلِمْ ، كما سبق فى بِشِرْ ؛ وعلل عدم النقل فى الفتحة ، بأن المنصوب المنون ، يبدل من تنوينه ألف (٢) ، وفَتح ماقبل الألف لازمٌ ، فلا نَقْلَ ؛ وما فيه اَلْ ، فى حكم المنون ، لأن ال بدل من التنوين ، فكأنه موجود ، فلا نقلَ ؛ قال الخضراوىّ : فما لا يدخله التنوين ، لعدم الصرف ، لامانع فيه من النقل فى النصب ، لارتفاع هذه العلة ؛ فإن كان المفتوح همزة ، جاز نقل الفتحة إلى الساكن قبلها فى الوقف ، فتقول : رأيت الرِّدَأْ ، والبُطَأْ والخَبَأْ .

(خلافاً للكوفيين) – فى إجازتهم نقل الفتحة إلى الساكن قبلها وقفاً ، وإن لم يكن المفتوح همزة ، فيقولون : رأيت البكَرْ ؛ نقله ثعلب عن الفرّاء والكسائىّ ، ونقل أيضا عن الأخفش والجرمىّ ؛ ولم يؤثر فى القراءة النقلُ بالوقف ، إلاَّ ماروى عن الكسائىّ ، أنه كان يقول : الوقف على قوله تعالى : « فلا تَكُ فى مِرْيَةٍ منه » (٣) بالتخفيف وجزم النون كالوصل ، قال : ويجوز : مِنُه ، برفع النون فى الوقف ، وكذا عَنُه ، برفع النون فى الوقف .

---

(١) فى (ز ، غ) : بل يتبع الفاء فى الأول .

(٢) أى عند الوقف .

(٣) هود / ١٧ : « فلا تك فى مرية منه ، إنه الحق من ربك » .

(وعدمُ النظير فى النقل منها مغتفَر) – فتقول : مررت بالبُطِئْ ، فتنقل من الهمزة إلى الساكن قبلها ، وإن أدَّى إلى فُعِلْ ؛ وكذا تقول : هذا الرِّدُؤْ ، بالنقل ، وإن أدَّى إلى فِعُلْ ؛ وإنما يُغتفَر ذلك فى المهموز ، لأن المصير إليه أخف من الهمزة الساكن ماقبلها .

(إلاَّ عند بعض تميم) – فلا يغتفرون عدم النظير مع الهمزة ، ويجعلون المهموز كغيره .

(فيفرّون منه) – أى من النقل من الهمزة .

(إلى تحريك الساكن بحركة الفاء إتْباعاً) – فيقولون : هذا الرِّدِئْ ، ورأيت الرِّدِئْ (١) ، ومررت بالرِّدِئْ (٢ ؛ وهذا البُطُؤْ ، والخَبَأْ ، وكذا النصب والجرُّ فيهما ؛ وإنما أُتْبعوا ، استثقالاً للجمع بين ساكنين ، أحدهما همزة .

(وإذا نقلت حركة الهمزة ، حذفها الحجازيون ، واقفين على حامل حركتها) – فيقولون : هذا الخَبْ ، ورأيت (٣) الخَبْ ، ومررت بالخَبْ ؛ وهذا البُطْ ، ورأيت البُطْ ، ومررت بالبُطْ ؛ وهذا الرِّدْ ، ورأيت الرِّدْ ، ومررت بالرِّدْ -٢) ؛ ونظير حذف الهمزة هنا ، وإلقاء حركتها على ماقبلها ، قولهم فى أَرْؤُس : أَرُس (٤) .

---

(١) سقطت هذه العبارة من (ز) .
من (٢ – ٢) سقط من (د) .
(٣) سقطت هذه العبارة أيضا من (ز) .
(٤) سقطت من (غ) .

(كما يوقف عليه مستبدًّا به [١]) – فيعطى الحرف السابق على الهمزة ، عند هذا العمل فى الوقف ، مايكون له لو كان آخر الكلمة ووقف عليه ، من السكون والروم والإشمام ، حيث يكون ، والتضعيف .

(وأثبتها غيرهم ساكنةً) – فيقفون بعد النقل ، على الهمزة ساكنة ، نحو : هذا البُطُؤ ، ورأيت البُطَأْ ، ومررت بالبُطِیْء ؛ وكذا الرِّدْء والخَبْء .

(أو مبدلةً بمجانس حركة ماقبلها ، ناقِلاً أو مُتْبِعاً) – فتقول فى النقل : هذا الخَبُو ، ورأيت الخبَا ، ومررت بالخَبِى ؛ وهذا البُطُو ، ورأيت البُطَا ، ومررت بالبُطِى ؛ وهذا الرِّدُو ، ورأَيت الرِّدَا [٢] ، ومررت بالرِّدِى ؛ وفى الإتباع : هذا الخَبَا ، ورأيت الخَبَا ، ومررت بالخَبَا ؛ وهذا البُطُو ، ورأيت البُطُو ، ومررت بالبُطُو ؛ وهذا الرِّدِى ، ورأيت الرِّدِى ، ومررت بالرِّدِى .

(وربما أبدلت بمجانس حركتها ، بعد سكون باقٍ) – فتكون واواً فى الرفع ، وياءً فى الخفض ، نحو : هذا البُطْو ، ومررت بالبُطِى ؛ وهذا الرِّدُو ، ومررت بالرِّدى ؛ وهذا الخَبُو ، ومررت بالخَبِى ؛ وتكون فى النصب ألفاً ، فيلزم لأجلها ، تحريك الساكن بالفتح ، فتقول : رأيت الرِّدَا ، والبُطَا ، والخَبَا .

---

(١) فى النسخة المحققة من التسهيل : مستبدا بها .

(٢) فى (د ، ز) : ورأيت الردى .

(أو حركة غير منقولة) – فيقولون (١) : هذا الكلَوْ ، ورأيت الكلَا ، ومررتُ (٢) بالكَلَىْ .

(ولا يبدلها الحجازيون ، بعد حركة ، إلا بمجانسها (٣)) – وذلك لأنها تسكن للوقف ، والهمزة ساكنة عندهم ، نقلت إلى حركة ماقبلها ، نحو : راس وبِير وبُوس ، فيقولون : هذا الكلَا ، واقْرَا ، وهذه الأكموُ ، ويَوضَوْ واَهْنَى (٤) .

(والوقف بالنقل إلى المتحرك لغة) – وفى نسخة الرقى ، ونسخة عليها خطه :

(لغة لخمية (٥)) – ولذلك نسبها إلى لخم ، فى الكافية الشافية وشرحها (٦) ، واستشهد بقوله :

(٨٩)م من يأتمر للحزم فيما قصَدُه   تحمد مساعيه ، ويحمد رشَدُه

والأصل : قصَدَهُ ، بفتح الدال ، فنقل حركة الهاء إلى الدال ، فضمها .

---

(١) قال الصبان فى حاشيته – ٤ / ٢١٣ – : أى فى الوقف على الكلأ .

(٢) قال الصبان : أى بفتح اللام ، وسكون الواو والياء .

(٣) فى النسخة المحققة من التسهيل : إلّا بمجانستها .

(٤) أصلها : الأَكْمُؤ ويَوْضَأُ واهْنَئِى .

(٥) وهى كذلك ، فى النسخة المحققة من التسهيل .

(٦) قال فى الكافية – ٤ / ١٩٩٠ – : ويجوزُ فى لغة لخم ، الوقف بنقل الحركة إلى المتحرك ، كقول الشاعر : * من يأتمر للحزم فيما قصَدُه *

(**فصــل**) : (إبدال الهاء ، من تاء التأنيث ، المتحرك ماقبلها ، لفظا أو تقديراً ، فى آخر الاسم ، أعرف من سلامتها) — فخرج بالتأنيث ، التاء لغير التأنيث ، نحو تاء التابوت ، فلا تبدل فى الوقف هاء ؛ ومن قال : التابوه بالهاء ، فعل ذلك فى الوصل والوقف ، لا فى الوقف خاصة ؛ لكن شذَّ قولهم : قعدنا على الفُراه ، يريد الفرات .

وفى نسخة [١] : (تاء التأنيث الاسمية) — واحترز من التى فى الفعل ، نحو : قامَتْ ، فلا تبدل هاءً ؛ والمتحرك لفظاً ، نحو : قائمة وفاطمة وطلحة ؛ وتقديراً نحو : الحياة والفتاة ؛ واحترز من بنت وأخت ، فلا يوقف عليهما إلاَّ بالتاء ؛ وخرج بآخر الاسم نحو : فاطمتين وطلحتين ؛ كأنه اكتفى فى أكثر النسخ بذكر الاسم هنا ، عن ذكره أولا ، خلاف النسخة التى ذكرت ؛ واستظهر بقوله : أعرف ، على إقرارها ساكنة بلفظها ، كقوله :

(٨٥)مكرر الله أنجاك بكفَّى مَسلمتْ من بعدما ، وبعدما ، وبعدِ مَتْ [٢]
صارت نفوس القوم عند الغَلْصَمتْ وكادت الحرة أن تُدعَى أَمَتْ

وقال بعض العرب : يا أهل سورة البقَرَتْ ؛ وعلى هذه اللغة

---

(١) كما فى النسخة المحققة من التسهيل .

(٢) رجز لأبى النجم ، وسبق الحديث عنه برقم ٨٥ برواية الهاء الساكنة ، مع الإشارة إلى هذه الرواية ؛ والغَلْصَمَتْ : رأس الحلقوم ؛ والشاهد هنا فى مسلمت ، حيث وقف عليها بالتاء ، والقياس الهاء .

كتبت فى المصحف : « إن شجرت الزقوم » [١] ، « أهم يقسمون رحمتَ ربك » [٢] ؛ قال الخضراوى : وعلى هذه اللغة ، تجرى عند بعضهم مجرى سائر الحروف ، فيجوز فيها الإشمام والروم والتضعيف وإبدال التنوين من المنصوب ألفاً ، ولا يكون فيها النقل ، قال : وأكثرهم يسكنها لا غير .

(وتاء جمع السلامة) - كهندات .

(والمحمول عليه) - كأُلات وذوات .

(بالعكس) - فالأعرف الوقف بالسلامة ، نحو : قام الهندات وأُلات وذوات ، ووقف أيضا عليها بالهاء ، قال بعضهم : دَفْنُ البنَاهْ ، من المكرُماهْ ؛ ومن كلامهم : كيف الإخوةُ والأَخواهْ ؟ وذكر بعضهم أن الوقف عليها بالهاء لغة طيىء ؛ وقال الخضراوى : إنه شاذ ، لا يقاس عليه .

(وفى « هيهات » وجهان [٣]) - إقرار التاء ، وإبدالها ها . وقد قرىء بالوجهين فى السبعة ؛ ويجوز فى رُبَّت وثمت ولعلَّت ، القياس على أُلات ، فيوقف بالوجهين .

(وإن سُمى بها) - أى بهيهات .

(فهى كطلحة على لغة من أبدل) - فتمنع الصرف ،

---

(١) الدخان / ٤٣

(٢) الزخرف / ٣٢

(٣) من قوله تعالى : « هيهاتَ هيهات لما توعدون » - المؤمنون / ٣٦ - وفى النسخة المحققة من التسهيل : (وفى هيهات وأُولات ولات ورُبَّت وثمت وأبتِ ، وجهان) .

للعلمية والتأنيث ؛ ويدل على أن التاء فيها للتأنيث فقط ، إبدالها فى الوقف هاء .

(وكعرفات ، فى لغة من لا يبدل) – فيجرى فيها حينئذ ماسبق فى عرفات ، من الأوجه السابقة ، فى باب إعراب الصحيح الآخر .

(**فصل**) : (يُوقف بهاء السكت ، على الفعل المعتل الآخر ، جزماً) – نحو : لا تَغْزُهْ .

(أو وقفاً) – نحو : أُغْزُهْ ؛ والأكثر فى هذا وذاك ونحوهما ، مما آخره مضموم ، لحاق الهاء ، من غير تغيير للضمة ؛ وحكى أبو الخطاب ، أن بعض العرب يكسر المضموم ، فيقول : لم يَغْزِه ، واغْزِه ؛ قال سيبويه : وهى لغة رديئة ، وكأن أهلها توهموا الجزم أو الوقف فى الآخر ، فكسروا للساكنين ، ولذلك شبهها سيبويه ، بقول زهير :

(٩١) بدا لى أنى لستُ مدركَ مامضَى ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا [1]

حيث عطف على توهم دخول الباء .

(وعلى ما الاستفهامية المجرورة) – نحو : لمهْ ؟ وعمَّهْ ؟ .

(وجوباً فيهما) – أى فى الفعل المذكور ، وما المذكورة .

---

(١) من الطويل ، لزهير – ديوانه ٢٨٧ – وقال فى معجم شواهد العربية : أو صرمة الأنصارىّ ؛ قال فى الدرر – ٢ / ١٩٥ – : استشهد به على أن شرط استحسان عطف التوهم ، كثرة دخول العامل المقدر ، كالمثال فى البيت ، فإن « سابق » معطوف على توهم جرّ مدرك ، ومدرك خبر ليس ، ودخول الباء على خبر ليس ، كثير .

(محذوف الفاء أو العين [١]) - هو حال من الفعل ، فإما من الظاهر ، وإما من المضمر ، فى قوله : فيهما ؛ والمعنى أنه يجب لحاق هاء السكت فى الفعل المذكور ، فى الوقف ، إذا كان محذوف الفاء نحو : لا تَقِ زيداً ، وقِ عمراً ، فتقول فى الوقف : لا تَقِهْ ، وقِهْ ، بإلحاق هاء السكت وجوباً ؛ وكذا المحذوف العين نحو : لا تر زيداً [٢] ، ورَ عمراً ، فتقول : لا ترَه ، ورَه ، وجوباً ؛ ولو قال : (أو العين) كان أحسن ، فإن الواو توهم اشتراط الجمع .

(ومجرورةً باسم) - هو حال من ما الاستفهامية ، على الوجهين السابقين ؛ فإذا وقفت على ما الاستفهامية ، مجرورةً باسم ، وجب إلحاق هاء السكت ، فتقول فى : مجىءَ مَ جئت ؟ : مجىء مَهْ ؟

(وإلاَّ فاختياراً) - أى وإلاَّ يكن الفعل وما المذكورين ، كذلك ، نحو : لا تَغْزُ ، واغْزُ ، ولِمَ ، وعَمَّ ، لم تدخل هاء السكت وجوباً ، بل اختياراً ؛ ويجوز الوقف بالتسكين ، بدون هاء السكت ؛ والفرق فى الفعل ، أن مابقى منه على حرف واحد ، لم يتقدمه شىء يستحيل تسكينه ، إذ لا يُبتَدأ إلاَّ بمتحرّك ، وما تقدَّمه شىء ، نحو :

---

(١) فى (د ، غ) : والعين ؛ وسيأتى تعليق الشارح باستحسان « أو » فى هذا الموضع .

(٢) فى (ز) : لاتره زيدا ، ورَه عمراً ؛ قال فى شرح الكافية - ٤ / ١٩٩٩ - : ويجب أيضا ، لحاق هذه الهاء - هاء السكت - فى الوقف على ما كان من الأفعال على حرف واحد ، أو حرفين ، أحدهما زائد ، كقولك فى : قِ زيداً ، ولاتَقِ عمراً : قِهْ ، ولا تَقِهْ .

لا ترَ ، هو فى الحقيقة على حرف واحد ، فأُلحق بالأول ؛ والفرق فيهما ، هو أن المجرورة بالاسم ، كالمنفصلة عن جارها ، لاستثقال الاسم ، فأشبهت قِهْ ونحوه ؛ والمجرورة بالحرف ، متصلة بجارها ، فأشبهت ارمِهْ ؛ وما ذكره من الاختيار ، هو قول النحويين ، فقالوا : هو الأكثر والأفصح فى اللغة ؛ وأكثر وقف القراء على ما الاستفهامية المجرورة بالحرف ، بغير الهاء ، وذلك لاتباع رسم المصحف .

(ويجوز اتصالها بكل متحرك حركة غير إعرابية) – نحو : هو وثم والزيدان والزيدون ، فتقول : هُوَه وثمهْ والزيدانِهْ والزيدونَهْ ؛ وعبارته فى غير هذا الكتاب ، كعبارة غيره من النحويين : بكل متحرك حركة بناء لازم ؛ واعترض على عبارة الكتاب ، بتناولها مالا تدخله هذه الهاء ، وهو حركة الإتباع ، نحو : الحمدِ لله ، بكسر الدال ، فلا تقول : الحمدِه ، وكذا حركة الحكاية ، وحركة التقاء الساكنين العارضة ، وحركة النقل ، لا تدخل الهاء فى شىء من المتحرك بشىء من هذه الحركات .

(ولا شبيهة بها) – أى بالحركة الإعرابية ، وقد بيَّنها بما ذكره بعد .

(فلا تتصل باسم لا) – نحو : لا رجلَ .

(ولا بمنادى مضموم) – نحو : يازيدُ ، ويارجلُ .

(ولا بمبنىّ ، لقطعه عن الإضافة) – نحو : « من قبلُ ومن بعدُ » (١) .

---

(١) الروم / ٤ : « لله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ » .

(ولا بفعل ماض) – نحو : ضرب .

وزاد فى موضع آخر : العدد المركب ، نحو : ثلاثة عشر ؛ وإنما لم تلحق [١] الهاء فى هذه ، لأن ماعدا الماضى ، بناؤه عارض ، فأشبهت حركاتها حركات الإعراب ، والماضى شبيه بالمضارع ، على أن فى لحاق هاء السكت له ، ثلاثة مذاهب :

أحدها : لا تلحقه ، وهو قول سيبويه والجمهور ، واختاره المصنف .

والثانى : الجواز مطلقاً .

والثالث : إن ألبس ، لم يَجُز ، نحو : ضرَبَهْ ، وإلاَّ ، جاز ، نحو : قَعَدَهْ .

(وشذَّ اتصالها بعَلُ) – قال :

(٩٢) يارُبَّ يومٍ لى لا أُظَلَّلُهْ
أُرْمَضُ من تحتُ ، وأُضْحَى من عَلُهْ [٢]

---

(١) فى (ز) : وإنما تلحق .

(٢) رجز ، نسبه فى معجم شواهد العربية ، لأبى ثروان ، وقال فى الحاشية : وظن السيوطى فى شرح شواهد المغنى ، أن القائل هو أبو الهجنجل ؛ وفى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ٢١٨ ، أنه لأبى ثروان ، وكذا فى حاشية شرح الكافية ٤ / ٢٠٠٠ – قال العينى : يا إما للتنبيه ، وإما لمنادى محذوف ، أى ياقوم .. ، ولى صفة ليوم ، ولا أظلَّله : مجهول ، أى لا أظلَّل فيه ، هكذا كان القياس ، ولكنه حذف الجارَّ توسُّعاً ، وهو الشاهد ، على ما ذكره ابن الناظم ، وأما ابن هشام ، وابن أم قاسم – من شراح التسهيل – فإنهما استشهدا فى الشطر الأخير ، فى قوله : مِنْ عَلُهْ ، =

ووجه شذوذه ، أن حركته عرضت ، لقطع علُ عن الإضافة ، فحركته كحركة قبلُ وبعدُ .

(وقد يوقف على حرف واحد ، كحرف المضارعة ، فيوصل بهمزة تليها ألف) – كقوله :

(٩٣) إن شئت أسْرَفْنا[1] كلانا ، فدعا الله خيراً ، ربَّه ، فأسمعا
بالخير خيرات ، وإن شرًّا فآ ولا أريد الشرَّ إلاَّ أن تآ[2]

= فإنَّ هاء السكت دخلت فيه ، والحال أن بناءه عارض . وقوله : أُرْمَضُ : مجهول من رمضت قدمه ، إذا احترقت من شدة الرمضاء ، وهى الأرض التى تقع عليها حرارة الشمس ؛ وأصل من تحتُ : من تحتى ، بالإضافة إلى ياء المتكلم ، فلما قطع عنها ، بنى على الضم ، مثل من قبلُ ومن بعدُ ؛ وأُضْحَى : مجهول أيضا ، من ضَحِيَتْ الشمس ، بالكسر ، ضحاء ، إذا برزت ؛ وقوله : مِنْ عَلُهْ ، بفتح العين ، وضم اللام ، وسكون الهاء .

وفى الدرر ٢ / ٢٣٥ : استشهد به على شذوذ اتصال الهاء بِعَلُ ؛ وهو موضع الشاهد فى التسهيل وشرحه ، على ما سبق بيانه .

(١) فى (ز) : أسرفنا كلاماً ، وفى (د) : أشرقنا كلانا ، وفى (غ) : أشرفنا كلانا ، ولم أجد هذا البيت بشطريه فى مراجعى ؛ والذى فى الهمع والدرر ، هو البيت الثانى ، وفيه الشاهد ؛ قال فى الهمع ٢ / ٢١٠ : وقد يوقف على حرف ، موصولا بألف أو همزة ؛ وهو يخالف نص التسهيل ، كما ترى ؛ والأفصح ، الوقف على الروىّ بمدَّة ، ويجرى الوصل كالوقف ، ضرورةً كثيراً ، ودونها قليلا .

(٩٤) قال : مثال المسألة الأولى ، قوله : * قد وعدتنى أم عمرو أن تآ *
أى تأتى ، فوقف على حرف المضارعة ، ووصله بألف ؛ وقوله :
* بالخير خيرات ، وإن إشرًّا فآ * أى فشر ؛ فوقف على الفاء التى هى جواب الشرط ، ووصلها بهمزة وألف .

(٢) فى الدرر ٢ / ٢٣٦ – : استشهد به على ما فى البيت قبله : قد وعدتنى =

أى وإن شرا فشر ؛ فوقف على فاء الجواب ، ملحقةً بهمزة ، بعدها ألف ؛ وفى قوله : إلاَّ أن تآ ، وقف كذلك ، على حرف المضارعة ، ويريد : إلاَّ أن تشاء .

(وربما اقتصر على الألف) – أنشد قطرب :

(٩٤م) * جارية قد وعدتنى أن تآ * (١)

قال : يريد أن تأتى .

(ويجرى الوصلُ مجرى الوقف ، اضطراراً) – كقوله :

(٩٥) * فى عامنا ذا ، بعدما أَخْصَبَّا * (٢)

ومنه أيضا :

(٩٦) * أتوا نارى ، فقلت : مَنُونَ أنتم ؟ * (٣)

= .. الخ قال : أى فشرّ ، فوقف على فاء الجواب ، ووصلها بهمزة وألف ؛ وفى كتاب سيبويه كلام كثير ؛ قال الأعلم : الشاهد فى لفظه بالفاء ، من قوله : فشرّ ، وبالتاء من قوله : تشاء ، ولما لفظ بهما ، وفصلهما مما بعدهما ، ألحقهما الألف للسكت ، عوضا من الهاء التى يوقف عليها ؛ ولا يعرف قائله .

(١) ورد بالتعليق على الشاهد السابق ، برواية أخرى ، وفيه ما فى الشاهد السابق .

(٢) من الرجز ، لرؤبة – ملحقات ديوانه ١٦٩ – والشاهد فى قوله : أَخْصَبَّا ، أصله : أَخْصَبَ ، حيث أعطى الباء فى الوصل من التضعيف ، ماكان يعطيها لو وقف عليها ؛ إذ التقدير : بعدما أخصب فى عامنا هذا .

(٣) من الوافر ، وعجزه : * فقالوا : الجنُّ ؛ قلت : عموا صباحاً * وفى رواية : عموا ظلاماً * وفى معجم شواهد العربية ، وذكره مرة فى الحاء المفتوحة ، لجذع بن سنان الغسانى ؛ ومرة فى الميم المفتوحة ، لشُمير بن الحارث – هكذا – أو=

وإنما تثبت هذه الزيادة فى مَنْ فى الوقف .

(وربما أجرى مجراه اختياراً) – كقراءة من قرأ : « فبهداهم اقتَدِهْ [(١)] » ، و« اقرءُوا كتابيَهْ » [(٢)] ، وأصل الهاء أن تلحق فى الوقف .

= تأبط شرا ؛ وفى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ٩٠ ، ٢٢٠ – قال الأشمونى : وهو لتأبط شرا ؛ وقيل : لشِمْر الغسانى ؛ وقال العينى : قاله شِمْر بن الحارث الضبى ؛ وقيل : جذع بن سنان الغسانى ؛ وفى حاشية المقتضب – ٢ / ٣٠٨ – والبيت من أبيات أربعة ، رواها أبو زيد فى نوادره صـ ١٢٤ ، ونسبها لشمير بن الحارث ، برواية : ظلاما ؛ وجاء فى قصيدة حائية منسوبة لجذع بن سنان – خزانة ٣ / ٢ – ٧ – وقال الأشمونى : من أبيات معزُوة إلى خدِيج بن سنان الغسانى – هكذا ، وصححه الصبان ، ويظهر أنه تحريف لجذع . والشاهد فى منون ؛ حيث استشهد به سيبويه – ١ / ٤٠٢ – على جمع منون فى الوصل للضرورة ، وإنما يجمع فى الوقف ؛ قال المبرد فى المقتضب – ٢ / ٣٠٦ – : فأما قولك : مَنُو ومَنِى ، فإنما حركت معها النون لعلتين :

إحداهما : قولك فى النصب : مَناَ ، لأن الألف لاتقع إلَّا بعد مفتوح ، فلما حركت فى النصب ، حركت فى الخفض والرفع ، ليكون المجرى واحداً .

والعلة الأخرى : أن الواو والياء خَفِيَّتان ، فإن جعلت قبل كل واحدة منهما الحركة التى هى منها ، ظهرتا وتبيَّنتا ؛ فإن قال لك : جاءنى رجال ، قلت : مَنُونْ ؟ وإن قال : مررت برجال ، أو رأيت رجالًا ، قلت : مَنِيْن ؟ وإن قال : رأيت نساء ، أو مررت بنساء ، أو جاء نساء ، قلت : مَنَاتْ ؟ فإن وصلتَ ، قلت فى جميع هذا : مَنْ ، يافتى ؟ لأنها الأصل .

(١) الأنعام / ٩٠ ، وفى شرح الكافية ٤ / ٢٠٠١ : وقد يعطى الوصل حكم الوقف ، فمن ذلك ، قراءة غير حمزة والكسائى : « لم يتسنَّهْ ، وانظر » – البقرة / ٢٥٩ – و « فبهداهم اقتَدِهْ ، قُلْ » ، وعلى هذا ، يكون التمثيل : « هاؤم اقرءوا كتابيهْ . إنى » ليظهر إجراء الوصل مجرى الوقف .

(٢) الحاقة / ١٩ : « هاؤم اقرءوا كتابيه . إنى .... » .

(ومنه إبدالُ بعض الطائيين ، فى الوصل ، ألفَ المقصور [١] واواً) – فقالوا : هذه حُبْلَوْ ، ياهذا [٢] ؛ وكذلك قالوه بالياء أيضا نحو : حُبْلَىْ،ياهذا ؛ وأصل إبدال هذه الألف واواً أو ياءً ، إنما هو فى الوقف ، لكن أجرى هؤلاء الوصل مجرى الوقف اختياراً .

(**فصـــل**) : (وقف قوم بتسكين الروىّ الموصولْ بمدَّة) – وهم ناس من بنى تميم وغيرهم ، يقولون :

(٩٧) * أَقِلِّى اللومَ ، عاذلَ ، والعتابْ [٣] *

بسكون الباء ، فيقفُون كما يقفون فى الكلام ، كأنها ليست قوافى شعر ؛ ومعنى قوله : الموصول [٤] بمدَّة ، أثبتها غيرهم فى الوقف ؛ إلاَّ أن هذا الكلام ليس على ظاهره ، فلا تحذف ألف يخشى ونحوه ؛ قال سيبويه : ألحقت بألف التنوين فى النصب ، لأنها تثبت فى الكلام ، كما تثبت ألف التنوين ، وكذلك ألف المقصور ، لا تحذف ، لشبهها بألف التنوين .

(وأثبتها الحجازيون مطلقاً) – فيثبتون المدَّة ، ترنَّموا ، أو لم يترنَّموا ، نحو :

---

(١) فى (ز) : المقصورة .

(٢) والتمثيل فى شرح الكافية : هذه حُبْلَوْ ، يافتى .

(٣) من الوافر ، لجرير – ديوانه / ٦٤ – وقد ذكره صاحب معجم الشواهد ، فى ثلاثة مواضع : فى الباء الساكنة ، وفى الباء المفتوحة ، وفى النون الساكنة ، وهو صدر بيت ، عجزه : * وقولى إن أصبتُ : لقد أصابْ * والشاهد فى قوله : أصابْ ، والعتابْ ، بتسكين الروىّ ، والأصل : أصابا ، والعتابا ، أصلهما الأول : أصابَ ، والعتابَ .

(٤) فى (ز) : الموصولة .

(٩٧) م أَقِلِّى اللومَ ، عاذلَ ، والعتابا وقولى إن أصبت : لقد أصابا (١)

(وإن ترنَّمَ التميميون ، فكذلك) — أى يثبتون المدَّة ، كلغة الحجازيين .

(وإلاَّ ، عوَّضُوا منها التنوين مطلقاً) — أى وإن لا يترنَّموا ؛ وليس هذا لغة تميم كلِّهم ، بل هو لغة ناس كثير منهم ، وناس منهم يسكنون ، كما سبق أول الفصل ، فيحذفون المدَّة ، على حسب ماتقدَّم ، ويقفون على ما قبلها بالسكون ؛ ولكن كثير منهم ، على ماذكر المصنف ، مَنْ جعَل التنوينَ عوضَ المدَّة ؛ وسواء عندهم الاسم وغيره ، قال :

(٩٨) * مِنْ طَلَلٍ كالأَتْحمِىِّ أَنْهَجَنْ (٢) *

وقال :

(٩٩) أَفِدَ الرَّحُلُ ، غير أن ركابَنا لما تَزُلْ برحالنا ، وكأن قَدِنْ (٣)

---

(١) قال فى الدرر — ٢ / ٢١٤ — استشهد به على أن زيادة الألف فى أصابا ، من الضرورة ، أصله : أصاب ؛ وهذا الذى استشهد به عليه ، إشارة إلى ما فى كتاب سيبويه ، فى باب : وجود القوافى فى الإنشاء ، وساق البيت على ذلك ؛ قال الأعلم : الشاهد فيه ، إجراء المنصوب ، وفيه الألف واللام ، فى إثبات الألف ، لوصل القافية ، مجرى مالا ألفَ ولا لامَ فيه ، لأن المنون فى القوافى سواء ، على ما بين فى الباب .

(٢) من الرجز للعجاج — ديوانه / ٧ — ذكره صاحب معجم الشواهد فى الجيم المفتوحة : أَنْهجاَ ، وفى النون الساكنة : أَنْهَجَنْ ؛ وهذا بيت من الرجز ، قبله :

* ما هاج أشواقا وشجواً قد شجا *

والشاهد فى قوله : أَنْهَجَنْ ، على لغة ناس كثيرين من تميم ، يجعلون التنوين عوضَ المدَّة ، كما فى الشاهد . والطلل : ما شخص من آثار الدار ، والأَتْحَمِىّ : ضربٌ من البرود ؛ وأنهج الثوب ، إذا أخذ فى البِلَى . صحاح .

(٣) سقط هذا البيت من (د) ؛ وهو من الكامل ، للنابغة الذبيانى — ديوانه / ٢٧ — والشاهد فى قوله : وكأنْ قَدِنْ ، أصله : وكأن قَدِ ؛ وهى لغة الكثيرين من تميم ، والقول فيه ، =

وقال :

(١٠٠) * ياصاح ماهاج الدموعَ الذُّرَّفَنْ (١) * ؟

* * *

= كما فى الشاهد السابق ، إلَّا أنَّ هذا التنوين هنا ، دخل على الحرف ضرورة ، إذ هو من خصائص الاسم .

وأفِد : قرب ودنا ؛ وفى رواية : أَزِفَ ، وهو مثله وزنا ومعنى ؛ والترحُّل : الرحيل ؛ والرِّكاب : الإبل ؛ والرحال : جمع رحل ؛ ولما تَزُلْ : من زال يزول - التامة - وليس من زال الناقصة - يزال - يقول : قرب ارتحالنا ، لكن رحالنا ، بعدُ ، لم تَزُل ، مع عزمنا على الانتقال .

(١) من الرجز ، للعجاج - ملحقات ديوانه ٨٢ - والكلام فيه كسابقيه . وفى الأشمونى مع الصبان ٤ / ٢٢٠ - برواية : العيون ، بدل الدموع ، وفى الصحاح : ذرَف الدمعُ يذرُف ذَرْفاً وذرَفاناً ، أى سال ؛ يقال : ذرَفَتْ عينه ، إذا سال منها الدمع .

٨٠ - بـاب الهجـاء

والمراد به هنا ، كتابة الألفاظ التى تركبت من حروف الهجاء ، وهى حروف المعجم .

(وله فى غير العروض أصلان) - وأما العروضيون ، فيكتبون مايسمع ، لأن المعتد به فى صنعة الشعر ، مايُقَوَّمُ به الوزن ، متحركا وساكنا ، وهو مايلفظ به ، فيكتبون المدغم حرفين ، ويكتبون الحروف بحسب أجزاء التفعيل ، نحو :

(١٠١) * يا دارَ مَىْ يَتَبِلْ عَلْياءِ فَسْ سَنَدِى [١] *

وسيأتى ذكر الأصلين .

(لا يُعدَل عنهما ، إلاَّ انقياداً ، لسبب جَلِىّ) - وسيأتى ذكر المصنف السبب المؤدّى إلى مخالفة الأصلين .

---

(١) صدر بيت من البسيط ، للنابغة الذبيانى - ديوانه / ١٥ - مطلع قصيدته المشهورة :

يادار مية بالعلياء فالسند   أقوت ، وطال عليها سالف الأمد

وفى رواية : سالف الأبد ؛ جاء به هنا شاهدا على التقطيع العروضىّ ، بحسب أجزاء التفعيل ؛ ومَيَّة اسم امرأة ؛ والعلياء فى الأصل : المكان المرتفع ، وهو هنا موضع بعينه ؛ والسند اسم جبل ؛ وأقوت الدار ، وقويت أيضا : خلَتْ ؛ والأمد والأبد : الدهر .

(أو اقتداءً بالرسم السلفىّ) – فوقع فيما اصطلح عليه السلف فى كتابة المصحف ، مخالفة لما اصطُلح عليه فى الكتابة ، وسيبين المصنف ذلك .

(الأصل الأول : فصل الكلمة من الكلمة ، إن لم يكونا كشىء واحد) – وذلك أن الأصل ، أن كل كلمة تدل على معنى غير معنى الكلمة الأخرى ، وكما تميز المعنيان ، تميز اللفظان ، فليتميز الخط النائب عن اللفظ بالفصل ؛ فإن كانا كشىء واحد ، فلا فصلَ ، كأجزاء الكلمة الواحدة [1] ؛ وسيبين المصنف ، مايكون به الكلمتان كشىء واحد .

(إما بتركيب كبعلبك) – وهو تركيب المزج ؛ وخرج تركيب الإسناد ، نحو : زيد قائم ؛ وتركيب التقييد ، نحو : غلام زيد ؛ وفهم من التمثيل أيضا ، أن المراد ، تركيب المزج ، مع اتحاد المدلول ، كبعلبك ؛ فخرج تركيب البناء الذى لم يتحد فيه مدلول اللفظين ، نحو: خمسة عشر ، وصباح مساء ، وبين بين ؛ فهذه كلها ، تكتب مفصولة .

(وإما لكون إحداهما لا يبتدأ بها) – نحو : الضمائر البارزة المتصلة ، كضربت ؛ ونون التوكيد ، وعلامة التأنيث ، وكذا التثنية والجمع ، فى لغة : أكلونى البراغيث ؛ فهذه كلها تكتب متصلة ؛ فكما لا تفصل لفظاً ، لا تفصل خطاً .

---

(١) سقطت من (ز ، غ) .

(أو لا يوقف عليها) – نحو : باء الجرّ ، وفاء العطف ، ولام التأكيد ، وفاء الجزاء ؛ فكما امتزجت فى اللفظ ، امتزجت فى الخط .

(وإما لكونها مع الأخرى ، كشيء واحد فى حال ، فاستصحب لها الاتصال غالباً) – كبعلبك ، إذا أعرب إعراب متضايفين ؛ وإنما كتبتا مع الإضافة متصلين ، وكان حقهما ، حينئذ ، الفصل ، نظراً إلى ماثبت من الاتصال ، عند تركيب المزج . واستظهر بقوله : غالباً ، على مالم يغلب من كتابتهما منفصلين ، عند الإضافة ، نظراً إلى أن الإعراب قد فصلهما .

(ووُصلت مِن بمَن ، مطلقاً) – أى سواء أكانت موصولة أم موصوفة ، نحو : أخذتُ ممن أَخذتَ منه ، أم استفهامية ، نحو : ممن أنت ؟ أم شرطية ، نحو : ممن تأخذ درهما ، آخُذْ منه ؛ وإنما وُصلتا ، لاشتباههما خطا . وقال ابن عصفور : تُوصَل مِن بمن الاستفهامية ، إجراء لها مجرى ما أختها ؛ وإن كانت غير استفهامية ، فُصلت على قياس ماهو من المدغمات على حرفين .

(وبما الموصولة) – نحو : عجبتُ مما عجبتَ منه ؛ وسيأتى حكم الاستفهامية ، وتذكر هناك الموصوفة والشرطية والزائدة .

(غالباً) – استظهر به على عدم وصلها فى غير [1] الغالب ، فتفصل ؛ وقال ابن عصفور : إنَّ ما إذا كانت غير استفهامية ، فُصلت،مِنْ عنها ، على قياس الكلمتين .

---

(١) سقطت من (ز) .

(وعَنْ بمَنْ كذلك) – فإذا صحبت عن مَن الموصولة ، فالغالب وصلها بها ، نحو: رويتُ عمَّن رويتَ عنه ؛ ويجوز الفصل ، نحو : عن مَنْ رويت ؟ فإن كانت مَنْ غير موصولة ، فالقياس فصلُ عن ، نحو : عن مَنْ تسأل ؟ وعن مَن ترضَ أرضَ ؛ وقال ابن قتيبة : إن عمَّن تكتب متصلة على كل حال ، للإدغام ، كما فى (عَمَّ) [١] ، و « عمَّا قليل » [٢] .

(وفى بمَنْ الاستفهامية ، مطلقاً) – نحو : فيمَن تفكر ؟ ومعنى مطلقا ، فى الغالب وغيره ، واقعة على مفرد أو غيره .

(وبما الموصولة ، غالباً) – نحو : فكرتُ فيما فكرتَ فيه ؛ ويجوز : فى ما . وملخص المنقول فى ما الموصولة ، متصلة بمن وعن وفى ، ثلاثة أقوال : الاتصال ؛ وهو مذهب ابن قتيبة ؛ والانفصال ، وهو قول المغاربة ؛ والغالب الوصل ، ويجوز الفصل ، وهو اختيار المصنف .

(والثلاثة [٣] بما الاستفهامية) – فوصلت مَن وعن وفى بما الاستفهامية ، نحو : بِمَ هذا الثوب ؟ و « عَمَّ يتساءلون [١] ؟ » و « فيمَ أنت من ذكراها » ؟ [٤] وإذا كانت ما زائدة ، كتبت أيضا متصلة ، نحو : « مما خطيئاتهم » [٥] ؛ « قال : عما قليل » [٢] ؛

---

(١) النبأ / ١ : « عمَّ يتساءلون » ؟

(٢) المؤمنون / ٤٠ : « قال : عما قليل ليصبحنَّ نادمين » .

(٣) فى (ز) : والثالثة .

(٤) النازعات / ٤٣

(٥) نوح / ٢٥ : « مما خطيئاتهم ، أغرقوا ، فأدخلوا ناراً » ، وفى (د ، ز) : مما خطاياهم .

وأما الشرطية والموصوفة ، فالقياس يقتضى فصلهما ، وهو مقتضى ماسبق من المصنف ، فى تقييد الوصل بالموصولية ، وعليه كلام ابن عصفور .

(محذوفة الألف) – فتحذف ألف الاستفهام مع هذه ، أعنى مَنْ وعَنْ وفى ، كما تحذف مع كل جارّ ؛ وحذفوها فرقا بين الاستفهامية والموصولة ، وكان الحذف فى الاستفهامية ، لأن آخرها منتهى لفظا وتقديراً ، بخلاف الموصولة ؛ وقد أثبتوا ألف الاستفهامية مع حرف الجرّ فى الشعر ؛ قال : .

(٤٨)م على ماقام يشتمنى لئيمٌ ؟ كخنزير تمرَّغ فى رماد [١] .

وأجاز سيبويه فى الاستفهامية مجرورة بالإضافة ، إثبات الألف ، نحو : مجىء ماجئت ؟ ومثل مأأنت ؟ ومثل القتبىّ الحذف من ما الاستفهامية بقوله : ادع بم [٢] شئت ، وسل عم شئت ، وهو غير صحيح ، فلا تعلق للجارّ الداخل على الاستفهامية بما قبله ؛ وإنما هذه موصولة ؛ وقد حُكى حذف ألفها مع شئت ، لكثرة استعمال ذلك فى كلامهم [٣] .

---

(١) من الوافر ، لحسان بن ثابت ؛ ونسبه صاحب معجم شواهد العربية لحسان بن المنذر ، وقال : وليس فى ديوان حسان ؛ وقال فى الحاشية : أو حسان ابن ثابت ؛ وفى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ٢١٦ : لحسان بن ثابت الأنصارىّ ؛ والشاهد فى قوله : على ما قام ؟ حيث أثبت ألف ما الاستفهامية المجرورة للضرورة .

(٢) فى (ز ، غ) : بمن ؛ والتمثيل لما .

(٣) وفى الأشمونى مع الصبان ٤ / ٢١٦ – قال الأشمونى : وزعم المبرد أن حذف ألف ما الموصولة ، بشئت ، لغة – ؛ ونقله أبو زيد أيضا ؛ قال أبو الحسن =

(وشذَّ وصل بئس بما ، قبل : « اشتروا [١] به » و « خلفتمونى » [٢]) - وهذا مما خالف الأصل ، وهو الانفصال ، وتوصل اتباعاً للرسم السلفىّ ، فكذلك كتبوه ؛ وقال بعض المغاربة : كتبت « نِعِمَّا » [٣] فى المصحف متصلة ، لأجل الإدغام ، وحملت « بئسما » عليها ؛ وحكى القُتَبىّ فيهما الوجهين .

(ووصل إن « بلم يستجيبوا ») - يعنى فى سورة هود [٤] ؛ وأما فى سورة القصص [٥] ففصلت إنْ من لَمْ ، فكتبتا هكذا « إنْ لَمْ » . والمراد بالوصل ، أنه كتب هكذا : « إلَّمْ » فلم تكتب للنون صورة ، وإنما قُدِّر وصلها باللام ، حتى صارا ككلمة ، والمدغم من كلمة ، لا يكتب [٦] إلاَّ حرفاً واحداً ، فكذلك هذا ، وسيأتى ذكر المصنف حذفَ النون .

(ووصل أنْ بلن ، فى الكهف والقيامة) - يريد : « أَلَّنْ نجعل لكم موعدا » [٧] ، و « أَلَّنْ نجمع عظامه » [٨] ؟

= فى الأوسط ! وزعم أبو زيد ، أن كثيرا من العرب يقولون : سل عم شئتَ ؛ كأنهم حذفوا ، لكثرة استعمالهم إياه .

(١) البقرة / ٩٠ : « بئسما اشتروا به أنفسهم » .

(٢) الأعراف / ١٥٠ : « بئسما خلفتمونى من بعدى » .

(٣) النساء / ٥٨ : « إن الله نِعِمَّا يعظكم به » .

(٤) هود / ١٤ : « فإلَّمْ يستجيبوا لكم ، فاعلموا أنما أنزل بعلم الله » .

(٥) القصص / ٥٠ : « فإن لم يستجيبوا لك ، فاعلم أنما يتبعون أهواءهم » .

(٦) فى (ز ، غ) : لايدغم .

(٧) الكهف / ٤٨ : « بل زعمتم أَلَّنْ نجعلَ لكم موعدا » .

(٨) القيامة / ٣ : « أيحسب الإنسانُ أَلَّنْ نجمعَ عظامه » ؟

(وبلا فى بعض المواضع) — قال ابن الأنبارىّ وغيره : «أَنْ لا » متصلة فى القرآن فى الخط ، إلاَّ فى عشرة مواضع : (أَن لا أقول) ، و « أَن لايَقُولوا » فى الأعراف [(١)] ، و « أن لا ملجأً » فى التوبة [(٢)] ، و « أَن لا إله إلاَّ هو » ، و « أن لا تعبدوا إلاَّ الله ، إنى أخاف » فى هود [(٣)] ، و « أَن لا تُشرِكْ بى شيئا » فى الحج [(٤)] ، و « أن لا تعبدوا الشيطان » فى يس [(٥)] ، « وأن لا تعلُوا على الله » فى الدخان [(٦)] ، و « أن لا يُشرِكْنَ بالله » فى الممتحنة [(٧)] ، و« أن لايدخلَنَّها اليوم » فى « نون والقلم » [(٨)] .

والصحيح عند النحويين ، كتب أَنْ مفصولة من لا مطلقاً ؛ ومنهم من فصَّل فقال : تكتب المخففة من الثقيلة مفصولة ؛ وكذلك

---

(١) الأعراف / ١٠٥ : « حقيقٌ على أن لا أقولَ على الله إلّا الحق » .
الأعراف / ١٦٩ : « ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ، أن لا يقولوا على الله إلا الحق » .
(٢) التوبة / ١١٨ : « وظنوا أن لا ملجأ من الله إلّا إليه » .
(٣) هود / ١٤ : « وأن لا إله إلّا هو ، فهل أنتم مسلمون » ؟
و« / ٢٦ : « أن لا تعبدوا إلّا الله ، إنى أخاف عليكم عذاب يوم أليم » .
وفى (ز) : « إننى أخاف » .
(٤) الحج / ٢٦ : « وإذ بوّأنا لإبراهيم مكان البيت ، أن لاتشترِكْ بى شيئا » .
(٥) يس / ٦٠ : « ألم أعهد إليكم يابنى آدم ، أن لاتعبدوا الشيطان » .
(٦) الدخان / ١٩ : « وأن لا تَعْلُوا على الله ، إنى آتيكم بسلطان مبين » .
(٧) الممتحنة / ١٢ : « يأيها النبى ، إذا جاءك المؤمناتُ ، يبايعنك على أن لا يُشركن بالله شيئا » .
(٨) القلم / ٢٤ : « أن لايدخلَنَّها اليومَ عليكم مسكين » .

ثبت فى المصحف فى قوله تعالى : (وظنوا أن لا ملجأ من الله إلَّا إليه) [١] ، وتكتب ناصبة المضارع موصولة ، نحو : يعجبنى ألَّا تقوم ، وهو قول ابن قتيبة ، واختاره ابن السِّيد .

(وكذا وصل أَمْ بمَنْ ، وكى بلا) - أى هما شاذان فى الوصل ، والأصل : الفصل ، ولكن الرسم لا يُخالَفُ ، فكتبوا : « أَمَّنْ هو قانت » [٢] بالوصل ؛ وكتبوا كى [٣] متصلة بلا ، فى بعض مواضع من القرآن ؛ وقال ابن قتيبة : إن كى تكتب منفصلة من لا ، كما تكتب حتى كذلك ، وهو قياس فاسد .

(وتحذف نون مِنْ وعَنْ وإنْ وأَنْ ، وميم أَمْ ، عند وصلهن » - فتحذف النون خطا ، وأما فى اللفظ فهى مدغمة فيما بعدها [٤] ، وقد سبق توجيه حذفها خطا . ومما اتصل خطا ، مما الأصل انفصاله : ما الزائدة ، إذا دخلت عليها إنَّ وأخواتها ، نحو : إنما قام زيد ، وليتما زيد قائم ؛ وأما الموصولة فتفصل ، وجاء وصلها فى رسم المصحف [٥] كثيراً ، وقالوا : إنها لم تفصل فى المصحف ، إلا فى قوله تعالى فى الأنعام : « إنَّ ما تُوعدون لآتٍ » [٦] ؛ وأما « إنما تُوعَدون »

---

(١) التوبة / ١١٨ : « وظنوا أن لا ملجأ من الله إلَّا إليه » .
(٢) الزمر / ٩ : « أَمَّنْ هو قانت آناءَ الليل » .
(٣) فى (ز ، غ) : كى لا .
(٤) فى (ز ، غ) : فيما قبلها .
(٥) فى (ز) : فى رسم الخط .
(٦) الأنعام / ١٣٤ : « إنَّ ما تُوعَدون لآتٍ » ، وفى (ز) : « إنما توعدون » .

فى الذاريات [١] ، و« إنما صنعوا كيدُ ساحر » [٢] فوصل ؛ رُفع « كيد » أو نصب ؛ ووصلوا [٣] قَلَّ بما المصدرية ، وإن الشرطية بلا ، فكتبوا إلَّا تفعلْ أفعلْ ، هكذا ؛ وكذا وصلوا بما أين ، فى أينما تكن أكن ؛ وحيث فى : حيثما تجلس أجلس ؛ وكل فى كلما جئتنى أحسنت إليك ؛ فإن قلت : أين ما اشتريت ؟ أى الذى اشتريت ، وكلُّ ماتفعلُ حسنٌ ، فصلت أين وكُلًّا .

(الأصل الثانى : مطابقة المكتوب للمنطوق به ، فى ذوات الحروف وعدتها) - كما فى زيد وضرب ومِن .

(مالم يجب الاقتصار على أول الكلمة ، لكونها اسمَ حرف ، وارداً ورود الأصوات) - فباء اسم لثانى حروف المعجم ، وألف لأوَّلها ، وكذا الباقى ؛ فإذا قيل : اكتب باء ، لم تكتبه هكذا : باء [٤] ، وإنما تكتبه هكذا : ب ؛ لأن الاسم لحرف ، لم يقصد فيه إسناد ولا تقييد ، وإنما أريد به ذلك اللفظ الذى يتركب منه الكلام ؛ فأشبه باء وجيم ونحوهما ، غاق ونَحوه ، من أسماء الأصوات ، من جهة أن المقصود به صوت فقط ، فلم يُكتَب بصورة النطق به ، بل كتب الشكل الذى هو مدلوله ، فمفهوم غاق مثلا ، ذلك

---

(١) الذاريات / ٥ : « إنما توعدون لصادق » ؛ وفى النسخ الثلاث : فى الطور ، وهو سهو ، فالذى فى الطور / ١٦ : « إنما تُجزون ما كنتم تعملون » .

(٢) طه / ٦٩ : « إنما صنعوا كيدُ ساحر » .

(٣) فى (د) : ووصل .

(٤) سقطت من (ز ، غ) .

الصوت الغُرابىُّ ، ومفهوم جيم ، ذلك الصوت الذى يشكل بذلك الشكل الذى رسموه عليه .

(أو يُحذف الحرف ، لإدغامه فيما هو من كلمته) - نحو : مقرّ واقشعرّ وادَّاراً واطَّجع ؛ وإنما حذفوا اختصاراً ، لاتحادهما فى النطق والكلمة ؛ فلو كان فى غير كلمته ، لم يُحذَف ، للانفصال ، نحو : خُذ ذاك ؛ وسيأتى .

(وشذَّ « بأييكم المفتون » [١]) - فكتبوه فى المصحف بياءَين ، والقياس كتبه بواحدة ، ولكن الرسم السلفىّ لا يُخالَف .

(**فصــل**) : (تُعتبر المطابقةُ بالأصل ، إن كان الحرف مدغما فيما ليس من كلمته) - فيُعتبر فى الكتابة أصلُ الحرف ، بقى لفظه ، أو انقلب لفظه إلى آخر ، فتكتب مِنْ فى مِن مال ، بالنون منفصلة ، كما تكتب خُذْ فى خُذ ذاك ، بالذال منفصلة ؛ واحترز بكلمته ، من أن يكون فى كلمة أخرى [٢] ، فيكتب امَّحَى ، بالميم ، لا بالنون ، وإن كان انفعل من المحو .

(أو نوناً [٣] ساكنة مخفاة) - فتكتب نونا ، كانت من كلمتها نحو : عنتر [٤] ، أم من كلمتين ، نحو : من كافر ، وكذا أنت .

---

(١) القلم / ٦ : « بأييكم المفتون » ؟ .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٣) فى هامش (ز) : قوله : أونُوناً ، أى أو كان الحرفُ نُوناً .

(٤) فى النسخ الثلاث ، ألفاظ مختلفة غير واضحة ، والتحقيق من تمثيل الدمامينى .

(أو مبدلة ميما ، لمجاورة باء) – من كلمة ، نحو : عنبر ، أو من كلمتين ، نحو : مِنْ بَعد .

(أو حرف مدّ ، حُذف لساكن يليه [١]) – فيكتب : اضربوا القوم ، ويغزو الرجل ، بالواو ، على الأصل . واحترز بقوله : لساكن ، من المحذوف لجازم ، نحو : لم يَغْزُ ، فلا يكتب بواو ، وكذا المحذوف للفاصلة ، نحو : « والليل إذا يَسْرِ » [٢] ، فلا تكتب الياء فى هذا ونحوه خطًّا .

وثبت فى نسخة عليها خطه ، بعد هذا ، قوله : (فى الوصل) – والمعنى ، أن حرف المدّ حذف فى الوصل ، لأجل الساكن الذى وليه .

واحترز بذلك عن الوقف ، فإنه لا يحذف فيه حرف المد ؛ وترك هذه الزيادة لا يضر .

(وربما حذف خطًّا ، إن أُمنَ اللبس) – فكتبوا : « يوم يدعُ الدَّاع [٣] » ، « ويمحُ اللهُ الباطل » [٤] ، بغير واو ، لأنه لا يلتبس بجمع ، بخلاف : لا تضربوا الرجلَ ، فإن حذف الواو فيه يُلْبِس ، إذ يُظَنُّ الوحدة .

---

(١) زاد بعدها ، فى النسخة المحققة من التسهيل : فى الوصل ؛ وستأتى الإشارة إليه .

(٢) الفجر / ٤

(٣) القمر / ٦ : « فتولَّ عنهم يوم يدعُ الدَّاع إلى شيءٍ نُكر » .

(٤) الشورى / ٢٤

(ويجب ذلك (١)) – أى الحذف خطاً ، كما وجب لفظاً ؛ ولا تعتبر المطابقة بالأصل .

(مع نون التوكيد) – نحو : يازيدون ، لتركبُنَّ ، أصله : لتركبونَنَّ ؛ فخذفت نون الرفع ، ثم الواو ، لالتقاء الساكنين ؛ وكذا لتذهبِنَّ ياهند ، أصله : لتذهبينَنَّ ؛ فحذفت نون الرفع ، ثم الياء ؛ والفرق بين هذين ، وبين : اضربوا الرجل ، واضربى الغلام ، حيث ثبت حرف المدِّ هنا ، ولم يثبت فى : لتضربُنَّ يازيدون ، ولتضربِنَّ ياهند ، أن الوقف على ذى نون التوكيد المشدَّدة ، لايرد فيه حرف المدّ ، والوقف على مثل : اضربوا واضربى ، من : اضربوا الرجل ، واضربى الغلام ؛ يثبت فيه حرف المدّ ، فيكتب بالإثبات ، على حسب الوقف ؛ وأما نون التوكيد الخفيفة ، فحذفوا معها ، وإن كانت المدَّة تثبت فى الوقف ، حملاً على الثقيلة .

(والتنوين) – نحو : هذا قاضٍ ، هؤلاء جوارٍ ؛ حذفوا الياء ، رفعاً وجرًّا ، لأنهم لما استثقلوا الضمة والكسرة فيها (٢) ، حذفوا الحركة ، فالتقى ساكنان : الياء والتنوين ، فحذفت الياء ، للساكنين لفظاً ، ثم حذفت خَطًّا ؛ ولم تُعتَبر لغةُ من أثبت الياء وقفاً ، لقلَّتها .

(وتعتبر المطابقةُ بالمآل ، إمَّا فى وقف ، لا مانع من اعتبار مايعرض فيه) – ويعادل (٣) هذا ، قوله بعدُ : وإمَّا فى غير وقف ؛

---

(١) أى حذف حرف المدّ .

(٢) أى فى الياء .

(٣) فى (د) : ويعارض .

فاعتبار المطابقة بما يؤول إليه اللفظ ، تارة يكون فى الوقف ، وتارة يكون فى غيره ، كما سيأتى بيانهما .

واحترز بقوله : لا مانع ، من ذى المانع ، كالوقف على ماصحبه نون التوكيد الخفيفة ، وقبلها واو أو ياء ، فلا تعتبر المطابقة بما يؤول إليه اللفظ وقفاً فى هذا ونحوه ، فلا يُكتب لتضربُنَّ ولتضربِنَّ ، إلاَّ بحذف حرف المدّ ، وإن كنت تردّه وقفاً ، لأن المانع قائم ، وهو حمل نون التوكيد الخفيفة على الثقيلة ، كما سبق بيانه .

(ولذا حُذف تنوين غير المفتوخ) – نحو : قام زيد ، ومررت بزيد ، فلما آل أمر التنوين فى هاتين الحالتين ، إلى الحذف وقفاً ، رسموهما على ذلك ، ولم تعتبر لغةُ من أبدل من التنوين واواً فى الرفع ، وياءً فى الجرّ ، لقلّتها .

(ومَدَّةُ ضمير الغائب [1]) – فكتبوا : ضَرَبهُ ، ومرَّ بهِ ، بغير واو وياء ، وإن كانت المدة ملفوظاً بها ، لحذفها فى الوقف .

(والغائبين) – نحو : ضربهمُ ، ومرَّ بهمُ ، فى لغة من وصل [2] ميم الجمع ، وكذا حذفوا فى ضربكمُ ، ومرَّ بكمُ ، فى لغة من وصل .

(وكتب بألف أنا) – لأنهم إذا وقفوا عليه ، أثبتوا الألف .

(والمفتوحُ المنوَّن [3]) – نحو : رأيت زيداً ، لأن [4] الوقف

(١) فى هامش (ز) : احترز من الغائبة ، فإنها لا تحذف .

(٢) فى (د) : من فصل .

(٣) فى النسخة المحققة من التسهيل : والمنوَّن المفتوح .

(٤) فى (ز ، غ) : إلَّا أن .

عليه بإبدال التنوين ألفاً ، ولم تعتبر لغة من حذف تنوينه ، لشذوذها .

(وإذاً) – فتكتب بألف ، على أن الوقف عليها بالألف ، وهو قول المازنى ؛ وذهب المبرد والأكثرون ، إلى كتبها بالنون ، وهو اختيار ابن عصفور ؛ وقال على بن سليمان : سمعت أبا العباس محمد ابن يزيد يقول : أشتهى أن أكوىَ يدَ من يكتب إذَنْ [١] ، بالألف ، لأنها مثل أَنْ ولَنْ ، ولا مدخل للتنوين فى الحرف . انتهى . وقال الفرّاء : إن ألغيت ، كتبت بالألف لضعفها ، وإن عملت ، فبالنون ، لقوّتها .

(ونحو : « لنسفعاً » [٢]) – لأن الوقف بالألف .

(إن أُمن اللبسُ) – فلا يكتب نحو : اضربَنْ زيداً ، ولا تضربَنْ زيداً ، بالألف ، لئلا يلتبس بفعل الاثنين خطاً ؛ وإنما لم ينظر إلى هذا فى [٣] الوقف ، لعروضه ، والخط لازم .

(وبهاء نحو : رحمة) – وهو كل اسم لحقته تاء التأنيث المنقلبة هاءً فى الوقف ، وإنما رسم بالهاء ، اعتباراً [٤] بحال الوقف .

(ورَه ذلك [٥]) – وهو مالحقته هاء السكت فى الوقف ، مما

---

(١) فى (د ، ز) : إذا .

(٢) العلق / ١٥ : « لنسفعاً بالناصية » .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) سقطت من (د) .

(٥) فى بعض النسخ ، كما فى المحققة من التسهيل : رَه ذاك .

بقى على حرف من المعتل ، جزماً أو وقفاً ، نحو : قِهْ ولم يَقِهْ ، ورَه ولم يَره ، وهذه الهاء تسقط فى الدرج ، لكن أثبتوها خطاً ، نظراً إلى حال الوقف .

(ومجىءَ مَهْ جئتَ ؟) – وأثبتوها خطا ، وهى هاء السكت الساقطة وصْلاً لثبوتها وقفاً .

(وشذَّ كأَيِّنْ) – وذلك لأن قول الجمهور فيها أنها مركبة من كاف التشبيه وأىّ ، فرسمهم لها بالنون ، إثبات لصورة التنوين خطا فى المجرور ، وهو خلاف ما قرروه ، فكان هذا شاذاً ، قيل : ولثبوت تنوينها خطا ، وقف عليها بعض القراء من السبعة بالنون ، ويجوز أن يكون الواقف منهم بالنون ، اعتقد فيها ما اعتقد يونس ، من أنها اسم فاعل من كان يكون ، وعلى هذا أيضا ، لا شذوذ فى كتبها بالنون .

(ونحو : بنعمت الله) – كتبوا هذه ، وألفاظاً أُخَر ، والمؤنث بالهاء ، فى القرآن ، بالتاء ، ولم يراع فيها حالة الوقف ، والرسم السلفىّ متبع .

(وإمَّا فى غير وقف) – وهذا القسم الثانى ، كما سبق بيانه .

(ولذا نابت الياء عن كل ألف ، مختوم بها فعلٌ أو اسم) – أى ولاعتبار المطابقة بالمآل ، فى غير الوقف ؛ وخرج بالفعل والاسم ، الحرفُ ، نحو : ما ولا ، وسيأتى ماكتب من الحروف [1] بياء .

---

(١) فى (د ، ز) : من الحرف .

(متمكّن) – خرج الاسم الذى لا يتمكن ، نحو : ما الاسمية ، وذا وتا ، فلا تكتب إلاَّ بالألف ؛ وسيأتى ماكتب بياء ، من غير المتمكن .

(ثالثة) – خرجت الثانية ، نحو : باع ، فلا تكتب إلاَّ ألفاً .

(مبدلة من ياء) – نحو : رمَى ورحَى ؛ واحترز من المبدلة من واو نحو : غزَا وعصَا ، والمجهولة نحو : خَسا (١) ، فلا يكتبانِ إلاَّ ألفاً ؛ والتفرقة فى الكتابة ، بما ذكر ، بين كون الألف عن ياء ، وكونها عن واو ، وهو مذهب البصريين ؛ وقال الكسائى : ماكان من الفعل عينه همزة نحو شأَى ، يجوز كتب ما ألفه عن الواو منه ، بالياء ؛ ومنع ذلك البصريون ، لئلا يلتبس باليائىّ (٢) ؛ وقال الكوفيون : ماكان من الفعل ، عينه همزة ، على فُعَل ، كعُلا ، أو فِعَل كرِضا (٣) ، كتب بالياء أبداً كاليائىّ نحو : هُدًى ، مستدلين برواية الكسائى ، تثنية جميع ذلك بالياء ؛ ورُدَّ بأن الكسائى قد روى تثنيتها بالواو ، ولم يحفظ البصريون ماروى الكسائى من تثنية الواوىّ بالياء ؛ وشذوذ تثنيته بالياء ، كشذوذ الإمالة ؛ ويُعرَف انقلاب الألف عن الياء ، باعتلال الوسط أو الأول بالواو ، نحو : دوَى وهوَى ، ونحو : وفَى ووعَى ، وبالانقلاب ياءً فى التثنية نحو : رحَيان ، أو الجمع بالألف والتاء ، نحو : حصَيات ، وبناء فعَل ، نحو : رمَى .

---

(١) والخساَ : الفرد ــ صحاح .

(٢) فى (ز) : بالثانى .

(٣) فى (ز ، غ) : كرضى ؛ وليست عينهما همزة .

(أو رابعة) – نحو : أعطَى وملهَى ومغزَى ، وكذلك المضارع ، نحو : يُعطَى ؛ ولو كانت ثالثة بنقل نحو : يَشْيى فى يشأى ، ويدل لذلك قولهم : يشيان ، بالياء ، كما يقولون : يشأيان (١) .

(فصاعداً) – نحو : اعترى (٢) والخَوْزَلَى (٣) ، واستدعَى والمستدعَى ، واسترعَى والمسترعَى .

(مطلقا) – أى كان أصلها الواو أو الياء ؛ أو كانت زائدة للإلحاق أو للتأنيث أو للتكثير ، نحو : قبعثرى .

(مالم تَلِ ياءً) – فإن وليتها ، كتبت ألفاً نحو : أحيا والحيا والدنيا والمحيَّا واستحيا وخطايا وزوايا (٤) .

(فى غير يحيى علماً) – فكتبوه بالياء ، فرقا بينه وبين يحيا

---

(١) قال فى الهمع – ٢ / ٢٤٣ – : وقول الكسائى : إن ما كان من الفعل ، عينه همزة ، نحو : شأى – فى الأصل : شاء – فإنه يجوز أن يكتب بالياء ، وإن كان من ذوات الواو ، كراهة اجتماع ألفين ؛ وفى الكافية – ٤ / ٢١١٧ – وأصل : يَشْأيان : يَشْأوان ، لأن الماضي : شأَوَ ، إلّا أنه شذّ ؛ وفى حاشيتها : شأَوت القومَ شأواً : سبقتهم ، وشأى الشئُ فلانا : أعجبه وشاقه ؛ وفى الصحاح : – شآ ا – يقال : تشاءى القوم ، إذا تفرّقوا .. والشأو : الغاية والأمد ..والشأو : السبق ؛ أبو زيد : شأوت القوم شأواً ، إذا سبقتهم .. والشأو : ما أخرج من تراب البئر .. وشأوت من البئر ، إذا نزعت منها التراب ؛ وشاءاه ، على فاعلَه ، أى سابقه ، وشاءه أيضا ، مثل شآه ، على القلب ، أى سبقه .

(٢) فى (غ) : اغتذى .

(٣) الخوزلَى والخيزلَى : مشية فيها تفكك ، مثل : الخوزرَى والخيزرَى .

(٤) فى (غ) : ورزايا .

الفعل ؛ وكانت الياء فى الاسم ، لأنه أخف من الفعل ، فكان أحملَ لاحتمال المثلين ؛ وعن يحيا [١] فعلا ، احترز بقوله : علماً ؛ وعبارة غيره : يحيى اسماً ، قيل : ويظهر أثر العبارتين فى يحيى ، إذا نكر بعد التسمية ؛ فعلى اعتبار العلمية ، يكتب بالألف ، وعلى الاسمية ، يكتب بالياء .

(ولا يقاس عليه علمٌ مثله ، خلافاً للمبرد) — إن حُمل كلامه على المماثلة الخاصة ، لم يتناول كلامه ، إلا ماكان منقولاً من فعل ، نحو : أَعْيا ، وقد سمَّت العربُ به ، وهو أبو بطن من أسد ، وهو أعيا ، أخو فقعس ، أبوهما طريف بن عمرو بن الحارث ؛ قال حُريث بن عَنَّاب النبْهانىّ :

(١٠٢) تعالوا أفاخرْكم ، أأعيا وفقعس
إلى المجد أَدْنَى [٢] ، أم عشيرةُ حاتم [٣]

فيُكتب على رأى الجمهور بالألف ، وعلى ما نقل المصنف عن المبرد ، يكتَبُ بالياء ؛ وإنما كتبه الناس بالألف ، وإن حمل على المماثلة فى العلمية فقط ، اقتضى أن زوايا [٤] مثلا ، لو سمى به ، كتب عند الجمهور بالألف ، وعند المبرد بالياء ؛ وهذا منقول عن النحاس ، زعم أن زوايا [٤] وأمثاله ، إذا كان علما ، كتب بالياء ،

---

(١) فى (ز) : وبين يحيى الفعل .
(٢) فى (ز) : أدنا ، بالألف .
(٣) فى رواية الصحاح : أعيا ، بالألف ، وأدنى ، بالياء ؛ والشاهد فى قوله : أأعيا ، حيث جاء أعيا بالألف ، على رأى الجمهور ، لأنه منقول من فعل .
(٤) فى (ز ، غ) : راويا ، وفى الدمامينى : رَيَّا ، والتحقيق أنسب للحكم .

فرقاً بينه وبين زوايا الجمع ، كما فرق بين يحيى العلَم والفعل ؛ والصحيح كتبه بالألف ، لاتحادهما فى الاسمية .

(وفى التزام هذه النيابة خلاف) – فنقل ابن عصفور ، عن الفارسىّ ، أنه زعم أنه لا يكتب جميع ماسبق ذكره إلاَّ بالألف أبداً ؛ وقال ابن الضائع : هذه الحكاية بعيدة عن الفارسىّ ، بل مراده أنه القياس . انتهى .

وحاصل النقل فى المسألة ، ثلاثة مذاهب :

أحدها : ماسبق من التفصيل .

والثانى : التزام الألف ، نظراً إلى اللفظ .

الثالث : يختار الياء ، ويجوز الألف ، وهو قليل . واختار بعضهم هذا المذهب ، وجعله الصحيح ، فأجاز فى كل شيء يكتب بالياء ، أن يكتب بالألف ؛ وقال الزجاجى : إذا أشكل عليك شيء من هذا ، أى مما آخره ألف ، فاكتبه بالألف ، لأنه الأصل ، أى الملفوظ به ، فيكون الخط كاللفظ .

(وكذا امتناعها عند مباشرة ضمير متصل [١]) – ففى امتناع الياء الخلاف ؛ فمنهم من يرى بقاء نياية الياء عن الألف ، ومنهم من لا يراه ، وهو اختيار المغاربة ، فيكتب بالألف ، نحو : رماه ورحاى وفتاك وملهاك ومستدعاه ؛ واستثنوا إحدى خاصة ، فكتبوها مع

---

(١) فى (ز) : منفصل .

الضمير بالياء نحو : إحديهما [١] ، كحالها دون اتصال ؛ وأما نحو : حصاه ، مما لحقه هاء التأنيث ، فالبصريون يكتبونه بالألف ، وأجاز الكوفيون كتبه بالياء ، نحو : حصَيه .

(واستعملت فى حتى ، و« مازكى [٢] » شذوذاً) — حق حتى أن يُكتب بالألف ، كغيره من الحروف التى آخرها ألف ؛ ووجه هذا الشذوذ ، أنه رويت الإمالة فى حتى عن بعض العرب ؛ وحق زكى [٣] أيضا ، أن يكتب بالألف ، لأنه من ذوات الواو ، كغزا ، ووجهه أنهم يميلون الأفعال ذوات الواو .

(وفى متى وبلى لإمالتهما) — وحقهما الألف ، لعدم تمكن متى ، ولحرفية بلى ، فسهَّلت إمالتُهما كتبهما بالياء .

(وفى الضحى ونحوه ، لمشاكلة المجاور [٤]) — وقياسه الألف ، لأنه من ذوات الواو ، إلاَّ على مذهب الكوفيين ، وقد سبق ؛ لكن جاور سجى ، ورسموه بالياء ، وحقه الألف ، لأنه واوىّ ، لمجاورة قلى الذى حقه الياء ، لأنه يائى ؛ فسجَى مجاور ، والضحى مجاور المجاور .

---

(١) فى (ز) : إحداهما ، وهذا هو الجارى عليه الخط الآن ، أما كتابتها بالياء ، فهو الرسم السلفى ، كما فى المصحف .

(٢) النور / ٢١ : « ولولا فضل الله عليكم ورحمته ، ما زكى منكم من أحد أبدا » .

(٣) فى (ز) : زكا .

(٤) فى (ز) : المجاورة .

(فإن وليت ما الاستفهامية حتى أو إلى أو على ، كُتِبْن بالألف) – وذلك لشدَّة الاتصال ، فكأن الألف وقعت وسطا ؛ وينبغى أن يجىء فى هذا ، ماسبق من الخلاف فى رحاك ومستدعاك ونحوهما ؛ ويجوز أن يفرق بين اتصال الحرف ، واتصال الاسم .

(وشذَّت الألف فى كلتا) – وذلك أنها ألف تأنيث رابعة ، فحقها الياء ، كحبلى ونحوها ؛ وأما كلا ، فالصحيح أن ألفه عن واو ، فيكتب بالألف ؛ وقال العبدىّ (١) : هى عن ياء ، فتكتب ياء ؛ وإجازة الكوفيين كتبها بالياء خطأ على مذهبهم ، لأن الألف عندهم علامة تثنية ، والمثنى فى الرفع لايكتب بالياء ، دفعاً للّبس .

(وتَتْرا) – فألفه إذا لم ينون للتأنيث ، فحقه أن يكتب بالياء كحبلى ، فكتبه بالألف شاذ ، وإذا نُوِّن ، فألفه للإلحاق ، وحقها أن تكتب بالياء كألف التأنيث ، ووزنها فى الحالين فَعْلَى ؛ وقيل : ليس كتبه بالألف شاذاً ، لأنه فعل ، والألف بدل من التنوين ؛ ونقل أبو الحسن بن الباذش أن تترى فى الخط بالياء .

(« ونَخْشا (٢) أن تصيبنا ») – فرسموه بالألف ، وحقه الياء ، لأن ألفه رابعة .

(والواو فى الصلوة والزكوة والحيوة والنجوة ومشكوة ومنوة والربوا) – وإنما رسموها بالواو ، لأن من العرب من يقرب اللفظ

---

(١) فى (غ) : العنبرى .

(٢) فى (د) : تخشى ــ المائدة / ٥٢ : « يقولون : نخشا أن تصيبنا دائرة » .

بالألف ، إلى اللفظ بالواو ، وهو المسمى تفخيماً عند القراء ، ومن كتبها بالألف على القياس ، قال : كتبها بالواو من رسم المصحف ، وهو متبع فى القرآن خاصة ؛ وإذا اتصلت هذه الكلمات بضمير ، كتبت على القياس ، وكتبوا الربوا خاصة ، بالواو والألف ، فجمعوا بين العوض ، والمعوض منه .

(**فصل**) : (من اعتبار المطابقة بالمآل ، تصوير الهمزة غير الكائنة أولاً) — وهى الكائنة حشواً ، نحو : رأس ، أو طرفاً نحو : يقرأ (١) .

(بالحرف الذى تؤول إليه فى التخفيف ، إبدالاً) — فإن أبدلت ألفاً ، كتبت ألفاً ، نحو : رأس ، ولن يقرأ ، أو واواً ، فواواً ، نحو : بؤس ، ويَوضُؤ ، أو ياءً فياءً ، نحو: بئر ، ولم يُقرِىء ؛ وكذا المتحركة ، نحو : مِئَر (٢) وجُؤَر (٣) .

(وتَسهيلاً) — فتكتب على حسب الحرف الذى يصير بين الحركة وبينه ، فإن كانت حركة الهمزة كسرة ، سهلت بينها وبين الياء ، فتكتب ياء ، نحو : سايل ، وإن كانت ضمة ، سهلت بينها وبين الواو ، فتكتب واواً ، نحو : التساؤل ، وإن كانت فتحة ، سهلت بينها وبين الألف ، إن كان ماقبلها مفتوحاً ، فتكون صورتها ألفاً ،

---

(١) زاد هنا فى (ز) : وجزء .

(٢) المئرة بالهمزة : الذَّحْل والعداوة ، وجمعها : مِئَر .

(٣) فى الصحاح : الأصمعىّ : غَيْثٌ جُؤَر ، مثال : نُغَر ، أى غزير ، كثير المطر .

نحو : سال ، فإن كان قبلها ألف نحو ساءل ، لم تثبت لها صورة ، وكذا إن كان بعدها ألف نحو : سآل ؛ وقد سبق الكلام فى تسهيل الهمزة ، وبما مضى ، يعتبر ماهنا ، فلا يُطوّل ذكرُه (١) .

(وإن كان تخفيفها بالنقل ، حذفت) - نحو : جَيْئَل وسمَوْءَل وجَوْءَب ، فتخفيف هذه الهمزة بحذفها ، ونقل حركتها إلى الساكن قبلها ، ولا صورة للهمزة ، لا فى تخفيفها ، ولا فى حذفها ؛ ونحو : جُزْء ، وخَبْء ، ودِفْء ، فلا تكتب للهمزة صورة فى الخط ، لا فى الرفع ، ولا فى غيره ، إلاَّ أن المنصوب المنون من هذا ، يكتب بألف واحدة ، هى البدل من التنوين .

(وقد تصوَّر المتوسطة الصالحة للنقل ، بمجانس حركتها) - فتصور نحو : يسأَم بالألف ، ونحو : يلؤُم بالواو ، ويُشئم بالياء .

(وغلب فى الآخرة) - أى فى الهمزة الأخيرة .

(كتبها ألفاً بعد فتحة) - نحو : النبأُ ، ويقرأُ ، ولم يقرإ الرجل . واستظهر بقوله : وغلب ، على كتبهم قوله تعالى : (أَوَ مَنْ

---

(١) وفى شرح الكافية - ٢١٠٨ - : وما سوى ذلك ، فتخفيفه بجعله بين الهمزة والحرف المجانس لحركتها ؛ وهو إما مفتوح بعد مفتوح نحو : سأل ، وإما مكسور بعد مفتوح نحو : يئس ، وإما مكسور بعد مكسور نحو : بارئكم ، وإما مكسور بعد مضموم نحو : سُئل ، وإما مضموم بعد مفتوح نحو : نقرؤه ، وإما مضموم بعد مكسور نحو : سنقرئك ، وإما مضموم بعد مضموم نحو : يَوْضُؤُ مضارع : وَضُؤَ ، أى حَسُن ؛ وهذا كله تخفيفه بالتسهيل عند سيبويه .

يُنَشَّؤُا » [١] ، و « قُل ما يَعْبَؤُا [٢] » ، و « يبدَؤُا الخلق » [٣] ، و « نَبَؤُا الخصم [٤] » بواو وألف ، وكتبهم « من نَبإِى » [٥] بألف وياء .

(وحذفها بعد ألف) — نحو : ماء ، والماء فلا تثبت للهمزة صورة فى الخط ، فى هذين ونحوهما ، باتفاق من البصريين والكوفيين ، فإن نصبت نحو : شربت ماءً ، فالبصريون يكتبونه بألفين : إحداهما الألف التى قبل الهمزة ، والثانية بدل من التنوين ؛ والكوفيون يكتبونه بألف واحدة ، وهى التى قبل الهمزة .

(مالم يَلِها ضمير متصل ، فتُعطى ما للمتوسطة) — نحو : ماؤُك وماءَك وبمائه ، ونبؤُك ونَبأَك [٦] ونبئِه ، فلما اتصل بها الضمير ، صارت كغير المتطرفة ، ولذا لا يوقَف عليها ، ولا يخفى مما تقدَّم ، كيف ترسم هذه .

---

(١) الزخرف / ١٨ : « أَوَمَنْ يُنَشَّؤُا فى الحلية » .

(٢) الفرقان / ٧٧ : « قل : مايَعْبَؤُا بكم ربى لولا دعاؤكم » .

(٣) يونس / ٤ : « إنه يَبْدؤا الخلقَ ثم يُعيدُه » ، يونس / ٣٤ : « قل : هل من شركائكم مَن يبدؤا الخلق ثم يعيده » ؟

يونس / ٣٤ : « قل : الله يَبْدؤُا الخلقَ ثم يعيده » . ، النمل / ٦٤ : « أَمّنَ يبدؤا الخلق ثم يعيده » ؟

الروم / ١١ : « الله يبدؤا الخلق ثم يعيده » . ، « وهو الذى يبدؤا الخلق ثم يعيده » — الروم / ٢٧ .

(٤) ص / ٢١ : « وهل أتاك نَبَؤُا الخصم ، إذ تَسَوَّروا المحراب » ؟

(٥) الأنعام / ٣٤ : « ولقد جاءك من نبإِى المرسلين » .

القصص / ٣ : « نتلو عليك من نبإِى موسى وفرعون بالحق » .

(٦) فى (ز) : ونبئك .

ويُفهِم كلامُه ، أنَّ يقرؤها ونحوه ، يكتب بالألف ، لأن الهمزة فيه قد تخفف بإبدالها ألفاً ؛ وبالواو ، لأنها قد تخفف بتسهيلها ، بينها وبين الحرف الذى منه حركتها ؛ وقيل : إذا كان قبل الهمزة مفتوحاً ، واتصل بها الضمير ، فكما لو لم يتصل ، فتكتب بالألف .

(وتُصوَّر ألفاً ، الكائنة أوَّلاً مطلقاً) – أى بأى حركة تحركت ، من فتحة كأَحمد ، أو ضمة كأُكرم ، أو كسرة كإثمِد (١) ؛ وكذا حكمها إن تقدَّمها شىء ، إلاَّ ما شذَّ ، وهو لئن ولِئَلاَّ وحينئذ .

(إلاَّ أنها إن كانت همزة وصلٍ ، حذفت بين الفاء أو الواو ، وبين همزة هى فاء) – نحو : فأْتِ وأْتِ ، وعليه كتبوا : « إن امرُؤٌا هلك (٢) » .

وفهم من كلامه ، أنها تثبت فى غير ماذكر ، فتثبت فى نحو : ثم أْتُوا ، ثم اضْرب (٣) ، كما تثبت إذا كانت مبتدأ (٤) ، والهمزة فاء نحو : « اِئذن لى » (٥) ، أوُتُمن فلان ، وكذا (٦ إن تقدما (٧) ، والهمزة ليست فاء ، نحو : فأضرب ، وأضرب -٦) .

---

(١) فى الصحاح : والإثْمِد حجر يكتحل به .

(٢) النساء / ١٧٦ : « قل : الله يُفتيكم فى الكلالة : إن امرؤٌا هلك ، ليس له ولد » ، وفى النسخ : وامرأ هلك – هكذا .

(٣) فى النسخ ثم أضرب ، ولا أدرى كيف تثبت هنا ، إلَّا أن تكون همزة قطع ، وسيأتى بيان وتوضيح .

(٤) أى مبتدأ بها ، وفى (غ) : إذا كانت مدا .

(٥) التوبة / ٤٩ : « ومنهم من يقول : ائذن لى ، ولا تَفْتِنِّى » .

من (٦ – ٦) سقط من (د) .

(٧) أى الفاء والواو ، كما مثل .

(وبعد همزة الاستفهام مطلقاً) - أى كانت همزة الوصل مكسورة ، نحو : أسْمُك [١] زيدٌ ، أم عمرو ؟ أم مضمومة نحو : أختير [٢] زيدٌ ؟ أم مفتوحة ، نحو : « آللّهُ أَذِن [٣] » ؟ فتحذف همزة الوصل خطًّا فى هذا كلِّه ؛ وخالف المغاربة فى المفتوحة ، فقالوا : لاتحذف ، بل يُكتب : « قل : آالذكرين [٤] » ، و « آا للّهُ أَذِنَ » بألفَين ؛ وماذهب إليه المصنف فيها ، هو قول ثعلب ، وحكاه عن العرب ، قال : وكأنهم اكتفوا بصورة عن صورة ، لأن صورة ألف الاستفهام كصورة الألف بعدها .

(وفى نحو : جاء فلان بن فلان ، وفلانة بْنَة فلان [٥]) - فتحذف ألف ابن وابنة ، إذا وقعا بين علمين ، وهما صفتان ؛ وشرط ابن عصفور ، تذكير ابن،يخالف ماذكر المصنف ؛ ولا فرق فى العلمين ، بين الاسمين ، كزيد بن عمرو ،والكنيتين ، نحو : أبى

---

(١) أصلها : أَاِسمُك .

(٢) أصلها : أَأُختير ؟

(٣) يونس / ٥٩ : « قل : آللّهُ أَذِنَ لكم ؟ أم على الله تفترون » ؟ ؛ وفى الدمامينى : (وبعد همزة الاستفهام مطلقا) - أى سواء كانت داخلة على اسم نحو : أَسمك زيد ؟ أو على فعل نحو : « أَصطفَى البناتِ » - الصافات / ١٥٣ - وسواء كانت همزة الوصل مكسورة أو مفتوحة أو مضمومة .

(٤) الأنعام / ١٤٣ ، ١٤٤

(٥) فى (ز) : فلانة بنت فلانة ، وفى بعض نسخ التسهيل : وفلانة بْنة فلانة ، والمشهور ، حذف همزة ابن وابنة ، إذا وقعا بين علمين ، ثانيهما أب للأول ، وسيأتى تفصيل القول فى ذلك .

عبد الله بن أبى محمد ، واللقبين نحو : ببة بن بطة ، أو المختلفين من هذه ، نحو : زيد بن أبى عبد الله ؛ ولا فرق أيضا بين اسم الأب والأم ؛ هذا قول أصحاب الكسائى ، وشرط الكسائى الأب ، وشرط الفرّاء ، كون الكنية معروفاً بها ، وذكر ابن جنى عن متأخرى الكتاب ، أنهم لايحذفون الألف مع الكنية ، تقدَّمت أو تأخرت ؛ قال : وهو مردود عند العُلماء ، على قياس مذهبهم ، لأن حذف التنوين مع الكنى ، كحذفه مع الأسماء الأعلام .

(ونحو : لَلدّار ولِلدّار) – فإذا دخلت لام الابتداء ، أو لام الجرّ على مافيه اَلْ ، لم يكتبوا لهمزة اَلْ صورةً ، قيل : خوفاً من الالتباس بلا النافية ؛ وفهم من تمثيله أنها لا تحذف – أعنى همزة الوصل – مع لام الابتداء ، ولام الجرّ ، فى غير ذلك ، فيكتب : جئت لالتقاءِ زيد ؛ ولا التقاءُ زيدٍ ، خيرٌ من غيره ؛ هكذا بإثبات الألف ؛ وزعم [١] بعضهم أن الهمزة لا تحذف مع اَلْ مع لام الابتداء ، فرقاً بينها وبين لام الجرّ .

(وفى بسم الله الرحمن الرحيم) [٢] – فلم يثبتوا همزة الوصل فى اسم ، فى هذا اللفظ ؛ وظاهر كلامه ، اختصاص الحذف ، بما وقع فى هذا المذكور ؛ وقضيته أنها لا تحذف فى بسم [٣] الله ، لو نطقت به وحده ، وقال الفراء فى قوله تعالى : (بسم الله مجراها ومُرساها) [٤] : إن شئت أثبتَّ ، وإن شئت حذفت ؛ مَن أثبت ، فلأنها غير مبتدأ

---

(١) فى (د) : وثبت .

(٢) أوائل جميع السور ، عد التوبة ، وفى النمل / ٣٠ .

(٣) فى (د) : فى باسم الله .   (٤) هود / ٤١ .

بها ، وليس معها : الرحمن الرحيم ؛ ومَن حذف ، قال : كأن معها : الرحمن الرحيم ، فحذف للاستعمال ؛ وقال قوم : تحذف الألف من اسم ، مجروراً بالباء ، مضافا إلى لفظ الجلالة ، إذا لم يكن للباء متعلق فى اللفظ ؛ فإن قلت : باسم ربك ، أو خذ هذا على اسم الله ، أو تبرّكت باسم الله ، أثبت الألف ؛ وأجاز الكسائى حذفها فى : بسم الرحمن ، وبسم القاهر ؛ ولم يلتزم الإضافة إلى الجلالة ؛ وأبطل ذلك الفراء ؛ وقال ثعلب : إذا قلت : أبدأ باسم الله ، أثبت الألف ، وقد يجوز حذفها ، إذا نويت الابتداء ؛ وعلة الحذف ، كثرة الاستعمال ، وإلاَّ فحقها أن تثبت ، كما فى : مررت بابنك ؛ على أن بعضهم زعم أنه لا حذف فى بسم الله ، وإنما هو على لغة من يقول فى اسم : سم ، بلا همزة ، ثم دخلت الباء ، فخفف ، كقولهم فى إِبِل : إِبْل ، والتزم التخفيف ؛ وهو ضعيف .

(وتثبت ألفاً ، فيما سوى ذلك) — فكل موضع وجدت فيه همزة وصل ، فيما عدا ما تقدَّم ، تثبت فيه بصورة الألف ، نحو : مررت بامْرَإٍ [1] وامرأة ، وهكذا الباقى ؛ وقد عرفت فيما مضى ، المختلَفَ فيه من ذلك نحو : باسم القاهر .

(ويُكتَبُ ماوَلِىَ الثانية ، بحسب حالها ، إذا ابتُدِىء بها) — فما ولى الهمزة الثانية ، يكتب واواً فى نحو : أُوْتُمِن فلانٌ ، وقلت له : أُؤمر

---

(١) فى (د ، ز) : بامرء — هكذا — وفى (غ) : بامرىء ؛ والصواب ما جاء بالتحقيق ، وكان الأصوبُ ، التمثيل بقوله : نحو رأيت امرَأً ، ومررت بامرأةٍ .

فلانا بكذا ، وكذا فى « الذى اؤتُمن [١] » ونحوه ، لأن الثانية لو ابتُدىء بها ، كانت مضمومة فى هذا كله ؛ ويكتب ياءً فى نحو : ائذَن يازيد لعمرو ، ونحو : ائتِ القومَ ، وكذا : « ومنهم من يقول : ائذَن لى » [٢] ، لأن الثانية مبتدأ بها ، مكسورة فى الجميع .

(إلّا فاء أفعل ، من نحو : يَوْجَل ، فإنه يكتب واواً بعد الواو والفاء خاصة) – نحو : فاوْجَل واوْجَل ، فيكتبان هكذا ، بإثبات ألف الوصل ، وبالواو بعدها ، ولم يكتبا على ابتداء الهمزة ، لأن الواو والفاء كالجزء ؛ ونبَّه بقوله : خاصة ، على أن نحو : ثم ايْجَل ، وقلت لهم : ايجلوا ، يكتب ياء على حسب الابتداء ، للانفصال ، وإن كان اللفظ بالواو ؛ فإن تقدَّمت كسرة ، كانت ياءً لفظا وخطا ، نحو : قلت لكِ [٣] : ايجَلى ، كما إذا ابتُدىء [بها] نحو : اِيجَلى ياهند .

(وتُصوَّر ، بعد همزة الاستفهام ، همزة القطع ، بمجانس حركتها) – وذلك أنها إذا خففت بالبدل ، كانت المفتوحة ألفا ، نحو : « أأسجدُ » [٤] ؟ والمضمومة واواً ، نحو : « أؤُنْزِلَ » [٥] ، والمكسورة ياءً ، نحو : « أئنَّك » [٦] ؛ وكذا إذا خففت بالتسهيل ،

---

(١) البقرة / : « فليؤدِّ الذى اؤتُمن أمانته » .

(٢) التوبة / ٤٩ : « ومنهم من يقول ائذن لى ، ولا تفتنِّى » .

(٣) فى (ز ، غ) : قلت له .

(٤) الإسراء / ٦١ : « إلّا إبليس ، قال : أأسجدُ لمن خلقتَ طيناً » ؟

(٥) ص / ٨ : « أؤُنزل عليه الذكرُ من بيننا » ؟

(٦) الصافات / ٥١ ، ٥٢ : « قال قائل منهم إنى كان لى قرين . يقول : أئنك لمن المصدقين » ؟

كان كل من هذه ، بين الهمزة والحرف الذى منه حركتُها ؛ ومبنى الخط فى الهمز ، فى الأكثر ، على التخفيف .

(وقد تُحذَفُ المفتوحة) – وحذفها فى الخط ، هو رسم المصحف ، قال ثعلب : إن كانت همزة القطع مفتوحة ، فبألف واحدة ؛ وإن كانت مكسورة أو مضمومة ، فبمجانس الحركة ، وإذا رسمت فى المفتوحة بألف واحدة ، فقال الكسائى : الساقطة ألف الاستفهام ؛ وقال ثعلب : الساقطة الثانية ؛ وعليه كلام المصنف ؛ ويدخل فى كلامه ، ما إذا كانت المفتوحة مع ألفين أُخرَيين ؛ وقال ثعلب فيه : يكتب بواحدة ، وكتبه بعضهم بألفين ، وإنما أثبت فى المصحف بواحدة ، نحو : « آلهتنا خير » (١) ؟ ثم قال الفرّاء وثعلب وابن كيسان : الباقى ألف الاستفهام ؛ ونقل الفراء عن الكسائى أن الباقى الأصلية .

(ويُكتب غيرُها ألفاً) – أى وقد يُكتَب ، فهو عطف على : وقد تُحذَف ، وذلك نحو : أأُنزل ، أ إنك ؛ والأكثر أن تكتب فى الأول واواً ، وفى الثانى ياءً ؛ ولو قال فى أول المسألة : وتُصَوَّر متصلة بهمزة الاستفهام ، لكان حسناً ، لتخرج المفصولة ، فإنها لا تكتب بصورة المجانس لحركتها ، بل تكتب ألفاً ، نحو : أو إنك ، أفأُنزل .

(وألحقت بالمتوسطة ، همزة هؤلاء وابنؤم ولئلا ولئن ويومئذ وحينئذ) – فكتبوا الأولين بالواو ، مع أن الهمزة فى الحقيقة مبتدأة ،

---

(١) الزخرف / ٥٨ : « وقالوا أآلهتنا خير » ؟

لأن هاء التنبيه منفصلة عن اسم الإشارة ؛ وكذا ابن مع أُم ، ولكنهم شبهوهما بما الهمزة فيه متوسطة ، نحو : لؤم ، لكثرة استعمال أولاء مع [١] ها ، واتصال ابن بأم ، وكتبوا الثالث والرابع بالياء ، وحقهما أن تكتبا هكذا : لِأَلاَّ [٢] ، ولِآن ، كما تكتب : لأن إقراء ، و « لإلى الله » [٣] ، لكن جعلوا اللام ، وما اتصل بها فى ذينك ، كالشىء الواحد ، فكتبوا الهمزة ياءً ، كما فى بئس ، وكذلك كتبوا الأخيرين بالياء ، بجعل الكلمتين ككلمة واحدة ، وكان القياس فصل الظرف المضاف ، وكتْبَ إذ بألف ، لأنهما كلمتان .

(**فصــل**) : (إذا [٤] أدَّى القياس فى المهموز وغيره ، إلى توالى لينين متماثلين ، أو ثلاثة ، فى كلمة ، أو كلمتين ككلمة ، حذف واحدٌ) – نحو : طاوُس ورؤُس ويستَوُن ويَلْوُن وآدم وآمن ، حذفوا أحد المثلين خطًّا ، كراهة اجتماع المثلين ؛ والقياس كون المحذوف هو الساكن ، لقوة المتحرك بالحركة ؛ قال ابن عصفور : وقد كتب بعضهم بواوين ، على الأصل ؛ ويستثنى من هذا مايلبس [٥] بالحذف ؛ فلا تحذف الواو من قوُول وصوُول ونحوهما ، لئلا يلتبس بقول وصَوْل ؛ نصَّ على عدم الحذف ثعلب ، وتبعه ابن عصفور .

---

(١) فى (ز) : أولا معها – هكذا .

(٢) فى (ز) : لال – هكذا .

(٣) آل عمران / ١٥٨ : « ولئن متم أو قتلتم ، لإلى الله تُحشَرون » .

(٤) فى النسخة المحققة من التسهيل : إن أدَّى .

(٥) فى (د) : مايلتبس .

ومثال الثلاثة فى كلمة : النبيِّين ومَسوؤون وبرآت ومسآآت ، وينبغى أن يكون المحذوف صورة الهمزة ، لأنها المحذوفة فى نبىء وسوء وبراءة ومساءة ؛ ومن هذا يخرج توقف ، فى كون المثل المذكورة ، اجتمع فيها ثلاثة ؛ وأما الثلاثة فى كلمتين ككلمة ، فمثل بنحو : « يا آدم » [(١)] و « ليسوؤوا » [(٢)] ويسوؤون وتجيئين .

(إن لم تُفتح الأولى ، كقرأًا وقارئَين) — فيكتبان بألفين وياءَين ، لئلا يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد ، والتثنية بالجمع ؛ وقال : بعض المغاربة كانوا يكتبون : قرأا وبرأا ، مسندين إلى التثنية ، بألف واحدة ، قال : واختار المتأخرون كتبه بألفَين ، للفرق .

(و « لوَّوا » [(٣)]) — وكذا : اكتووا واحتووا ، كتبوا الجميع بواوين ، خوفاً من كثرة الحذف ، لو لم يثبتوا إحداهما ، لأن الأصل : لوى واكتوى واحتوى ، فحذفت اللام [(٤)] ؛ وكتبوا يستون ويلون ، بواحدة كما سبق ؛ وفرق ثعلب ، فقال : حذفوا مع اجتماع واوين

---

(١) البقرة / ٣٣ : « قال : ياآدم أنبئهم بأسمائهم » .
« / ٣٥ : « وقلنا ياآدم اسكن أنت وزوجك الجنة » .
الأعراف / ١٩ : « وياآدم اسكن أنت وزوجك الجنة » .
طـه / ١١٧ : « فقلنا : ياآدم إن هذا عدوٌ لك ولزوجك » .
طـه / ١٢٠ : « قال : ياآدم ، هل أدُلُّك على شجرة الخلد » ؟
(٢) الإسراء / ٧ : « فإذا جاء وعد الآخرة ليسوءُوا وجوهكم » .
(٣) المنافقون / ٥ : « وإذا قيل لهم : تعالوا يستغفر لكم رسول الله ، لوَّوا رؤوسهم » .
(٤) أى لام الكلمة .

وضمّة ، وأثبتوا لما انفتح ماقبل الواو ، أى فى لَوَّوا ، وهوحسن ؛ وقد كتب بعضهم لوَّوا وشبهه بواحدة ، كما كتب يَسْتُون .

(وفى آللّه وجهان ، أجودهما الحذفُ) — فإذا دخلت همزة الاستفهام على الجلالة ، جاز أن تثبت صورة لهمزة الوصل ، فتكتب هكذا : آاللّه ، بألفين ، لأن اَلْ فيه لازمة عِوضاً ، فنزلت منزلة جزء من نفس الكلمة ؛ والأجود الحذف ، لأنها همزة وصل ، صحبت همزة الاستفهام ، نحو : « آلذَّكَرَين » [1] ؟ وقد سبق أنه أجاب بالحذف ، وهذا كالمستثنى مما تقدَّم ، بالنسبة إلى جزم صاحب الكتاب بالجواب ؛ وإلاَّ فقد سبق ذكر الخلاف فى : « آلذكرين » ونحوه .

(وما سوى ماذكر ، شاذ ، لا يقاس عليه ، أو مخالف للرسم ، فلا يلتفت إليه) — فالشاذ نحو كتْب :اقرآ ، مسنداً إلى اثنين ، بألف واحدة ، والمخالف نحو كتب : رؤوس وطاووس ، بواوين .

(**فصـــل**) : (حذفت الألف من اللّه) — والقياس إثبات الألف ، كما أثبتت فى اللام ، لكن حذفوها ، لكثرة الاستعمال مع أمن اللبس .

(والرحمن) — وعلة الحذف ماسبق ، وقول ابن قتيبة : لم يحذفوها من شيطان ودهقان ، مع اَلْ ، إجماعاً ، والقياس الحذف ، مردود ؛ فليس فى كل منهما ، مافى الرحمن ، لأنه لم يكثر استعمالهما ، كثرة استعمال الرحمن .

---

(١) الأنعام / ١٤٣ ، ١٤٤ .

(والحارث [١] ، علَماً) – فإن كان صفة ، لم يجز حذف الألف .

(مالم يخْلُ من الألف واللام) – فإن خلت الثلاثة من الْ ، لم تحذف الألف ، نحو : لَاهِ أبوك [٢] ، أى لله أبوك [٢] ، ونحو : رحمان الدنيا والآخرة ، وقوله :

(١٠٣) * وأنت غيث الورى ، لازلت رحمانا [٣] *

وقوله :

(١٠٤) ياحارِ، لا أُرْمَيَنْ منكم بداهية لم يلْقَها سُوقةٌ قبلى ولا مَلِكُ [٤]

(ومن : السلامُ [٥] عليكم) –وذلك– ، لكثرة الاستعمال .

(وعبد السلام) [٥] – لحذفها من السلام فى : السلام عليكم .

(وذلك وأولئك) – فلو تجرَّدا ، ثبتت الألف ، نحو : ذا وأولاء ؛ وكذا مع ها التى للتنبيه ، نحو : هذا وهذاك ، وهؤلاء وهؤلائك . .

---

(١) فى النسخة المحققة من التسهيل : والحرث .

(٢) فى (ز ، غ) : أقول .

(٣) لم أعرف قائله ، ولا تتمته ؛ والشاهد فى مجىء رحمان بالألف ، لخلوّه من آل .

(٤) من البسيط لزهير – ديوانه ١٨٠ – والشاهد فى مجىء حارث مرخَّماً ، بالألف ، لخلوه من الْ .

(٥) فى (ز ، غ) : السلم .

(وثمْنية وثمْني ، ثابت الياء) – فتكتب ثمنية رجال ، وثمنية عشر ، بلا ألف ، وكذا ثمنى نساء ، وثمنى عشرة ، فإن حذفت ياء ثمنى ، أثبتت الألف ، نحو : ثمانِ عشرة ، وعندى من النساء ثمانٍ ، لئلا يكثر الحذف .

(وفى ثمانين وجهان) – وكذا إذا كتبت ثمانون رفعاً ، ووجه الحذف أن الحرف الدال على الجمع ، كأنه عوض عن الياء المحذوفة منه ، فكأنها ثابتة ، فتحذف الألف ، كما فى ثمنية ؛ ووجه الإثبات ، وهو اختيار ابن عصفور ، أن ياءه حذفت ، فصار نحو : ثمانِ عشرة .

(وحذفت أيضا من ثَلْثٍ وثَلْثين) – نحو : عندى ثَلْثٌ من البط ، وثَلْث نساء ، وثلْث عشرة امرأة ، وثلْث وثلْثون جارية ، وكذا ثلْثة ، وحكم ثلْثين ، رفعا ونصبا وجرًّا ، واحد ، فتحذف الألف فيه مع الياء والواو .

(ومن يا [1] متصلة بهمزة ليست لهمزة آدم) نحو : يأحمد ، يإسحق ، يإبراهيم ، يابن زيد ، يأبابكر ؛ وماذكر المصنف من أن المحذوف ألف يا ، كلام ثعلب فى هذا الموضع يخالفه ، إذ قال : إن المحذوفَ ، الألفُ الثانية . وأما يا آدم ونحوه ، فلا يحذفون فيه ألف يا ، لأنهم قد حذفوا من آدم ، ألفاً ؛ وفهم من كلامه ، أن مثل : يازيد ، ياجعفر ، لايحذف فيه ألف يا ، وقال ثعلب : إنهم يكتبونه بألف ،

---

(١) فى النسخ الثلاث ، وفى المحققة من التسهيل : ياء ، وفى الدماميني : ومن يا التى للنداء .

وبغير ألف ، قال : والألف [١] الأصل ؛ وقال [١] فى توجيه الحذف : كأنهم جعلوا يا مع مابعدها ، شيئا واحداً ، لأن يا ، أقاموها مقام اَلْ ، بدليل امتناع : يا الرجل .

(ومن ها متصلة بذا ، خالية من كاف) – نحو : هذا ، فإن اتصلت الكاف ، فالإثبات ، نحو : ها ذاك [٢] ؛ وحذفت الألف أيضا من ها فى ثلاثة مواضع فى القرآن : « أَيُّهَ المؤمنون » [٣] ، « يأَيُّهَ الساحرُ » [٤] ، « أَيُّهَ الثقلان » [٥] .

(وبجميع [٦] فروعها) – نحو : هذه وهذى وهذان وهؤلاء .

(إلاَّ تا وتى) – فلا تحذف ألف [٧] ها معها ، نحو : هاتا وهاتى ، وكذا هاتان ؛ وقالوا : هأنت وهأنتم وهأنا ، وكتبوها بألف واحدة ، قال ثعلب : والقياس أن تكتب بألفين ، إلاَّ أنهم جعلوا ها مع المكْنىّ كالشيء الواحد ؛ وزعم ثعلب أن المحذوف ألف أنت وماذكر معه ؛ ونُقل عن الكسائى ، أن المحذوف ألف ها ، ورُدَّ بقولهم :

---

(١) سقطت من (ز) وجاءت العبارة فيها هكذا : والأصل فى توجيه الحذف ... الخ

(٢) فى (ز ، غ) : هذاك ؛ وهو مخالف للحكم .

(٣) النور / ٣١ : « وتوبوا إلى الله جميعا أَيُّهَ المؤمنون » .

(٤) الزخرف / ٤٩ : « وقالوا : يأَيُّهَ الساحرُ ادعُ لنا ربَّك » .

(٥) الرحمن / ٣١ : « سنفرغ لكم أَيُّهَ الثقلان » .

(٦) فى (د) : ومن جميع فروعها .

(٧) فى (ز) : ألفها .

هانحن ، نقول ذلك بإثبات ألفها ؛ وقالوا : ها لله ، فحذفوا ألفاً ، لجعلهم ها مع الاسم كشىء واحد .

(وحذفت أيضا ، مما كثر استعماله ، من الأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف) – نحو : مالك وصالح وخالد وإبراهيم [١] وإسماعيل وإسحاق وهارون وسليمان ؛ وقال ثعلب : إنه يجوز فى صالح وخالد ، علَمَين ، الإثبات أيضا ، وكذا قال بعض المغاربة : إن إثباتها فى صالح وخالد ومالك جيد .

وخرج مالم يكثر ، كحامد وجابر وحاتم وطالوت وجالوت وياجوج وماجوج ، وقد حذفت فى بعض المصاحف من هاروت وماروت وهامان وقارون ، وهى لم تكثر ؛ وخرج بالأعلام ، الصفات ، كرجل صالح ، ورجل مالك ؛ وبالزائدة : شامة وهالة وأوس بن لام ، فلا تحذف الألف فى شىء من هذه .

(مالم يُحذَف منها شىء ، كإسرائل وداود) – فحذفوا من إسرائل ، صورة الهمزة التى بعد الألف ، وبعضهم يقول : الياء ، وهو المعنىُّ بصورة الهمزة ، وحذفوا من داود ، إحدى واويه ؛ وقد سبق فى مسألة طاوس ، ما المحذوف ، على مايقتضيه النظر .

(أو يَخْفَ التباسُه ، كعامر) – وكذا عباس ؛ فلو حذفت الألف ، لا التبس بعُمر وعبس .

---

(١) كتب هو وما بعده من الأعلام بحذف الألف فى بعض النسخ .

(وحذفت أيضا من نحو : مفاعل ومفاعيل ، غير ملتبسَين بواحده ، لكونه على [١] غير صورته) – فيكتب خَوٰتم ودَوٰنيق ، بغير ألف ، لعدم اللبس ، فالمفرد خاتم ، ودانق [٢] ؛ وتكتب مساكين ودراهم بألف ، للبس ، فالمفرد مسكين ودرهم .

(أو فى غير موضعه) – فيكتب ثلثة درٰهم ، بلا ألف ، لأن الموضع لا يصلح للمفرد ، وكذا عندى درٰهم جياداً ، [٣]أو معدودة ؛ ويجوز إثبات الألف حيث جاز حذفها ، والإثبات أجود ؛ وشرط بعضهم للحذف أن لا يلتقى به مثلان ؛ فإن التقيا ، نحو : دنانير ودكاكين ، لم تحذف الألف .

(ومن ملائكة [٤]) – لأنه لفظ لا يلابسه لفظ مثله ، ولكثرة الاستعمال .

(وسمٰوات) – وتوجيهه ماذكر فى ملئكة ؛ والمراد الألف التى بعد الميم ، وقد كتبوا فى مصحف : السمٰوٰت ، بحذف الألفين معاً ؛ وقال بعض المغَاربة : جمع المؤنث السالم ، إن كان فيه مع ألف

---

(١) فى (ز ، غ) : على صورته ؛ والتحقيق من (د) والدمامينى والمحققة من التسهيل .

(٢) فى الدمامينى : وحذفت من الخط ، الألف أيضا من نحو : مفاعل كخوٰتم ودوٰنق ، ومفاعيل كمحريب وتمثيل ، (غير ملتبسين بواحده) ــ لكونه على غير صوته ، كما مثلنا ؛ فإن مفرد تلك الجموع لا يلتبس بها فى الصورة أصلا ، فالمفرد : خاتم ودانق ومحراب وتمثال .

(٣) أى جيدة ، وفى الصحاح : وأجدته النقدَ : أعطيته جياداً .

(٤) فى بعض النسخ : ملئكة ؛ وسيأتى الحكم بالجواز .

الجمع ، ألف أخرى كالسموات والصالحات ، اختير حذف ألف الجمع ، وإبقاء الأخرى ، وثبت فى المصحف بحذف الألفين .

(وصالحات وصالحين ، ونحوهما) - فنحو : صالحات ، كل جمع مؤنث سالم فيه ألفان ، كالعابدات والذاكرات ، فتحذف من هذا كله ، الألف الأولى ، وقد عرفت ماذكره بعض المغاربة ؛ ونحو : صالحين ، كل جمع مذكر سالم من الصفات ، كالقانتين والصائمين ، فتحذف من هذا كله وما أشبهه ، الألف ؛ وإن لم يكن فى الجمع ألفان ، حملاً على المؤنث .

واشترط بعضهم فى الصفات ، فى جمع المذكر السالم ، كون الصفات مستعملة كثيراً ، وقال : إن الحذف والإثبات حسنان كثيران ؛ ولا فرق فى المذكور ، من ملئكة إلى صالحين ، بين المعرفة والنكرة ، لكن قال ثعلب : أسقطوا من الظالمين والخاسرين والكافرين ، إذا أدخلوا الألف واللام .

(غير ملتبس) - فلا يحذف من طالحات ، لئلا يلتبس بطلحات جمع طلحة ، ولا من حاذرين وفارحين ، لئلا يلتبس بحَذِرين وفَرِحين .

(ولا مضعَّف) - نحو : شابَّان ، و« العادِّين » [1] ،

---

(١) المؤمنون / ١١٣ : « قالوا : لبثنا يوما أو بعض يوم ، فاسأل العادِّين » .

فلاتحذف الألفُ منهما ، ولا من شبههما ؛ لأن الإدغام جعل الاسم كالنّاقص حرفاً ، وكذا رسموا فى المصحف ، فكتبوا « الضَّالِّين [(١)] » و « العادِّين » بالألف .

(ولا معتلّ اللام) – نحو : الرّامِين ، فلا تحذف الألف ، لأنه قد حذف من الاسم اللام ، وكذا لا تحذف من الراميات ، حملاً على الرَّامين ، كما حمل الصالحون فى الحذف ، على الصالحات ؛ وأما المهموز ، نحو : « الخاسئين » [(٢)] ، فأثبتوا الألفَ فيه ، حملاً على المضعف ، لأن الهمزة مغيَّرة عن صورتها إلى الياء ، كأنها سقطت ، فأشبهت حرف [(٣)] التضعيف ، حيث لم توجد صورته مفردة ، فأثبتوا الألف فى المهموز ، كما ثبتت فى المضاعف ؛ وقد رسم فى بعض

---

(١) الفاتحة / ٧ : « غير المغضوب عليهم ، ولا الضالّين » .
البقرة / ١٩٨ : « وإن كنتم من قبله لمن الضالّين » .
الأنعام / ٧٧ : « قال : لئن لم يهدنى ربِّى ، لأكوننَّ من الضالِّين » .
المؤمنون / ١٠٦ : « قالوا : ربنا ، غلَبت علينا شقوتُنا ، وكنا قوماً ضالِّين » .
الشعراء / ٢٠ : « قال : فعلتها إذن ، وأنا من الضالين » .
« / ٨٦ : « واغفر لأبى ، إنه كان من الضالين » .
الصافات / ٦٩ : « إنهم ألفوا آباءهم ضالِّين » .
الواقعة / ٩٢ : « وأما إن كان من المكذبين الضالّين » .
(٢) البقرة / ٦٥ : « فقلنا لهم : كونوا قردة خاسئين » .
الأعراف / ١٦٦ : « فلما عَتوا عما نُهوا عنه ، قلنا لهم : كونوا قردةً خاسئين » .
(٣) سقط من (ز) .

المصاحف بحذفها ، نظراً إلى أن الهمزة حرف صحيح ، فيُجرَى مُجرَى غيره من الحروف الصحيحة .

ومما يحذف منه الألف : سفيان وعثمان ومروان ، وشبهها ، مما فيه ألف ونون ، وكثر استعماله ، والإثبات حسن ، إلاَّ أنهم لم يحذفوا فى عمران .

(ويُكتب بلام واحدة : الذى) – وذلك للزومها ، فكأنها غير منفصلة .

(وجمعُه) – لأن لفظ الواحد كأنه باقٍ فيه ؛ وفُهم من كلامه أن التثنية تكتب بلامين ، وهو كذلك ، نحو : اللذان واللذين ، وقصدوا التفرقة بين التثنية والجمع ، وكان الثبوت فى التثنية ، لأنها أسبق من الجمع ، فاللبس عند الجمع حصل .

(والتى وفروعُه) – وهى التثنية ، نحو : الَّتَان والَّتَيْن ، [والجمع [1] نحو :] اللاتى واللائى ؛ ولم يثبتوها فى التثنية ، لعدم التباسها بالجمع هنا ؛ وقال ثعلب : كتبوا اللائى واللاتى : الّئِى والّتى ، فحذفوا لاماً من أولهما ، وألفاً من آخرهما ، قال : ولو كتب على لفظه كان أوفق . انتهى . وفى حذف الألف من اللاتى إلباس بالمفرد ؛ والمعهود عدم حذفها .

---

(١) سقط ما بين القوسين من النسخ ، ووجوده لازم ؛ وفى الدماميني : والتى وفروعه : المثنى والمجموع ، على اختلاف صيغه .

(والَّيل والَّيلة ، فى الأجود) – وذلك لأن فيه اتباع خط المصحف ، لكن القياس كتبهما بلامين ، وأجاز ذلك قوم ؛ وزاد ثعلب ، فيما كتب بواحدة : الَّطيف ، قال : لأنه عرف ، فاستخف ؛ قال : واللحم واللهو واللعب ، بلامين ، ولو كتب بواحدة جاز .

(وبلامين : لِله ونحوه ، مما فيه ثلاث لامات لفظاً) – وذلك لكراهة اجتماع ثلاث لامات ؛ فإن قيل : فهلاَّ كتب الله ، بلام واحدة كالذى ؟ قيل : لحذف ألفه ، فكرهوا كثرة الحذف ، ولئلا يلتبس بإله ، لأن ألفه تحذف .

(**فصــــل**) : (زيدت ألف فى مائة) – قيل : تفرقة بينها وبين منه ؛ وكانت التفرقة فى مائة ، لأنها اسم ، والاسم أحمل للزيادة ، وكانت بالألف ، لأنها تشبه الهمزة ؛ وحكى صاحب البديع ، أن منهم من يحذف ألف مائة فى الخط ، وبعض النحويين يكتب مائة هكذا : ماه ، فيسقط الياء ، وهو جار على ماحكى عن الفرّاء وغيره من الحذاق ، أنه يجوز كتب الهمزة المفتوحة ألفاً ، فى كل موضع ؛ وقال ابن كيسان : منهم من يكتب الهمزة ألفاً ، على حركتها فى نفسها ، وإن كان ماقبلها مكسوراً .

(ومائتين) – وهذا أحد الرأيين فيها ، لأن التثنية لا تغير الواحد عما كان عليه ؛ والرأى الآخر ، عدم زيادة الألف ، كما لا تزاد فى الجمع ، لأن موجب الزيادة قد زال ؛ واتفق على أن الألف لا تزاد فى مئات ومئون ومئين .

(وبعد واو الجمع المتطرفة ، المتصلة بفعل ماض أو أمر) — نحو : ضربوا واضربوا [١] ؛ وخرج بواو الجمع ، واو يغزو ويدعو ؛ وأجاز الفراء إلحاق الألف فى هذين ونحوهما ، فى الرفع خاصة ؛ وأجاز الكسائى إلحاقها فى النصب مع الظاهر ، نحو : لن يغزوَا زيد ، دون لن يغزُوَكَ ، فرقا بين الاتصال والانفصال .

واحترز بالمتطرفة ، من نحو : يضربون وبماض وأمر ، من المتصلة باسم نحو : ضاربوهم ، وقاتلو زيد ، وهمُو ؛ وأجاز الكوفيون لحاقها ، فيكتبون ضاربو زيد ، وهمو ، بالألف ؛ وأما المضارع نحو : لن يضربوا ؛ فالأخفش يجعله كالماضى والأمر ، فيلحق الألف ؛ وبعض البصريين لا يلحقها ، وقيل فى زيادة الألف فى ضربوا ونحوه : إنهم قصدوا التفرقة بين الضمير المنفصل ، والضمير المتصل ، نحو : ضربوهم ؛ فإذا قصد كون الضمير مفعولاً ، لم تثبت الألف ، وإن قُصد كونه توكيداً ، ثبتت .

وبترك الألف فى خط المصحف فى قوله تعالى : « وإذا كالوهم أو وزنوهم [٢] » استُدلَّ على أن الضمير مفعول ، وليس ضميراً منفصلاً ؛ ثم طردوا زيادة هذه الألف ، فى كل واو جمع ، بالشرط المذكور ، وإن لم يلحقها ضمير نصب [٣] .

(وربما زيدت فى نحو : يدعو ، وهم ضاربو زيد) — وقد سبق

---

(١) وفى الدماميني : المتصلة بفعل ماض نحو : قاموا ،أو أمر نحو : قوموا ، أو مضارع نحو : لن يقوموا ؛ وسيستدرك الشارح حكم المضارع بعد قليل .

(٢) المطففين / ٣ : « وإذا كالوهم أو وزنهم يُخْسِرون » .

(٣) الضمير فى الآية ضمير نصب مفعول ، والفعل معه لا يستحق الألف .

النَّقل عن الفراء والكسائى فى يدعو ، وعن الكوفيين فى : ضاربو زيد .

(وشذَّت زيادتها فى « الرِّبَوا » ، [(١)] و « إن امرؤًا » [(٢)]) — وكان حقُّها أن لا تثبت ، بل يكتب الرّبا — هكذا — لأن ألفه عن واو ، ولكن زادوا الألف ، إذ كتبوه بالواو ، لما سبق ، تنبيهاً على أن الأصل أن تكتب ألفاً ؛ وكان حق « امرؤ » ، أن لا يعتد بما عرض له من ضمٍّ عينه للإتباع ، بل يعتبر ما لعينه بطريق الأصالة ، وهو الفتح ، فيكتب بالألف ، نحو : يقرأ ، لكن اعتدُّوا بما عرض فيه من الإتباع ، فكتبوا على حسبه : هذا امرؤٌ بالواو ، ومررت بامرئ بالياء ، وكذا رأيت امرًأً بالألف ، نظراً إلى الإتباع ، عند من يتبع ؛ قيل : فزادوا بعد الواو ألفاً ، تنبيها على أن حقه ، أن يكتب بالألف مطلقاً ، ولا يُعتدّ بالعارض من الضمة والكسرة .

(وزيدت واو فى أُولئك وأُولو وأُولات ويأُوخَىّ وعَمْرو ، غير منصوب) — فزيدت فى أولئك ، فرقا بينه وبين إليك ، وكانت الزيادة واواً ، لمناسبة ضمة الهمزة ، ولم تكن الزيادة فى إليك ، لأن الزيادة فى الأسماء أكثر ، بل لا توجد الزيادة فى حرف ، إلاَّ قليلا ، نحو : لعلَّ ؛ وقال شيخنا — رحمه الله — : يمكن كون الزيادة فى أولى ، نصباً وجرًّا ، للفرق بينه وبين إلى الحرف ، ثم حُمل الرفع على النصب والجرّ ، والتأنيث على التذكير ؛ وأما يأوخَىّ ، فزاد بعض أهل الخط فيه الواو ، فرقاً بينه وبين المكبَّر ، وكانت الزيادة فى المصغَّر ، لأن الفرع أحمَل

---

(١) البقرة / ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، وآل عمران /١٣٠ ، والنساء /١٦١ ، والروم /٣٩ .

(٢) النساء / ١٧٦ : « إن امرؤًا هلك ، ليس له ولد » .

للزيادة ، ولأن التغيير يأنس بالتغيير ، وكانت واواً لمناسبة الضمة ، وأكثر أهل الخط لا يزيدونها ؛ وزيدت الواو فى عمرو ، رفعاً وجرًّا ، فرقاً بينه وبين عُمَر ، وكانت الزيادة واواً ، لأنها لا يقع بها لبسٌ ، فالياء يلتبس بها ، بالمضاف إلى ياء المتكلم ، والألف يلتبس بها المرفوع بالمنصوب ، وكانت فى عمرو ، لأنه أخفُّ ببنائه وصرفه ، ولم يحتج فى النصب للفرق بالواو ، لظهوره [1] بالألف فى عمرو .

(وزيدت ياءٌ فى « بأييدٍ [2] » ، و « من نبإى المرسلين [3] » ، و « مَلإيه [4] » ، و « ملإيهم [5] ») – وهذا كله من مرسوم المصحف ؛ ولما كانت همزة « بأييدٍ تُحقق وتُسهَّل ، كتبوها بالألف ، نظراً إلى التحقيق ، وزيدت الياء ، نظراً إلى التسهيل؛ وكذا زيدت الياء فى « نبإى » ، إشعاراً بجواز إبدال الهمزة ياءً

---

(١) فى (ز) : أظهروه بالألف ؛ وفى (د) : لوجود الألف فى عمرو .

(٢) الذاريات / ٤٧ : / والسماء بنيناها بأييد ، وإنا لموسعون » .

(٣) الأنعام / ٣٤ : « ولقد جاءك من نبإى المرسلين » .

(٤) الأعراف / ١٠٣ : « ثم بعثنا من بعدهم موسى بآياتنا ، إلى فرعون وملإيه » .

يونس / ٧٥ : « ثم بعثنا من بعدهم موسى وهارون ، إلى فرعون وملإيه » .

هود / ٩٧ : « ولقد أرسلنا موسى بآياتنا وسلطان مبين . إلى فرعون وملإيه » .

المؤمنون / ٤٦ : « إلى فرعون وملإيه ، فاستكبروا ، وكانوا قوماً عالين » .

القصص / ٣٢ : « فذانك برهانان من ربك ، إلى فرعون وملإيه » .

الزخرف / ٤٦ : « ولقد أرسلنا موسى بآياتنا ، إلى فرعون وملإيه » .

(٥) يونس / ٨٣ : « فما آمن لموسى إلَّا ذرية من قومه ، على خوف من فرعون وملإيهم أن يفتنهم » .

فى الوقف ، فتكتب بالألف ، على التحقيق ، وبالياء ، على التخفيف ، ليُعلم جواز القراءة بهما ؛ وقد وقف بالياء جماعة ، فى قراءة حمزة ، وإن كان الوجه أن تبدل فى الوقف ألفاً ؛ وكذا الألف فى « ملإيه » و « ملإيهم » صورةُ التحقيق [1] ، والياء صورة تخفيف الهمزة ، إذ تُسهَّل بين الهمزة والحرف الذى حركتها من جنسه ، وهى الياء [2] .

(وهذا [3] مما ينقاد [4] إليه ، ولا يقاس عليه) – فالانقياد إليه فى رسم المصحف ، اتّباعاً للسلف ، رضى الله عنهم ، وعدم اقتياسه ، أن لا يتعدّى به موضعه ؛ فإذا كتبت هذه وما أشبهها فى غير المصحف ، لم تكتب بالياء ، بل تكتب بأيْدٍ – هكذا – كما تكتب بأصْلٍ ، وتكتب من نبأ – هكذا – كما تكتب من أَجَأ ، وكذا من ملأه وملأهم ، مثل : من خطأه ، وخطأهم ، بالألف ، كما إذا لم تُضَف لضمير ؛ وقيل : تكتب ياءً ، على حسب مناسب حركتها ، أضيفت ، نحو : من خطئه ، أم لم تضف ، نحو : من الكلى .

* * *

وهذا آخر الكتاب

---

(١) أى الألف صورة التحقيق .
(٢) سقطت من (ز) .
(٣) سقطت من (ز) .
(٤) فى (ز) : مما لاينقاد إليه .

تَمَّ بحول الله وقُوَّته ، الجزء الرابع والأخير من شرح التسهيل لابن عقيل :

المساعد على تسهيل الفوائد

وتكميل المقاصد ، لابن مالك

وكان تمام طبعه ومراجعته فى العاشر من شهر صفر عام ١٤٠٥ هـ ، الموافق ٣ من نوفمبر عام ١٩٨٤ م

بمطابع دار المدنى – للطباعة والنشر والتوزيع

والحمد لله أولا وآخرا .

* * *

وتليه خواتيم النسخ المخطوطة والمصورة التى استخدمت فى التحقيق ، تليها الفهارس الخاصة والعامة .

* * *

نقل إلى [illegible] زيدت ألفا في مرتين استعمالا لجواز إبدال
الهمزة ألفا [illegible] فكتبت بالألف على التحقيق وبالياء على التخفيف ليعلم
جواز القراءة [illegible] وقد وقف بالياء جماعة في قراءة حمزة وإن كان الوجه أن
يبدل ألفا لوقف [illegible] وكذا الهمزة في ملائه وملائهم صورة التحقيق والياء
صورة تخفيف الهمزة إذ سهل بين الهمزة والحرف الذي حركتها من جنسه وبين
الياء [illegible] فالأشبه [illegible]
مصحف [illegible] رضي الله عنهم [illegible]
موضعه [illegible] وما أشبهها في المصحف لم يكتب بالياء [illegible]
[illegible] ويكتب [illegible] هكذا [illegible] وكذا
من ملائه وملائهم [illegible] الألف [illegible] إذا لم يصف تصهير
[illegible] علي [illegible] حركتها [illegible]
[illegible] آخر الكتاب [illegible]
وباطنا وظاهرا وصلواته وسلامه على
سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه
الذين [illegible]
وحسبنا الله
ونعم [illegible]
[illegible]

خاتمة نسخة دار الكتب (د)

وقف

الهمزة ألفا على حركتها في نفسها وإن كان ما قبلها مكسورا • ومائتين • وهذا أحد الرأيين فيها لأن المثنى لا يغير الواحد عما كان عليه والرأي الآخر عدم زيادة الألف فيها لا تزاد في الجمع لأن موجب الزيادة قد زال واتفق على أن الألف لا تزاد في مئات ومئون ومئين بعد ولفقد وأوا الجمع المتطرفة المتصلة بفعل أو أمر نحو ضربوا واضربوا وخرج بواو الجمع واو نحو يغزو ويدعو وأجاز الفرا إلحاق الألف في هذين ونحوهما في الرفع خاصة وأجاز الكسائي إلحاقها في النصب نحو لن يغزوا ويدعوا ولن تدعوا وأبى الجمهور كتابة الألف في هذين ونحوهما ورواه أهل الاتصال والانفصال واحترز بالمتطرفة من نحو يضربون وخرج من المنفصلة باسم نحو ضاربوهم وقاتلوا زيد وهموا أجاز الكوفيون إلحاقها فكتبوا ضاربوا زيد وهموا بالألف وأما المضارع نحو لن يضربوا فالأخفش جعله كالماضي والأمر فألحق الألف وبعض البصريين لا يلحقها وقيل في زيادة الألف في ضربوا ونحوه أنهم قصدوا التفرقة من الضمير المنفصل والضمير المتصل نحو ضربوهم فإذا قصد كون الضمير مفعولا لم تثبت الألف وإن قصد كونه توكيدا تثبت وترك الألف في خط المصحف في قوله تعالى وإذا كالوهم أو وزنوهم استدل على أن الضمير مفعول وليس ضميرا منفصلا ولم يطردوا زيادة هذه الألف في كل واو جمع بالشرط المذكور وإن لم تلحقها ضمير نصب • وربما زيدت في نحو يدعو • وهم ضاربوا زيد • وقد سبق النقل عن الفرا والكسائي في يدعو وعن الكوفيين في ضاربوا زيد • وشذت زيادتها في الربوا • وإن امرؤا • وكان حقها أن لا تثبت بل يكتب الربا هكذا لأن ألفه عن واو ولكن زادوا الألف إذ كتبوه بالواو لما سبق تنبيها على أن الأصل أن يكتب بالألف • وكان حق امرؤا أن لا يعتد بما عرض له من ضم عينه للاتباع بل يعتبر ما لعينه بطريق الإمالة وهو الفتح • فيكتب بالألف نحو تقرأ الكرا اعتد بما عرض فيه من الاتباع فلينوا على حسبه هذا امرؤ بالواو ومررت بامرئ بالياء وكذا رأيت امرأ بالألف نظرا إلى الاتباع عند من يتبع قيل فزادوا بعد الواو ألفا تنبيها على أن حقه أن يكتب بالألف مطلقا ولا يعتد بالعارض من الضمة والكسرة • وزيدت واو في أولئك وأولوا وأولات وياأوحي وعمرو غير منصوب • فزيدت في أولئك فرقا بينه وبين إليك وذات الزيادة واو لمناسبة ضمة الهمزة ولم تكن الزيادة في إليك لأن الزيادة في الأسماء أكثر بل لا توجد في حرف الأولى لا حول لعل وقال شيخنا رحمه الله يمكن أن الزيادة في أولي نصبا وجرا للفرق بينه وبين إلى الحرف ثم حمل الرفع على النصب والجر وإنما بنت على التذكير وأما أولات فرقا بين أولات للذكور وذلك فزاد بعض أهل الخط فيه الواو فرقا بينه وبين المكسر وذات

وقف

الزيادة في المصغر لأن الفرع أحمل للزيادة ولأن التغيير يأنس بالتغيير وكانت واوا لمناسبة الضمة وأهل الخط لا يزيدونها وزيدت الواو في عمرو رفعا وجرا فرقا بينه وبين عمر وكانت الزيادة واوا لأنها لا يقع بها لبس فالياء يلتبس بها بالمضاف إلى ياء المتكلم والألف يلتبس بها المرفوع بالمنصوب وكانت في عمرو لأنه أخف بنائه وحرفه ولم يخرج في النصب للفرق بالواو والظهور به بالألف في عمرو • وزيدت ياء في بأييد ومن نبأى المرسلين • وملائه وملائهم • وهذا كله من مرسوم المصحف ولما كانت همزة بأييد تحقق وتسهل كتبوها بالألف نظرا إلى المحقق • وزيدت الياء نظرا إلى التسهيل • وكذا زيدت الياء في نبأى إشعارا بجواز إبدال الهمزة ياء في الوقف فكتبت بالألف على المحقق وبالياء على التخفيف ليعلم جواز القراءة بهما وقد وقف بالياء جماعة في قراءة حمزة وإن كان الوجه أن تبدل في الوقف ألفا وكذا الألف في ملائه وملائهم صورة المحقق والياء صورة تخفيف الهمزة إذ تسهل بين الهمزة والحرف الذي حركتها من جنسه وفي الياء وهما ما الانقياد إليه ولا يقاس فالانقياد إليه في رسم المصحف اتباعا للسلف رضي الله عنهم وعدم اقتياسه أن لا يتعدى به موضعه فإذا ثبت هذه وما أشبهها في غير المصحف لم تكتب بالياء بل تكتب بأيد هكذا كما تكتب بأصل وتكتب من نبأ هكذا كما تكتب من أجا وكذا من ملاه وملائهم مثل من خطاه وخطاهم بالألف كما إذا لم تضف لضمير وقيل تكتب بها على حسب مناسب حركتها إضافة نحو خطيئة أم لم تضف نحو من الكلي وهذا آخر الكتاب

والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا وصلى الله على محمد وآله وسلم كلما ذكره الذاكرون وكلما غفل عن ذكره الغافلون وفرغ مصنفه من تصنيفه يوم الجمعة السادس والعشرون من صفر سنة ثمان وخمسين وسبعمائة وفرغ من تعليقه أول عبد الله وأفقرهم إلى رحمته محمد حسن بن علي بن علي السنباطي المعروف بابن الغزولي غفر الله له ولوالديه ولمن يدعو له بالتوبة والمغفرة ولجميع المسلمين من نسخة نقلت من نسخة الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن محمد بن علي العماري وكوا[ن] فراغ من نسخه يوم الأربعاء الخامس عشر من شهر الله المحرم سنة أربع وتسعين وسبعمائة أحسن الله عاقبتها وتوفي مصنفه سنة الشيخ بهاء الدين عبد الله عبد الرحمن بن عقيل في يوم الخميس سلخ ذي الحجة الحرام

٦٩٤

خاتمة نسخة الأزهر (ز)

الزيادة والهمز

[illegible]

وهذا آخر الكتاب والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم كلما ذكره الذاكرون
وكلما غفل عن ذكره الغافلون ورضي الله عن أبي بكر وعمر
وعثمان وعلي وعن سائر الصحابة أجمعين والتابعين
لهم بإحسان إلى يوم [illegible]
[illegible] وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

[illegible]

خاتمة نسخة الرباط (غ)

لا يقع فيه عمرو لا يفضي الى اللبس قلت ليس هذا بمتشكك فادرجي لا نزاع عند العروضيين ان الكامل

له عروض هذا على زنة فعلن ولها ضرب مثلها واخر حذ مضمر على زنة فعلن فلو ان قايلا قال

وقف في مسار لهم على النهر واسال هل يكن النفس عن عمرو لامكن ان يكون العروض حذا وضربها مثلها

فيكون الهاء من النهر والميم من عمرو مفتوحتين وان يكون الضرب احذ مضمرا والعرض من مثله لاجل

التصريع فتكون الميم والهاء ساكنين فقد تصورنا وقوع عمرو في القافية التي يقع فيها عمرو بالعكس

فسقطما قاله ونزيدت بالى بسائر ومن نباي وملا به وهذا لما يتقاد اليه ولا يقا

عليه لان رسم المصحف سنة متبعة توجب الانقياد اليه وليس معقول المعنى لنا فلا نقيس

ويكتب في غير المصحف بابدكما يكتب بزيد بياء واحدة ومن نبا زيد ومن ملاء او ملاهم كما يكتب

من رشا زيد ومن خطاهم كما يكتب ذلك اذا لم يضف للضمير وقيل يكتب يا على مناسبة حركتها

اضيفت نحو من خطيئه ولم يضف وقيل الى كتبا يا على مناسبة حركتها اضيفت نحو من خطيئة او لم

تضف نحو من الكلي وهنا تم الكلام في تعليق الفرايد على تسهيل الفوايد وما هو الا بضاعة

عاجز مزجى البضاعة معهود في اصل التقصير والاضاعة حقير قلما دعا المباحث الحسنة

قلبه بالسمع والطاعة وانا عثرته للموافق عليه بما دفعت اليه من العجلة التي اقتضاها

الحال لاسيما في هذه المجلدة التي اولها همزة الوصل فقد دعاني الى السرعة فيها داعي الاستعجال

وقد خرج الكتاب كله من يدي قبل ان ارجع النظر فيه ولما تمكن من اصلاح معضله

واظهار خافيه فليحسن المتامل المتامل من اصلاح ما يجده من هفوة طغا بها القلم او

عثرة زلت بها القدم وليصفح الصفح الجميل وليغض عما هو قاصر وحسبنا الله ونعم الوكيل

وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه اجمعين ، قال الكاتب ممن نسخنا نحن منه

فان الاصل الذي كان بيده كثير التحريف سوى الربع الاول مع قصر اليد عن تحريره بمصر غفر الله

له ولساير المسلمين اجمعين ، وقد وقع الفراغ منه على يد افقر العباد واحوجهم

الى ربه سبحانه وتعالى الغني الفقير ملا محمد ابن ملا محمد فريد

ابن ملا عثمان الافغاني السليماني الخالدي في يوم الجمعة وقت

الضحى في اول شهر المعظم شهر شعبان التي هي من شهور سنة

خمس عشرة ومايه والف بقرب جامع بني امية بدمشق الشام

حرسها من العاهات والافات تحت المنارة الشرقية بمحلة باب

الخضرا بمحلة العنود السليمانية الخالدية بزاوية القطب

الرباني رئيس الاولياء شرقا وغربا الشيخ عبد القادر

الكيلاني قدس الله سره وحشرنا واحبابنا في زمرة قوم

الانبيا والاوليا والصالحين وغفر الله تعالى لنا

ولمشايخنا ولاستاذينا ولساير اخواننا اجمعين

امين

وصلى الله تعالى على سيدنا وحبيبنا محمد وعلى اله

وازواجه الطيبين الطاهرين وصحبه وسلم تسليما

الى سليم زمي

خاتمة نسخة الدمامينى

الفهـــارس والمـــراجع

الصفحة	الموضـــوع
٥	**(٧٦) باب التصريف**
٥	(التصريف علم يتعلق ببنية الكلمة)
١١	فصل : الاسم الثلاثى المجرد ، مفتوح الأول ، ساكن الثانى
١٩	فصل : استثقل تماثل أصلين فى كلمة
٣٤	فصل : لأصالة الفعل فى التصريف ....
٣٨	فصل : أهمل من الزيد فيه ، فِعْويل
٤٤	فصل : يُحكم بزيادة ماصَحب أكثر من أصلين
٥٨	فصل : إن تضمنت كلمةٌ متباينين ومتماثلين
٦٥	فصل : ما آخره همزة أو نون ، بعد ألف
٧١	فصل : الزائد إما للإلحاق ، وإما لغيره
٧٦	فصل : يجمع حروف البدل الشائع ، فى غير إدغام
٨٨	فصل : تبدل الهمزة وجوباً ، من كل حرف لين ...
٩٤	فصل : إذا اكتنف طرفا اسم حرفَى لين
٩٧	فصل : يجب أيضا إبدال الهمزة ، مما يلى ألف جمع
١٠٤	فصل : تبدل الهمزة الساكنة ، دون ندور ، بعد همزة متحركة
١١٣	فصل : إذا كان فى الكلمة همزة غير متصلة بأخرى من كلمتها
١٢٣	فصل : تبدل الياء ، بعد كسرة ، عن واو
١٢٦	فصل : تبدل الألف ياءً ، لوقوعها إثر كسرة
١٤٣	فصل : تُحذف الياء المدغمة فى مثلها
١٤٩	فصل : اجتنبوا ضمة غير عارضة ، فى واو قبل واو
١٥١	فصل : تبدل ياءً ، الواو الملاقية ياءً فى كلمة
١٥٧	فصل : تبدل الياء من الواو ، لاماً لفُعلَى
١٦٠	فصل : تبدل الألف بعد فتحة متصلة ، اتصالًا أصليا

الصفحة	الموضـــوع
٣٦٥	فصل : إذا أدَّى القياس ، فى المهموز وغيره ...
٣٦٧	فصل : حذفت الألف من الله والرحمن
٣٧٦	فصل : زيدت ألف فى مائة ومائتين
٣٨٠	**آخر الكتاب**
٣٨٣	خاتمة نسخة دار الكتب (د) – مصورة
٣٨٥	خاتمة نسخة الأزهر (ز) – »
٣٨٧	خاتمة نسخة الرباط (غ) – »
٣٨٩	خاتمة نسخة الدمامينى – »

الصفحة	الموضـــوع
٤٠	وفَوْعال وإفْعِلة وفِعْلَى ، أوصافاً ،
٤٠	إلَّا ماندر كضئْزَى وعِزْهَى ،
٤١	وفِيْعَل ، فى المعْتل ، دون ألف ونون ،
٤٢	وفَيْعِل ، فى الصحيح مطلقا ، إلَّا ماندر ، كعَيِّن وبَيْئس ، وطيلسان فى لغة .
٤٣	وندر فَعْيَل وفُعْيَل ، وكثر فِعْيَل ؛
٤٣	وفى نسخة عليها خطه ، بدل قوله : وندر فَعْيل وفُعْيل ، وكثر فِعْيل ،
٤٣	قوله : وأهْمل فَعْيل ، دون فِعْيل وفعْيل .
٤٤	فصل : يُحكم بزيادة ماصحب أكثر من أصلين ،
٤٤	من ألف أو ياء أو واو غير مصدَّرة ، أو همزة مصدَّرة ،
٤٥	– وقد جرى الخلاف فى همزة أرنب –
٤٦	أو مؤخرة ، هى ، أو نون ، بعد ألف زائدة ، أو مؤخَّرة ،
٤٦	أو نون بعد ألف زائدة ؛ أو ميم مصدَّرة ، إن لم يعارض دليل
٤٧	الأصالة ، كملازمة ميم مَعَدّ فى الاشتقاق .
٤٨	وكالتقدّم على أربعة أصول ، فى غير فِعل ، أو اسم يشبهه ،
٤٨	فإن لم تثبت زيادة الألف ، فهى بدلٌ لا أصل ، إلَّا فى حرف
٤٩	أو شبهه .
٤٩	وزيدت النون أيضا باطراد ، فى الانفعال والافعنلال
٤٩	وفروعهما ،
٤٩	وفى التثنية والجمع وغيرهما مما سبق ذكره ،
٤٩	وساكنة مفكوكة ، بين حرفين قبلها ، وحرفين بعدها ،
٥٠	والتاء فى التفعُّل والتفاعل والتفعلل والافتعال وفروعهن ،
٥٠	وفى التفعيل والتفعال ، ومع السين فى الاستفعال ، وكذا
٥١	فروعه ؛ والهاء وقفاً ، فى مواضع يأتى ذكرها ،
٥١	واللام فى الإشارة ، كما سبق .

الصفحة	الموضـــوع

الصفحة	الموضـــوع
١٤٣	فصل : تحذف الياء المدغمة فى مثلها ، قبل مدغمة فى مثلها ،
١٤٣	إن كانت ثالثةً زائدة ، لغير معنى متجدد ؛ أو ثالثةً
١٤٣	عيناً ؛ ويُفتح ما قبلها ، إن كان مكسورا ؛
١٤٤	وإن كانت ثانية ، فُتحت ورُدَّت واواً ، إن كانت بدلًا منها ؛
١٤٤	وتبدل الثانية واواً ، ولا تمتنع سلامتها ، إن كانت الثالثة
١٤٤	والرابعة لغير النسب ، خلافا للمازنى .
١٤٥	وتبدل واواً أيضا ، بعد فتح ما وليته ، إن كان مكسورا ، الياءُ
١٤٥	الواقعة ثالثةً بعد متحرك .
١٤٦	وقبل ياء أدغمت فى أخرى .
١٤٦	وتحذف رابعةً فصاعداً ؛ وفى نسخة الرّقّى :
١٤٦	وتحذف جوازاً ، رابعة ، ووجوبا ، خامسةً فصاعداً ؛
١٤٦	وكذا ماوقع هذا الموقع من ألف ،
١٤٧	أو واو ، تلَتْ ضمة ؛ فإن كانت ألفاً لغير تأنيث ، اختير
١٤٧	قلبها واواً ؛
١٤٧	وقد تقلب رابعةً للتأنيث ، فيما سكن ثانيه ؛
١٤٧	وتحذف أيضا ، كل ياء تطرفت لفظا أو تقديراً ، بعد ياء مكسورة ،
١٤٧	مدغم فيها أخرى ،
١٤٨	مالم يكن ذلك فى فعل ، أو جارٍ عليه .
١٤٨	ولا يمنع هذا الحذف ، لعدم زيادة المكسور ، خلافاً لأبى عمرو .
١٤٨	فإن تحركت الأولى والثانية ، حذفت الثالثة ،
١٤٩	أو قلبت الوسطى واواً ، أو ألفاً ، وسلمت الثالثة .
١٤٩	وتبدل ياءً ، الألفُ التاليةُ ياء التصغير ، مالم تستحق الحذف .
١٤٩	فصل : اجتنبوا ضمة غير عارضة ، فى واو قبل واو ؛ فاجتناب
١٥٠	ثلاث واوات أحق ؛ فإن عرض اجتماعها ، قلبت الثالثة
١٥٠	أو الثانية ياءً .

الصفحة — الموضـــوع

الصفحة	الموضـــوع
١٧١	غيرَ جارٍ على فعل مصحح ، أو يوافقه فى زيادته وعدد حروفه وحركاته
١٧١	دون وزنه ،
١٧٢	أو عين مصدر على إفعال ، أو استفعال ، مما اعتلت عينه ،
١٧٢،١٧٣	نقلت حركتها إلى الساكن قبلها ، إن لم يكن حرف لين ، ولا همزة ،
١٧٣	ولم تعتل اللام ، أو تضاعف ، ويبدل من العين مجانس الحركة ،
١٧٤	إن لم تجانسها .
١٧٤	وتُحذف واو مفعول ، مما اعتلت عينه ، ويُفعل بعينه ماذُكر ،
١٧٥	وإن كانت ياءً ، وُقيت الإبدال ، بجعل الضمة المنقولة كسرة ؛
١٧٥	وتصحيحها لغة تميمية .
١٧٦	وربما صححت الواو ، كمصْوُون ، ولا يقاس على ماحفظ منه ،
١٧٦	خلافا للمبرد .
١٧٦	وتحذف ألف إفعال واستفعال ، ويعوض منها ، فى غير ندور ،
١٧٦	هاء التأنيث .
١٧٧	وربما صحح الإفعال والاستفعال وفروعهما ،
١٧٨	ولا يقاس على ذلك مطلقا ، خلافا لأبى زيد ؛ بل إذا أهمل
١٧٨	الثلاثى كاستنواق .
١٧٨	وربما أُعلَّ ماوافق المضارع فى الزيادة والوزن .
١٧٩	ولا يشترط فى إعلال نحو : مقام ، مناسبة الفعل فى المعنى ،
١٧٩	فيكون تصحيح مدين ونحوه مقيساً ، خلافا لبعضهم .
١٧٩	فصل : تبدل فى اللغة الفصحى ، التاء من فاء الافتعال وحروفه ، إن
١٧٩،١٨٠	كانت واواً أو ياءً ، غير مبدلة من همزة ؛ وقد تبدل ، وهى
١٨٠	بدل منها .
١٨٠	وتبدل تاء الافتعال وفروعه ، ثاءً بعد الثاء ، أو تدغم فيها ،
١٨١	ودالًا بعد الدال أو الذّال أو الزّاى ،
١٨١	وطاءً بعد الطاء أو الظاء أو الصاد أو الضاد ،

الصفحة	الموضـــوع

الصفحة | الموضـــوع

الصفحة | الموضـــوع

الصفحة الموضـــوع

* * *

الصفحة	الآيـــــة	رقمها	سورتها
٢٠١	« عم يتساء لون » ؟	١	النبأ
٢٠١	« فيم أنت من ذكراها » ؟	٤٣	النازعات
٢٠٢	« بما غفر لى ربى »	٢٧	يس
٢٠٧	« يوم ندعو كل أناس بإمامهم »	٧١	الإسراء
٢١٦	« ولْيُمْلِل الذى عليه الحق »	٢٨٢	البقرة
٢١٦	« فهى تُمْلَى عليه بكرة وأصيلا »	٥	الفرقان
٢٢٥	« فلما جاءها ، نُودى : أن بُورك من فى النار ، ومن حولها »	٨	النمل
٢٢٧	« ذوقوا مسَّ سقر »	٤٨	القمر
٢٣٩	**(٧٧) باب مخارج الحروف**		
٢٣٩	« ثم أنزل عليكم من بعد الغَمِّ ... بذات الصدور »	١٥٤	آل عمران
٢٥١	« ماأغْنَى عَنِّى مالِيَهْ . هلك عنِّى سلطانيهْ »	٢٨،٢٩	الحاقة
٢٥٢	« هم أحسن أثاثاً ورِئْيا »	٧٤	مريم
٢٥٣	« ولا تيمَّمُوا الخبيث منه تُنفقون »	٢٦٧	البقرة
٢٥٣	« تكادُ تَمَيَّزُ من الغيظ »	٨	الملك
٢٥٩	« هم أحسن أثاثاً ورئْياً »	٧٤	مريم
٢٥٩	« ليهلك من هلك عن بيِّنة ، ويحيا مَنْ حَىَّ عن بيِّنة »	٤٢	الأنفال
٢٦١	« ولم يَعْىَ بخَلْقهنَّ ، بقادرٍ على أن يُحْيِىَ الموتى » ؟	٣٣	الأحقاف
٢٦١	« أليس ذلك بقادر على أن يُحيِىَ الموتى » ؟	٤٠	القيامة
٢٦٤	« سنلقى فى قلوب الذين كفروا الرعب ، بما أشركوا بالله »	١٥١	آل عمران
«	« وجعل الشمس سراجا »	١٦	نوح
«	« شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن »	١٨٥	البقرة
٢٦٥	« يعذب من يشاء »	٤٠ ،	المائدة ،

الصفحة	الآيـــــة	رقمها	سورتها
٣٣٨	« قال : عما قليل ، ليصبحن نادمين »	٤٠	المؤمنون
٣٣٨	« فيم أنت من ذِكْراها » ؟	٤٣	النازعات
٣٣٨	« مما خطيئاتهم ، أُغْرِقوا ، فأدخلوا ناراً »	٢٥	نوح
٣٤٠	« بئسما اشتروا به أنفسهم »	٩٠	البقرة
٣٤٠	« بئسماخلفتمونى من بعدى »	١٥٠	الأعراف
٣٤٠	« إن الله نِعِمَّا يعظكم به »	٥٨	النساء
٣٤٠	« فإلَّم يستجيبوا لكم ، فاعلموا أنما أنزل بعلم الله »	١٤	هود
٣٤٠	« فإن لم يستجيبوا لك ، فاعلم أنما يتبعون أهواءهم »	٥٠	القصص
٣٤٠	« بل زعمتم ألَّن نجعل لكم موعدا »	٤٨	الكهف
٣٤٠	« أيحسب الإنسان ألَّن نجمع عظامه »	٣	القيامة
٣٤١	« حقيقٌ علَى أن لا أقول على الله إلَّا الحق »	١٠٥	الأعراف
٣٤١	« ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ، أن لايقولوا على الله إلَّا الحق » ؟	١٦٩	الأعراف
٣٤١	« وظنُّوا أن لا ملجأ من الله إلَّا إليه .	١١٨	التوبه
٣٤١	« وأن لا إله إلَّا هو ، فهل أنتم مسلمون » ؟	١٤	هود
٣٤١	« أن لاتعبدوا إلَّا الله ، إنى أخاف عليكم عذاب يوم أليم »	٢٦	هود
٣٤١	« وإذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت ، أن لاتُشْرِكْ بى شيئا »	٢٦	الحج
٣٤١	« ألم أعهد إليكم يابنى آدم ، أن لاتعبدوا الشيطان »	٦٠	يس
٣٤١	« وأن لا تعلوا على الله ، إنى آتيكم بسلطان مبين »	١٩	الدخان
٣٤١	« يأيها النبى ، إذا جاءك المؤمنات ، يبايعنك على أن لا يُشْرِكْن بالله شيئا »	١٢	الممتحنة
٣٤٢	« وظنوا أن لا ملجأ من الله إلَّا إليه »	١١٨	التوبة
٣٤٢	« أمَّن هو قانتٌ آناءَ الليل »	٩	الزمر
٣٤٢	« إنَّ ماتوعدون لآت»	١٣٤	الأنعام
٣٤٣	« إنما توعدون لصادق »	٥	الذاريات

الصفحة	الآيـــــة	رقمها	سورتها
هـ ٣٤٣	« إنما تجزون ماكنتم تعملون »	١٦	الطور
٣٤٣	« إنما صنعوا كيد ساحر »	٦٩	طه
٣٤٤	« بأَيِّيكم المفتون » ؟	٦	القلم
٣٤٥	« والليل إذا يسر »	٤	الفجر
٣٤٥	« فتولَّ عنهم ، يوم يدعُ الداعِ إلى شيء نُكُر »	٦	القمر
٣٤٥	« ويَمْحُ الله الباطل »	٢٤	الشورى
٣٤٨	« لنسفعاً بالناصية »	١٥	العلق
٣٥٤	« ولولا فضل الله عليكم ورحمته ، مازكى منكم من أحد أبدا »	٢١	النور
٣٥٥	« يقولون نَخْشا أن تصيبنا دائرة »	٥٢	المائدة
٣٥٨	« أو مَنْ يُنَشَّؤُا فى الحلية	١٨	الزخرف
٣٥٨	« قل : ما يَعْبَؤُا بكم ربى ، لولا دعاؤكم »	٧٧	الفرقان
٣٥٨	« إنه يبدؤا الخلقَ ، ثم يُعيده »	٤	يونس
٣٥٨	« قل : هل من شركائكم من يبدؤا الخلق ثم يعيده » ؟	٣٤	يونس
٣٥٨	« قل : الله يبدؤا الخلق ثم يعيده »	٣٤	يونس
٣٥٨	« أمَّن يبدؤا الخلق ثم يعيده » ؟	٦٤	النمل
٣٥٨	« الله يبدؤا الخلق ثم يعيده »	١١	الروم
٣٥٨	« وهو الذى يبدؤا الخلق ثم يعيده »	٢٧	الروم
٣٥٨	« وهل أتاك نَبَؤُا الخصم ، إذ تَسوَّروا المحراب » ؟	٢١	ص
٣٥٨	« ولقد جاءك من نبإى المرسلين »	٣٤	الأنعام
٣٥٨	« نتلو عليك من نبإى موسى وفرعون بالحق »	٣	القصص
٣٥٩	« قل : الله يُفتيكم فى الكلالة : إن امرؤ هلك ، ليس له ولد »	١٧٦	النساء
٣٥٩	« ومنهم من يقول : أئذَن لى ، ولا تَفْتِنِّى »	٤٩	التوبة
٣٦٠	« قل : آلله أَذن لكم ؟ أم على الله تفترون » ؟	٥٩	يونس

* * *

الصفحة	الحـــــديث	المرجع
٥	**(٧٦) باب التصريف**	———
هـ ٤٨	« تمعددوا واخشوشنوا »	رواه الطبرانىّ مرفوعاًعن ابن حدرد الأسلمىّ عن النبى ﷺ
٥٣	« وإنَّ مما يُنبت الربيع مايقتل حَبَطًا أو يُلم »	بخارى / جهاد / ٣٧ ، ومسلم / زكاة / ١٢١
١٨٩	« كل أحد يُؤخذ من قوله ويُدَع »	معجم الطبرانى مرفوعاً
هـ ١٩٠	« أهريق دمه »	النسائى / زكاة / ٤٩ ، وأبو داود / وتر / ١٢ ، وابن ماجه / جهاد / ١٥ ومسند أحمد / ٢ / ١١٩ ، ٣ / ٣٠٠
١٩٥	« أقبل جنادِ ، وَيْهَك ! » أى ويحك !.	الإبدال لأبى الطيب اللغوى ١ / ٣١٦ وما بعدها .
هـ ١٩٥	« وَيْهَك يابن سُمَيَّة .! لعمَّار . أى ويحك !.	م خ / ١٣ / ٢٧٦

* * *

الصفحة	الرقم	الشاهد	قائله
٢٢١	٦٣	وفى كل حىّ ، قد خبطتَ بنعمة فَحُقَّ لِشأسٍ من نداك ذَنوبُ	علقمة الفحل

الباء المكسورة

الصفحة	الرقم	الشاهد	قائله
هـ ٢٣٧	٧٤	تداعت حوله جُشمُ بن بكر وأسلمه جعاسيس الرباب	عمرو ابن معدى كرب
٢٠٨	٥٣	تعلمت باجادٍ وآل مُرامر وسوَّدتُ أثوابى ، ولست بكاتبِ	—
١٦٣	٣٩	إذا كان مالًا ، كان مالًا مُرَزَّأً ونال نداه كل دانٍ وجانبِ	أنشده أبو عمرو
هـ ٤٥	١٥	تدلَّتْ على حُصٍّ الرؤوس كأنها كُراتُ غلامٍ من كساء مؤرنب وفى رواية : تدلَّتْ على حُصٍّ ظماء كأنها ...	ليلى الأخيلية
٢٩٠	٨١	عسى الله يغنى عن بلاد ابن قادر بمنهمر ، جَونِ الرّباب ، سَكوبِ	هدبة بن الخشرم أو سماعة النعمانىّ أو سماعة النعامىّ

التاء الساكنة

الصفحة	الرقم	الشاهد	قائله
٣٢٢	٨٥ م	الله أنجاك بكفَّى مَسْلَمتْ من بعدما ، وبعدما ، وبعدمَتْ صارت نفوس القوم عند الغلصَمتْ وكادت الحرةُ أن تُدعَى أَمَتْ	أبو النجم

التاء المكسورة

الصفحة	الرقم	الشاهد	قائله
١٦٤	٤٠	إذا لم يكن فيكنَّ ظلٌّ ولا جنَى فأبعدكنَّ الله من شَيراتِ	جعيثنة البكائى
٢٣٣	٤٠ م	إذا لم يكن فيكنَّ ظلٌّ ولا جنَى فأبعدكنَّ الله من شيراتِ	جعيثنة البكائى

الصفحة	الرقم	الشاهد	قائله
٣١١	٨٧	وأراك تفرى ما خلقت	
		وبعض القوم يخلق ، ثم لايفِرْ	زهير بن أبى سلمى
٣١٥	٨٨	فمن كان ناسَينا ، وطولِ بلائنا	
		فليس بناسينا ، على حالةٍ ، بَكُرْ	——
٩٦	٢٤	* فيها عيائيلُ ، أسود ونُمرْ *	حكم بن معية الربعىّ

الراء المفتوحة

الصفحة	الرقم	الشاهد	قائله
١٦٦	٤١	تسائل يابن أحمر من تراه :	
		أعارتْ عينُه أم لم تعَارا	الباهلىّ
		وفى رواية : وسائلة بظهر الغيب عنى ...	

الراء المضمومة

الصفحة	الرقم	الشاهد	قائله
٨٢	٢٢	* حُبَعْثِنُ الخلقِ ، فى أخلاقه زَعَرُ	أنشده أبو عمرو
		* وفى رواية : فى أحداقه زجَرُ *	
٢٠٠	٤٧	* أما تستحى أو ترعوى أو تفكرُ ؟ *	عمر بن أبى ربيعة
٢١٧	٥٦	رأت رجلًا أيما إذا الشمس عارضت	
		فيضحَى ، وأيما بالعشىّ فيخصَرُ	عمر بن أبى ربيعة

الراء المكسورة

الصفحة	الرقم	الشاهد	قائله
هـ ٢٠	٤	وليس لعيشنا هذا مَهاهٌ	
		وليست دارنا الدنيا بدارِ	عمران بن حِطَّان
٢١٧	٥٧	ياليتما أمنا شالت نعامتُها	سعد بن قرط
		أيما إلى جنة ، أيما إلى نارِ	أو الأحوص
٤٨	١٧	أطعتُ الآمرين بصَرمِ ليلى	
		فطاروا فى بلاد اليَسْتَعُورِ	عروة بن الورد

السين المضمومة

الصفحة	الرقم	الشاهد	قائله
١٩٩	٤٦	خلا أن العِتاقَ من المطايا	
		حَسِين به ، فهنَّ إليه شُوسُ	أبو زبيد الطائىّ

الصفحة	الرقم	الشاهـــد	قائله
		الشين المضمومة	
٢٣٦	٧١	* إذ ذاك ، إذ حبلُ الوصال مُدْمَشُ *	——
		العين المفتوحة	
٣٢٨	٩٣	إن شئت أسرفنا ، كلانا ، فدعا	
		اللهَ خيراً ، ربَّه ، فأسمعَا	——
		العين المضمومة	
١٧٠	٤٣	نُعَى لى أبو المقدام ، فاسودَّ منظرى	
		من الأرض ، واستكَّتْ علىّ المسامعُ	النابغة الذبيانىّ
		العين المكسورة	
١٢٢	٣٤	محمرَّة عقب الصباح عيونهم	
		بمَرًى هناك من الحياة ومسمع	الحادرة
		الفاء الساكنة	
٣٠٢	٨٣	ألا حبذا غنْمٌ وحسنُ حديثها	
		لقد تركت قلبى بها هائماً دَنِفْ	——
		الفاء المضمومة	
٢٢٢	٦٤	عمرو الذى هشم الثريد لقومه	عبد الله ابن الزبعرى
		ورجالُ مكةَ مُسنتونَ عجافُ	أو هاشم بن عبد المطلب
		وفى رواية : عمرو العلا	أو لمطرود الخزاعىّ
		القاف المضمومة	
هـ ٣٨	١١	لها مبسمٌ سُخْتٌ كأنَّ رُضابَه	
		بُعَيْدَ كراها ، إصفَعِنْدٌ مُعَتَّقُ	أبو المنيع الثعلبىّ

الصفحة	الرقم	الشاهد	قائله
		القاف المضمومة	
٥٤	٢٠	لقد زَرِقَتْ عيناك يابن مكعبر كما كلُّ ضَبِّىٍّ من اللؤمِ أزرقُ وفى رواية : يابن مكعَّب ...	ــــ
٢٣٦	٧٢	فعيناشِ عيناها ، وجِيدُشِ جيدُها ولكن عظمَ الساقِ مِنْشِ دقيقُ	المجنون
		القاف المكسورة	
١٦٩	٤٢	وما الدنيا بباقاةٍ لحىٍّ وما حَىٌّ على الدنيا بباقِ	ــــ
١٠٢ هـ	٢٨	وماج ساعات ملَا الوديقِ أُبابُ بحرٍ ، ضاحكٍ هَزُوقِ	ــــ
		الكاف المضمومة	
٣٦٨	١٠٤	ياحارِ ، لأَرْمَيَنْ منكم بداهيةٍ لم يَلْقَها سُوقةٌ قَبلى ولا ملكُ	زهير
		اللام الساكنة	
٣٠٧	٨٦	وقَبِيل من لُكيْزٍ حاضرٍ رهطُ ابن مرْجوم ، ورهطُ ابن المُعَلْ	لبيد بن ربيعة
٩٠	٢٣	صَعْدَةٌ نابتَةٌ فى حائر أينما الرِّيحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ	كعب بن جُعَيل أو الحسام ابن ضرار الكلبىّ
		اللام المضمومة	
٣٩	١٢	ولا تيأساً من رحمة الله ، واسأَلا بوادى حَبَوْنا ، أن تهُبَّ شمالُ وفى رواية : ولا تيأساً من رحمة الله ، واسْكُنَنْ	أنشده ثعلب

الصفحة	الرقم	الشاهد	قائله
٢٧٧	٧٩	**اللام المضمومة**	
		تُولى الضَّجيعَ ، إذا ماشتاقها ، خَصِراً	
		عذبَ المذاق ، إذا ماتَّابَع القُبَلُ	—
		وقد جاء بروايات عديدة ومختلفة .	
٢١٤	٥٤	فإنك لاتدرى ، متى الموتُ جائىٌ	
		ولكن أقصى مدة الموت عاجلُ	—
٥٣	١٩	فإن تَبخَلْ سَدُوسُ بدرهميها	
		فإنَّ الريحَ طيبةٌ شَمولُ	—
		اللام المكسورة	
٢٢١	٦٢	يفديك يازرعُ ، أبى وخالى	
		قد مرَّ يومان ، وهذا الثالى	أنشده أبو الفتح
		وأنت بالهجران لا تبالى	ابن جنى
هـ ٢٨٤	٨٠	ماهِجْنَ ، إذْ بكَرْنَ بالأجمال	
		مثلَ صَوارى النخل والسَّيالِ	ذو الرمة
١٤	٢	إنك لو عُمرِّتَ عمرَ الحِسْلِ	
		أو عمرَ نوحٍ ، زمنَ الفِطَحْلِ	
		والصخرُ مُبْتَلٌّ كطين الوحْلِ	
		أو كنتَ أوتيتَ كلامَ الحُكْلِ	
		علمَ سليمانَ كلامَ النَّملِ	رؤبة
		كنتَ رهينَ هرمٍ أو قَتْلِ	أو العجاج
		اللام المكسورة	
هـ ٢٣٢	٦٧	كأنَّ فى أذنابهنَّ الشُّوَّلِ	أنشده ابن الأعرابى
		من عَبَسِ الصيف قُرونَ الإجَّلِ	لأبى النجم
١٢٩	٣٧	سواسية ، سود الوجوه ، كأنهم	
		ظرابىُّ غِرْبانٍ ، بمجرودةٍ مَحْلِ	البعيث
هـ ٢٠٦	٥١	* فى لُجَّةٍ ، أمسك ، فلاناً ، عن فُلِ *	أبو النجم

الصفحة	الرقم	الشاهد	قائله
		اللام المكسورة	
٢٥٣	٧٦	* الحمدِ لله العلىّ الأجلَلِ *	العجّاج
٩٩	٢٥	ومطيَّةٍ ، ملثَ الظلام ، بعثتُه يشكو الكلالَ إلىَّ ، دامى الأَظَلَلِ	أنشده أبو زيد لربيعة بن مقروم الضبىّ
		الميم المفتوحة	
٣٢٩	٩٦ م	أتوا نارى ، فقلت : مَنُونَ أنتم ؟ فقالوا : الجنّ ، قلت : عموا ظلاما	جذع بن سنان ، أو شمير بن الحارث
		وفى رواية سبقت : « « « : عموا صباحا	أو تأبط شرا .
٢٥٧	٧٧	وقال نبىُّ المسلمين : تقدَّموا وأَحْبِبْ إلينا أن تكون المقدَّما	—
		وفى رواية : وقال أمير المؤمنين : ...	
٤٥	١٤	* فإنه أهلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَ ما *	أبو حيان الفقعسىّ
١٩٠	١٤ م	* فإنه أهل لِأَنْ يؤكر ما *	» » »
٢٣٥	٧٠	إنى إذا ماحَدثٌ ألمَّا أقول : يالَّلهُمَّ ، يالَّلهُماَّ	أمية بن أبى الصلت أو أبو خراش الهذلى
		الميم المضمومة	
٢٢٤	٦٦	العاطفون تحين مامن عاطف والمسبغون يداً ، إذا ماأنعموا	أبو وجزة السعدىّ
		وفى رواية : والمطعمون زمانَ أين المطعم ؟	
٤١	١٣	فإن تَنْأَ عنَّا ، نَنْتَقِصْكَ ، وإن تُقِمْ فحقُّك مَضْؤُوزٌ ، وأنفُك راغِمُ	—

الصفحة	الرقم	الشاهد	قائله
		الميم المسكورة	
٢١٦	٥٥	تزور امرأً ، أما الإله فيتَّقى وأما بفعل الصالحين فيأتمى	—
٢٢١	٦١	مضت ثلاث سنين ، منذ حلَّ بها وعام حلَّتْ ، وهذا التابع الخامى	الحادرة الذبيانىّ
٢٣٤	٦٩	هما نفثا فى فىَّ من فمويهما على النَّابح العاوى أشدّ رجامِ	الفرزدق
٣٥٢	١٠٢	تعالَوا أفاخركم ، أأعيا وفقعسٌ إلى المجد أدنى ، أم عشيرةُ حاتِم ؟	حُريث بن عنّاب النبهانىّ
		النون الساكنة	
٣٣٢	٩٨ م	ماهاج أشواقاً ، وشَجواً قد شَجنْ من طلل ، كالأتْحَمِىِّ ، أنْهَجنْ	العجاج
		وفى رواية مضت فى الجيم المفتوحة : قد شجا ... وأنهجا	»
٣٣٢	٩٩	أفِدَ الترحُّل ، غير أن ركابنا لما تَزُل برحالنا ، وكأن قَدِنْ وفى رواية : أزف.... وكأن قدِ	النابغة الذبيانىّ
٣٣٣	١٠٠	* ياصاح ، ماهاج الدموعَ الذُّرَّفَنْ *	العجاج
٣٣	١٠	* ومْهمَهين قَذَفَين مَرْتَيْن ظهراهما مثل ظهور التُّرسَينْ	خطام المجاشعى
		النون المفتوحة	
١٠٣	٢٩	وأتى صواحبها ، فقلن : هذا الذى منح المودَّةَ غيرَنا ، وجفانا وفى رواية : وأتت صواحبها ، فقلن : هذا الذى رام القطيعة بعدنا،وجفانا	جميل بن معمر أو عمر بن أبى ربيعة
٣٦٨	١٠٣	* وأنت غيث الورى ، لازلتَ رحمانا *	—

الصفحة	الرقم	الشاهد	قائله
		النون المفتوحة	
١٢٨	٣٦	تُهدِّدُنا وتوعدنا ، رُوَيداً متى كنا لأمك مَقْتَوينا ؟ وفى رواية : تهدَّدْنا وأَوْعِدنا ، رويدا ...	عمرو بن كلثوم
		النون المكسورة	
٣٠٣	٨٤	وكنتُ كذى رجلين : رجل صحيحة ورجل بها ريبٌ من الحدَثانِ فأما التى صحَّتْ ، فأزدُ شَنُوءةٍ وأما التى شلَّتْ ، فأَزدُ عُمانِ	الشاعر النجاشىّ قيس بن عمرو
		الهاء الساكنة	
هـ ٣١٥	٨٩	من يأتمِرْ للخير فيما قصَدُهْ تُحمَدْ مساعيه ، ويُعْلَمْ رشَدُهْ	ــــ
٣٢١	٨٩ م	من يأتمِرْ للحزم فيما قصَدُهْ تُحمدْ مساعيه ، ويُحمَدْ رشَدُهْ	ــــ
٣١٦	٩٠	عجبتُ ، والدهرُ كثيرٌ عجبُهْ من عنَزِىٍّ ، سَبَّنى ، لم أضربُهْ	زياد الأعجم
٢٢	٦	لأُنكحــنَّ بَبَّــهْ جاريــةً خِدَبَّــهْ مُكرَمــةً مُحَبَّــهْ تَجُبُّ أهــل الكعبــهْ	هند بنت أبى سفيان
١٩٢	٤٥	قد فارقت قرينها القرينَهْ وشحطت من دارها الظعِينَهْ ياليت أنَّا ضمَّنا سفينهْ حتى يعودَ الوصلُ كيَّنونَهْ	أنشدهما النهشلى
٣٢٧	٩٢	يارُبَّ يومٍ لى ، لا أظلَّلُهْ أُرْمضُ من تحتُ ، وأُضحَى من عَلُهْ	أبو ثروان أو أبو الهجنجل
١٤١	٣٨	تَهزأُ منِّى أختُ آلِ طَيْسَلَهْ قالت : أراه دالفاً ، قد دُنْىَ لَهْ وفى رواية : قالت : أراه فى الوقار والعَلَهْ	ــــ ــــ

الصفحة	الرقم	الشاهد	قائله
		الياء المفتوحة	
٣٢٤	٩١	بدا لى أنى لستُ مدركَ مامضى ولا سابقٍ شيئا ، إذا كان جائيا	زهير أو صرمة الأنصاريّ
١٠٠	٢٦	فما برحت أقدامنا فى مقامنا ثلاثتنا ، حتى أُزيروا المنائيا	عبيدة بن الحارث
		الياء المضمومة	
٢٦٠	٧٨	وكأنها بين النساء سبيكةٌ تمشى بسُدَّةِ بيتها فتُعِيُّ	

صف هذا الكتاب بطريقة الجمع التصويرى بمكتبة الخانجى